الجزء الأول

obeikandl.com

obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رافع حجب الغفلة عن قلوب أوليائه ومقيم شواهد الاعتبار لمن أنخفض لكبريائه نحمده على جزيل نعمه ونشكره على فواضل قسمه ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة منتصف لأداء واجب العبودية ونشهد أن محمداً عبده ورسوله الذى فتح الله به أعيناعميا وآذاناً صما وجعله رحمة لكل البرية اللهم صلى وسلم على سيدنا محمد المتمم لمكارم الأخلاق وصحبة الذين هم الهداه بالإتفاق.

﴿وبعد﴾ فإنه سألنى بعض حذاق الطلاب أن أشرح متممة الآجرومية تأليف الشيخ العلامة الزاهد محمد بن محمد الرعينى الشهير بالحطاب شرحاً كافلاً بحل المعانى وتصحيح المبانى يعرب مثلها ويفتح مقفلها مجانباً الألغاز سالكاً فيه سبيل الايجاز فتأخرت عن إجابته وأحلته على شرح العلامة عفيف الدين عبد الله بن أحمد الفاكهى المسمى بالفواكه الجنية لأنى لم أعلم أن أحد شرح الكتاب المذكور سواه ولا أظهر أحد من المتأخرين غيره مخباه فلما رأيت الحاجة داعية إلى الكشف عن أعاريب أمثلة الكتاب المذكور والشواهد بادرت للأشتغال بشرح عليه ينتفع به المبتدى ولا يستغنى عنه المنتهى وإن لم يكن مشتملاً على كثير من فوائد زوائد.

﴿وسميته الكواكب الدرية شرح متممة الآجرومية﴾ أسأل الله أن ينفع به فى الدنيا والآخرة أنه ذو المنة العظيمة والقدرة الباهرة وروايتى لهذا الكتاب بالإجازة العامة عن شيخى شرف الإسلام الحسن بن عبد البارى الأهدل عافاه الله تعالى عن شيخه السيد العلامة مفتى الأنام وشيخ الإسلام الشيخ عبد الرحمن بن سليمان عن والده السيد العلامة نفيس الإسلام سليمان بن يحيى بن عمر عن شيخه السيد العلامة ولى الله تعالى أحمد بن محمد شريف مقبول عن شيخه وخاله السيد العلامة عماد الإسلام وخاتمة المحدثين يحيى بن

obeikandl.com

عمر مقبول الأهدال عن السيد العلامة أبى بكر بن على البطاح الأهدل عن عمه السيد العلامة يوسف البطاح الأهدل عن السيد العلامة ذى المؤلفات العديدة أبى بكر بن أبى القاسم الأهدل عن الشيخ العلامة الزين بن الصديق المزجاجى عن الشيخ العلامة يحيى بن محمد الحطاب بالحاء المهملة عن والده الشيخ المؤلف محمد بن محمد الحطاب رحمه الله تعالى قال فى العميق اليمانى وبنو الحطاب بحاء مهملة أهل بيت شهير بمكة المشرفة أهل عبادة وزهادة ومعارف وصلاح رحمهم الله تعالى وهذا أوان الشروع فى المقصود مستعيناً بالله ذى الكرم والجود.

﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ﴾ افتتح المصنف بها كتابه اقتداء بالكتاب العزيز الذى هو القرآن بل وجميع الكتب السماوية افتتحت ببسم الله الرحمن الرحيم كما يدل عليه خبر جبريل بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب وعملاً بخبر كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع أى ناقص غير تام فيكون قليل البركة وقد أغفل الفاكهى من شرحه البسملة وابتدأ المتن بالحمد لله فإن كان المصنف أغفلها من المتن فلعله اكتفى عنها بالحمد له لأن الابتداء يحصل بكل منهما بل وبكل ذكر سواهما كالشهادتين والصلاة والسلام على سيدنا محمد إلا أنه قال بعضهم ينبغى لكل شارع فى تصنيف أن يذكر ثمانية أشياء البسملة والحمد له والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ والشهادتين وتسمية نفسه وتسمية الكتاب والاتيان بما يدل على المقصود ولفظ أما بعد .

والظن بالمصنف رحمه الله تعالى أنه لم يغفل البسملة لأن نسخ أصله الذى هو الآجرومية ثبتت البسملة فى جميعها فلا يليق بالمصنف حينئذ حذفها قال بعضهم وأعلم أن صاحب الأصل لا يبدأ بالحمدلة بعد البسملة وكذلك العلامة ابن هشام فى القطر والشذور والجامع قال العلامة العلوى فى شرح الجامع إنما لم يذكر المصنف بعد البسملة الحمد له أما لكونه ذكرها لفظاً حالة الابتداء كما هو الظن به واكتفاء فى مقام الاختصار بحصولها معنى فى البسملة إذ الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التبجيل وناهيك بما اشتملت عليه البسملة من ذلك لا خصوص حاء ميم دال كما صرح بذلك غير واحد وتدل عليه رواية ذكر الله فى الحديث كل أمر ذى بال أو مضمماً لنفسه بتخيل إن كتابه هذا من

حيث أنه كتاب ليس ككتب السلف حتى يبتدأ به على سننها وليس ذا بال حتى بترك الحمد أجذم وهذا الوجه أشار إليه الهندى فى حواشيه وليس بذاك . وبمثله يعتذر عن صاحب الآجرومية ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ أتى به لحديث أبى داود وحسنه ابن الصلاح كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع وفى رواية أجذم أى ناقص البركة أو ذاهبها وهذا أول ما تمم به المصنف الآجرومية فإنه لم يذكر فيها الحمد والصلاة والسلام والحمد لغة الثناء باللسان على الجميل الاختيارى سواء كان فى مقابلة نعمة أو لا بخلاف الشكر لغة والحمد عرفا فإن كل واحد منهما فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث أنه منعم فكل منهما ثناء بغير لسان فى مقابلة الاحسان وأما الشكر عرفا فهو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع والبصر وغيرهما إلى ما خلق لأجله أى يستعمل العبد أعضاءه ومعانيه فيما طلب الشارع منه استعمالها فيه من صلاة وصيام وسماع نحو علم وأما المدح فهو لغة الثناء باللسان على الجميل الغير الاختيارى كحسن اللؤلؤة وطول القد وصفاء اللون على جهة التعظيم وعرفا ما يدل على اختصاص الممدوح بنوع من الفضائل كمدحت زيدا على رشاقة قده وحسن مبسمه ثم جملة الحمد خبرية لفظا إنشائية معنى إذ المراد بها إيجاد الحمد أى الثناء على الله تعالى بإنه مالك لجميع الحمد من جميع الخلق المتضمن ذلك للثناء عليه بأنه المتصف بكل كمال والمنزه عن كل نقص وكذا قوله فيما بعد والصلاة والسلام بل وكذا جملة البسملة فإنها خبرية لفظا إنشائية معنى لأن القصد الثناء على الله بمضمونها من أنه لا يبتدأ إلى باسمه الرحمن الرحيم ﴿رَبِّ﴾ أى مالك ﴿الْعَالَمِينَ﴾ أى جميع الخلق من الأنس والجن والملائكة وغيرهم فكل منها يطلق عليه عالم وغلب فى جمعه بالياء والنون أو لو العلم على غيرهم لأن المختار عند الجماهير كما قال النووى فى شرح مسلم أن العالم أسم للمخلوقات كلها فهو لما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء وهم الأنس والجن والملائكة ﴿وَالصَّلَاةُ﴾ أى الرحمة المقرونة بالتعظيم ﴿وَالسَّلَامُ﴾ أى التحية كائنان ﴿عَلَى سَيِّدِنَا﴾ أى معاشر المخلوقين من أنس وجن وملك إجماعاً ولقوله ﷺ أنا سيد ولد آدم ولا فخر وإذا ساد ولد آدم ساد غيرهم بالأولى والسيد من ساد قومه أى فضل عليهم بعلم أو شرف أو رياسة وأصله سَيْود بفتح السين وسكون الياء اجتمعت الواو والياء وسبقت أحدهما بالسكون

فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وإطلاقه على غير الله جائز بلا كراهة سواء كان معرفا أو منكراً لقوله في حق يحيى وسيدا وحصورا وفي الحديث الصحيح أن ابني هذا سيد والاتيان به في الصلاة على محمد ﷺ أفضل من حذفه لما فيه من التنويه بعلو قدره صلى الله عليه وسلم على سائر العوالم ولا ينبغي حذف ذلك مراعاة لخلاف القائل بأن لفظ السيد لا يطلق إلا على الله تعالى لأن الخلاف إذا خالف سنة صحيحة لا يراعى ﴿تنبيه﴾ أشرت بقولي كائنان إلى أن الصلاة مبتدأ والسلام عطف عليها وعلى سيدنا خبر المبدأ متعلق بكائن فقول الفاكهي وعلى سيدنا متعلق بالسلام وهو مطلوب للأول ومعنى ولا يجوز تعلقه به وهم لأنه جعل من باب التنازع وليس كذلك لأن الذي من باب التنازع إنما هو نحو قول القائل أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على سيدنا كما في خطبة قواعد ابن هشام وصرح به الشيخ خالد الأزهري في شرحه على القواعد المذكورة ﴿مُحَمَّد﴾ بالجر عطف بيان أو بدل ولا يجوز أن يكون نعتاً لأنه علم والعلم لا ينعت به وهو علم منقول من اسم مفعول الفعل المضعف للمبالغة سمي به نبينا ﷺ لكثرة خصاله الحميدة وهذا هو اسمه في الأرض واسمه المشهور في السماء أحمد وعدة من تسمى باسم محمد قبل ولادته ﷺ خمسة عشر ولم يتسم باحمد أحد قبله ﷺ وينبغي التسمية باسم من أسمائه ﷺ للحديث القدسي الذي أخرجه أبو نعيم قال الله تعالى وعزتي وجلالي لا أعذب أحداً تسمى باسمك بالنار وفي رواية قال تعالى إني آليت على نفسي أن لا يدخل النار من اسمه أحمد أو محمد ولا ينافي ما ذكرته قول بعضهم لم يصلح في فضل التسمية به ﷺ حديث لأنه لم يصلح كل ما ورد في ذلك بإنفراده فمجموع ما ورد في ذلك يصلح مستند الاستحباب التسمية به لاعتضاده حينئذ بمجيئه من طرق شتى بألفاظ مختلفة ﴿وَعَلَى آلِهِ﴾ وهم أقاربه المؤمنون من بني هاشم وبني المطلب ابني عبد مناف وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه وأصله أهل ولكن قلبت الهاء همزة ثم الهمزة ألفا فصار آل ولا يستعمل لفظ الآل إلا في الإشراف فلا يقال آل الاسكافي بخلاف أهل فإنه يستعمل في الاشراف وغيرهم وإنما قيل آل فرعون لتصوره بصورة الإشراف ﴿وَصَحْبِهِ﴾ ويقال فيه أصحابه وكل منها اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو من لقي النبي ﷺ بعد نبوته في حياته مؤمناً ومات على ذلك ولو

أعمى أو غير مميز أو ملكاً أو جنياً على الاصح كما شملته من وهم أفضل من آل لا صحبة لهم وإنما قدم الآل لأن الصلاة وردت عليهم بالنص وأما الصلاة على الصحب فالقياس ﴿أَجْمَعِيْنَ﴾ أتى به تأكيداً ليفيد الإحاطة والشمول لجميع الآل والصحب من دون استثناء ففيه إشارة إلى أن الصحابة كلهم عدول وإن طعن الطاعن فى بعضهم غير مرضى ولا مقبول وإن آله ﷺ مستحقون للصلاة عليهم تبعاً له ﷺ كما علمناه فى حديث كيف نصلى عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ولم يقل آل محمد الاتقياء أو السالمين من المعاصى والتبعيات أو نحو ذلك فدل على أن ذلك حق لهم كيفما كانوا والله در الأمام الشافعى حيث يقول

يا أهل بيت رسول الله حبكم فرض من الله فى القرآن أنزله

يكفيكمو من عظيم القدر أنكمو من لم يصل عليكم لا صلاة له

فظهر بهذا أن تارك الصلاة على الآل تارك لفضله عظيمة وسنة جسيمة .

﴿وَبَعْدُ﴾ هى كلمة يؤتى بها للانتقال من اسلوب فى الكلام إلى أسلوب أخر والواو فى أولها نائبة عن أما الشرطية فلذا لزمت الفاء بعدها وقد يقال فيها أما فتكون أما نائبة عن مهما الشرطية وفعله وبعد ظرف ملازم للإضافة لكنه لما حذف المضاف إليه ونوى معناه بنيت على الضم أى وبعد ما ذكر من الصلاة والسلام .

﴿فَهٰذِهِ﴾ أشارة إلى محسوس إن تأخرت الخطبة عن فراغ المقدمة أو إلى معقول إن تقدمت عليه .

﴿مُقَدِّمَةٌ﴾ بكسر الدال بصيغة اسم الفاعل لأن معرفتها تجعل الشارع فى علم النحو على بصيرة فهى تقدمه على أقرانه ولفتح الدال فى لغة قليلة لأنها قدمت أمام المقصود لتسهل للقاصد إليه المطالب ولتهئ له ما يحتاج إليه من الفن فى المآرب شبهت بمقدمة الجيش التى تتقدم أمامه لتهئ له فى المحل الذى ينزله ما يحتاج إليه وهذه المقدمة كذلك المشتغل بها قد يتوصل بها إلى مطولات كتب الأعاريب ويدرك بها من مصطلح علم النحو ما يرشده إلى اعراب مشكل وإيضاح معنى غريب ﴿فِى عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ﴾ أى فى علم اللغة العربية وعلوم العربية أثنا عشر علما علم اللغة وعلم التصريف وعلم النحو وعلم

المعانى وعلم البيان وعلم البديع وعلم العروض وعلم القوافى وعلم قوانين والكتابة وعلم قوانين القراءة وعلم إنشاء الرسائل والخطب وعلم المحاضرات ومنه التواريخ والمراد بعلم العربية هنا علم النحو فقط إذ هذا الكتاب لا يشتمل إلى عليه فقط وهو انفع العلوم العربية إذ به تدرك جميعاً ومن ثم قال السيوطى إن العلوم كلها مفتقرة إليه وعرفوه بأنه لغة القصد واصطلاحاً علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء والمراد بالأصول المذكورة الأسم والفعل والحرف وأنواع الأعراب والعوامل والتوابع ونحو ذلك وفائدة هذا العلم معرفة صواب الكلام من خطئه ليحترز به عن الخطأ فى اللسان وغايته الاستعانة على فهم معانى كلام الله ورسوله الموصل إلى خيرى والآخرة فلهذا وجبت معرفته ليتوصل به إلى معرفتها والأولى تقديمه فى الطلب على سائر العلوم لأن الكلام بدون النحو لا يفهم حق الفهم وقد لا يفهم أصلاً إلى به وسبب تسمية هذا العلم بالنحو ما روى أن عليا رضى الله عنه لما أشار أبى الأسود الدولى أن يضعه قال له بعد أن علمه الاسم والفعل والحرف الاسم ما أنبأ عن المسمى والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى والحرف ما أنبأ عن معنى فى غيره الرفع للفاعل وما أشتبه به والنصب للمفعول وما حمل عليه والجر للمضاف وما يناسبه أنح هذا النحو يا أبا الأسود فسمى بذلك تبركاً بلفظ الواضع له «مُتَمِّمَةٌ» أى هذه المقدمة «لِمَسَائِلِ الْآجُرُّومِيَّةِ» نسبة للشيخ العلامة محمد بن محمد بن داود الصنهاجى ويقال له ابن آجروم بفتح الهمزة ممدودة والجيم المخففة وضم الراء المشددة معناه بلغة البربر الفقير المتصوف كذا نقل بعضهم ضبطة عن خط الجمال المطيب وقال ابن عنقاء أنه بفتح همزة ممدودة فضم جيم وراء مشددوة فسكون واو فميم وقد كثر حذف همزته فلا أدرى أهى لغة أم هو من معب الناس وهى كلمة أعجمية بلغة البربر معناها الفقير الصوفى على ما قيل لكنى لم أجد البرابرة يعرفون ذلك ولا حذف همزتها وإنما فى قبيلة البربرة تسمى بنى آجروم . وعلى ما قاله فقول المصنف هنا الجرومية [1] تقرأ بضم الجيم وعلى ضبط المطيب تقرأ بالفتح وفى بعض النسخ لمسائل الآجرومية فيقرأ بفتح الهمزة ممدودة وبضم الجيم وبتشديد الراء والجارى على الالسنة فتح الهمزة وإسكان الجيم وضم الراء مخففا والكل وابع لأن الاسم الأعجمى قد يتعسر النطق به فيتوسع فيه ما لا يتوسع فى الاسم العربى ولد

صاحب الآجرومية سنة اثنين وسبعين وستمائة وتوفى بصفر سنة ثلاثة وعشرين وسبعمائة بمدينة فاس من بلاد المغرب.

﴿تَكُوْنُ﴾ أى المتممة ﴿وَاسِطَةً بَيْنَهَا﴾ أى بين الآجرومية ﴿وَبَيْنَ غَيْرِهَا مِنَ الْمُطَوَّلَاتِ﴾ من كتب النحو لاشتمالها على ما يشتمل عليه أصلها من الفوائد فهى وإن قصرت عن المطولات بصغر حجمها ولكنها نباريها بغزارة علمها ومطولات علم النحو غير محصورة ومن تتبع طبقات النحاة وجد شيئاً كثيراً منها فى الطروس مسطورة ومن أنفعها شروح الألفية والتسهيل وشروح كافية ابن مالك وكافية ابن الحاجب ومن أحسنها وضعاً وأغزرها علماً مغنى اللبيب لابن هشام .

﴿نَفَعَ اللّٰهُ تَعَالَى بِهَا﴾ أى بهذه المقدمة الطالب لها ومعنى النفع فى حقه سيأتى ونفع بها أيضاً مؤلفها ومعنى النفع فى حقه فى الدنيا اشتغال الناس بها وفى الآخرة أن تكون سبباً لحلوله فى دار النعيم ﴿كَمَا نَفَعَ﴾ بفتح الفاء ﴿بِأَصْلِهَا﴾ يعنى به الآجرومية فإن النفع بها مشاهد إذ قل ما شرع طالب فى النحو إلا ويبتدى بها وتعود بركتها عليه فيسهل عليه بعد ذلك الأخذ فى غيرها فى ﴿الْحَيَاةِ﴾ متعلق بقوله نفع الله بها ومعنى نفع الطالب بها فى الحياة هو أن يلهمه الله الاعتناء بها ويمن عليه بإدراك علم العربية بسببها ﴿وَبَعْدَ الْمَمَاتِ﴾ بالفوز بدار السلام ﴿إِنَّهُ﴾ أى الله ﴿قَرِيْبٌ﴾ أى بعلمه ممن سأل ودعاء لقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ...﴾ [البقرة:١٨٦] أما القرب بالذات فمحال فى حقه تعالى ﴿مُجِيْبُ الدَّعَوَاتِ﴾ أى دعوات الداعى قال ﷺ ما من رجل يدعو بدعاء إلا استجيب له فأما أن يعجل له فى الدنيا وأما أن يؤخر له فى الآخرة وأما أن يكفر عنه من ذنوبه بمقدار ما دعا ما لم يدع بإثم أو قطيعه رحم أو يستعجل قالوا يا رسول الله وكيف يستعجل قال يقول دعوت فما استجاب أخرجه الترمذى وقال حديث غريب .

﴿الْكَلاَمُ﴾

أى المصطلح عليه فى عرف النحاة فأل فيه للعهد وهى عوض عن مضاف إليه محذوف تقدير كلام النحويين كما قال ابن مالك رحمه الله فى الخلاصة الألفية . كلامنا لفظ مفيد كاستقم . وقال العمريطى رحمه الله تعالى . كلامهم لفظ مفيد مسند ﴿هُوَ﴾ أى الكلام يطلق فى اللغة على الكلام النفسى الخالى عن الحرف والصوت كقول الأخطل .

إن الكلام لفى الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

وعلى اللفظ مطلقاً أى أفاد أو لم يفد ولو مهملاً لا معنى له على الخط والإشارة ولسان الحال وكل ما أفهم المقصود كالعقد والنصب وهو حقيقة لغوية فيها جميعاً على الأظهر وفى الاصطلاح النجاة ما جمع قيود أربعة وهى التى أشار إليها المصنف بقوله ﴿اللَّفْظُ﴾ أى الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التى أولها الألف وآخرها الياء حقيقة كان الاشتمال كزيد أو حكماً كالمضمر المستتر فى فعل أمر الواحد نحو قم فإنه فى حكم الملفوظ حقيقة وهذا هو معنى اللفظ اصطلاحاً وأما فى اللغة فهو الطرح والرمى كقولهم أكلت التمرة ولفظت بالنواة ﴿الْمُرَكَّبُ﴾ من كلمتين فأكثر تركيباً إسناديا ﴿الْمُفِيدُ﴾ أى المفهم معنى يحسن سكوت المتكلم عليه بحيث لا يبقى للسامع انتظار مقيد به فلا يضر احتياجه إلى المتعلقات من المفاعيل ونحوها ﴿بِالْوَضْعِ﴾ أى المفيد بالقصد وهو أن يقصد المتكلم بما يلفظ به أفادة السامع فهذه قيود أربعة متى وجدت وجد الكلام النحوى وحيث انتفت أو انتفى واحد منها انتفى الكلام النحوى فخرج بالقيد الأول وهو اللفظ الخط والاشارة ونحوهما مما سبق فى الكلام اللغوى مما ليس بلفظ وهو مفيد وخرج بالقيد الثانى وهو المركب المفرد والمركب غير الاسنادى كالمركب الاضافى نحو عبد الله والمزجى كبعلبك والاسنادى المسمى به كتأبط شراً لقب لرجل وخرج بالقيد الثالث وهو المفيد ما لا يفهم معنى يحسن سكوت المتعلم عليه كجملة الصلة والصفة والحال والخبر وجملة الشرط والقسم وحدها وجملة الجواب وحدها لأن الفائدة إنما تحصل بمجموع الجملتين فنحو أن قام زيد لا يسمى كلاماً لعدم حصول الفائدة ويسمى كلماً بفتح الكاف وكسر اللام كما سيأتى

وخرج بالقيد الرابع وهو الوضع أى القصد اللفظ غير المقصود كالصادر من النائم والساهى والسكران فالخارج بقيود المذكورة لا يسمى كلاماً فى اصطلاح النحاة ودخل فى الحد المعلوم بالضرورة كالسماء فوقنا والأرض تحتنا والنار حارة .

﴿وَأَقَلُّ مَا يَتَأَلَّفُ﴾ أى بتركب الكلام ﴿مِنِ اسْمَيْنِ نَحْوُ زَيْدٌ قَائِمٌ﴾ فإنهما اسمان الأول مبتدأ والثانى خبر وقد يقال فى قائم صغير مستتر فاعل به لأنه اسم فاعل فيصير المثال مما تركب فيه الكلام من ثلاثة أسماء فكيف جعله المصنف مثالاً مما يتركب من اسمين ويجاب بأن الوصف كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مع مرفوعة المستتر كالاسم المفرد ولهذا لا يبرز فى التثنية والجمع بخلاف نحو قم ونقوم فإن الضمير فيه كلمة برأسها بدليل أنه يبرز فى التثنية والجمع ﴿أَوْ مِنْ فِعْلٍ وَاسْمٍ﴾ ظاهرين ﴿نَحْوُ قَامَ زَيْدٌ﴾ أو مقدرين كالمقدر بعد نحو نعم جوابا لمن قال هل قام زيد أى نعم قام زيد أو مقدراً أحدهما فقط نحو قم وإنما لم يتألف من فعلين ولا من حرفين ولا حرف واسم ولا من فعل وحرف لأن الكلام لا يتحقق بدون الإسناد وهو نسبة حكم إلى اسم إيجابياً وسلباً كقام زيد وما زيد قائماً والاسناد يقضى مسنداً ومسنداً إليه لكونه نسبة بينهما وهما لا يكونان إلا اسمين أو اسماً وفعلاً وقد أشار المصنف بقوله وأقل ما يتألف إلخ إلى نفى ائتلاف الكلام من أقل مما ذكر مع فهم جواز تحصيله بأكثر بطريق الأولى فقد يتألف من فعل واسمين نحو كان زيد قائماً ومن فعل وثلاثة أسماء نحو ظننت زيداً قائماً ومن فعل واربعة أسماء نحو أعلمت زيداً عمر قائماً ومن فعل القسم وجوابه نحو أقسم بالله أن زيداً قائماً أو الشرط وجوابه نحو أن قام زيد قمت فإن قيل المنادى فى نحو يا زيد تحصل به الفائدة ولم يتألف مما ذكر بل هو مؤلف من حرف واسم أجيب بأنه مؤلف من فعل واسمين لأن تقديره أنادى زيداً فياً نائبه مناب الفعل لغرض الإنشاء .

﴿وَالْكَلِمَةُ﴾ بفتح الكاف وكسر اللام هذا هو الأفصح ويجوز فيها فتح الكاف وكسرها مع سكون اللام فبها وتطلق لغة على الكلام المفيد كقوله ﷺ أصدق كلمة قالها العرب كلمة لبيد . ألا كل شئ ما دخلا الله باطل . وعلى كل ما دل على معنى وليس بلفظ وفى الاصطلاح ﴿قَوْلٌ﴾ وهو اللفظ الدال على معنى كزيد فما يدل على معنى كاللفظ

المهمل نحو ديز فإنه لا يسمى قولاً وبهذا يعلم أن اللفظ أعم من القول ﴿مُفْرَدٌ﴾ وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناها كرجل فإن كلا من أجزائه اى حروفه الثلاثة إذا أفرد لا يدل على شئ مما دلت عليه جملته فخرج المركب وهو ما يدل كل واحد من جزأيه على بعض معناه غلام زيد فإنك لو فككته لكان كل واحد من جزأيه دالاً على جزء المعنى الذى دلت عليه جملة غلام زيد وذلك لأن غلام زيد دال على منسوب ومنسوب إليه فإذا فككته دل غلام على المنسوب ودل زيد على المنسوب إليه ﴿وَهِيَ﴾ أى الكلمة ثلاثة أنواع.

﴿اسْمٌ وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ﴾ لا رابع لها فهى منحصرة فيها كما يفيد سكونهم على ذلك فى مقام البيان ولو كان ثم نوع رابع لعثر عليه أئمة هذا الشأن والاسم كلمة دلت على معنى فى نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة سمى بذلك لسموه أى علوه على أخويه لاستغنائه عنهما وافتقارهما إليه ومن ثمة قدم عليهما وقيل من الوسم وهو العلامة لأنه علامة على مسماه والفعل كلمة دلت على معنى فى نفسها واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة وهى الحال نحو يقوم والاستقبال نحو قم والماضى نحو قام سمى بذلك لدلالته على التضمن بالفعل اللغوى وهو الحدث لمشابهته له فإن له مصدراً وهو المصدر الاصطلاحى كما ان للحدث مصدراً وهو الفاعل والحرف كلمة لم ادل على معنى فى نفسها بل فى غيرها ولم تقترن بزمن سمى بذلك لوقوعه حرفاً أى طرفاً من حيث أنه لا يدل على معنى فى نفسه وأنه لا يقع عمدة فى الكلام بخلافهما فيهما وكل من الثلاثة يصح إطلاقاً اسم الكلمة عليه وواو العطف وإن كانت لمطلق الجمع إلا أنها لا تقتضى أن تكون الكلمة مجموع الثلاثة لأنه ليس مرادهم بأنها للجمع إن المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معاً فى حال واحد بل المراد أنهما يجتمعان فى كونهما محكوماً عليهما بالنسبة التى تضمنتها الجملة التى قبل المعطوف عليه وقوله ﴿جَاءَ لِمَعْنًى﴾ قيد به الحرف لإخراج حروف التهجى فليس كل واحد منها كلمة لعدم دلالته على معنى وقد عدل المصنف عن عبارة أصله فجعل الثلاثة أقساماً للكلمة لا للكلام لأنه لا يصح جعلها أقساماً له لأن التقسيم أما قسمة الكلى إلى جزئيات بأن كانت ماهية المقسوم قد توجد من جميع أقسامه وقد وقد توجد من بعضها فيصح إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من اقسامه بأن يجعل كل قسم منها مبتدأ مخبراً عنه

بالمقسوم كقولك الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة وأما قسمة الكل إلى أجزائه بأن كانت ماهية المقسوم لا توجد إلا بوجود جميع أقسامه معاً فلا يصح فيه إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه كقولك السكنجبين عسل وخل وماء فإنه لا يصح أن يقال العسل سكنجبين والماء سكنجبينا وعلى القسمين لا يصح جعل هذه الثلاثة أقساماً للكلام أما على قسمة الكلى إلى جزئياته فإنه لا يصح أن يقال الاسم كلام أو الفعل كلام أو الحرف كلام واما على قسمة الكلى إلى أجزائه فإنه يقتضى أن نحو قام زيد وزيد قائم ليس بكلام لانتفاء الحرف فى الأول والحرف والفعل فى الثانى وأنه ليس الكلام إلا نحو قد قام زيد لاشتماله على اسم وفعل حرف وليس كذلك فإن ماهية الكلام توجد من الأسماء فقط ومنها الأفعال كما تقدم.

﴿تنبيه﴾

ذكر المصنف حد الكلام والكلمة ولم يذكر حد الكلام وقد ذكره ابن مالك بقوله:

واسم وفعل ثم حرف الكلِم

قال ابن عنقاء فهذا حده فى اصطلاح والصحيح أنه اسم جنس جمعى للكلمة لا جمع لها وأنه يطلق على الثلاثة فصاعداً وإن لم لم يفهم معنى يحسن السكوت عليه فبينه وبين الكلام عموم وخصوص من وجه فنحو قام زيد كلام فقط ونحو أن قام زيد كلم فقط ونحو قد قام زيد كلام وكلم ثم شرع المصنف فى ذكر ما يميز به كل واحد من الثلاثة عن قسيمه فقال ﴿فَالإِسْمُ يُعْرَفُ﴾ أى يميز عن الفعل والحرف بعلامات كثيرة أوصلها بعضهم إلى ثلاثين علامة وذكر المصنف منها خمس علامات ﴿بِالإِسْنَادِ إِلَيْهِ﴾ أى إسناد شئ إليه فإن ابن هشام فى شرح الشذور وهو أن ينسب إليه ما تتم به الفائدة سواء كان المنسوب فعلاً كقام زيد فقام فعل مسند وزيد مسند إليه أو اسماً نحو زيد أخوك فالأخ اسم مسند وزيد مسند إليه أو جملة نحو أنا قمت فقام فعل مسند غلى التاء وقام والتاء جملة مسندة إلى انا وقال ابن عنقاء الاسناد أن ينسب إليه بعض الأحكام كنسبة البيع والتزويج إلى تاء بعتك وزوجتك فلانة والإيمان إلى أنا نحو أنا مؤمن وهذه العلامة أنفع علامات الاسم وبه استدل

على اسمية التاء من قولك ضربت بضم التاء أو فتحها أو كسرها وعلى اسمية ما في قوله تعالى : ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ ... ﴾ [النحل ٩٦] لنسبة النفاذ والبقاء إليها وعلى اسمية حتى وقال في نحو قولك حتى حرف جر وقال فعل ماض لنسبة الحرفية إلى الأول والفعلية إلى الثاني وإنما يكون الأول حرفاً والثاني فعلاً إذا استعمل كل منهما فيما وضع له نحو حتى مطلع الفجر وقال رجلان وأما في نحو حتى حرف جر وقال فعل ماض فإنهما اسمان معربان إعراباً تقديرياً منع من ظهور الحركة فيهما اشتغال آخرهما بحركة الحكاية خلافاً لابن الحاجب فإنه يجعلهما مبنيين ومثلهما نظائرهما نحو قولك رب حرف جر وأن حرف مصدر ونصب ونحو ذلك وإنما خص الإسناد إليه بالاسم لأن الفعل وضع ليكون مسنداً فقط ولا يرد نحو قولهم تسمع بالمعيدى خير من أن تراه لأنه على حذف أن المصدرية فخبر خبر عن المصدر المنسبك من أن المحذوفة والفعل أو أن الفعل المذكور بزل منزلة المصدر وهو سماعك فأخبر عنه كما يخبر عن المصدر ﴿وَبِالْخَفْضِ﴾ ويعبر البصريون عنه بالجر وهو ما يحدثه عامل الخفض في آخر الكلمة من كسرة أو ما ناب عنها كالفتحة فيما لا ينصرف والياء في الجمع الصحيح والمثنى والأسماء الخمسة واختص بالاسم لكونه علامة للمضاف إليه والمضاف إليه لا يكون إلا اسماً لأنه في المعنى محكوم عليه والمحكوم عليه لا يكون إلا اسماً ولأن الأصل في الأعراب هو الاسم وإنما أعرب المضارع لشبهه به فأرادوا تمييز الأصل وهو الاسم بالجر لئلا يتساوى الأصل والفرع ﴿وَبِالتَّنْوِينِ﴾ وهو نون زائدة ساكنة تتبع آخر الاسم لفظاً وتفارقه خطاً وهو عشرة أقسام تنوين تمكين وتنوين تنكير وتنوين عوض وتنوين مقابلة وتنوين ضرورة وتنوين زيادة وتنوين تكثير وسماه بعضهم تنوين البهرة وتنوين حكاية وتنوين ترنم وتنوين علو فأما الثمانية فاختصاصها بالاسم ظاهر لما أن واحد منها لا يكون في الفعل وأما الأخيران فتسميتهما تنويناً مجاز كما جزم به الفاكهي تبعاً لجمع محققين لعدم اختصاصهما بالاسم ولثبوتهما حطاً ثم تنوين التمكين ويسمى تنوين الصرف وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة سمي بذلك لأنه يدل على مكانة الاسم ورسوخ قدمه في الاسمية والإعراب فلم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وتنوين التنكير هو اللاحق لبعض الأسماء المبنية للفرق بين معرفتها ونكرتها نحو مررت

بسيبويه فإن كسرت الهاء من غير تنوين كان معرفة علماً على الإمام المشهور فى العربية وأن نونته كان نكرة وكان المراد حينئذ شخصاً ممن يسمى بهذا الاسم وكذلك نحو صه ومه ونحوهما من أسماء الأفعال والأصوات فإنها تنون للفرق بين المبهم منها والمعين وتنوين العوض وهو اللاحق لآخر الاسم المضاف عوضاً عن المضاف إليه سواء كان المضاف إليه حرفاً نحو جوار وغواش أو اسماً ككل وبعض أو جملة نحو وأنتم حينئذ تنظرون يومئذ تحدث أخبارها أى حزن إذ بلغت الروح الحلقوم ويوم إذا زلزلت الأرض وأخرجت أثقالها وتنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم فى مقابلة نون جمع المذكر السالم وتنوين الضرورة وهو اللاحق للمنادى المبنى سواء كان باقياً على ضمه كقول الشاعر :

سلام الله يا مطر عليها ... وليس عليك يا مطر السلام

أو منصوباً كقول الشاعر : يا عديا لقد وقتك الأواقى . وتنوين الزيادة ويسمى تنوين المناسبة وهو اللاحق لغير المنصرف كقراءة نافع سلاسلا وأغلالا بتنوين سلاسلا مع انه على صيغة منهى الجموع فهو فى حال تنوينه على صورة المنصرف وليس بمنصرف حقيقة لأنه باق على منع صرفه وتنوين التكثير المسمى أيضاً بتنوين الهمز وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية لقصد التكثير نحو هؤلاء قومك بتنوين همزة آخره وتنوين الحكاية وهو اللاحق لبعض الأمثلة الموزون بها كقولك مضراب وزن مفعال وضاربة وزن فاعله فمفعال وفاعله ممنوعان من الصرف لعملية الجنس والتأنيث فحقهما أن لا ينونا وإنما نونا لمجرد حكاية موزونهما وتنوين الترنم وهو اللاحق للقوافى للمطلقة أى التى آخرها ألف الإطلاق نحو قوله الشاعر :

اقلى اللوم عاذل والعتابن ... وقولى إن أصبت لقد أصابن

أصله العتاب وأصاب بألف الاطلاق . وتنوين الغلو وهو اللاحق للقوافى المقيدة التى آخرها حرف صحيح ساكن كقول الشاعر وقاتم الأعماق خاوى المخترقن . وسمى غالياً لمجاوزته الحد بكسر وزن الشعر وقد استوفيت أقسام التنوين لأمثلها تكميلاً للفائدة وإلا فالفاكهى اقتصر شرحه على ذكر الأربعة الأول منها وكذا محمد بن أبى بكر الحبيصى الكرمانى اقتصر على الأربعة الأول للاتفاق وعلى أنها هى المختصة بالاسم دون ما عداها

من بقية الأقسام فإنه مختلف فى اختصاص الاسم به ولكن الأصح اختصاص ما عدا الآخرين كما مر و﴿بِدُخُوْلِ الأَلِفِ وَالاَّمِ﴾ أى بقبول دخولهما عليه من أوله سواء كانت معرفة كالداخلة على نكرة كالرجل والعلام أم زائدة كقوله رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً أم موصولة كالضارب والمضروب ولا تدخل الموصلة على الفعل إلا فى ضرورة الشعر خلافاً لابن مالك قاله الفاكهى وخالفه ابن عنقاء قال من علامات الاسم أل بأقسامها الآتية إلا الموصولة على الأصح واختصت بالأسماء لكونها لتعيين المحكوم عليه وذلك إنما هو الاسم لا غير ومثل الألف واللام ما ناب عنها وهو ام فى لغة بعض العرب كقول الشاعر :

ذاك حبيبـــى وذو يواصـــلنى يرمى ورائى بامقوس وا مسلمة

ثم أعلم أن التعبير بال وأم هو الذى ينبغى لأن اللفظ الثانى فأكثر يجب فيه ذلك فلا يقال فى هل الهاء واللام ولكن لما كثر الخلاف فى أداة التعريف ما هى فقيل أل وهمزتها قطع وصلت للتخفيف وعليه الخليل وقيل أل وهمزتها وصل وعليه سيبوية وقيل هى اللام وحدها والهمزة زائدة وعليه الجمهور وقيل الهمزة وحدها وعليه المبرد ساغ للمصنف التعبير عنها بالألف واللام ولا يجوز ذلك فى غيرها كراهية الإطالة قال ابن هشام فى المغنى قولهم الـ أقيس من قولهم الألف واللام وقد استعمل التعبير بهما الخليل وسيبويه انتهى وكذا قال المرادى فى الجنى الدانى .

﴿وَحُرُوْفِ الْخَفْضِ﴾ أى ويعرف الاسم أيضاً بدخول حرف من حروف الخفض عليه من أوله نحو من البيت إلى المسجد ونحو عجبت من أن قمت فإن قمت وإن كان فى الظاهر ليس باسم لكنه فى التقدير اسم لأنه فى معنى قيامك وإنما اختصت حروف الخفض بالاسم لأنه وضعت لتجر إلى الأسماء معانى الأفعال التى لا تتعدى بنفسها فامتنع أن تدخل إلا على الاسم بعد محض فعل لفظاً نحو مررت بزيد أو تقديراً نحو بسم الله الرحمن الرحيم أى ابتدئ ﴿وَالْفِعْلُ يُعْرَفُ﴾ أى ميز عن قسيميه بعلامات كثيرة ذكر المصنف تبعاً لا صلة منها ثلاثاً وليس فى الثلاث المذكورة ما هو علامة لفعل الأمر جرياً على طريقة الكوفيين من أن الفعل قسمان ماض ومضارع وأن الأمر داخل فى المضارع لأنه متقطع منه بدليل أنه يبنى على ما يعرب به مضارعه ﴿بِقَدْ﴾ وهى علامة مشتركة تارة تدخل على

الماضي لافادة تقريبه من الحال نحو قد قامت الصلاة أو تحقيقه نحو ونعلم أن قد صدقتنا وتره على المضارع لإفادة التحقيق نحو قد يعلم الله أو التقليل نحو أن الكذوب قد يصدق ووجه اختصاصها بالأفعال أن هذه المعاني مختصة بالأفعال فلا يتصور وجودها في غيرها ﴿وَالسِّيْنِ وَسَوْفَ﴾ ويختصان بالمضارع لتخليصه للاستقبال نحو سيقوم وسوف يقوم وإنما اختصا به لأنهما وضعا لتاخير معنى الفعل من الحال إلى الاستقبال قال الفاكهي وفي سوف زيادة تأخير وتنفيس لأن كثرة الحروف تدل على زيادة المعنى وقال ابن عنقاء ليس التنفيس بالسين كالتنفيس بسوف بل أقل خلافاً لابن هشام ﴿وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ﴾ وضعا وهذه خاصة بالماضي لدلالتها على تأنيث الفاعل نحو قامت هند وقد تكسر لالتقاء الساكنين كقالت امرأة العزيز واحترز بالساكنة عن المتحركة أصالها فإنها تلحق الأسماء كقائمة وفاطمة وقد تدخل تاء التأنيث في بعض الحروف نحو ربت وثمت ولات وهي فيها لمجرد التأنيث اللفظ ثم التي تدخل على لات تكون مفتوحة والتي تدخل على رب وثم يجوز فتحها وإسكانها ﴿وَهُوَ﴾ أي الفعل ﴿ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ﴾ عند البصريين ونوعان عند الكوفيين بإسقاط الأمر كما سبق قريباً وإنما كانت الأفعال ثلاثة لأن الفعل الذي هو الحدث أما متقدم عن زمن الأخبار أو مقارن قريباً له أو متأخر عنه فالأول هو الماضي والثاني هو المضارع والثالث هو الأمر ﴿مَاضٍ﴾ أصله ماضي حذفت منه الياء وعوض عنها التنوين وهو ما دل على حدث وجد في الزمان الماضي وضعاً احترزوا بهذا عما قد يعرض له مما يصرفه للحال كصيغ العقود نحو بعت وهبت ونحوهما والنفي بلييس وما وقدمه لمجيئه على الأصل وهو البناء إجماعاً ولم يتبعه بالأمر مراعاة لقول الكوفيين أن أصله المضارع والأصل مقدم على الفرع.

﴿وَيُعْرَفُ﴾ أي يميز عن المضارع والأمر ﴿بِتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ﴾ الدالة على تأنيث ما أسند إليه الفعل وهي أنفع علاماته لأنها تلحق المتصرف والأمر منه ﴿نَحْوُ قَامَتْ وَقَعَدَتْ﴾ مثل بذلك لصورة الفعل بعد دخولها عليه وهو أولى من أن يقول نحو قام وقعد وتلحق الفعل الجامد وهو المذكور في قوله ﴿وَمِنْهُ﴾ أي ومن الفعل الماضي ﴿نِعْمَ وَبِئْسَ﴾ لقبولهما التاء المذكورة نحو نعمت المرأة هند بئست المرأة حمالة الحطب ولاتصال ضمير للرفع بها في لغة حكاها الكسائي عن بعض العرب كنعما رجلين ونعموا رجالاً ونعمن

نساء ونعم موضوع للمدح وبئس موضوع للذم وقد يقال نعم نعما بكسر النون والعين كقوله تعالى: ﴿... إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ..﴾ [النساء ٥٨] وفي بئس بيس بسكون الياء وفتح السين وهما فعلان على الأصح ولضعفهما لم يتصرفا تصرف الأفعال فلا يأتي منهما المضارع ولا الأمر لأنهما أزيلا عن موضعهما وذلك لأن نعم منقول من قولك نعم الرجل إذا أصاب نعمة وبئس منقول من قولك بئس الرجل إذا أصاب بؤسا فنقلا إلى الثناء والذم فشابها الحروف فلم يتصرفا ولا يعملان في المعارف إلا فيما عرف بالالف واللام وما أضيف إلى المعرف بهما وتنصب النكرة معهما على التمييز تقول نعم الرجل زيد وإعرابه نعم فعل ماض من أفعال المدح الرجل فاعل مرفوع وعلامة الرفع فيه ضم آخره وجملة الفعل والفاعل في محل الرفع خبر مقدم وزيد مبتدا مؤخر مخصوص بالمدح وإن شئت جعلت زيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا تقديره هو زيد وتقول بئس الرجل زيد وإعرابه فعل ماض من أفعال الذم الرجل فاعل وجملة الفعل والفاعل خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر مخصوص بالذم وإن شئت أعربت زيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا تقديره هو زيد وتقول في أعراب ما دخلت عليه تاء التأنيث مثل ما قلت في إعراب المثالين المذكورين غير أنك تقول نعم فعل ماض والتاء علامة التأنيث فإن قدمت المخصوص بالذم أو المدح بأن قلت زيد بئس الرجل أو زيد نعم الرجل فترفع زيد بالابتداء وجملة نعم الرجل خبره والرجل حينئذ في موضوع المضمر العائد على زيد ولكنه جاء مظهر فإن جاء بعدهما نكرة قلت نعم رجلا زيد وبئس رجلا المنصوب النكرة على التمييز وفي نعم وبئس ضمير مرفوع فاعل بنعم وبئس وهو عائد على رجلا المنصوب والتقدير نعم الرجل ريد وإذا كان فاعلهما مؤنثا فإن شئت ألحقت بهما تاء التانيث نحو نعمت المرأة هند وبئست المرأة حمالة الحطب ومنه قول الشاعر:

نعمت جزاء المتقين الجنة ... دار الأمانى والمنى والمنة

وإن شئت حذفتها لأنهما لما يتصرفا أجازوا فيهما التذكير والتأنيث قال ابن مالك في الخلاصة الألفية والحذف في نعم الفتاة استحسنوا لأن قصد الجنس فيه بين وقد سمع من بعض العرب دخول حرف الجر عليهما كقول بعضهم وقد بشر بنت والله ما هي بنعم الولد

وقول الآخر نعم السير على بئس العير وأجيب عنه بأن حرف الجر فى الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف والتقدير ما هى بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على غير مقول فيه بئس العير ﴿وَلَيْسَ وَعَسَى﴾ أى ومن الفعل الماضى أيضاً عسى وليس ﴿عَلَى الأَصَحّ﴾ لقبولهما التاء الساكنة أيضاً نحو عست هند أن تفلح وليست مفلحة ولاتصالهما بضمير الرفع نحو ليسوا سواء لست عليكم بوكيل فهل عسيتم أن توليتم وهما فعلان غير متصرفين كنعم وبئس ولذا توقفت أفادة معناهما على خبرهما وإعراب المثال الأول عسى فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء علامة التأنيث هند اسمها وعلامة رفعه ضمة ظاهرة فى آخره أن حرف مصدر ونصب تفلح فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره والمصدر المنسبك من أن وما بعدها منصوب على أنه خبر عسى وعبارة الخبيصى فى شرح الكافية فى الكلام على عسى زيد أن يقوم زيد هنا أسمها وأن مع المضارع فى محل النصب بخبريتها وهى هنا بمعنى قارب أى قارب زيد القيام انتهى وعلى هذا فقول بعضهم يلزم من دخول أن على نحو عسى وحرى كون الحدث لا يكون خبراً عن الذات إذ لا يقال زيد القيام ويقال فى الجواب عنه أن عسى حينئذ بمعنى قارب والتقدير قارب زيد القيام وهذا الجواب أحسن من قول من قال أن هنا زائدة لا مصدرية لأنه فاسد من حيث أنها نصبت الفعل ومن قول ابن هشام فى المغنى فرق بين المصدر وما يؤول به أى فالمصدر لا يخبر به عن الذات وأما المؤول بالمصدر كخبر عسى فإنه يخبر به عن الذات لأن فى ذلك بعدا من حيث أنهم لم يفرقوا بينهما فى مواطن وإن كان قد ارتضى ما قاله ابن هشام الشريف الجرجانى والملا عصام الدين ومن قول ابن هشام أيضاً فى شرح اللمحة وألطف ما يقال فى الجواب ما رأيته بخط بعض طلبة ابن مالك ونقله عنه وهو إن بقدر الأخبار بالفعل مجرداً عن أن ثم لما صح الأخبار به جئ بأن لتفيد الترجى لا لتفيد السبك انتهى لأن هذا خلاف ما عرف من حالها ومن قول بعض المحققين فى ذلكان تقدير المصدر على تقدير مضاف أى أما قبل الاسم أى عسى أمر زيد القيام أو قبل الخبر أى عسى زيد صاحب القيام كقوله تعالى : ﴿...وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ...﴾ [البقرة:١٧٧] ولكن البر من آمن أى

ولكن صاحب البر أو لكن البربر من آمن . لأن الدماميني أعترضه بأن فيه تكلفاً فهو بعيد ومن قول الملا عصام الدين المصدر الحاصل في تأويل الوصف فإذا أولنا عسى زيد أن يقوم بقولنا عسى زيد القيام فهو في معنى عسى زيد قائماً قال ويرجحه ما جاء من قولهم عيست صائماً ويكون من باب زيد عدل ومثله قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ...﴾ [يونس:٣٧] لأن الأخبار المصدر الذي هو في تأويل الوصف الأصح أنه سماعي ﴿وَمُضَارِعٌ﴾ وهو ما دل على معنى مقترن بأحد زمني الحال نحو يقوم والاستقبال نحو سيقوم ولا يتعين لأحدهما إلا بقرينة فعند التجرد عنها يكون محتملاً لهما فيتعين للاستقبال إذا دخلت عليه السين أو سوف أو لا النافية أو أدوات الشرط أو أدوات النصب أو الترجي أو لو المصدرية ويتعين الحال إذا اقترن بنحو الآن أو الساعة أو آنفا أو بلام الابتداء نحو ليقوم زيد أو بالنفي بليس أو ان أو ما وقد يكون معناه ماضياً وذلك مع لم ولما ولولا الامتناعية سمي مضارعاً لمضارعته او مشابهته الاسم من حيث إن كلا منهما تعرض له معان يفتقر في التمييز بينهما إلى الأعراب ﴿وَيُعْرَفُ﴾ أي يميز عن الماضي والأمر ﴿بِدُخُولِ لَمْ عَلَيْهِ﴾ يقع بعدها من غير فصل ﴿نَحْوُ لَمْ يَقُمْ﴾ وهذه العلامة انفع العلامات للفعل الماضي فلذا اقتصر عليها وقد مر أنه يميز أيضاً بدخول حرف التنفيس عليه فإن دلت الكلمة على معنى المضارع ولم تقبل لم فهي اسم أما لوصف كضارب وأما لفعل كأوه بمعنى أتوجع أو أف بمعنى أتضجر ﴿وَلَابُدَّ فِي أَوَّلِهِ مِنْ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ﴾ سميت بذلك لأنها مزيدة على الماضي الذي هو الأصل وقد صار هذا الاسم علماً بالغلبة عليها فلا ينصرف عند الإطلاق إلا إليها وتسمى بأحرف المضارعة أي المشابهة لأن بزيادتها على الفعل الماضي يكتسب شبها من الاسم فيعرب لأنه بها يوازن اسم الفاعل كيضرب فإنه موازن لضارب ويخرج فإنه موازن لخراج من حيث الحركات والسكنات ﴿وَهِيَ الْهَمْزَةُ﴾ الدالة على المتكلم وحده كأقوم ﴿وَالنُّونُ﴾ الدالة على المتكلم المحدث عن نفسه وغيره معاً أو المعظم نفسه كنقوم ﴿وَالْيَاءُ﴾ المثناة من تحت الدالة على المذكر الغائب مطلقاً كيقوم ويقومان ويقومون وعلى الإناث نحو

يقمن ﴿وَالتَّاءُ﴾ المثناة من فوق الدالة على المخاطب مطلقاً كتقوم وتقومان وتقومون وتقمن وعلى الغائبة كهند تقوم والغائبتين كالهندان تقومان ﴿يَجْمَعُهَا﴾ يجمع تلك الزوائد الأربع ﴿قَوْلُكَ نَأَيْتُ﴾ بمعنى بعدت أو أنيت بمعنى أدركت أو أتين أو نأتى فكل كلمة من هذه تجمع الحروف الزوائد وإنما زادوها فرقا بينه وبين الماضى فلا تحصل صيغة المضارع بنونها ولم يجعل المصنف هذه الحروف علامة للمضارع لأنها قد توجد أول فى الماضى كاكرمت زيداً وتعلمت المسألة ونرجست الدواء إذا وضعت فيه نرجساً وبرنأت للشيب إذا خضباه بالبرنأ وهو الحناء وإنما ذكرها تمهيداً لقوله: ﴿وَيُضَمُّ أَوَّلُهُ﴾ أى المضارع إجماعاً أى ينطق بحرف المضارعة منه مضموماً ﴿إِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ﴾ ولا فرق فى ذلك بين حروف ماضيه كلها أصول ﴿كَدَحْرَجَ﴾ فإنه ماض أصلى الحروف ووزنه فعلل فتقول فى مضارعه ﴿يُدَحْرِجُ﴾ بضم أوله وفى القاموس تدحرج أى تتابع فى حدور والمدحرج المدور انتهى أو بعضها أصلى وبعضها زائد ﴿وَ﴾ ذلك نحو ﴿أَكْرَمَ﴾ فإن الهمزة فيه زائدة بدليل أنها تحذف فى المضارع فتقول فيه ﴿يُكْرِمُ﴾ بضم أوله ولو جاء على الأصل لقيل فيه يؤكرم ﴿وَ﴾ مما بعض حروفه زائد نحو ﴿فَرَّجَ﴾ بتشديد الراء بعدها جيم فتقول فى مضارعه فى مضارعه ﴿يُفَرِّجُ﴾ بضم أوله لزيادة تكرير عين الكلمة أى الراء فى ماضيه وَ نحو ﴿قَاتَلَ﴾ مفتوح التاء فإنك تقول فى مضارعه ﴿يُقَاتِلُ﴾ بضم أوله بزيادة الألف فى ماضيه ﴿وَيُفْتَحُ﴾ أى أول المضارع وجوبا على الأصل للخفة والضم فى الرباع للالتباس بغيره وتخصيصه لتعادل قلة الرباعى ثقل الضمة وكثرة غيره خفة الفتحة فِيمَا سِوَى ﴿ذَلِكَ﴾ أى فيما سوى المضارع الذى ماضيه رباعى بأن كان ثلاثياً ﴿نَحْوُ نَصَرَ﴾ فتقول فى مضارعه يَنْصُرُ لفتح أوله أو خماسياً ﴿وَ﴾ ذلك نحو ﴿انْطَلَقَ﴾ فتقول فى مضارعه ﴿يَنْطَلِقُ﴾ بفتح أوله أيضاً أو سداسياً ﴿وَ﴾ ذلك نحو ﴿اسْتَخْرَجَ﴾ فتقول فى مضارعه ﴿يَسْتَخْرِجُ﴾ لفتح أوله أيضاً ثم ما ذكره المصنف من بيان حركة حرف المضارعة هو كالتتمة لتعريف المضارع لأنه يتضح به كمال الاتضاح والاعتذار بمثل هذا عن النحويين أولى من قول بعضهم هذه المسألة من التصريف لا من النحو ذكرت فيه استطراداً ﴿وَأَمْرٌ﴾ وهو فعل مقترن بزمن مستقبل ايدا لأن

المطلوب به حصول ما لم يحصل نحو قم فإنذ أو دوام ما حصل نحو يا أيها النبى اتق الله سمى به لا لاستعماله غالباً فى الأمر الذى هو طلب المتكلم للفعل من المخاطب على سبيل الاستعلاء غالباً كقول السيد لعبده اسقنى ﴿وَيُعْرَفُ﴾ أى يميز عن الماضى والمضارع ﴿بِدَلَالَتِهِ﴾ وَضْعًا فَخَرَجَ بِهِ نَحْوُ لينفق ذو سعة من سعته ونحو يا زيد فإن دلالته على الطلب غير وضعيه بل بواسطة ﴿عَلَى الطَّلَبِ﴾ أى طلب المتكلم للفعل من المخاطب ﴿وَقَبُوْلِهِ يَاءَ الْمُخَاطَبَةِ﴾ وهى ضمير على الأصح محلها رفع على الفاعلية وتختص بالفعل غير الماضى ﴿نَحْوُ قُوْمِى وَاضْرِبِى﴾ فإن الأول منهما دال على طلب القيام والثانى دال على طلب الضرب من المخاطبة وقبل كل منهما ياء المخاطبة فتقول فى إعراب الأول منهما قومى فعل أمر مبنى على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل فى محل رفع فاعل وتقول فى إعراب الثانى مثل ما قلت فى إعراب الأول فلو دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل الياء فهى اسم فعل كنزال بمعنى أنزل وصه بمعنى أسكت أو مصدراً كضربا زيداً بمعنى أضرب زيدا أو قبلت الياء ولم تدل على الطلب فهى فعل مضارع نحو أنت يا هند تقومين ﴿وَمِنْهُ﴾ أى من الأمر لا من غيره هَات بكسر التاء إلا إذا اتصلت به واو الجماعة فيضم كقوله تعالى: ﴿..هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ...﴾ [الأنبياء:٢٤] ﴿وَتَعَالَ﴾ بفتح اللام مطلقاً يا زيد وتعال يا عمر وقلت ﴿هَات﴾ فعل أمر وكذا تعال تقول فيه أمر وتقول فى كل منهما مبنى على حذف حرف العلة من آخره فالمحذوف من هات الياء كما فى أرم ومن تعال الألف كما فى أخش وأن أمرت بهما مؤنثاً قلت هاتى يا هند وتعالى يا هند ثم تقول فى إعرابهما هاتى فعل أمر مبنى على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل فى محل رفع فاعل وكذا تقول فى إعراب تعالى يا هند لأن الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه وزعم جماعة من النحويين إن هات وتعال اسما فعلين الأول منهما اسم لناول بكسر الواو والثانى اسم لا قبل ﴿وَالْحَرْفُ﴾ وهو كلمة دلت على معنى فى غيرها فقط فعلامته المميزة له عدمية ذكرها المصنف فى قوله ﴿مَا لاَ يَصِحُّ مَعَهُ دَلِيْلُ الاسْمِ﴾ أى واحد من علاماته ﴿وَلاَ دَلِيْلُ الْفِعْلِ﴾ أى واحد من علاماته لأنه فى نفسه علامة للأسماء وللأفعال فكان ترك العلامة له علامة

فإذا وردت عليك كلمة فأعرض عليها علامات الأسماء أولاً فإن قبلت شيئاً منها فهى اسم فإن لم تقبلها فأعرض عليها علامات الأفعال فإن قلبت منها شيئاً فهى فعل فإن لم تقبلها فأحكم بحرفيتها ﴿كَهَلْ وَفِى وَلَمْ﴾ أشار بالتمثيل بالثلاثة إلى أن الحروف ثلاثة أنواع ما يختص بالاسم ولا بالفعل كهل وما يختص بالاسم كفى وما يختص بالفعل كلم فإن قيل قد ذكر النحاة فى باب الاشتغال أن هل تختص بالأفعال قلت محل ما ذكروه حيث كان فى حيزها فعل فلا يجوز هل زيد قام بل تقول هل قام زيد لأن أصلها أن تكون بمعنى قد نحو هل أتى على الإنسان حين من الدهر وقد مختصة بالفعل فكذا هل لكنها لما كانت بمعنى همزة الا ستفهام لم تختص بالفعل إلا إذا كان الفعل فى حيزها .

باب الإعراب والبناء

الذين لا يخلو أخر الكلمة عن أحدهما الإعراب قدمه على البناء لأصالته ولشرفه باندفاع الخطأ فى اللفظ به وشرف محله الذى هو الاسم وهو يطلق فى اللغة على معان كثيرة منها الإبانة يقال أعرب فلان عما فى نفسه إذا أبان عنه ومنها التحسين يقال أعربت الشئ أى حسنته ومنها التغيير يقال أعراب الله المعدة أى غيرها قال الهمع والمناسب منها للمعنى الاصلاحى هو الأول وإذا القصد به أبانة المعانى المختلفة انتهى وقال الفاكهى وهذا المعنى أى التغيير أنسب بالمعنى الاصطلاحى المشار إليه بقوله ﴿تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ﴾ أى الكلم المعربة التى هى أنواع الاسم المتمكن أى المعرب والفعل المضارع الخالى من نونى النسوة والتوكيد وتغيير الأواخر هو صيرورتها مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة سواء أكان التغيير حقيقة كالدال من زيد أم حكماً كالميم من دم وفم فإن أصلها دمى وفمو أو فمى .

﴿لِاخْتِلَافِ﴾ ﴿الْعَوَامِلِ﴾ أى التغيير المذكور شرطه أن يكون بسبب اختلاف أى تعاقب العوامل على الكلم واحدا بعد واحد والعوامل جمع عامل وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو جر أو جزم نحو ضرب زيد عمرا فإن ضرب موجب لاتصاف زيد بالرفع لأنه فاعله وعمراً بالنصب لأنه مفعول وكذلك مررت بزيد الموجب لاتصاف زيد بالجر هو الباء وفى قولك لم أضرب زيدا الموجب لاتصاف اضرب بالجزم هو لم ولا فرق بين أن يكون العامل لفظياً كهذه الأمثلة أو معنوياً كالابتداء فإنه الرافع للمبتدأ والتجرد عن الناصب والجازم فإنه الرافع للمضارع ﴿الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا﴾ أى على الكلم سواء أكان التغيير المذكور ﴿لَفْظًا﴾ وهو ما يظهر أثره فى آخر الكلمة كما فى آخر زيد من نحو جاء زيد ورأيت ومررت بزيد وآخر يذهب من نحو زيد يذهب ولن يذهب ولم يذهب ﴿أَوْ تَقْدِيرًا﴾ وهو ما لا يظهر أثره فى الآخر بل ينوى ويقدر كالحركات المقدرة فى آخر الفتى من نحو جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى وآخر يرضى من نحو زيد ولن يرضى والسكون المقدرة فى نحو لم يكن الذى كفروا فإن علامة الجزم فى يكن سكون مقدر فى النون المكسورة لالتقاء الساكنين فخرج بالتغيير لزوم آخر حالا واحدا فإنه يسمى بناء

وبتغيير الآواخر غيره كتغيير الأوائل أو الوسط للتكسير كرجال فى جمع رجل أو للتصغير كفليس فى تصغير فلس وباختلاف العوامل تغييره بغير ذلك كحركة النقل كقراءة ورش قد أفلح المؤمنون بفتح الدال لنقل حركة الهمزة إليها فإنه لا يسمى إعراباً لأنه لم ينشأ عن عامل ثم الحد المذكور للإعراب يفيد أن الأعراب معنوى وهو الذى عليه كثيرون وعزى لظاهر كلام سيبوية واختياره أبو حيان وعليه فتكون الحركات علامات للإعراب لا نفسه ومذهب الجمهور أن الأعراب لفظى ونسب إلى المحققين قال المرادى وهو أقرب إلى الصواب لقول المحققين أنواعه رفع ونصب وجر وجزم وعليه فيقال فى حدة الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى آخر الكلمة ﴿وَلأَقْسَامُهُ﴾ أى الإعراب أى أنواعه ﴿أَرْبَعَةٌ﴾ لا زائد عليها إجماعا رَفْعٌ لحركة أو حرف وقدمه لأن الكلام لا يستغنى عنه وَنَصْبٌ بحركة أو حرف أو حذف ﴿وَخَفْضٌ﴾ بحركة أو حرف ﴿وَجَزْمٌ﴾ بسكون أو حذف ﴿فَلِلأَسْمَاءِ﴾ السالمة من مشابهة الحرف ﴿مِنْ ذَلِكَ﴾ أى من تلك الأربعة ﴿الرَّفْعُ﴾ لفظا أو تقديراً ﴿وَالنَّصْبُ﴾ كذلك ﴿وَالْخَفْضُ﴾ كذلك ﴿وَلاَ جَزْمَ فِيهَا﴾ أى فى الأسماء ﴿وَلِلأَفْعَالِ﴾ المضارعة الخالية يوجب بناءها ﴿الرَّفْعُ﴾ لفظا كيذهب أو تقديرا كيرضى ﴿وَالنَّصْبُ﴾ لفظا نحو لن يذهب أو تقديراً نحو لن يرضى ﴿وَالْجَزْمُ﴾ لفظا نحو لم يذهب أو تقديراً نحو لم يكن الذين كفروا ﴿وَلاَ خفض فِيهَا أى فى الأفعال وإنما اختص الخفض بالاسم والجزم بالفعل قصداً للتعادل فإن الجر ثقيل يجبر خفة الاسم والجزم خفيف يجبر ثقل الفعل ﴿وَالْبِنَاءُ﴾ وهو لغة وضع شئ على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحاً ضد الإعراب وهو كما قال المصنف ﴿لُزُومُ آخِرِ الْكَلِمَةِ﴾ حالاً واحدا ﴿حَرَكَةً﴾ نحو هؤلاء فإن آخره مكسورة فى جميع أحواله ﴿أَوْ سُكُونًا نَحْوُ مَنْ وَكَمْ﴾ فإن النون فى الأول والميم فى الثانى ساكنة فى الأحوال كلها وهذا التعريف للبناء مناسب للقول بأن البناء معنوى وأما المناسب لما قاله ابن مالك وغيره من أن البناء لفظى فهو أن يقال فى تعريفه البناء أثر ظاهر أو مقدر لازم لآخر الكلمة بكل حال ﴿وَأَنْوَاعُهُ﴾ أى البناء ويعبر عنها وعن أنواع الأعراب أيضاً بالألقاب قال بعض المحققين والتعبير بالأنواع أولى من التعبير بالألقاب والمراد بها الأسماء لأن حق الألقاب أن يطلق كل منها على ما يطلق عليه الآخر كأن يقال الرفع نصب والضم فتح وهذا ممتنع لان فيه إطلاق الشئ على مباينه وهو باطل ﴿أَرْبَعَةٌ﴾ لا خامس لها ﴿ضَمٌّ﴾ كحيث وقبل وبعد ﴿وَفَتْحٌ﴾

كأين وقام ﴿وَكَسْرٌ﴾ كامس ﴿وَسُكُونٌ﴾ كمن وكم ويسمى وقفا فهذه الأنواع الأربعة مختصة بالمبنيات كما أن أنواع الأعراب السابقة مختصة بالمعربات وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فيجوزون كلا منهما لكل من المعنيين فعلى قول البصريين لا تقول فى نحو حيث مرفوع لا تقول مبنى على الضم كما سيأتى ﴿وَالاسْمُ﴾ بعد التركيب مع العوامل ﴿ضَرْبَانِ﴾ أى قسمان الأول منهما ﴿مُعْرَبٌ وَهُوَ الأَصْلُ﴾ أى الغالب فى الأسماء ولهذا قدمه ﴿وَهُوَ﴾ أى المعرب مَا أى الذى ﴿تَغَيَّرَ آخِرُهُ﴾ بأن يصف الحرف الذى هو آخر المعرب بصفة أخرى بِسَبَبِ اختلاف الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ بأن يعمل الواحد منها خلاف ما يعمل الآخر ﴿إِمَّا﴾ أن يكون تغيرا ﴿لَفْظًا كَزَيْدٌ وَعَمْرٍو﴾ فإن كلا منهما إذا ركب مع عامله يتغير آخره لفظا كما فى جاء زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد ﴿وَإِمَّا تغيراً تَقْدِيرًا﴾ وذلك ﴿نَحْوُ مُوسَى وَالْفَتَى﴾ من كل اسم معرب يتعذر ظهور الإعراب فى آخره فإن كلا منهما إذا ركب مع عامله يقدر أن آخره قد يتغير وإن لم يوجد تغير فى اللفظ لمانع يمنع من ظهوره لفظا ككون الألف لازمة للسكون لا تقبل الحركة ﴿وَ﴾ الثانى ﴿مَبْنِىٌّ﴾ ولا واسطة بينه وبين المعرب ﴿وَهُوَ الفَرْعُ﴾ أى غير الغالب على الأسماء ومن ثم لا يبنى الاسم إلا أشبه الحرف شبهاً قوياً أما فى الوضع كتاء قمت فإنها تشبه باء الجر ونا من قمنا فإنها شبيعة بنحو قد أو فى المعنى كهنا فإنه اسم إشارة للمكان وهو من المعانى التى حقها أن تزدى بالحرف كالخطاب فإنهم وضعوا له كاف الخطاب والتشبيه فإنهم وضعوا له ها التنبيه أو فى الاستعمال كهيهات فإنه اسم فعل نائب عن بعد ولا يدخل عليها عامل فأشبه ليت النائبة عن التمنى ولا يدخل عليها عامل وهو أى المبنى ﴿مَا لاَ يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ﴾ أى لا يتأثر آخره باختلاف العوامل بل يلزم طريقة واحدة لأنه ضد لإعراب والضدان لا يجتمعان قال بعضهم التعبير بالقصد يشعر بثبوت واسطة بينهما لأن الضدين يجوز ارتفاعهما ويخلفهما آخر كالقيام والقعود فإنهما قد يرتفعان ويخلفهما الاستلقاء وأجيب بأنه لا محذور فى هذا الأشعار لأنه قد حكى خلاف فى الأسماء قبل التركيب فقيل أنها مبنية وعليه ابن الحاجب وقيل معربة وعليه الزمخشرى وقيل أنها واسطة بين موجب الإعراب والبناء ولسكون آخرها وصلاً بعد سكنه نحو قاف سين وليس فى المبينات ما يكون كذلك وعليه أبو حيان قال بعض المحققين وهو المختار ثم ذكر المصنف أنواع المبينات من الأسماء فى قوله ﴿كَالْمُضْمَرَاتِ﴾ فإنها مبنية

كلها متصلها ومنفصلها لشبهها بالحروف لأن منها ما هو على حرف واحد والحرف الواحد لا يصلح فيه الإعراب ولتضمنها معانى حقها أن تؤدى بالحرف كالتكلم فى أنا والخطاب فى أنت والغيبة فى هو ﴿وَأَسْمَاءِ الشَّرْطِ﴾ فإنها مبنية لشبهها بالحرف الذى هو إن الشرطية فى المعنى ﴿وَأَسْمَاءِ الإِسْتِفْهَامِ﴾ كمن وما وأين فإنها مبنية لشبهها بالحرف الذى هو همزة الاستفهام ﴿وَأَسْمَاءِ الإِشَارَةِ﴾ كذا وذى وهؤلاء فإنها مبنية لشبهها بالحرف فى المعنى لأنها ضمنت معنى حقه أن يؤدى بالحرف ﴿وَأَسْمَاءِ الأَفْعَالِ﴾ كصه ومه وهيهات فإنها مبنية لشبهها بالحروف فى الاستعمال لأنها استعملت استعمال الحروف من حيث أنها نائبة عن فعل ولا يدخل عليها عامل كليت ولعل ﴿وَأَسْمَاءِ الْمَوْصُولاَتِ﴾ كالذى والتى واللذين واللاتى فإنها مبنية لشبهها بالحرف من حيث أنها مفتقرة إلى ما يتم معناها وهو الصلة فأشبهت الحروف فى افتقارها فى إفادة معناها إلى ذكر متعلقها ويستثنى من الموصولات أى الموصولة فإنها معربة إلى إذا أضيفت وحذف صدر صلتها كما سيأتى فى الموصولات إن شاء الله تعالى ثم إن المبنى ينقسم إلى أربعة أقسام كما يستفاد من قوله ﴿فَمِنْهُ مَا يُبْنَى عَلَى السُّكُوْنِ﴾ وقدمه على ما بعده لأصالته ﴿نَحْوُ كَمْ﴾ استفهامية كانت نحو كم مالك أو خبرية نحو كم عبدا ملكت وبنيت الاستفهامية لتضمنها معنى همزة الاستفهام والخبرية لمشابهتها لأختها وإعراب المثال الأول كم اسم استفهام مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ مال خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره والكاف مضاف إليه وإعراب الثانى كم خبرية فى محل نصب مفعول مقدم مبنية على السكون عبدا تمييز وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ملكت فعل وفاعل ملك فعل ماض والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل ﴿وَمِنْهُ مَا يُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ كَأَيْنَ﴾ وهى اسم يسأل به عن المكان وإنما بنى على الفتح لتضمنه حرف الاستفهام إن كانت استفهامية نحو أين زيد وإعرابه أين اسم استفهام مبتدأ مبنى على الفتح وزيد خبره وإن كانت شرطية فلتضمنها حرف الشرط نحو أينما تجلس أجلس ﴿وَمِنْهُ مَا يُبْنَى عَلَى الْكَسْرِ كَأَمْسِ﴾ وهو اسم لليوم الذى قبل يومك وإنما بنى لتضمنه معنى لام التعريف ولذا صح وصفه بالمعرفة نحو صمت أمس الدابر وإعرابه صمت فعل وفاعل صام فعل ماض والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل أمس ظرف زمان يبنى على الكسر ومحله النصب الدابر صفة والصفة تتبع الموصوف فى إعرابه تتبعه فى نصبه وهو منصوب وعلامة

نصبه فتح آخره ﴿وَمِنْهُ مَا يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ كَحَيْثُ﴾ وهو طرف للمكان وقد يبنى على الفتح للخفة وقد يبنى على الكسر وقد يقال فيه حوث بالواو بدل الياء وإنما بنيت للزوم افتقارها إلى جملة تضاف إليها وهذا هو الأكثر من أحوالها نحو قوله تعالى: ﴿...وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ [الحجر:٦٥] وإعرابه امضوا فعل أمر مبنى على حذف النون واو الجماعة فاعل حيث ظرف مكان مبنى على الضم ومحله النصب وهو مضاف وجملة تؤمرون بعد فى محل جر بالإضافة وشذ إضافتها إلى المفرد كقول الشاعر :

أما ترى حيث سهيل طالعاً نجما يضئ كالهلال ساطعاً

فأضاف حيث إلى سهيل ومنهم من يروى سهيل بالرفع على انه مبتدأ وخبره محذوف تقديره حاصل ﴿وَالأَصل فِى الْمَبْنِى﴾ أسما أو غيره ﴿أَنْ يُبْنَى عَلَى السُّكُونِ﴾ لخفته ولأن الأصل عدم الحركة فلا يعدل عنه إلا لسبب يقتضى العدول ﴿وَالْفِعْلُ ضَرْبَانِ مَبْنِىٌّ وَهُوَ الأَصْلُ﴾ فى الأفعال لأنها لم تعثورها معان مختلفة تفتقر فى تميزها إلى إعراب لاختلاف صيغها باختلاف معانيها وإن حصل لبس فى بعض المواضع أمكن إزالته بإظهار الناصب والجازم ﴿وَمُعْرَبٌ وَهُوَ الْفَرْعُ﴾ لجريانه على خلاف الأصل ﴿وَالْمَبْنِىُّ﴾ من الأفعال ﴿نَوْعَانِ أَحَدُهُمَا﴾ الفعل ﴿الْمَاضِى﴾ وقدمه للإتفاق على بنائه ﴿وَبِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ﴾ ثلاثياً كان كضرب أو رباعياً كدحرج أو خماسياً كانطلق أو سداسياً كاستخراج ولا يزيد على ذلك وإنما بنى على حركة لأنه يشبه المضارع من حيث أنه شرطاً وصلة وصفة وخبراً وحالاً وكانت فتحة لثقل الضم والكسر وثقل الفعل فعدلوا إلى الفتح لخفته سواء أكانت الفتحة ظاهرة كالأمثلة المذكورة أو مقدرة نحو عفا ورمى فإن سكون آخرهما عارض والفتحة فيهما مقدرة ﴿إِلاَّ إِذَا اتَّصَلَ﴾ به أى الماضى ﴿وَالْجَمَاعَةِ فَيُضَمُّ﴾ آخره ﴿نَحْوُ ضَرَبُوا﴾ فالباء هى آخر الفعل وحقها أن تبنى على الفتح ولكن ضمنت لمناسبة الواو وأما نحو اشتروا فالأصل فيه اشتريوا بياء مضمومة قبل الواو ولكنها قلبت ألفا ثم حذفت الألف لالتقائها الساكنة مع الواو ﴿أَوِ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ رَفْعٍ مُتَحَرِّكٌ﴾ ذلك الضمير ﴿فَيُسَكَّنُ﴾ آخره تسكين بناء على الأصح لأنه الأصل فى البناء وقال ابن هشام فى الأوضح السكون فيه عارض أوجبه كراهة العرب توالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة ﴿نَحْوُ ضَرَبْتُ﴾

مثلث التاء ﴿وَضَرَبْنَا﴾ بإسكان الباء ومثله النسوة ضربن فإن ضربن فعل ماض مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة فاعل فخرج بضمير الرفع ضمير كضربك وبالمتحرك ضمير الرفع الساكن نحو ضرباً ففى هاتين الحالتين بنى على الفتح الذى هو الأصل فيه ﴿وَالثَّانِى الأَمْرُ﴾ فإنه مبنى على الأصح عند جمهور البصريين ﴿وَبِنَاؤُهُ عَلَى السُّكُوْنِ﴾ إذا كان صحيح الآخر ﴿نَحْوُ اضْرِبْ﴾ وإعرابه أضرب فعل أمر مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ﴿وَ﴾ نحو ﴿اضْرِبْنَ﴾ يا هندات من كل فعل اتصلت به نون النسوة وإعرابه اضربن فعل أمر مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة ضمير متصل فى محل رفع فاعل وإنما بنى الأمر على السكون فى الحالتين المذكورتين لأن مضارعه يجزم فيهما بالسكون نحو لم تضرب والقاعدة أنه يبنى على ما يجزم به مضارعه المبدوء بتاء الخطاب ﴿إِلاَّ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيْرُ تَثْنِيَةٍ أَوْ ضَمِيْرُ جَمْعِ مُذَكَّرٍ أَوْ ضَمِيْرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ فَعَلَى حَذْفِ النُّوْنِ﴾ يكون بناؤه لأن مضارعه بحذف النون ثم مثل للثلاثة مبتدئاً بأولها فقال ﴿نَحْوَ اضْرِبَانِ﴾ مثال لما اتصل به ضمير تثنية وإعرابه إضراب فعل مبنى على حذف النون وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع فاعل ﴿وَاضْرِبُوا﴾ مثال لما اتصل به ضمير جمع مذكر وإعرابه اضربوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ﴿وَاضْرِبِى﴾ مثال لما اتصل به ضمير المؤنثة المخاطبة وإعرابه فعل أمر مبنى على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ﴿وَالاَّ الْمُعْتَلَّ﴾ من فعل الأمر وهو ما آخره حرف من حروف العلة الثلاثة وهى الواو والألف والياء ﴿فَعَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ﴾ يكون بناؤه لأن مضارعه يجزم بحذف حرف العلة ﴿نَحْوُ اخْشَ﴾ وإعرابه اخش فعل أمر على حذف حرف العلة من آخره وهو الألف وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ﴿وَاغْزُ﴾ وإعرابه أغز فعل أمر مبنى على حذف حرف العلة من آخره وهو الواو وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وارْمِ وإعرابه ارم فعل أمر مبنى على حذف حرف العلة من آخره وهو الياء وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

﴿وَالْمُعْرَبُ مِنَ الأَفْعَالِ الْمُضَارِعُ﴾ وإعرابه على خلاف الأصل لكن لا يعرف مطلقاً بل ﴿بِشَرْطِ أَنْ لاَ يَتَّصِلَ بِهِ نُوْنُ الإِنَاثِ﴾ ويعبر عنها بنون النسوة فلا فرق بينهما غير

أنها أن اتصلت بالأفعال كانت اسماً مصمراً مرفوعاً على الفاعلية وإن اتصلت بالأسماء كانت حرفاً لا محل لها من الأعراب نحو هن وإياكن ﴿وَلاَ تُوْنُ التَّوْكِيْدِ﴾ وهى نون خفية ساكنة أو مشددة مفتوحة يؤتى بها لتوكيد الفعل وتختص بالفعل المستقبل الطلبى أمراً أو نهياً أو استفهاماً إذا لا يؤكد ما لم يكن مطلوباً ولزمت فى مثبت القسم أى فى جوابه نحو الله إن زيداً ليقومن ﴿الْمُبَاشِرَةِ﴾ أى المتصلة بآخر الفعل من غير فاصل بينهما لفظا ولا تقديراً ثم مثل المصنف للمضارع الخالى من النونين فقال ﴿نَحْوُ يَضْرِبُ﴾ من كل فعل صحيح الآخر فإنه يرفع بضمة ظاهرة فى آخره ﴿وَ﴾ نحو يَخْشَى من كل مضارع معتل الآخر فإنه يرفع بضمة مقدرة على حرف العلة ﴿فَإِنِ اتَّصَلَتْ بِهِ نُوْنُ الإِنَاثِ بُنِىَ مَعَهَا﴾ لضعف شبهه بالاسم حينئذ لأن هذه النون لا تتصل إلا بالفعل فلما اتصلت به رد إلى ما هو الأصل فى الأفعال وهو البناء فبنى ﴿عَلَى السُّكُوْنِ﴾ كما بنى الماضى معها على السكون ﴿نَحْوُ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ وإعرابه الواو حرف عطف الوالدات مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخره يرضعن فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة ضمير متصل فى محل رفع فاعل وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ﴿فَإِنِ اتَّصَلَتْ بِهِ نُوْنُ التَّوْكِيْدِ الْمُبَاشِرَةُ لَهُ﴾ لفظا وتقديرا ﴿بُنِىَ معها عَلَى الْفَتْحِ﴾ ثقيلة كانت ﴿نَحْوُ لَيُسْجَنَنَّ﴾ وإعرابه اللام داخلة فى جواب قسم مقدر تقديره والله يسجنن فعل مضارع مغير الصيغة مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو أو خفيفة نحو ﴿وَلَيَكُوْنًا﴾ وإعرابه اللام داخلة فى جواب قسم مقدر تقديره والله يكون فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة وهو متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيه جوازا تقديره هو وخبرها جملة من الصاغرين وإنما بنى الفعل معها على الفتح لأنه معها كالمركب تركيب خمسة عشر ولهذا لو فصل بين الفعل والنون ألف الاثنين أو واو الجمع أو ياء المؤنثة المخاطبة لم يحكم ببنائه لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء واحترز المصنف بالمباشرة عن غير المباشرة لفظا أو تقديرا نحو لتبلون ولا تنعان فأما ترين فإن الواو فى الأول والألف فى الثانى والياء فى الثالث فاصلة بين آخر الفعل والنون فهو معرب لا مبنى وهذه أمثلة غير المباشرة لفظا وأما غير المباشرة

تقديرا فنحو ولا يصدنك بضم الدال فإن نون التوكيد وإن باشرت آخر الفعل الذى هو الدال لفظا لكنها منفصلة عنه تقديراً لأن أصله يصدونك بواو الجماعة فلما حذفت النون للجازم ثم أكد بنون التوكيد التقى ساكنان نون التوكيد وواو الجماعة فحذفت واو الجماعة لدلالة ضمة الدال عليها حينئذ ﴿وَإِنَّمَا أُعْرِبَ الْمُضَارِعُ﴾ على خلاف الأصل ﴿لِمُشَابَهَتِهِ لِلاسْمِ﴾ من حيث أم كلا منهما نعرض له معان مختلفة يفتقر فى التمييز بينهما إلى الأعراب نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فإنه لا يعرف أن القصد النهى عن كل منهما على انفراده أو عن الجمع بينهما أو عن الأول فقط إلا بالحركة فإذا جزمت تشرب عرف أن المراد النهى عن كل منهما وأن نصبته عرف أن المراد النهى عن الجمع بينهما وإن رفعته عرف أن المراد النهى عن الأول واثبة الثانى ﴿وَأَمَّا الْحُرُوفُ فَمَبْنِيَّةٌ كُلُّهَا﴾ لا حظ لشئ منهما فى الإعراب لفظا ولا تقديراً ولا محلا لأنهما ليس فيها مقتض للإعراب إذا لا تتصرف ولا يتعاقب عليها من المعانى ما يحتاج معه إلى الإعراب .

باب معرفة علامة الإعراب

أصالة ونيابة والمراد بالعلامات الحركات الثلاث والسكون وما ناب عن ذلك وإنما تكون علامات إذا قلنا الإعراب معنوي وهو الذي يبنى عليه المصنف وإلا فهي الإعراب نفسه **(للرَّفع)** وهو ما يحدثه عامله في آخر الكلمة وبدأ بعلاماته لأن الكلام لا يستغنى عن المرفوع إذ لا يتصور كلام لا مرفوع فيه ولهذا يسمى المرفوع عمدة وغيره فضلة **(أَرْبَعُ عَلاَمَات)** تدل عليه **(الضَّمَّةُ وَهِيَ الأَصْلُ)** ولهذا لا يقوم غيرها مقامها إلا عند تعذرها **(وَالوَاوُ وَالأَلِفُ وَالنُّوْنُ وَهِيَ)** فرع لأنها **(نَائِبَةٌ عَنِ الضَّمَّةِ)** أما الواو فلكونها متولدة عنها وأما الألف فلكونها أخت الواو أعطيت حكمها في القيام مقام الضمة وأما النون فلأنها تقارب الواو في المخرج فقامت مقام الضمة كالواو ثم أشار إلى مواضع كل واحد من العلامات المذكورة مبتدئاً بالأصل فقال **(فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُوْنُ عَلاَمَةً لِلرَّفعِ)** ظاهراً ومقدراً **(فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ)** لا زائد عليها **(فِي الاسْمِ المُفْرَدِ)** وهو هنا ما ليس مثنى ولا مجموعاً ولا من الأسماء الستة **(مُنْصَرِفاً كَانَ)** وهو ما دخله الصرف الذي هو التنوين والجر بالكسر **(أَوْ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ)** وهو ما يدخله الصرف بسبب وجود علتين من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقام العلتين كما سيأتي إن شاء الله تعالى **(نَحْوُ قَالَ اللهُ)** هذا مثال للمنصرف وإعرابه قال فعل ماض لفظ الجلالة فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو اسم مفرد لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر ولا يؤنث واعلم أن المصنف رحمه الله تعالى كثيراً ما يمثل بالآيات القرآنية ولعل غرضه بذلك التبرك بالقرآن وقد قال السيوطي رحمه الله تعالى كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً كالقرآآت السبع المشهورة أم أحاد كقراءة الثلاثة الذين هم تمام العشرة أم شاذا وهي ما وراء العشرة المتبعي فإن لم يجد مثالاً لما يمثل له من القرآن عدل إلى كلام العرب لأن ما يثبت منه عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم محتج به إجماعاً وإنما لم يمثل بكلامه ﷺ الوارد في السنة لأن غالب الأحاديث مروي بالمعنى وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها في الكتب وبررها ما أدت إليه عبارتهم فبدلوا الألفاظ بألفاظ ومن ثم أنكر جماعة من المحققين على ابن مالك أثبات القواعد النحوية

بالألفاظ الواردة في الحديث مع أن الواضعين لعلم النحو المستقرئين لا ... لسا
العرب كابى عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد وسيبويه من أئمه البصريين
والكسائى والفراء والأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك وكذا من
بعدهم من المتأخرين (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ) هذا مثال لغير المنصرف وإعرابه إذ ظرف الماضى من
الزمان قال فعل ماض إبراهيم فاعل وعلامة رفعه ضم آخره (وَإِذْ قَالَ مُوسَى) هذا مثال
لغير المنصرف أتى به المصنف للإشارة على أنه لا فرق بين كون الضمة ظاهرة كالمثالين
أو مقدرة كهذا المثال وإعرابه إذ ظرف لما مضى من الزمان قال فعل ماض موسى فاعل
وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور
(وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ) وهو ما تغير فيه بناء مفرده بزيادة كرجل ورجال أو نقص نحو كتاب وكتب
أو بديل شكل كأسد وأسد بفتح السين في الأول وضمها في الثانى سواء أكان التغيير تحقيقياً
كالأمثلة المذكورة أو تقديرياً كفلك فإنه يستوى مفرده وجمعه لفظاً تقول هذا فلك ماخر
وهذه فلك مواخر ومما يحتاج إليه الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعى ولابد
من ذكر شئ هنا يكون وصلة للطالب على التمييز بين الثلاثة فأقول والله أعلم أن اللفظ
الدال على ثلاثة فصاعداً ثلاثة أقسام الأول ما يدل على الآحاد المجتمعة دلالة الأفراد
المتعاطفة على ما ذكر وهو المسمى بالجمع صحيحاً كان كمسلمين أو مكسراً كرجال فإنه دال
على مسلم ومسلم ومسلم ورجل ورجل ورجل وهذا لا يعود الضمير إليه مفرداً
ولا يوصف إلا بوصف الجمع ولا يقع تمييزاً لأحد عشر فصاعدا على الصحيح الثانى ما
يدل على الآحاد المجتمعة الغير المتعاطفة باعتبار الكمية وهو المسمى باسم الجمع وهذا يخبر
عنه أخبار الواحد ويوصف بوصف المفرد ويصح عطف مثله عليه ويقع تمييزاً لأحد عشر
وأخواته وهو نوعان فمنه ما لا واحد له من لفظه كقوم ورهط ونفر ومعشر وعصابة وزمرة
وابل وذود وجماعة وفريق وناس وقطيع ومنه ما له واحد ومن لفظه كصحب وركب وسفر
وطير ودم وأدم وغيب وأهب في جمع صاحب وراكب وسافر وطائر وحادم وأديم وغائب
واهاب الثابت ما يدل على الآحاد باعتبار إطلاقه على الماهية المعراة عن المشخصات
لا باعتبار الكمية ولا باعتبار التعاطف ولا باعتبارهما وهو المسمى باسم الجنس الجمعى

وهذا يصح وقوعه على القليل والكثير وقيل لا يقع على أقل من ثلاثة وهو الأصح ومتى نفى لزم انتفاء مفرده ويقع تمييزاً لأحد عشر وأخواته ولذلك وصفه والأخبار عنه المفرد كالمفرد وهو أنواع فمنه ما يمتاز عنه واحدة بتاء التأنيث وهو الأكثر كنخل ونخلة ورطب ورطبة وتمر وتمرة وكرم وكرمة وعنب وعنبة وزبيب وزبيبة وسحاب وسحابة وغمام وغمامة وكلم وكلمة وهذا قد سمع تكسيره فيحفظ ولا يقاس كرطب وأرطاب ويجوز تذكيره وتأنيثه كهذه نخلة باسقة وها نخل بواسق قال بعضهم والغالب عليه التذكير وقال غيره تذكيره وتأنيثه سواء في الاستعمال ومنه ما يمتاز عن واحدة بالتاء عكس ما قبله وهو الاقل ككماة بالتاء لاسم الجنس واحدها كمء بدون تاء ومثل هذا يضعف تذكيره ولا يمتنع ومنه ما يمتاز واحدة عنه بياء النسبة وهو كثير كعرب وعربي وعجم وعجمي وروم وروسي ويهود ويهودي خلافاً لابن مالك فإنه عدة في اسم الجمع قال الفارسي وقياس هذا أن يجري فيه التذكير على معنى الجمع والتأنيث على معنى الجماعة وبطر فيد أبو حيان وعيره بان الروم والزنج وما أشبههما أمم عقلاء فهم كرجال وعبيد فتقول ذل أو ذلت اليهود أو ليهود ذلت أو ذلوا دون ذل بالتذكير كما تقول قام الرجال وقامت الرجال أو الرجال قامت أو قاموا ولا تقول الرجال قام وتقول الروم كثير أو كثيرة أو كثيرون أو كثرت أو كثروا ولا تقول الروم كثر هذا حاصل ما ذكروه في الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي ثم كل جمع مكسر يرفع بالضمة **(مُنْصَرِفاً كَانَ أَوْ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ)** فالمنصرف **(نَحْوُ قَالَ أَصْحَابُ مُوْسَى)** وإعرابه قال فعل ماض أصحاب فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم أخره وهو جمع تكسير مفرده صاحب وهو مضاف وموسى مضاف إليه ومجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور غير منصرف نحول قال تعالى: ﴿وَمَسَٰكِنَ تَرْضَوْنَهَآ ..﴾ [التوبة:٢٤] وإعرابه الواو حرف عطف على قوله تعالى: ﴿...وَءَابَآؤُكُمْ...﴾ [الأنبياء ٥٤] الذي هو اسم كان من قوله قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم إلى آخر ومساكن معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه تبعه ف رفعه وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم أخره وهو جمع تكسير مفرده مسكن ولم ينون لأنه على صيغة منتهى الجموع ترضون فعل مضارع مرفوع لتجرده على

الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به وجملة الفعل والفاعل في محل رفع صفة لمساكن **(وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ)** أتى به للإشارة إلى أنه لا فرق في رفعه بالضمة بين أن يكون الأعراب فيه ظاهراً كالمثالين السابقين أو مقدراً كهذا المثال وإعرابه الواو ابتدائية من آيات جار ومجرور من حرف جر آيات مجرور بمن وعلامة جره كسر أخره وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة وجملة الجار والمجرور في محل رفع خبر مقدم الجوارى مبتدأ مؤخر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه اسم منقوص وهو جمع تكسير مفرده جارية والمراد بها في الآيات السفن التى تجرى في البحر **(وَفِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ)** وهو ما جمع أخت فوصف المصنف الجمع المذكور بالسالم لأنه قد صار في عرف النحاة هذا اللفظ أعنى قولهم جمع المؤنث السالم كالعلم على ما جمع بالألف والتاء وإن اختلفت أفراده تسمية للشئ باسم جزئه الأكثر **(وَ)** في **(مَا حُمِلَ عَلَيْهِ)** من اسم جمع أو جمع مسمى به فمثال الجمع المؤنث **(نَحْوُ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ)** وإعرابه إذا ظرف لما يستقبل من الزمان جاء فعل ماض والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به المؤمنات فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم أخره وهو جمع مؤنث سالم ولا يقدح فيه سقوط تاء مؤنثة لأنها ليست من بنية الكلمة لأن أصله مؤمن وكذا لا يقدح في جمع بنات وأخوات حذف تائهما لأنها ليست من بنية الكلمة لأن أصلهما بنوة وأخوة بهاء تأنيث ثم حذفت منها الواو فظهرت التاء وقيل بنت وأخت فلما جمعا حذفت تاؤهما كما حذفت تاء مسلمة ومؤمنة على أن قاعدة الجمع المؤنث أن تاء المفرد تحذف عند الجمع ومثال المحمول على الجمع المؤنث **(وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ)** فأولات اسم جمع لا واحد له من لفظه وإعرابه أولات مبتدأ مرفوع بالابتداء وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم أخره هو مضاف والأحمال مضاف إليه وخبر المبتدأ الجملة الأسمية بهده وهى قوله تعالى : ﴿...أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ...﴾ [الطلاق.٤] فأجل مبتدأ مضاف إلى الهاء والنون علامة جمع الإناث وأن حرف مصدر ونصب يضعن فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل نصب بأن المصدرية ونون النسوة ضمير متصل في محل

رفع فاعل وحملهن منعول به (وَفِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ) سواء أكان صحيح الآخر أم معتلة (الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ) مما يوجب بناءه أو ينقل أعرابه (نَحْوُ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ) هذا مثال المضارع الصحيح الآخر وأعرابه نرفع فعل مضارع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم أخره وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره نحن درجات مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ومن اسم موصول في محل جر بالإضافة نشاء فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضم أخره وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره نحن وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد محذوف تقديره نشاؤه (وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ) هذا مثال المضارع المعتل الآخر وإعرابه الواو حرف عطف الله مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضم أخره يدعو فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الأخر بالواو وفاعله مستتر بيدعو وجملة الفعل والفاعل وما تعلق به في محل رفع خبر فإن اتصل بآخر المضارع نون التوكيد أو نون النسوة كان مبنياً كما سبق وأن اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع المؤنثة المخاطبة كان علامة رفعه ثبوت النون كما سيأتي إن شاء الله تعالى (وَأَمَّا الْوَاوُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ) نيابة عن الضمة (فِي مَوْضِعَيْنِ) لا ثالث لهما (فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ) وهو كل ما دل على أكثر من اثنين مع سلامة بناء واحدة من التكسير وكان له مفرد من لفظه سواء أكان واحدة علماً لمذكر عاقل كزيدون أو صفة لمذكر عاقل كقائمون (وَ) في (مَا حُمِلَ عَلَيْهِ) مما فقد فيه اعتبر من الشروط في الجمع المذكر السالم وجملة ما ذكروا له من الشروط عشرة فالجمع (نَحْوُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ) وإعرابه الواو حرف عطف يوم ظرف زمان منعول فيه متعلق بيفرح وقدم الظروف لسلاهتمام به وهو مضاف إذ ظرف لما مضى من الزمان في محل جر بالإضافة والتنوين فيه عوض عن الجملة المحذوفة كما مر يفرح فعل مضارع وعلامة رفعه ضم أخره المؤمنون فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم (وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ) هذا مثال المحمول على الجمع المذكر السالم وإعرابه أن حرف شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه يكن فعل الشرط مجزوم بأداة

الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون أخره ويكن متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر منكم جار ومجرور في محل نصب خبرها مقدم وعشرون اسمها مؤخر وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه محمول على جمع المذكر السالم وإنما لم يكن جمعاً مع أنه على صورته لأنه لا مفرد له من لفظه وليس مفرده عشرة كما سيأتي إن شاء الله تعالى وصابرون نعت لعشرون وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم وجواب الشرط قوله تعالى: ﴿...يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ..﴾ [الأنفال:٦٥] **(وَفِي الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ)** المضافة لغير ياء المتكلم **(وَهِيَ أَبُوْكَ وَأَخُوْكَ وَحَمُوْكَ)** بكسر الكاف لا غير لأن الحم قريب زوج المرأة وأما الختن فهو قريب المرأة والصهر يجمعها **(وَفُوْكَ)** أي فمك **(وَهَنُوْكَ)** بفتح الهاء والهن اسم يكنى به عمل يستقبح التصريح بذكره كالفرج **(وَذُوْ مَالٍ)** أي صاحبه وكل منهما يرفع بالواو نيابة عن الضمة بالشروط الآتية في الفصل الذي بعد هذا **(نَحْوُ قَالَ أَبُوْهُمْ)** وإعرابه قال فعل ماض أو فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة والميم علامة الجمع ونحو **(لَيُوْسُفُ وَأَخُوْهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِيْنَا مِنَّا)** وإعرابه اللام لام الابتداء يوسف مبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره والواو حرف عطف معطوف على يوسف والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه تبعه في رفعه وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة وأحب خبر المبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره وأحب أفعل تفضيل يعمل عمل الفعل يرفع نائل الفاعل لأنه مصوغ من الفعل المبني للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره هو إلى ابنا جار ومجرور إلى حرف جر ابى مجرور بإلى وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف ونا ضمير متصل في محل جر بالإضافة متعلق بأحب وهو معنى الفاعل لأن أفعل التفضيل إذا بنى من مادة الحب والبغض تعدى للفاعل المعنوى بإلى والآية الكريمة جاءت على هذا فإن الأب هو فاعل المحبة ومنا جار ومجرور من حرف جر ونا ضمير متصل في محل جر بمن متعلق بأحب أيضاً **(وَجَاءَ حَمُوْكَ)** بكسر الكاف وإعرابه جاء فعل ماض حكو فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وهو

مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة (وَهَذَا فُوكَ وَهَنُوكَ) وإعرابه ها للتنبيه وذا اسم إشارة في محل رفع مبتدأ فو خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو حرف عطف وهنوك معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه تبعه في رفعه وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة (وَأَنَّهُ لَذُو عِلْمٍ) وإعرابه الواو حرف عطف إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والهاء ضمير متصل في محل نصب اسمها اللام داخله في خبر المبتدأ ويقال لها لام الابتداء وذو خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف وعلم مضاف إليه (وَأَمَّا الأَلِفُ فَتَكُوْنُ عَلاَمَةً لِلرَّفْعِ) نيابة عن الضمة (فِي الْمُثَنَّى) وهو كل اسم دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين وكان له مفرد من لفظه ولا فرق بين أن يكون مؤنثا أو مذكراً ولا بين كونه معرفة أو نكرة (وَ) في (مَا حُمِلَ عَلَيْهِ) مما فقد فيه شرط من شروط المثنى فالمثنى (نَحْوُ قَالَ رَجُلاَنِ) فرجلان فاعل قال وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى (وَ) المحمول عليه نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ...﴾ [التوبة:٣٦] إن حرف توكيد ونصب تنيب الاسم وترفع الخبر وعدة اسمها مضاف والشهور مضاف إليه وعند ظرف مكان منعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره متعلق بعدة لأنه مصدر كما قاله أبو البقاء ولفظ الجلالة مضاف إليه واثنا خبر أن وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه محمول على المثنى لأنه لا مفرد له من لفظه فلا يقال اثن واثنة وعشر نائب مناب النون لأن أصله اثنان وعشر ومثله اثنتا عشرة اثنتان وعشرة فحذفت نون المثنى وواو العطف وصار اثنا عشر فأعرب اثنا إعراب المثنى وأقيم عشر مقام النون وبني على الفتح لتضمنه واو العطف ولا يصح أن يقال أنه مضاف إليه كما قاله الحضرمي وابن مالك والرضي وابن هطيل في شرح المفصل وغيرهم وشهراً تمييز ونحو قوله تعالى: ﴿...فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ...﴾ [البقرة ٦٠] الفاء حرف عطف على جملة محذوفة والتقدير فضرب فانفجرت انفجر فعل ماض والتاء علامة التأنيث منه حجر ومجرور متعلق بانفجرت اثنتا فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه

محمول على المثنى إذ لا واحد له من لفظه أيضاً وعشرة نائب مناب النون وعينا تمييز **(وَأَمَّا النُّوْنُ فَتَكُوْنُ عَلاَمَةً للرَّفْعِ)** نيابة عن الضمة **(فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيْرُ تَثْنِيَةٍ)** حاضراً كان نحو أنتما قائمان أو غائباً **(نَحْوُ وَالنَّجْمَ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ)** وإعرابه الواو ابتدائية النجم مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضم أخره والشجر معطوف عليه يسجدان فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع فاعله وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ والمراد بالنجم النبات الذى لا ساق له كالبطيخ مأخوذ من نجم إذا ظهر والشجر ما له ساق يقوم عليه كالنخل والمراد بالسجود في حقهما الخضوع والانقياد له تعالى بما يريده منهما انقياد الساجد من المكلفين **(أَوْ)** اتصل به **(ضَمِيْرُ جَمْعٍ)** حاضراً كان **(نَحْوُ أتبنون بكل ريع آية تبعثون وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون)** وإعرابه الهمزة للاستفهام وهو استفهام تفريع وتوبيخ ومحل التوبيخ جملة تبعثون وتبنون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل بكل جار ومجرور وهو مضاف وريع مضاف إليه آية مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره تبعثون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة واو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل قال أبو البقاء وجملة تبعثون حال من الضمير في تبنون وتتخذون إعرابه كإعراب تبنون مصانع مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره لعلكم لعل حرف ترج ونصب تنسب الاسم وترفع الخبر الكاف ضمير متصل في محل نصب اسمها وجملة تخلدون من الفعل والفاعل في محل رفع خبر والآيان المذكورتان خطاب من نبى الله هود لقومه موبخاً لهم على الأمور المذكورة يقول لهم أتبنون بكل ريع أى محل مرتفع كجبل ونحو وقال أبو عبيدة هو الطريق أية أى بناء كالعلم لتهتدى به المارة ولا حاجة لكم إليه ولكن تعبثون أى تعلمون ما لا فائدة فيه لأنهم كانوا يهتدون بالنجوم في أسفارهم أو تتخذونها على الطريق تجتمعون بها وتعبثون أى تسخرون بمن يمر بكم وتتخذون مصانع أى بركا وحياضاناً للماء تحت الأرض يجتمع فيها ماء المطر وتسمى بالصهاريج تفعلون ذلك لعلكم تخلدون أى راجين

الخلود في الدنيا لانكاركم البعث فلعل على بابها أو غائباً وهو مذكور في قوله (وَ) نحو ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ...﴾ [سورة البقرة:٣] أى بما غاب عنهم من أمور الآخرة كالبعث وما بعده وإعرابه الذين اسم موصول في محل جر صفة للمتقين من قوله تعالى: ﴿...هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة:٢] ويؤمنون فعل مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد الضمير وبالغيب جار ومجرور متعلق بيؤمنون (أَوْ) اتصل به (ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ نَحْوُ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللهِ) أى قدرته وإعرابه الهمزة للاستفهام الانكارى تعجبين فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل فع فاعل من أمر جار ومجرور وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف اليه والجار والمجرور متعلق بتعجبين (وَلِلنَّصْبِ) وهو ما يحدث عاملة سواء كان اسماً نحو هذا ضارب زيداً أو فعلاً نحو رأيت زيداً أو حرفاً نحو أن زيداً قائم (خَمْسُ عَلَامَاتٍ الْفَتْحَةُ وَهِيَ الأَصْلُ) لما مر في علامات الرفع (وَالأَلِفُ وَالْكَسْرَةُ وَالْيَاءُ وَحَذْفُ النُّونِ وَهِيَ) فروع عن الفتحة لأن كلا منها علامة (نَائِبَةٌ عَنِ الْفَتْحَةِ) أما الألف فلأنها تنشأ عنها فقامت مقامها وأما الياء فلأنها أخت الألف فقامت مقام الفتحة كأختها وأما الكسرة فلأنها أصل الياء فأقيمت مقام الفتحة إلحاقاً لها بحكم فرعها وأما حذف النون فلأن ثبوتها لما كان علامة للرفع لم يبق ألا أن يكون حذفها علامة للنصب (فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ) لا زائد عليها (فِي الاسْمِ الْمُفْرَدِ) المتقدم تعريفه (مُنْصَرِفاً كَانَ أَوْ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ) والأول منهما مذكور في قوله (نَحْوُ وَاتَّقُوا اللهَ) فاتقوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ولفظ الجلالة منصوب على التعظيم وهو منصوب وعلامة نصبه فتح أخره وإنما كان لفظ الجلالة منصرفاً لأنه ليس فيه ما يمنع التصرف من العلل التسع واصله اله بالتنوين فدخلت عليه الألف واللام وهى إنما تدخل على غير المنصرف والثانى نحو (وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ) الواو حرف عطف لجملة فعليه

على جملة اسمية وهي جملة وتلك حجتنا وهبنا فعل وفاعل وهب فعل ماض ونا ضمير متصل في محل رفع له جار ومجرور متعلق بوهب اسحق مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخر ويعقوب عاطف ومعطوف وعلامة النصب فيه فتح آخره ولم ينونا للعملية والعجمة فيهما فكانا غير منصرفين (تنبيه) ما ذكرته من كون له متعلقاً بوهب تبعت فيه الفاكهي وهو الصواب ولا يقال أنه متعلق بواجب الحذف لأنه محاله نصب على الحال من الضمير كما هو القاعدة أن الجار والمجرور بعد المعارف محل نصب على الحال والتقدير وهبنا حال كون الموهوب له اسحق إلى آخره لأن الجار والمجرور مفعول ثان لوهب لأنهم بمعنى أعطى وإنما تعدت للمفعول الثاني باللام لأن وهب لا تنصب مفعولين إلا إذا كانت بمعنى صير نحو وهبني الله فداءك أي صيرني نعم في القاموس وهب له ولا تقل وهبكة وحكاه أبو عمرو عن إعرابي. فعلى ما حكاه أبو عمر وتنصب مفعولين لفظاً (وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى) أتى به المصنف للإشارة إلى أنه لا فرق بين كون الفتحة ظاهرة كالمثالين الأولين أو مقدرة كهذا المثال وإعرابه الواو حرف عطف إذ ظرف لما مضى من الزمان واعدنا فعل وفاعل واعد فعل ماض تنصب مفعولين ونا ضمير متصل في محل رفع فاعل موسى مفعولهما الأول وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور والمفعول الثاني لواعدنا قوله تعالى: ﴿أَرْبَعِينَ﴾ على تقدير تمام أربعين أو على أنها الموعودة نفسها وليس ظرفاً لأن المواعدة لم تقع في الأربعين قاله في المجيد (وَفِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ) المتقدم تعريفه (مُنْصَرِفًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ) أتى بهذا هنا وفيما قبله لما سيأتي في علامات الخفض من التفريق فيها بين المنصرف وغيره فالأول (نَحْوُ وترَى الْجِبَالَ) وإعرابه الواو حرف عطف ترى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأن فعل مضارع معتل الآخر بالألف وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت الجبال مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره وهو جمع تكسير منصرف والثاني نحو (وَعَدَكُمُ اللهُ مَغَانِمَ) وإعرابه وعد فعل ماض تنصب مفعولين والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول أول الله فاعل مغانم مفعول ثان وعلامة نصبه فتح آخره وهو جميع تكسير غير منصرف ولذا لم ينون (وَأَنْكِحُوا الأَيَامَى) أتى به ليفيد أنه لا فرق بين كون

الفتحة ظاهرة كالمثالين الأولين أو مقدرة كهذا المثال وإعرابه انكحوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل الأيامى مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وهو جمع تكسير مفرده ايم وهى التى لا زوج لها بكراً كانت أو ثيباً **(وَفِى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ)** سواء كان صحيح الآخر كالمثال الذى ذكره المصنف أو معتلة نحو لن تراني لأن الألف فيه حرف علة والفعل منصوب بلن وعلامة النصل فيه فتحة مقدرة على الألف لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف **(إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ)** من نواصب الفعل المذكورة في بابه **(وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَىْءٌ)** مما يوجب بناءه أو ينقل إعرابه **(نَحْوُ لَنْ يَنَالَ اللهَ لُحُومُهَا وَلاَ دِمَاؤُهَا)** وإعرابه لن حرف نفى ونصب ينال فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتح آخره الله منصوب على التعظيم لحوم فاعل وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة ولا دماؤها الواو حرف عطف لا نافية دماء معطوف على ما قبله والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة **(وَأَمَّا الأَلِفُ فَتَكُونُ عَلاَمَةً لِلنَّصْبِ فِي الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ)** المتقدم ذكرها في علامات الرفع **(نَحْوُ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَاً أَحَدٍ مِنْ رِّجَالِكُمْ)** وإعرابه ما نافية كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر محمد اسمها مرفوع بها وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره أباً خبرها منصوب بها وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف وأحد مضاف إليه من رجالكم جار ومجرور من حرف جر ورجال مجرور بمن وعلامة جره كسر آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة وجملة الجار والمجرور في محل جر صفة لأحد فهو متعلق بمحذوف وجوبا تقديره كائن **(وَنَحْفَظُ أَخَانَا)** وإعرابه نحفظ فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن أخا مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف ونا ضمير متصل في محل جر بالإضافة (وَ) تقول في التمثيل لبقية الأسماء الستة **(رَأَيْتُ حَمَاكَ)** بكسر الكاف ما تقدم وإعرابه رأيت فعل وفاعل حما مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة ومثله تقول في

رأيت فاك (وَهَنَاكَ) بفتح الهاء وسقط من النسخ ذكر فاك ولابد من ذكره لتتم أمثلة الأسماء الستة في حالة النصب (أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ) قرأ ابن عامر وحمزة وأبو بكر بهمزتين الأولى منهما همزة الاستفهام التوبيخي والثانية همزة أن المصدرية وقرأ الباقون بهمزة واحدة وإعرابه حينئذ على قراءة الباقين أن حرف مصدر ونصب كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر في محل نصب بان المصدرية واسمها مستتر فيها جوازاً تقديره هو ذا خبرها وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف ومال مضاف إليه والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مجرور بلام جر محذوفة والتقدير كفر أو كذب لأن كان لكونه ذا مال وبنين أي لا ينبغي ولا يليق منه ذلك لأن المال والبنين من النعم فكان ينبغي له مقابلتهما بالشكر والتصديق لا بالكفر والتكذيب (وَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُوْنُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ) نيابة عن الفتحة (فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ) والمراد به ما جمع بألف وتاء مزيدتين سواء أكان جمعاً لمؤنث كمسلمات أم لمذكر كحمامات سلمت فيه بنية الواحد كالمثالين المذكورين أم تكسرت كسجدات بفتح الجيم فإن مفرده سجدة بسكونها (وَ) في (مَا حُمِلَ عَلَيْهِ) أي الحق به مما كان على صورته وليس بجمع وضابط ما يعرف به الجمع القياسي من غيره أن الذي يجمع بالألف والتاء قياساً خمسة أنواع أحدها ما فيه تاء التأنيث مطلقاً سواء أكان علماً لمؤنث كفاطمة أم لمذكر كطلحة أم اسم جنس كتمرة أم صفة المذكور الذي لا يعقل كجبال راسيات وأيام معدودات بخلاف صفة المؤنث كحائض وصفة العاقل كعالم فإنها لا تجمع هذا الجمع الرابع مصغر المذكر غير العاقل كدريهمات الخامس الجنس المؤنث بالألف سواء أكان اسماً كبهمى وصحراء أو صفة كحبلى وحلة سيراء وما عدا هذه الأنواع المذكورة شاذ مقصور على السماع مثل المصنف لجمع المؤنث بقوله (نَحْوُ خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ) وإعرابه خلق فعل ماض الله فاعل والسموات مفعول به وقيل مفعول مطلق قال ابن هشام في المغني وهو الصواب واعترض وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم حملوا نصبه على جره كما فعلوا في أصله الذي هو جمع المذكور لئلا يكون للفرع مزية على أصله ومثال المحمول على الجمع المؤنث نحو قوله تعالى : ﴿...وَإِن كُنَّ أُوْلَاتِ حَمْلٍ ...﴾ [الطلاق:٦] وإعرابه أن حرف شرط جازم تجزم فعلين

الأول فعل الشرط والثاني جوابه فعل ماض في محل جزم فعل الشرط وهو متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ونون النسوة ضمير متصل في محل رفع اسمها واصل كن كون بفتح الكاف وضم الواو فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت على الكاف ثم حذفت الواو لالتقائها ساكنة مع نون النسوة المدغم فيها نون كن آلات خبرها منصوب بها وهو منسوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه ملحق بجمع المؤنث السالم لأنه اسم جمع لا واحد له من لفظه بل معناه وهو ذات بمعنى صاحبة وكتبت الواو بعد ألفه حملاً على مذكره وهو أولى وهو مضاف وحمل مضاف إليه ومما ألحق بجمع المؤنث فيما ذكر ما سمي به كعرفات وخرج بقولنا بألف وتاء مزيدتين ما إذا كانت الألف أصلية نحو قضاة وغزاة فإن ألفهما أصلية لأنها منقلبة عن ياء في الأول وعن واو في الثاني إذ الأصل قضية وغزوة وكذا إذا كانت التاء أصلية نحو أبيات وأموات كان نصبه بالفتحة نحو سكنت أبياتا وحضرت أمواتاً **(وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُوْنُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ)** نيابة عن الفتحة **(فِي مَوْضِعَيْنِ)** لا ثالث لهما **(فِي الْمُثَنَّى)** المتقدم ذكره في علامات الرفع **(وَ)** في **(مَا حُمِلَ عَلَيْهِ)** مما هو على صورته وقد فقد شرطاً من شروطه فمثال المثنى **(نَحْوُ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ)** وإعرابه رب منادى مضاف وحذف منه حرف النداء تقديره يا رب وهو مضاف ونا ضمير متصل في محل جر بالإضافة واجعلنا الواو حرف عطف على الجملة قبلها اجعل فعل أمر مبني على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ونا ضمير متصل في محل نصب مفعولها الأول ومسلمين مفعولها الثاني وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى حملوا نصب على جره لأن كلا منهما فضلة مستغنى عنها والنون زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد ولك جار ومجرور متعلق بمسلمين لأنه بمعنى منقادين أو مخلصين قال أبو البقاء ويجوز أن يكون نعتاً للمسلمين وعلى هذا فهو متعلق بمحذوف تقديره كائنين ومثال ما حمل على المثنى نحو **(إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ)** وإعرابه إذ ظرف لما مضى من الزمان أرسلنا فعل وفاعل أرسل فعل ماض ونا ضمير متصل في محل رفع فاعل إليهم جار ومجرور على حرف جر والهاء ضمير متصل في محل جر بالى والميم علامة الجمع اثنين مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على المثنى

(رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ) هذا مثال آخر للملحق بالمثنى وإعرابه رب منادى مضاف حذف منه حرف النداء وهو مضاف ونا ضمير متصل في محل جر بالإضافة أمت فعل وفاعل أمات فعل ماض والتاء المدغمة ضمير متصل في محل رفع فاعل ونا ضمير متصل في محل نصب مفعول به اثنتين صفة لمصدر محذوف تقديره اماتتين اثنتين وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على المثنى ومثله وأحييتنا اثنتين قال في تفسير الجلالين أمتنا اثنتين اماتتين وأحييتنا اثنتين احياءتين لأنهم كانوا نطفاً أمواتاً فأحيوا ثم أميتوا ثم أحيوا للبعث. وأطلق الأماتة ما قبل نفخ الروح لأن المراد من ذلك جعل الشئ عادم الحياة ابتداء قال في حواشي الجمل قوله احياءتين عبارة غيره أمتنا موتتين وأحييتنا حياتين وهي أوضح. (وَفِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ) المتقدم ذكره في علامات الرفع (وَ) في (مَا حُمِلَ عَلَيْهِ) مثال الجمع (نَحْوُ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ) وإعرابه ننجي فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن المؤمنين مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع المذكر السالم والنون زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد ومثال ما حمل على الجمع نحو (وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً) وإعرابه الواو حرف عطف وأعدنا فعل وفاعل واعد فعل ماض تنصب مفعولين ونا ضمير متصل في محل رفع فاعل موسى مفعول أول وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ثلاثين مفعول ثان على تقدير مضاف محذوف أي انقضاء أو تمام ثلاثين وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكر السالم إذ لا مفرد له من لفظه والنون زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد ليلة تمييز وعلامة نصبه فتح آخره (وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ) نيابة عن الفتحة (فِي الْأَفْعَالِ) المضارعة (الَّتِي رَفْعُهَا بِثُبُوتِ النُّونِ) إذ دخل عليها ناصب وتسمى بالأمثلة الخمسة كما سيأتي (نَحْوُ إِلاَّ أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ) وإعرابه إلا أداة حصر لتقدم النفي عليها في قوله تعالى: ﴿...مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ الشَّجَرَةِ ...﴾ [الأعراف: ٢٠] ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرة وهو استثناء مفرغ لأن ما بعد إلا معمول لما قبلها أن حرف

مصدر ونصب تكونا فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع اسمها وملكين خبرها وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى والنون زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين الذين كانا في الاسم المفرد والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مجرور بالإضافة لمقدر محذوف والتقدير ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرة لشئ إلا كراهة كونكما ملكين والمقدر المحذوف منصوب على أنه مفعول لأجله والعامل فيه نهاكما كما يفيده قول المجيد غلا أن تكونا استثناء مفرغ من المفعول من أجله أي ما نهاكما لشئ إلا كراهة أن تكونا ملكين ﴿...وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ...﴾ [سورة البقرة:١٨٤]

وإعرابه أن حرف مصدر ونصب تصوموا فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مبتدأ والتقدير صومكم وخير خبر المبتدأ ولكم جار ومجرور متعلق بخير **(وَلَنْ تُقومي)** وإعرابه لن حرف نفي ونصب تقومي فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل **(وَلِلْخَفْضِ)** المتقدم بيانه في علامات الاسم **(ثَلاَثُ عَلاَمَاتٍ)** أصالة ونيابة لا زائد عليها **(الْكَسْرَةُ وَهِيَ الأَصْلُ)** في الخفض فلا ينوب عنها غيرها مع امكانها ولهذا قدمها **(وَالْفَتْحَةُ وَالْيَاءُ وَهُمَا)** فرعان لأنهما **(نَائِبَتَانِ عَنِ الْكَسْرَةِ)** أما الياء فلأنها تنشأ عنها فقامت مقامها وأما الفتحة فلأن الكسرة نائب عنها في الجمع المؤنث فتعاوضتا في نيابة كل عن الأخرى **(فَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُوْنُ عَلاَمَةً لِلْخَفْضِ)** أصالة **(فِي ثَلاَثَةِ مَوَاضِعَ)** لا زائد عليها **(فِي الاسْمِ الْمُفْرَدِ)** المتقدم تعريفه **(الْمُنْصَرِفِ)** وهو ما دخله تنوين الصرف سواء أكان الخفض بالحرف أو بالإضافة أو بالتبعية ويجمع الثلاثة **(نَحْوُ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ)** وإعرابه بسم جار ومجرور الباء حرف جر واسم مجرور بالباء وعلامة جره كسر آخره متعلق بفعل محذوف وجوبا كما ابن عنقاء وعلل ذلك بأن البسملة جارية مجرى المثل ومن قواعد النحاة أن الجاري مجرى المثل يحذف متعلقة وجوبا وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه والإضافة فيه مقدرة باللام الرحمن الرحيم صفتان لله والصفة تتبع الموصوف في إعرابه تبعاه

في جره وعلامة الجر فيهما كسر آخرهما ويجوز أن يعرب الرحمن بدلاً من لفظ الجلالة والرحيم نعتاً للرحمن لأنه في الأصل علم استعمل استعمال الصفات لغلبة الوصفية عليه ولا فرق بين أن يكون الإعراب فيه ظاهراً كهذا المثال أو مقدراً نحو (أُولَئِكَ عَلَى هُدًى) وإعرابه أولئك اسم إشارة في محل رفع مبتدأ على هدى جار ومجرور على حرف جر هدى مجرور بعلى وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة المعوض عنها التنوين منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وجملة الجار والمجرور في محل رفع خبر المبتدأ (وَفِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ) المتقدم بيانه (الْمُنْصَرِفِ) أي الذي دخله الصرف وهو التنوين والجر بالكسرة مذكراً كان أو مؤنثاً (نَحْوُ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ) مما اكتسبوا وإعرابه للرجال جار ومجرور وعلامة الجر فيه كسر آخره لأنه جمع تكسير منصرف وجملة الجار والمجرور في محل رفع خبر مقدم نصيب مبتدأ مؤخر وجملة مما اكتسبوا في محل رفع صفة لنصيب وقيد المصنف المفرد وجميع التكسير بكونهما منصرفين ليخرج غير المنصرف فإن جره بالفتحة نيابة عن الكسرة (وَفِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ) المتقدم بيانه ولا يكون إلا منصرفاً وإن لم يدخله تنوين الصرف (وَ) في (مَا حُمِلَ عَلَيْهِ) مثال الجمع (نَحْوُ قُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ) وإعرابه قل فعل أمر مبني على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت للمؤمنات جار ومجرور اللام حرف جر والمؤمنات مجرور باللام وعلامة جره كسر آخره وهو جمع مؤمنة (وَ) مثال ما حمل على الجمع نحو (مَرَرْتُ بِأُولَاتِ الْأَحْمَالِ) وإعرابه مررت فعل وفاعل مر فعل ماض والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل بأولات جار ومجرور الباء حرف جر وأولات مجرور بالباء وهو مجرور وعلامة جره كسر آخره لأنه محمول على جمع المؤنث إذ لا واحد له من لفظه (وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ) نيابة عن الكسرة (فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ) لا رابع لها (فِي الْأَسْمَاءِ السِّتَّةِ) التي تقدم ذكرها وسيأتي شروط إعرابها بالحروف (نَحْوُ ارْجِعُوا إِلَى أَبِيكُمْ) وإعرابه ارجعوا فعل أمر مبني على حذف النون والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل على أبيكم جار ومجرور على حرف جر ابى مجرور بعلى وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من السماء الستة وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة والميم علامة الجمع (كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ) وإعرابه الكاف حرف تشبيه وجر ما مصدرية تسبك

الفعل بعدها بمصدر أمنتكم فعل وفاعل ومفعول أمن فعل ماض والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به والميم علامة الجمع والمصدر المنسبك من ما وبعدها مجرور بالكاف والتقدير كامني لكم على أخيه والجار والمجرور في موضع نصب على أنه نعت مصدر محذوف أو على الحال منه والتقدير إلا أمنا كأمني إياكم على أخيه أو إلا ائتمانا كائتماني لكم عن أخيه شبه ائتمانه لهم على هذا بائتمانه لهم على ذاك وعلى أخيه جار ومجرور على حرف جر أخي وأخر مجرور بعلى وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والهاء مضاف إليه متعلق بأمنتكم وقوله من قبل جار ومجرور مبني على الضم ومحل النصب متعلق بأمنتكم والمضاف إليه محذوف أي قبل هذا الزمان (وَمَرَرْتُ بِحَمِيكَ) بكسر الكاف وإعرابه مررت فعل وفاعل وحميك الباء حرف جر وحمي مجرور بالباء وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة (وَفِيكَ وَهَنِيكَ) معطوفان على حميك والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه تعاد في جره وعلامة الجر فيهما الياء نيابة عن الكسرة لأنهما من الأسماء الستة والكاف فيهما في محل جر بالإضافة (وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى) الواو حرف عطف على قوله تعالى: ﴿...وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ...﴾ [البقرة ٨٣] والجار معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه تبعه في جره وهو مجرور وعلامة جره كسر آخره ذي صفة والصفة تتبع الموصوف في إعرابه تبعه في جره وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والقربى مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور (وَفِي الْمُثَنَّى وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ) مما تقدم بيانه فمثال المثنى (نَحْوُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ) وإعرابه حتى حرف غاية ونصب أبلغ فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا مجمع مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف والبحرين مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى والنون زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد (وَ) مثال الذي حمل على المثنى (مَرَرْتُ بِاثْنَيْنِ) أي رجلين

وإعرابه مررت فعل وفاعل باثنين جار ومجرور الباء حرف جر اثنين مجرور بالباء وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على المثنى والنون زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد (وَٱثْنَيْنِ) أى إمرأتين وهو معطوف على ما قبله وعلامة جره الياء لأنه محمول على المثنى (وَفِى جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ) مما تقدم بيانه مثال الجمع (نَحْوُ قُلْ لِلْمُؤْمِنِيْنَ) وإعرابه قل فعل أمر مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقدره أنت للمؤمنين جار ومجرور واللام حرف جر المؤمنين مجرور باللام وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم والنون زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد ومثال الذى حمل على الجمع (فَإِطْعَامُ سِتِّيْنَ مِسْكِيْنًا) وإعرابه الفاء داخلة في جواب الشرط من قوله تعالى: ﴿...فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ...﴾ [المجادلة:٤] وإطعام مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وخبره محذوف تقديره فعلية إطعام ستين وإطعام مصدر يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وهو مضاف ومفعوله ستين مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على جمع المذكر السالم والنون زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد وفاعل المصدر ضمير محذوف والتقدير فإطعامه ستين ولا يقال في المصدر وفاعله مستتر لأنه يستتر فيه المضير بل يحذف ويجوز أن يعرب قوله فإطعام مبتدأ خبره محذوف والتقدير فإطعامه ستين واجب ومسكيناً تمييز وعلامة نصبه فتح آخره (وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُوْنُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ) نيابة عن الكسرة (فِي الاسْمِ الَّذِي لاَ يَنْصَرِفُ) حملاً للخفض على النصب (مُفْرَداً كَانَ) ذلك الاسم الذى لا ينصرف (نَحْوُ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيْمَ وَإِسْمَعِيْلَ) وإعرابه الواو حرف عطف أوحينا فعل وفاعل أوحى فعل ماض ونا ضمير متصل في محل رفع فاعل على إبراهيم جار ومجرور على حرف جر إبراهيم مجرور بالى وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف علتان فرعيتان من علل تسع وهى العلمية والعجمة واسمعيل الواو حرف عطف اسمعيل معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه تبعه في جره وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والعجمة (فَخَيُّرٌ إِلَّا أَحْسَنَ مِنْهَا) وإعرابه الفاء رابطة لجواب إذا من قوله تعالى:

﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا... ﴾ [النساء:٨٦] وإذا حييتم بتحية حيوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل بأحسن جار ومجرور الباء حرف جر وأحسن مجرور بالباء وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف علتان فرعيتان من علل تسع وهى الوصف ووزن الفعل وأحسن أفعل تفضيل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هى لأن التقدير فحيوا بتحية أحسن منها ومنها جار ومجرور متعلق بأحسن **(أَوْ جَمْعَ تَكْسِيرٍ نَحْوُ مِنْ محاريب)** من **قوله تعالى:** ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ... ﴾ [سبأ:١٣] وإعرابه يعملون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون والواو فاعل وله جار ومجرور في محل نصب على الحال من الواو وما اسم موصول في محل نصب مفعول به وجملة يشاء صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد محذوف والتقدير ما يشاؤه من محاريب جار ومجرور من حرف جر محاريب مجرور بمن وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأن اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف علة تقوم مقام علتين وهى صيغة منتهى الجموع وتماثيل عاطف ومعطوف وعلامة الجر فيه الفتحة لأن اسم لا ينصرف صيغة منتهى الجموع ثم الضمير المرفوع في يعملون عائد على الجن المسخرة لسليمان والضمير المجرور في له عائد على سليمان والمحاريب أبنية مرتفعة يصعد إليها بدرج التماثيل جمع تمثال وهى الصور من نحاس وزجاج ورخام ولم يكن اتخاذ الصور حراماً في شريعته ثم الجر بالفتحة حكم مستمر فيما لا ينصرف **(إِلاَّ إِذَا أُضِيفَ)** على ما بعده فإنه يجر بالكسرة على الأصل لبعده حينئذ عن شبه الفعل **(نَحْوُ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ)** وإعرابه في أحسن جار ومجرور في حرف جر أحسن مجرور بفى وهو مجرور وعلامة جره كسر آخره وهو مضاف وتقويم مضاف إليه **(أَوْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ آلْ)** معرفة كانت أو موصولة أو زائدة **(نَحْوُ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ)** وإعرابه الواو حرف عطف أنتم ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ عاكفون خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم وعاكفون اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله

مستتر فيه وجوبا تقديره أنتم في المساجد جار ومجرور في حرف جر والمساجد مجرور بفى وعلامة جره كسر آخره متعلق بعاكف (وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ) أصالة ونيابة ولا ثالث لهما (السُّكُوْنُ) وهو حذف الحركة (وَهُوَ الأَصْلُ) في بابه ولهذا قدمه (وَالْحَذْفُ) وهو سقوط حرف العلة أو نون الرفع للجازم (وَهُوَ نَائِبٌ عَنْهُ) فيكون فرعاً عن السكون (فَأَمَّا السُّكُوْنُ فَيَكُوْنُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيْحِ الآخِرِ) بكسر الخاء وهو ما ليس آخره حرف علة (الَّذِى لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ) مما يوجب بناءه أو ينقل إعرابه (نَحْوُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُوْلَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) وإعرابه لم حرف نفى وجزم يلد فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هو ولم يولد لم حرف نفى وجزم يولد فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره ونائب الفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره هو ولم يكن لم حرف نفى وجزم يكن فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره منصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر له جار ومجرور متعلق بكفوا كما قاله جمهور المعربين وأجاز أبو البقاء أن يكون في محل نصب على الحال من كفوا متعلق بواجب الحذف تقديره كائنا لأنه في الأصل صفة كفوا فلما قدم على نصب على الحال كفوا خبرها مقدم أحد اسمها مؤخر وأجاز بعضهم أن يعرب له جار ومجرور في محل نصب خبر كان وكفوا حال من أحد لتقدمه عليه واحد اسمها واعترضه أبو حيان بأن له ظرف ناقص فلا يصح جعله خبراً لكان بل هو متعلق بكفوا وقدم عليه للاهتمام به غذ فيه ضمير الباري سبحانه (وَأَمَّا الْحَذْفُ فَيَكُوْنُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ) نيابة عن الكسرة (فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ الآخِرِ) الذى اعتل آخره فمعتل اسم فاعل من اعتل إذا مرض وأضافته إلى الآخر لفظية (وَهُوَ مَا آخِرُهُ حَرْفُ عِلَّةٍ) وهذا في اصطلاح النحاة وأما أهل التصريف فهو عندهم ما أحد أصوله حرف علة نحو وعد وقال (وَحُرُوْفُ الْعِلَّةِ) ثلاثة (الأَلِفُ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ) سميت بذلك لأن من شأنها أن تنقلب بعضها على بعض وحقيقة العلة تغير الشئ عن حاله وتسمى أيضاً حروف المد واللين إذا كان حركة ما قبلها من جنسها فإن لم تكن من جنسها سميت حرف لين والتفصيل المذكور إنما هو في الواو والياء وأما الألف فحرف مد أبدا (نَحْوُ وَلَمْ يَخْشَ إِلاَّ اللهَ) لم حرف نفى وجزم يخش فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة

جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الألف وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو إلا أداة حصر الله منصوب على التعظيم وعلامة نصبه فتح آخره (وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللهِ) وإعرابه الواو ابتدائية من اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه في محل رفع مبتدأ يدع فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الواو وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر من مع ظرف مكان مفعول فيه يتعلق ببدع وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه وجواب الشرط قوله تعالى : ﴿...فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ...﴾ [المؤمنون.١١٧] (وَمَنْ يَهْدِ اللهُ) وإعرابه من اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ يهد فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء لله فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر وجواب الشرط قوله تعالى : ﴿.. فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ...﴾ [الأعراف ١٧٨] فهو المهتدى فإن قيل قد جاء في بعض القراآت وأشعار العرب إثبات حرف العلة مع الجازم قلت أجابوا عنه بأن حرف العلة فيه تولد من إشباع الحركة التى قبله أو أنه عومل المعتل فيه معاملة الصحيح في جزمه بحذف الحركة لكنها في الصحيح حركة ملفوظة وفى المعتل حركة مقدرة (وفِى الأَفْعَالِ الَّتِى رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ) ويقال لها الأفعال الخمسة فإن جزمها إذ دخل عليها الجازم يكون بحذف النون (نَحْوُ إِنْ تَتُوبَا) وإعرابه أن حرف شرط جازم تتوبا فعل مضارع مجزوم بأن وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع فاعل وجواب الشرط محذوف تقديره أن تتوبا إلى الله تقبلا أو يتب الله عليكما وليس نحو قوله تعالى : ﴿.. فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ...﴾ [التحريم ٤] فقد صغت قلوبكما كما قد يتوهمه بعض المعربين: ﴿.. وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ ...﴾ [آل عمران ١٢٠] وإعرابه أن حرف شرط جازم تصبروا فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة فاعل وتتقوا معطوف على تصبروا وعلامة الجزم فيه حذف النون وجواب الشرط جملة قوله تعالى: ﴿...فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [آل عمران.١٨٦] ﴿...وَلَا تَخَافِى...﴾

[القصص:٧] وإعرابه لا ناهية تخافي فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل.

(فصل) في بيان حاصل الفصل المتقدم على عادة المتقدمين بذكر الشئ تفصيلاً ثم إجمالاً اعتناء بشأن ما يشتمل عليه هذا الفصل لأن أساس العربية **(جَمِيْعُ مَا تَقَدَّمَ)** ذكره **(مِنَ الْمُعْرَبَاتِ)** جمع معرب وهو شيآن الاسم الذى لا يشبه مبنى الأصل والفعل المضارع الذى لم يتصل به نونا التوكيد ولا نون الإناث **(قِسْمَانِ)** لا زائد عليهما بدليل الاستقراء **(قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ)** الثلاث الضمة والفتحة والكسرة وبالسكون لأنه حذف الحركة **(وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوْفِ)** الأربعة الواو والألف والياء والنون أو بالحذف لها **(فَالَّذِى يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ)** إجمالاً **(أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ)** ثلاثة منها تختص بالأسماء **(الاِسْمُ الْمُفْرَدُ)** كزيد وأحمد ويحيى **(وَجَمْعُ التَّكْسِيْرِ)** كاعبد ومساجد وأسارى **(وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ)** ويقال له الجمع بالألف والتاء كمسلمات وفضليات **(و)** نوع يختص بالفعل وهو **(الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِى لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ)** نحو يذهب ويأتى ويرضى ويدعو فإن اتصل به شئ يوجب بناءه أو ينقل إعرابه كالضمائر البارزة لم يكن حكمه كذلك **(وَكُلُّهَا)** أى المذكورات أى مجموعها لا جميعها لتخلف بعض الأحكام في بعضها **(تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ)** نحو يضرب زيد ورجال ومسلمات **(وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ)** نحو لن اضرب زيداً ورجالاً **(وَتُخْفَضُ بِالْكَسْرَةِ)** كمررت بزيد ورجال ومسلمات **(وَتُجْزَمُ بِالسُّكُوْنِ)** نحو لم يضرب زيد **(وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ)** بالسكون **(ثَلاَثَةُ أَشْيَاءَ الاِسْمُ الَّذِى لاَ يَنْصَرِفُ مُفْرَداً كَانَ)** كأحمد **(أَوْ جَمْعَ تَكْسِيْرٍ)** كمساجد ومصابيح **(فَإِنَّهُ يُخْفَضُ بِالْفَتْحَةِ)** الظاهرة كالأمثلة المذكورة أو المقدرة كمررت بأسارى وموسى وإنما يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة **(مَا لَمْ يُضَفْ)** نحو مررت بأفضلكم **(أَوْ)** لم **(تَدْخُلْ عَلَيْهِ أَلْ)** نحو وأنتم عاكفون في المساجد ومررت بالاسارى فإنه حينئذ يجر بالكسرة كما علم مما تقدم **(وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ)** وما حمل عليه **(فَإِنَّهُ يُنْصَبُ بِالْكَسْرَةِ)** نيابة عن الفتحة لزوماً مطلقاً عند البصريين كرايت الهندات وأجاز أكثر الكوفيين فتحه مطلقاً **(وَالْعَقْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الآخِرِ فَإِنَّهُ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ)** نيابة عن السكون نحو لم يدع ولم يخش ولم ير **(وَتَقَدَّمَتْ أَمْثِلَةُ ذَلِكَ)** أى فلا حاجة إلى إعادتها **(وَالَّذِى يُعْرَبُ بِالْحُرُوْفِ)**

نيابة عن الحركة (أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ) أيضاً ثلاث منها خاصة بالأسماء (وَهِيَ الْمُثَنَّى) كالزيدان والمسلمان (وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ) كاثنان واثنتان (وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ) كالزيدون والمسلمون (وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ) كأولو وعشرون (وَالأَسْمَاءُ السِّتَّةُ) وهى أبوك وأخوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال وهذا اللفظ علم عليها بالغلبة كلفظ العشرة بالنسبة إلى الصحابة رضي الله عنهم (وَالأَمْثِلَةُ الْخَمْسَةُ) وهى تفعلان ويفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين وتسمى الأفعال الخمسة وكلا الاسمين علم عليها بالغلبة والتعبير بالأمثلة الخمسة أولى من الأفعال الخمسة لما سيأتى إن شاء الله تعالى (فَأَمَّا الْمُثَنَّى) وهو كل اسم دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين بشروط تسعة منصوصة وزيادة في آخره مخصوصة أما ألف ونون أو ياء ونون وربما يسمى بالتثنية إطلاقاً للمصدر على اسم مفعوله مجازاً (فَيُرْفَعُ بِالأَلِفِ) نيابة عن الضمة كحماء الزيدان (وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ بِالْيَاءِ الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا الْمَكْسُورِ مَا بَعْدَهَا) نيابة عن الفتحة والكسرة كرايت الزيدين ومررت بالزيدين وفى لغة أخرى وهى لزوم الألف في الأحوال الثلاثة وتسمى لغة بلحرث وعليها جاءت قراءة أن هذا لساحران وأشار بقوله المكسور ما بعدها على أن النون في المثنى مكسورة وهو الأشهر وفتحها لغة وقد تضم (وَأُلْحِقَ بِهِ) أى بالمثنى أى حمل عليه في إعرابه بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً ألفاظ كثيرة ذكر المصنف منها خمسة وذكر غيره أكثر من ذلك وضابط ذلك أن كل اسم معرب اختل فيه شئ من شروط المثنى وكان بصورته فهو ملحق به فدخل في ذلك أشياء منها ما أريد به التكثير لا حقيقة التثنية نحو لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك من المصادر الملازمة للنصب المضافة لمفعولها ونحو القوم حواليك وحنانيك من الظروف الدالة على الإحاطة والشمول ونحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ...﴾ [الملك:٤] أى كرات كثيرة ومنها ما اختلف لفظه كالقمرين للشمس والقمر والعمرين لابى بكر وعمر أو اختلف معناه كقولهم القلم أحد اللسانين إذا اللسان حقيقة في العضو المعروف مجاز في القلم ومنها ما لا يستعمل إلا مثنى كهو بين ظهرانيهم أى وسطهم ومنها ما سمى به نحو عبدان لرجل والسبعان لموضع ومنها (اثْنَانِ) للمذكرين (وَاثْنَتَانِ) بالألف قبل المثلثة وهى لغة أهل الحجاز للمؤنثين (وَثِنْتَانِ) بحذف الألف من أوله على لغة بنى تميم للمؤنثين أيضاً (مُطْلَقاً) أى سواء أضيفا على ظاهر أم إلى مضمر أم لم

يضافا وذلك لأن وضعهما موضع المثنى لفظاً ومعنى وإن لم يكونا مثنيين حقيقة إذ لم يثبت لهما مفرد اذ لا يقال اثن ولا اثنة ولا ثنت ولم يذكر المصنف مثال الاثنين والاثنتين اكتفاء بالأمثلة السابقة (فَائِدَةٌ) لا يضاف اثنان واثنتان إلى ضمير مثنى فلا يقال اثناهما ويضافان على ضمير المفرد والجمع كما قاله ابن هشام في شرح الألفية (وَكِلا) للمذكرين ولا ينون لعدم ذكره من غير إضافة (وَكِلْتَا) للمؤنثتين وهما مفردان لفظا مثنيان معنى وألف كلا من اصل الكلمة وألف كلتا للتأنيث كحبلى وتاؤها بدل من الواو والمبدلة ألفاً في كلا والأكثر مراعاة لفظهما في الأفراد وقد يراعى معناهما وتجب إضافتهما على كلمة معرفة دالة على اثنين كقوله تعالى : ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ...﴾ [الكهف:٣٣] وإنما يعربان إعراب المثنى (بِشَرْطِ إِضَافَتِهِمَا إِلَى الضَّمِيرِ نَحْوُ جَاءَنِي كِلاَهُمَا وَكِلْتَاهُمَا) وإعرابه جاء فعل ماض والنون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به كلا فاعل وعلامة رفعها الألف نيابة عن الضمة لأنه محمول على المثنى والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة والميم والألف حرفان دالان على التثنية وكلتاهما معطوف على ما قبله وعلامة الرفع فيه الألف لأنه محمول على المثنى (وَرَأَيْتُ كِلَيْهِمَا وَكِلْتَيْهِمَا) وإعرابه رأيت فعل وفاعل كليهما مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأن محمول على المثنى وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة والميم والألف حرفان دالان على التثنية وكلتيهما معطوف على ما قبله وعلامة النصب فيه الياء لأنه محمول على المثنى (وَمَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا وَكِلْتَيْهِمَا) وإعرابه مررت فعل وفاعل مر فعل ماض والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل بكليهما جار ومجرور الباء حرف جر وكليهما مجرور بالباء وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على المثنى والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة والميم والألف حرفان دالان على التثنية وكلتيهما عاطف ومعطوف (فَإِنْ أُضِيفَا إِلَى الظَّاهِرِ كَانَا بِالأَلِفِ فِي الأَحْوَالِ الثَّلاَثَةِ) أي في حال الرفع والنصب والجر (وَكَانَ إِعْرَابُهُمَا كَالْمَقْصُورِ بِحَرَكَةٍ مُقَدَّرَةٍ فِي تِلْكَ الأَلِفِ) مراعاة لجانب لفظهما الذى هو الأصل وإعراباً في حالة الإضافة إلى الضمير بالحروف مراعاة لمعناهما (نَحْوُ جَاءَنِي كِلاَ الرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا الْمَرْأَتَيْنِ) إعرابه جاء فعل ماض والنون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به وكلا وكلتا فاعلان مرفوعان

وعلامة رفعهما ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأن كلا منهما اسم مقصور وما بعدها مضاف إليه (وَرَأَيْتُ كِلاَ الرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا الْمَرْأَتَيْنِ) وإعرابه رأيت فعل وفاعل وكلا وكلتا مفعولان منصوبان وعلامة نصبهما فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأن كلا منهما اسم مقصور وما بعدهما مضاف إليه (مَرَرْتُ بِكِلاَ الرَّجُلَيْنِ وَكِلْتَا الْمَرْأَتَيْنِ) وإعرابه مررت فعل وفاعل والباء حرف جر وكلا وكلتا مجروران بالباء وعلامة الجر فيهما كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأن كلا منهما اسم مقصور وما بعدهما مضاف إليه (وَأَمَّا جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ) وهو كل اسم دل على أكثر من اثنين وكان اختصاراً للمتعاطفات لزيادة في آخره أما واو ونون أو ياء ونون وشرطه أن يكون مفرده أما علماً لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب وأما صفة لمذكر عاقل خالية من التاء قابلة لها أو دالة على التفضيل ثم الأصح أن اقل الجمع ثلاثة وقيل أقله اثنان وهو رأى للقاضى أبى بكر الباقلانى وجماعة (فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ) نيابة عن الضمة كجاء الزيدون والمسلمون (وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ بِالْيَاءِ الْمَكْسُوْرِ مَا قَبْلَهَا الْمَفْتُوْحِ مَا بَعْدَهَا) نيابة عن الفتحة والكسرة نحو رأيت الزيدين والمسلمين ومررت بالزيدين والمسلمين وإنما فتحوا ما قبل ياء المثنى وكسروا ما قبل ياء الجمع لأن المثنى أكثر دورانا في الكلام من الجمع فخص بالفتحة لخفتها بخلاف الجمع وأشار بقوله المفتوح ما بعدها على أن النون في جمع المذكر السالم مفتوحة وهو الأشهر وقد تكسر لضرورة الشعر وإن كان آخر مفرده ياء قبلها كسرة كقاض ومصطف اسمى فاعل حذفت الياء في الجمع فتقول قاضون ومصطفون رفعا وقاضين ومصطفين نصباً وجراً وإن كان مفرده مقصوراً حذفت الألف في الجمع في الجمع لالتقاء الساكنين وبقى ما قبلها مفتوحاً كمصطفى اسم مفعول وحلى اسم رجل فتقول مصطفون وحلون رفعاً ومصطفين وحلين نصباً وجراً (تنبيه) مما يجرى على السنة المعربين قولهم في نونى المثنى والمجموع والنون زيدت عوضاً عن التنوين وبعضهم يقول عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد وقد أفاد الخبيصى في شرح الحاجبية أن النون عوض عن الحركة والتنوين في نحو رجلين وعن الحركة وحدها في الرجلين وعن التنوين وحده نحو غلامى زيد إذ هو الساقط في الإضافة دون الحركة وقال ابن عقاء في تشنيف السمع وفى نونهما أقوال

الأول لسيبويه زائدة ليظهر فيها حكم الحركة التى تستعمل لهما تارة وحكم التنوين أخرى وليست عوضاً البتة الثانى لثعلب بدل من تنوينى المثنى ومن تنوينات الجمع وثالثها للزجاج بدل من حركة المفرد والرابع لابن كيسان بدل من تنوينه والخامس للفارسى وابن ولا ذو نسب إلى سيبويه أيضاً بدل منهما انتهى ملخصاً **(وَأُلْحِقَ بِهِ)** اى بالجمع المذكر السالم في الإعراب بالواو والياء كل ما هو على صورة الجمع ولم يستوف شروط الجمع وهو أربعة أنواع أحدها أسماء جموع لا واحد لها من لفظها منها **(أُولُو)** وهو اسم جمع لذو بمعنى أصحاب لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو بمعنى صاحب ويكتب أولو بواو بعد الهمزة حملاً لها على أولى وكتبت أولى بها لئلا تلتبس بإلى الجارة **(وَعَالَمُوْنَ)** بفتح اللام وهو اسم جمع لعالم وهو ما سوى الله تعالى من الأجناس وإنما لم يكن جمعاً لعالم لأنه واحد له من لفظه إذ عالمون خاص بمن يعقل والعالم عام فيه وفى غيره والجمع لا يكون أخص من مفرده وذهب كثيرون على أنه جمع عالم ووجه كونه حينئذ ملحقاً بالجمع أنه ليس بعلم ولا صفة **(وَعِشْرُوْنَ وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْعُقُوْدِ)** كالثلاثين والأربعين والخمسين والستين وهكذا **(إِلَى التِّسْعِيْنَ)** بإدخال الغاية أى فالتسعين من جملتها إذ كلها أسماء جموع وليس عشرون جمعاً لعشرة ولا ثلاثون جمعاً لثلاثة وهكذا والأفصح إطلاق عشرين على ثلاثين لأنها ثلاثة مقادير العشرة وإطلاق ثلاثين على تسعة لأنها ثلاثة مقادير الثلاثة وهذا لا يقول به أحد ولأن هذه الكلمات تدل على معان معينة ولا تعيين في معانى الجمع **(تنبيه)** من هذا النوع أعنى أسماء الجموع التى لا واحد لها من لفظها أجمعون وتوابعه في التوكيد فتعربها إعراب الملحق بجمع المذكر السالم كما قال ابن عنقاء **(وَ)** النوع الثانى جموع تكسير منها **(اَرَضُوْنَ)** بفتح الراء وهو جمع تكسير لمؤنث لا يعقل لأن مفرده أرض بالسكون وهى مؤنث لا يعقل **(وَسِنُوْنَ)** بكسر السين وهو جمع تكسير أيضاً لمؤنث لا يعقل لأن مفرده سنة بفتح السين واصلها سنو أو سنه بالواو أو بالهاء بدليل جمعها على سنوات وسنهات والجمع يرد الأشياء إلى أصولها **(وَبَابُهُ)** أى باب سنين وهو كل ما كان جمعاً الثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر ولا مذكر له يجمع بالواو والنون قال بعض المحققين ومعرفة ما كان بالصفة المذكورة موقوفة على السماع لا محالة وذلك نحو عضة وعضين وعزة

وعزين وثبة وثبين فالعضة والعزة والثبة الجماعة من الناس (تنبيه) من هذا النون بنون لأن قياسه ابنون جمع ابن فلما كسر قيل فيه بنون بحذف الألف وذو ومال ونحو ذوى القربى فإنه جمع تكسير على الأصح (وَ) والنون الثالث جمع تصحيح لم تستوف الشروط منها (أَهْلُوْنَ) جمع أهل وليس بعلم ولا صفة وأما قولهم في وصف الله تعالى الحمد لله أهل الحمد فأهل فيه بمعنى المستحق وهو خلاف المجموع بالواو والنون لأنه بمعنى القرابة (وَوَابِلُوْنَ) جمع وابل وهو المطر الغزير وليس بعلم ولا صفة ومن هذا النوع الوارثون والقادرون والمجيبون في صفاته تعالى وساجدين وطائعين وماضين في صفات غير العاقل وكابون وأخون وحمون وهنون من الأسماء الستة إذ لا يجمع منها هذا الجمع إلا هن وذو فيقال فيه ذوون (وَ) النوع الرابع ما يسمى به من هذا الجمع كزيدون والماجشون من أعلام العاقل وفلسطون وديرون وماطرون من أسماء البلدان ونحو (عِلِيُّوْنَ) فإنه في الأصل جمع على بكسر العين واللام المشدة والياء فنقل وسمى به أعلى الجنة وهو مكان في السماء السابعة تحت العرش وقيل هو ديوان الخير الذى دون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين (نَحْوُ وَلاَ يَأْتَلِ) أى لا يحلف (أُوْلُو) أى أصحاب (الْفَضْلِ) أى الدين (مِنْكُم وَالسَّعَةِ) هى ضد الضيق والمراد بها هنا اليسار والغنى (أَنْ يُؤْتُوا) أى أن لا يؤتوا (أُولِى الْقُرْبَى) أى أصحاب القرابة نزلت في أبى بكر حين حلف أن لا ينفق على مسطح بن اثاثة وهو ابن خالته حين خاض في الافك مع الذين خاضوا في عائشة رضى الله عنها وإعرابه لا ناهية يأتل فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء أولو فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه محمول على جمع المذكر السالم وهو مضاف والفضل مضاف إليه منكم جار ومجرور في محل نصب على الحال متعلق بكائن والسعة الواو حرف عطف والسعة معطوف على الفضل أن في محل مصدر ونصب يؤتوا فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مجرور بحرف جر محذوف تقديره على أن لا يؤتوا أى على عدم إيتائهم أولى القربى وأولى مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكر السالم

وهو مضاف والقربى مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور (إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُولِي الْأَلْبَابِ) وإعرابه أن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر في ذلك جار ومجرور في محل رفع خبرها مقدم واللام لام الابتداء ذكرى اسمها مؤخر وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من زهورها التعذر لأنه اسم مقصور لأولى جار ومجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على جمع المذكر السالم وهو مضاف والألباب مضاف إليه (وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) وإعرابه الحمد مبتدأ ولله جار ومجرور في محل رفع خبر رب نعت لله وعلامة جره كسر آخره وهو مضاف والعالمين مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على جمع المذكر السالم (وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ) وإعرابه لبثوا فعل وفاعل لبث فعل ماض والواو فاعل في كهفهم جار ومجرور متعلق بلبثوا ثلاث ظرف زمان وهو مضاف ومائة مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره كسر آخره وسنين بدل من ثلثمائة أو عطف بيان عليها أن نويت ثلثمائة وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكر السالم وقرى باضافة ثلثمائة إلى سنين وهو حينئذ تمييز مجرور والأكثر فى تمييز المائة الأفراد دون تمييزها مجموعا قليل قال فى الألفية :

ومائة والألف للفرد أضف ومائة بالجمع نزرا قد ردف

﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر:٩١] وإعرابه الذين موصول صفة للمقتسمين من قوله تعالى: ﴿كَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ﴾ [الحجر:٩٠] كما أنزلنا على المقتسمين قيل هو اليهود والنصارى وقيل قوم من مشركى العرب اقتسموا طرق مكة يصدون الناس عن الإسلام وقال بعضهم فى القرآن سحر وبعضهم شعر جعلوا فعل وفاعل والجملة صلة الموصول،لا محل لها من الإعراب والعائد الواو من جعلوا القرآن مفعول أول لجعلوا لأنها بمعنى صيروا وعضين مفعولها الثانى وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكر السالم أى جعلوا القرآن أجزاء حيث آمنوا ببعض وكفروا ببعض ﴿شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا﴾ وإعرابه شغلتنا فعل ومفعول شغل ماض والتاء علامة التأنيث ونا ضمير متصل فى محل نصب مفعول به أموال فاعل وهو مرفوع وعلامة

رفعه ضم آخره وهو مضاف ونا ضمير متصل فى محل جر بالإضافة وأهلونا الواو عاطفة أهلو معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى إعرابه تبعه فى رفعه وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه محمول على جمع المذكر السالم وهو مضاف ونا ضمير متصل فى محل جر بالإضافة ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ وإعرابه من أوسط جار ومجرور متعلق بإطعام من قوله تعالى: ﴿... فَكَفَّارَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ ...﴾ [المائدة:٨٩] على أنه المفعول الثانى والمفعول الأول عشرة والمضاف إليه وهو من إضافة المصدر إلى مفعوله وقال الفاكهى من أوسط نعت لمفعول محذوف والتقدير قوتا من أوسط ولا يخالف فى المعنى ما قلناه وما اسم موصول بمعنى الذى فى محل جر بالإضافة تطعمون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون والواو فاعل وأهليكم مفعول به وعلامة نصبه نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكر السالم والكاف ضمير متصل فى محل جر بالإضافة والميم علامة الجمع وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد محذوف والتقدير تطعمونه أهليكم ﴿إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ﴾ وإعرابه إلى حرف جر أهليهم مجرور بإلى وعلامة جره نيابة عن الكسرة لأنه محمول على جمع المذكر السالم وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالإضافة والميم علامة الجمع والجار والمجرور متعلق بينقلب من قوله تعالى بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون إلى أهليهم ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين:١٨] وإعرابه أن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر كتاب اسمها وهو مضاف والأبرار مضاف إليه لفى اللام لام الابتداء فى حرف جر عليين مجرور لفى وعلامة جره الياء نيابة عن المسرة لأنه محمول على جمع المذكر السالم والجار والمجرور فى محل رفع خبر أن متعلق بواجب الحذف تقديره كائن ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين ١٩] وإعرابه ما اسم استفهام فى محل رفع مبتدأ أدرى فعل ماض تنصب مفعولين وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول أول ما اسم استفهام فى محل رفع مبتدأ عليون خبره وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه محمول على جمع المذكر السالم والنون زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد وجملة المبتدأ والخبر

فى محل نصب مفعول ثان لإدارى وجملة إدرى وفاعلها ومفعولها فى محل رفع خبر ﴿وَأَمَّا الأَسْمَاء السِّتَّةُ﴾ وهى أبوك وأحوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال ﴿فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ﴾ نيابة عن الضمة ﴿وَتُنْصَبُ بِالأَلِفِ﴾ نيابة عن الفتحة ﴿وَتُجَرُّ بِالْيَاءِ﴾ نيابة عن الكسرة وإنما تعرب كذلك ﴿بِشَرْطِ﴾ اجتماع أمور أربعة أحدها أنْ ﴿تَكُوْنَ مُضَافَةً﴾ لما بعدها سواء كانت إضافتها ملفوظة نحو هذا أخوك أو منوية كما قال ابن مالك تبعا للكوفيين كقوله :

خالط من سلمى خياشيم وفا صهباء خرطوما عقار اقرقفا

التقدير خياشيمها وفاها وقال البصريون أنه ضرورة وهذا الشرط معتبر فيما عدا ذا فإنها ملازمة للإضافة إلى اسم جنس ظاهر ﴿فَإِنْ أُفْرِدَتْ﴾ أى الأسماء الستة ﴿عَنِ الإِضَافَةِ اعْرِبَتْ بِالْحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ﴾ لانتقاء الشرط ﴿نَحْوُ﴾ هذا أب وأخ وحم وعن كموف ونحو ﴿وَلَهُ أَخٌ﴾ وإعرابه له جار ومجرور خبر مقدم أخ مبتدأ مؤخر وعلامة رفعه ضم آخره ﴿وَ نحو إِنَّ لَهُ أَبًا﴾ وإعرابه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر له جار ومجرور فى محل رفع خبرها مقدم أبا اسمها مؤخر وعلامة نصبه فتح آخره ﴿وَ﴾ نحو ﴿بَنَاتُ الأَخِ﴾ وإعرابه الواو حرف عطف على أمهاتكم من قوله تعالى : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ...﴾ [النساء:٢٣] والمعطوف يتبع عليه فى إعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف والأخ مضاف إليه وعلامة جره كسر آخره ﴿وَ﴾ ثانى شروط إعرابها بما ذكر ﴿أَنْ تَكُوْنَ إِضَافَتُهَا لِغَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ﴾ بأن تضاف إلى ظاهر نحو أخو زيد أو ضمير مخاطب نحو أخوك أو غائب نحو أخوه أو متكلم غير الياء نحو أخونا ﴿فَإِنْ أُضِيْفَتْ إِلَى الْيَاءِ﴾ أى ياء المتكلم قال ابن هشام فى بعض كتبه تقييدها بياء المتكلم حشو إذ ليس لنا ياء يضاف إليها سواها ﴿أُعْرِبَتْ بِحَرَكَاتٍ مُقَدَّرَةٍ﴾ فى الأحوال الثلاثة ﴿عَلَى مَا قَبْلَ الْيَاءِ﴾ كغيرها مما يضاف إلى الياء ﴿نَحْوُ إِنَّ هَذَا أَخِى﴾ وإعرابه أن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والهاء للتنبيه وذا اسم إشارة فى محل نصب اسمها أخى خبرها وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لا يناسبها إلا كسر ما قبلها والياء ضمير متصل فى محل جر بالإضافة ويجوز أن يعرب أخى بدلا من اسم الإشارة وجملة له تسع مبتدأ أو خبر فى محل رفع خبر أن ﴿وَ﴾ ثالث الشروط

﴿أَنْ تَكُوْنَ﴾ أى الأسماء الستة ﴿مُكَبَّرَةً﴾ لا مصغرة ﴿فَإِنْ صُغِّرَتْ أُعْرِبَتْ بِالْحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ﴾ فى الأحوال الثلاثة نحْوُ بضم الهمزة وفتح الباء الموحدة وتشديد الياء ومثله أخيك وحميك وهنيك وذوى مال ويقول فى تصغير فوه فويهك برد الهاء لأن التصغير يرد إلى أصولها وإعراب المثال المذكور الهاء للتنبيه وذا اسم إشارة فى محل رفع مبتدأ أبى خبر وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل فى محل جر بالإضافة ﴿وَ﴾ رابع الشروط ﴿أَنْتَكُوْنَ مُفْرَدَةً﴾ بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا نحو جاءنى أبوان وأخوان وحموان وهنان وفمان وذوا مال فأبوان فاعل وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى وما بعده عطف عليه وعلامة الرفع فى كل منها الألف لأنه مثنى ﴿وَ﴾ اعربت اعراب ﴿الْمَجْمُوْعِ﴾ الذى هى على صورته فإن كان جمع تكسير إعربت بالحركات على الأصل كجاءنى آباؤك وأخوانك أو جمع تصحيح أعربت بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا كجاءنى أبون وأخون وحمون وهنوم وذو مال وبقى على المصنف شرط خامس وهو أن تكون غير منسوبة للياء فلو نسبتها فقلت هذا أبوى وأخوى أربت بالحركات الظاهرة على ياء النسبة وإنما لم يذكره المصنف كأكثر النحويين لأن شرط الإضافة مغن عنه ﴿وَالأَفْصَحُ فِى الْهَنِ﴾ إذت استعمل مضافا لغير الياء ﴿النَّقْصُ﴾ بالمعنى اللغوى وهو المفسر بقوله ﴿أَىْ حَذْفُ آخِرِهِ﴾ أى الواو والألف والياء لأن كلا منها هو لام الكلمة فإذا حذفت صارت الكلمة ناقصة وبعد الحذف يجعل ما قبل المحذوف كأنه هو آخر الكلمة ﴿وَ﴾ يكون ﴿الإِعْرَابُ للهن بِالْحَرَكَاتِ﴾ الظاهرة ﴿عَلَى النُّوْنِ﴾ التى هى فى الأصل عين الكلمة مغد ونحوه مما حذف آخره وجعل الاعراب على ما قبله ﴿نَحْوُ هٰذَا هَنَكَ﴾ وإعرابه الهاء وذا اسم اشارة فى محل رفع مبتدأ هى خبر مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره والكاف ضمير متصل فى محل جر بالإضافة ورأيت هنك وإعرابه رأيت فعل وفاعل رأى فعل ماض والتاء ضمير متصل فى محل فاعل هن مفعول له وعلامة نصبه فتح آخره والكاف ضمير متصل فى محل جر بالإضافة ﴿وَمَرَرْتُ بِهَنِكَ﴾ وإعرابه مررت فعل وفاعل مر فعل ماض والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل بهنك جار ومجرور الباء حرف جر وهن بالباء وعلامة جره كسر آخره والكاف ضمير متصل فى محل جر بالإضافة وإنما حسن النقص فيه لأنه فى حال الأفراد منقوص عند جميع العرب والأصل

فيما نقص فى حالة الأفراد أن ينفى على نقصه فى حال الإضافة ولأنه المشهور فى لسان العرب وإعرابه بالحروف قليل كما أشار إلى ذلك المصنف بقوله والأفصح إلخ حتى أن الفراء والزجاجى وجماعة من النحويين لم يطلعوا عليه فانكروا وعدوا أسماء هذا الباب خمسة ﴿وَلِهَذَا لَمْ يَعُدَّهُ صَاحِبُ الْجُرُوْمِيَّةِ﴾ وقد مرت ترجمته ﴿وَلاَ غَيْرُهُ﴾ أى كبعض من ألف فى النحو مِنْ هَذِهِ الأَسْمَاءِ وَجَعَلُوهَا خَمْسَةً ويجوز النقص أيضاً فى الأب والأخ والحم نحو هذا ابك وأخك وحمك ورأيت أبك وأخك وحمك ومررت بابك وأخك وحمك ومنه قول الشاعر:

بابه اقتدى عدى فى الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم

وقصر هن أى إعرابهن إعراب المقصور أولى كقوله:

إن أباها وأبا أباها قد بلغا فى المجد غايتاها

وعلى القصر تخرج لغة أهل موت فى قولهم يا فلان فيقال قال يا مخرمة ورأيت يا مخرمة ومررت يبا مخرمة ومثله يا فضل ويا وهاب ونحو ذلك من الكنى الجارية بينهم ﴿وَأَمَّا الأَمْثِلَةُ الْخَمْسَةُ﴾ سميت بذلك لأنها لبست أفعالاً باعيانها كما أن الأسماء الستة أسماء باعيانها وإنما هى أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فإن تفعلان كناية عن يذهبان وينطلقان ويستخرجان وغير ذلك وكذا البواقى وسموها خمسة نظراً إلى لفظها ﴿فَهِيَ كُلُّ فِعْلٍ﴾ مضارع ﴿اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيْرُ تَثْنِيَةٍ﴾ أسند ذلك الفعل إليه على أنه فاعل به ﴿نَحْوُ يَفْعَلاَنِ﴾ بالياء المثناة تحت للأثنين الغائبين نحو الزيدان يفعلان ﴿وَتَفْعَلاَنِ﴾ بالتاء المثناة الفوقية للأثنين المخاطبين والثنتين المخاطبتين نحو أنتما تفعلان وللغائبتين نحو الهندان تفعلان ﴿أَوْ﴾ اتصل به ﴿ضَمِيْرُ جَمْعٍ﴾ أسند ذلك الفعل إليه ﴿نَحْوُ يَفْعَلُوْنَ﴾ بالياء المثناة التحتية لجماعة الذكور نحو الزيدون يفعلون ﴿وَتَفْعَلُوْنَ﴾ بالمثناة الفوقية لجماعة الذكور المخاطبين نحو أنتم تفعلون ﴿أَوْ﴾ أتصل به ﴿ضَمِيْرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ﴾ أسند ذلك الفعل إليه ﴿نَحْوُ تَفْعَلِيْنَ﴾ بالمثناة فوق للواحد المخاطبة لا غير نحو أنت تفعلين فإنها أى المذكورات ﴿تُرْفَعُ بِثُبُوْتِ النُّوْنِ﴾ المكسرة مع الألف غالباً المفتوحة مع أختيها نيابة عن الضمة ﴿وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِ النُّوْنِ﴾ نيابة عن الفتحة والسكون نحو فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا حملوا

النصب على الجزم كما حملوه النصب على الجزم على الجر فى المثنى وجمع المذكر السالم لأن الجزم نظير الجر فى الاختصاص وتفعلان كالزيدان وتفعلوا كالزيدون وتفعلين كالزيدين وأما نحو أتحاجونى فى الله فاصله أتحاجوننى بنونين أحداهما نون الرفع الأخرى نون الوقاية فحذفت أحداهما حالة الرفع تخفيفاً والذى عليه أكثر المتأخرين وفاقا للأخفش أن المحذوفة نون الوقاية فالفعل على هذا مرفوع بثبوت النون والياء مفعول به وقال ابن مالك تبعاً لسيبوية المحذوفة نون الرفع وصححه فى المغنى والتوضيح وعليه فيقال تحاجونى فعل مضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة تخفيفاً والنون الموجودة نون الوقاية والياء مفعول به قال ابن مالك سميت نون الوقاية لأنها تقى الفعل من التباسة بالاسم المضاف إلى ياء المتكلم ومن التباس أمر مذكره بأمر مؤنثه فى نحو أكرمنى إذا لو حذفت لم يفهم المراد وقال تعالى: ﴿...إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ...﴾ [البقرة:٢٣٧] فالفعل فيه مبنى على على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة ضمير متصل فى محل رفع فاعل وليس هو كيفعلون لأن وزنه يفعلن كقولك الساء يخرجن والواو فيه ليست واو الجماعة بل هى لام الكلمة ﴿تَنْبِيهٌ﴾ هو لغة الإيقاظ للشئ واصطلاحاً الإعلام بتفصيلى ما علم اجمالاً مما قبله عُلِمَ ممّا تقدّمَ فى الباب السابق ﴿أَنَّ عَلَامَاتِ الإِعْرَابِ﴾ بحسب مواضعها وهى المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات ﴿أَرْبَعَ عَشْرَةَ﴾ للرفع أربع علامات وللنصب خمس علامات وللخفض ثلاث علامات وللجزم علامتان ثم المذكورات منها ﴿أَرْبَعٌ أُصُولٌ﴾ وهى ﴿الضَّمَّةُ لِلرَّفْعِ﴾ فالأصل فى كل مرفوع من اسم أو فعل أن يكون رفعه بالضمة ﴿وَالْفَتْحَةُ لِلنَّصْبِ﴾ فالأصل فى كل منصوب من اسم أو فعل أن يكون نصبه بالفتحة ﴿وَالْكَسْرَةُ لِلْجَرِّ﴾ فالاصل فى كل اسم أن يكون جره بالكسرة ﴿وَالْجَزْمُ لِلسُّكُونِ﴾ فالاصل فى كل فعل مضارع صحيح أن يكون جزمه بسكون آخره وَ من تلك العلامات [1] للأربع ﴿عَشْرٌ فُرُوعٌ نَائِبَةٌ عَنْ هَذِهِ الأُصُولِ﴾ الاربعة وهى أربعة أقسام ﴿ثَلَاثَةٌ﴾ منها ﴿تَنُوبُ عَنِ الضَّمَّةِ﴾ وهى الواو والألف والنون وَأَرْبَعٌ منها تنوب ﴿عَنِ الْفَتْحَةِ﴾ وهو الألف والكسرة والياء وحذف النون ﴿وَاثْنَانِ﴾ منها ينوبان ﴿عَنِ الْكَسْرَةِ﴾ وهما الياء والفتحة ﴿وَوَاحِدَةٌ﴾ منها تنوب ﴿عَنِ السُّكُونِ﴾ وهى الحذف وكونها عشرا انما هو بحسب مواضع نيابتها واما بحسب ذواتها

فهى سبع الواو والألف والياء والنون والفتح والكسر وحذف الحرف وَ علم أيضا مما تقدم أنّ النّيابة عند تلك الأصول ﴿وَاقِعَةٌ فِى سَبْعَة أَبْوَابٍ﴾ تسمى أبواب النيابة لأن الاعراب الواقع فيها نائب عن الأصل ﴿الأَوّلُ﴾ منها باب ﴿مَا لاَ يَنْصَرِفُ﴾ فانه يجر بالفتحة الا إذا أضيف أو كان مقرونا بأل ﴿الثّانِى﴾ باب ﴿جَمْعُ الْمُؤَنّثِ﴾ والملحق به فانه ينصب بالكسرة مطلقا الا فى حالة الاضطرار وهذا هو مذهب البصريين وقال الكوفيون يجوز نصبه بالفتحة مطلقا على الأصل ﴿الثّالِثُ﴾ باب ﴿الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلّ الآخِرِ﴾ فَإِنّهُ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ وَعَلَيْهِ عَامّةُ المعربين تبعا لابن السراج فى زعمه ان الحركات الاعرابية لا تقدر فى حالتى الرفع والنصب فعنده لما دخل الجازم حذف الحرف نفسه والصحيح الذى عليه سيبويه والجمهور ان اعرابه بالحركات فتقدر فيه الضمة فى نحو يدعوا والفتحة فى نحو يخشى كما يقدران فى نحو موسى والقاضى وعلى هذا فجزمه بحذف الحركات المقدرة فقط وانما حذف حرف حرف العلة لئلا تلتبس صورة المجزوم بصورة المرفوع فكان القصد من حذف حرف العلة الفرق بينهما ﴿الرّابِعُ﴾ باب ﴿الْمُثَنى﴾ وما حمل عليه فانه يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء الخامِسُ باب ﴿جَمْعُ الْمُذَكّرِ السّالِمِ﴾ وما حمل عليه فانه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء وعلى ما ذكر من كون المثنى والمجموع معربين بالاحرف الثلاثة تكون الاحرف الثلاثة هى نفس الاعراب وهذا هو مذهب جماعة من البصريين وجرى عليه جمع متأخرون كأبى حيان وتلميذه ابن عقيل واختاره ابن مالك وابن هشام وقيل انهما معربان بحركات مقدرة فى الاحرف فهى أنفسها محال الاعراب كالدال من زيد والراء من بكر وهذا هو الذى ذهب اليه الخليل وسيبويه وجمهور البصريين وهو الاقوى والاصح عند المحققين ﴿السّادِسُ﴾ باب ﴿الأَسْمَاءُ السّتّةُ﴾ فانه يرفع بالواو وينصب بالف ويجر بالياء وهذا هو المشهور فى اعرابها والذى عليه الجمهور وهو الأصح ان اعرابها بحركات مقدرة على حروف العلة الثلاثة ﴿السّابِعُ﴾ باب ﴿الأَمْثِلَةُ الْخَمْسَةُ﴾ فانها ترفع بثبوت النون تنصب وتجزم بحذفها واعلم أن ما ذكره المصنف من كون النيابة واقعة فى سبعة أبواب مبنى على المذهب المشهور أن المثنى والمجموع والاسماء الستة معربة بالحروف لا بالحركات المقدرة وان الجزم فى المعتل بحذف الحرف لا بحذف الحركة وأما على المذهب الصحيح الذى مشى عليه

سيبويه والجمهور فابواب النيابة ثلاثة فقط بابان من السماء وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين والثانى ما لا ينصرف وباب من الأفعال وهو الأمثلة الخمسة لأن الاعراب بالحرف لا مدخل له عنده فى الأسماء ألبتة .

﴿فَصْلٌ﴾ فى بيان ما اعرابه بتقديرى ﴿تُقَدَّرُ الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ﴾ وهى الضمة والفتحة والكسرة ﴿فِى الِاسْمِ﴾ الذى ليس مقصورا ولا منقوصا ولا مثنى ولا مجموعا جمع مذكر سالما ﴿الْمُضَافِ﴾ المكسور آخره ليناسب الياء ﴿إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ﴾ سواء كانت مفتوحة وهو الاصل فيها ككل ما كان على حرف واحد ساكنة للتخفيف وذلك ﴿نَحْوُ غُلَامِى وَابْنِى﴾ فتقول فى اعراب نحو جاء غلامى وابنى جاء فعل ماض غلامى فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لان الياء لا يناسبها الا كسر ما قبلها وهو مضاف والياء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة وابنى معطوف عليه وتقول فى نحو رأيت غلامى وابنى غلامى مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء إلى آخر ما ذكرنا فى الذى قبله وتقول فى نحو مررت بغلامى وابنى غلامى مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها الخ وانما قدرت الحركة فيه لأن ياء المتكلم تستدعى انكسار ما قبلها لاجل المناسبة والمحل الواحد لا يقبل حركتين وقيدت الاسم المضاف بكونه ليس مقصورا الخ احترازا عما اذا كان مقصورا فانه تثبت الفه ويبقى اعرابه بحركات مقدرة عليها للتعذر وعما اذا كان منقوصا فان ياءه تدغم فى ياء المتكلم وتشدد نحو جاءنى قاضى ورأيت قاضى ومررت بقاضى ويبقى اعرابه بحركات مقدرة على الياء للاستثقال وعما اذا كان مثنى فانه فى حالة الرفع يبقى الفه ويكون رفعه بها نيابة عن الضمة نحو جاءنى مسلماى وفى حالة النصب والجر تدغم ياؤه فى ياء المتكلم نحو رأيت غلامى ومررت بغلامى وعماذا كان جمع مذكر سالما فانه فى حالة الرفع تقلب واوه ياء وتدغم فى ياء المتكلم ويكون رفعه بالواو المنقلبة ياء مدغمة وهو مضاف وياء المتكلم مضاف اليه نحو جاءنى مسلمى أصله مسلمون فلما أضيف الى الياء حذفت النون لأجل الاضافة والواو قلبت ياء وأدغمت وفى حالتى النصب والجر تدغم ياؤه فى ياء المتكلم على نحو ما تقدم فى امثنى نحو رأيت مسلمى ومررت بمسلمي

فعلامة نصبه وجره الياء نيابة عن الفتحة والكسرة وهو مضاف والياء مضاف اليه ﴿وَ﴾ تقدر أيضا جميع الحركات ﴿فِي الاسْمِ الْمُعْرَبِ الَّذِي آخِرُهُ أَلِفٌ لاَزِمَةٌ﴾ لتعذر تحريك الالف مع بقاء كونها الفا فخرج بالالف ما آخره ياء وخرج بالازمة الاسماء الستة حالة النصب ولا فرق فيه بين أن يكون معرفة ﴿نَحْوُ الفَتَى وَالْمُصْطَفَى وَمُوسَى﴾ أو نكرة كوحى وعصى ﴿وَحُبْلَى﴾ فانك تقول فى كل منها حالة الرفع وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الالف منه من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وفى حالة النصب وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وفى حالة الجر وعلامة جره كسرة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور واعلم أن محل تقدير الحركات الثلاث فيه اذا كان منصرفا نحو الفتى ورحى فاما غير المنصرف كموسى وحبلى فالمقدر فيه الضمة حالة الرفع والفتحة فى حالتى النصب والجر ولا تقدر فيه الكسرة لعدم دخولها فيه وقيل بتقديرها أيضا لأنها انما استثقلت فيما لا ينصرف كاحمد للثقل ولا ثقل مع التقدير ولعل المؤلف جرى على ذلك فانه مثل بموسى وحبلى قاله الفاكهى ﴿وَيُسَمَّى﴾ أى الاسم الذى آخره ألف لازمة ﴿مَقْصُورًا﴾ لانه ضد الممدود أو لأنه مقصور أى ممنوع من ظهور الحركات فيه ولله در القائل.

سلم على المولى البهاء وصف له ... شوقى اليه وانتى مملوكه

ابدا يحركنى اليه تشوقى ... جسمى به مشطوره منهوكه

ولقد نحلت لبعده فكاننى ... ألف فليس بممكن تحريكه

وقد يلحق المقصور التنوين فسقط ألفه فى اللفظ وذلك نحو هذه عصا ورحى وفتى ورأيت عصا ورحى وفتى ومررت بعصا ورحى وفتى والمقصور والممدود على ضربين ضرب منه يدرك بالقياس ضرب منه يدرك بالسماع وقد جاءت الفاظ ممدودة ومقصورة وجميع ذلك يعرف من باب المقصور والممدود فى مبسوطات علم النحو ﴿وَتُقَدَّرُ الضَّمُّ وَالْكَسْرَةُ﴾ دون الفتحة ﴿فِي الإِسْمِ الَّذِي آخِرُهُ يَاءٌ لاَزِمَةٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا﴾ مقرونا بأل ﴿نَحْوُ الْقَاضِي وَالدَّاعِي وَالْمُرْتَقِي﴾ أو لا كقاض وداع ومرتق وانما قدرنا لاستثقالهما على الياء فتقول فى نحو جاء القاضى جاء فعل ماض والقاضى فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة

مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه اسم منقوص وفى نحو مررت بالقاضى جار ومجرور الياء حرف جر والقاضى مجرور بالياء وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لانه اسم منقوص ﴿وَيُسَمَّى﴾ أى الاسم المذكور ﴿مَنْقُوصاً﴾ لأنه نقص منه بعض الحركات ولان لامه وهو الياء تحذف اذا نون كقاض فرارا من التقاء الساكنين نَحْوُ ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ ...﴾ [القمر:٦] واعرابه يوم ظرف زمان متعلق باذكر مضمرا أو بقوله تعالى بعده يخرجون وقيل غير ذلك يدع فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو والداع فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة تخفيفا منع من ظهورها الاستثقال لأنه اسم منقوص والمراد بالداع اسرافيل وقوله إلى شئ نكر أى منكر تنكره النفوس لشدته وهو الحساب وحذفت الواو من يدع فى الرسم تبعا للنطق والياء من الداع تخفيفا اجراء لأل مجرى التنوين المعاقب لها فكما تحذف الياء مع التنوين تحذف مع أل ﴿مُهْطِعِينَ﴾ أى مسرعين مادى أعناقهم ﴿إِلَى الدَّاعِ﴾ وهو إسرافيل واعرابه مهطعين حال من الواو فى يخرجون وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا فى الاسم المفرد ومهطعين اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هم الى الداع جار ومجرور الى حرف جر الداع مجرور بالى وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء [1] منع من ظهورها الاستثقال لانه اسم منقوص ﴿وَتَظْهَرُ فِيهِ الْفَتْحَةُ﴾ حالة النصب ما لم يضف لياء المتكلم كما مر وانما ظهرت فيه الفتحة ﴿لِخِفَّتِهَا﴾ عليه ﴿نَحْوُ أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ﴾ وهو محمد ﷺ واعرابه أجيبوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل داعى مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف اليه ﴿وتنبيه﴾ محل ما ذكر فى الاسم المنقوص ما لم يكن على صيغة منتهى الجموع وما لم يكن أول جزأين جعل مجموعهما اسما واحدا فان كان على صيغة منتهى الجموع فالمقدر فيه الضمة والفتحة وذلك نحو جوار وعواش فتقول هذه جوار ومررت بجوار

واعرابه الهاء للتنبيه وذة اسم اشارة فى محل رفع مبتدأ جوار خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة المعوض عنها التنوين منع من ظهورها الاستثقال لأنه اسم منقوص ومررت فعل وفاعل بجوار جار ومجرور وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة المعوض عنها التنوين منع من ظهورها الاستثقال لأنه اسم منقوص وأما فى حالة النصب فتظهر فيه الفتحة نحو رأيت جوارى وإن كان المنقوص أول جزأين جعل مجموعهما اسما واحدا وركبا تركيبا اضافيا وآخر أولهما ياء نحو رأيت معد يكرب فانه يقدر فى أخر الجزء الأول منهما الفتحة فى حالة النصب بلا خلاف اذ لم يسمع فيه الفتح فى حالة النصب ﴿وَتُقَدَّرُ الضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ﴾ دون الكسرة ﴿فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ﴾ آخره بالألف لتعذر تحريكها كما مر بخلاف السكون فلا يقدر فيه لنيابة حذف الألف عنه على ما مر وذلك نحو زيد يخشى ولن يخشى فيخشى فى الأول مرفوع وفى الثانى منصوب بلن وعلامة رفعه فى الأول ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف وعلامة نصبه فى الثانى فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف ﴿وَتُقَدَّرُ الضَّمَّةُ فَقَطْ﴾ أى دون الفتحة ﴿فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتَلِّ آخره ﴿بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ﴾ فالأول ﴿نَحْوُ﴾ زيد ﴿يَدْعُو﴾ واعرابه زيد مبتدأ يدعو فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر﴿وَ﴾ نحو زيد ﴿يَرْمِي﴾ واعرابه زيد مبتدأ يرمى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر ﴿وَتَظْهَرُ الْفَتْحَةُ﴾ فى آخره اذا دخل عليه ناصب لفتتها ﴿نَحْوُ لَنْ يَدْعُوَ وَلَنْ يَرْمِيَ﴾ واعرابه لن حرف نفى ونصب يدعو فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتح آخره ومثله لن يرمى ﴿وَالْجَزْمُ فِي الثَّلَاثَةِ﴾ أى فى الأفعال الثلاثة المعتلة اذا دخل عليها جازم ﴿بِالْحَذْفِ﴾ لأواخرهن ﴿كَمَا تَقَدَّمَ﴾ بيان ذلك نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم لأن أحرف العلة لضعفها بسكونها قريبة من الحركات فتسلط عليها العامل كما تسلط على احركات

فحذفها كما تحذف الحركات ومحل حذف الحرف للجازم اذا كان أصليا فان كان بدلا من أصل فلا يحذف نحو يقرأ بفتح اوله مضارع قرأ فانك تقول فيه يقرأ بالألف ويمتنع حذفه لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركو وهى الهمزة التى كانت موجودة قبل الابدال ألفا ﴿فَصْلٌ﴾ فى موانع الصرف ﴿الاسْمُ الَّذِى لاَ يَنْصَرِفُ﴾ أى لا يدخله الصرف مفردا كان أو غيره ﴿مَا فِيهِ عِلَّتَانِ﴾ فرعيتان مرجع احداهما اللفظ والاخرى للمعنى والعلتان المذكورتان ﴿مِنْ عِلَلٍ تِسْعٍ﴾ لا عاشر لها بدليل الاستقراء نحو مررت بفاطمة وابراهيم فكل منهما فيه علتان فرعيتان من علل تسع الاول فيه العلمية والتأنيث والثانى فيه العلمية والعجمة أوْ فيه علة ﴿وَاحِدَةٌ﴾ من العلتين ﴿تَقُومُ﴾ فى الاستقلال بمنع الصرف ﴿مَقَامَ الْعِلَّتَيْنِ﴾ نحو مررت بصحراء وحبلى ومساجد فكل من الثلاثة ممنوع من الصرف لعلة فرعية قائمة مقام العلتين الأول لألف التأنيث المقصورة والثانى لألف التأنيث الممدودة والثالث لصيغة منتهى الجموع ﴿وَالْعِلَلُ التِّسْعُ﴾ على سبيل الاجمال والتعداد ﴿هِىَ الْجَمْعُ﴾ وهو فرع عن الواحد ﴿وَوَزْنُ الْفِعْلِ﴾ وهو فرع عن وزن الاسم لأن الأصل فى كل نوع أن لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا كان فيه ذلك الوزن كان فرعا لوزنه ﴿وَالْعَدْلُ﴾ وهو فرع عن المعدول عنه لأن الأصل بقاء الاسم على حاله ﴿وَالتَّأْنِيثُ﴾ وهو فرع عن التذكير لانك تقول قائم ثم تقول قائمة ﴿وَالتَّعْرِيفُ﴾ وهو فرع عن التنكير لأنك تقول رجل ثم تقول الرجل ﴿وَالتَّرْكِيبُ﴾ وهو فرع عن الافراد ﴿وَالأَلِفُ وَالنُّونُ الزَّائِدَتَانِ﴾ وزيادتهما فرع المزيد عليه ﴿وَالْعُجْمَةُ﴾ وهو فى لسان العرب فرع العربية اذ الاصل فى كل لسان ان لا يخالطه لسان آخر ﴿وَالصِّفَةُ﴾ وهى فرع الموصوف وهذه التسع يَجْمَعُهَا على الترتيب المذكور قَوْلُ الشَّاعِرِ وهو الامام العلامة النحوى بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبى رحمه الله تعالى ﴿إِجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً وَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلاَ﴾ بتثليث ميم كملا وألفه للاطلاق ثم منها ما هو مذكور بصريح الاسم ومنها ما هو مذكور بطريق الاشتقاق فاذا اجتمع فى الاسم علتان من هذه التسع أو واحدة تقوم مقامها صار حينئذ مشابها للفعل من جهة ان فى الفعل فرعيتين عن الاسم احداهما من جهة اللفظ وهى الاشتقاق فان الفعل مشتق من المصدر وثانيتهما من جهة المعنى وهو الافادة فان الفعل لابد

له من فاعل لا يكون اسما فاذا أشبهه الاسم فى ذلك كان مثله فى امتناع ما يمتنع فيه من الجر والتنوين ثم التعريف والوصف علتان معنويتان وبقية العلل التسع لفظية ﴿فَالْجَمْعُ شَرْطَةٌ﴾ فى كونه يمنع الصرف ﴿أَنْ يَكُوْنَ عَلَى صِيْغَةِ مُنْتَهَى الْجُمُوْعِ﴾ أى على صيغة تنتهى الجموع فى الكلمات العربية اليها لأن جمع التكسير قد يجمع فاذا انتهى الى هذه الصيغة لم يجز جمعه جمع تكسير بحال وذلك نحو كلب مفرد وجمعه أكلب وجمع أكلب أكالب بوزن مفاعل ولا يجوز أن يجمع مرة أخرى وكاسم جمعه أسماء وجمع أسماء أسامى بتشديد الياء بوزن مفاعيل اذ الحرف المشدد يقوم مقام حرفين ﴿وَهِيَ﴾ أى الصيغة التى تنتهى إليها جموع جمع التكسير ﴿صِيْغَةُ مَفَاعِلَ﴾ من كل جمع أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها حرفان أولهما مكسورة لفظا ﴿نَحْوُ مَسَاجِدَ وَدَرَاهِمَ وَغَنَائِمَ﴾ أو تقديراً نحو دواب أصله دوابب أو صيغة ﴿مَفَاعِيْلَ﴾ من كل جمع أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها ثلاثة أحرف أولها مكسور وثانيها ساكن ﴿نَحْوُ مَصَابِيْحَ وَمَحَارِيْبَ﴾ وقد أفهم تمثيله أنه لا يشترط فى الصيغة أن يكون أولهما ميما وهو كذلك لأن المعتبر موافقة مفاعل ومفاعيل فى الهيئة والزنة لا فى الحروف وقد يقال لهذا الجمع الجمع المتناهى والجمع الذى لا نظير له فى الاحاد أى لا مفرد عربيا على وزنه واذا سمى بهذا الجمع كحضاجر علما للضبع وهوازن لقبيلة امتنع صرفه نظرا الى الاصل وأما سراويل فقيل منصرف والاصح منع صرفه فقال سيبويه أعجمى حمل على موازنه فى العربية وهو مصابيح وقال المبرد هو عربى جمع سراولة تقديرا لا تحقيقا لأن مدلول سراولة مدلول سراويل لأن كل منهما اسم جنس وأما نحو ملائكة مما كانت فيه الهاء زائدة فمنصرف ﴿وَهَذِهِ الْعِلَّةُ﴾ يعنى الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد ﴿هِيَ الْعِلَّةُ الأُوْلَى مِنَ الْعِلَّتَيْنِ اللَّتَيْنِ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَمْنَعُ الصَّرْفَ وَحْدَهَا﴾ أى فلا يحتاج معها الى علة أخرى بل تستقل بمنع الصرف ﴿وَتَقُوْمُ مَقَامَ الْعِلَّتَيْنِ﴾ وانما قام الجمع مقامها لأن كونه جمعا بمنزلة علة واحدة وهى راجعة الى المعنى وكونه على صيغة لا نظير لها فى الآحاد بمنزلة علة أخرى وهى راجعة الى اللفظ ولهذا لو لحقته الهاء انصرف لشبهه بالمفرد حينئذ ﴿وَأَمَّا وَزْنُ الْفِعْلِ﴾ أى الوزن الذى يكون للفعل الماضى أو المضارع أو الأمر ﴿فَالْمُرَادُ بِهِ إِمَّا أَنْ يَكُوْنَ الاسْمُ عَلَى وَزْنٍ خَاصٍ بِالْفِعْلِ﴾ بحيث لا يوجد فى اللغة العربية اسم على ذلك الوزن

الا منقولا من الفعل مجردا عن فاعله وذلك ﴿كَشَمَّرَ بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ﴾ فانه علم لفرس للحجاج بن يوسف منقول من شمر يشمر تشميرا اذا أسرع فى المشى وفعل بتضعيف العين مختص بالفعل فهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل ﴿وَضُرِبَ﴾ بالتخفيف والتشديد كما قاله الخبيصى ﴿بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ﴾ إذا جعل علما لشئ فانه منقول من الفعل الذى هو ضرب يضرب ضربا فهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل واحترز بقوله بالبناء للمفعول عما هو بصيغة المعلوم فانه غير مختص بالفعل ﴿وَانْطَلَقَ وَنَحْوِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَاضِيَةِ الْمَبْدُوءَةِ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ﴾ فانه ﴿إِذَا سُمِّيَ بِشَئٍ مِنْ ذٰلِكَ﴾ كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لأن هذا الوزن لا يوجد فى غيرالفعل ومثله ما كان مبدوأ بتاء المطاوعة نحو تقاتل وتصالح فانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل قال الازهرى وحكم همزة الوصل فى الفعل المسمى به القطع واحترز المصنف بقوله على وزن خاص بالفعل عما إذا كان على وزن لا يختص بالفعل فان كان الاسم به أولى لكونه غالبا فيه كالذى على وزن فاعل ككاهل علما أو كان مستعملا فى الاسم والفعل على السواء كالذى على وزان فعل بفتح العين كضرب وشجر أو وزان فعلل نحو جعفر ودحرج فانه منصرف وان كان الفعل به أولى بأن يكون غالبا فيه كأحمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما وبالدال المهملة وهو علم جعل على حجر الكحل فهو ممنوع من الصرف لأنه موازن لاضرب أمر من الضرب ﴿أَوْ يَكُونُ﴾ الاسم ﴿فِى أَوَّلِهِ زِيَادَةٌ كَزِيَادَةِ الْفِعْلِ﴾ المضارع أى بأن يكون فى أوله حرف من حروف نأيت فان الفعل أولى بهذه الزيادة من الاسم لأنها فى الفعل تدل على معنى وفى الاسم لا تدل على شئ وذلك نحو أفكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهى الرعدة يقال أخذته الافكل إذا أصابته رعدة فان الهمزة فيه لا تدل على معنى وهى فى موازنة من الفعل نحو أذهب دالة على المتكلم فلذا كان المفتتح بهذه الزيادة من الأفعال أصلا للمفتتح بها من الأسماء ﴿وَهُوَ﴾ أى الاسم مع تلك الزيادة ﴿مُشَارِكٌ لِلْفِعْلِ فِى وَزْنِهِ﴾ بشرط كون الوزن لازما باقيا فى اللفظ على حالته الأصلية غير مخالف لطريقة الفعل وذلك ﴿كَأَحْمَدَ﴾ مبدوأ بالهمزة ﴿وَيَزِيدَ﴾ مبدوأ بالياء علمين على شخصين ﴿وَتَغْلِبَ﴾ مبدوأ بالتاء علما على قبيله ﴿وَتَرْجِسَ﴾ مبدوأ بالنون علما على نبت فكل من هذه الأربعة غير منصرف للعلمية ووزن

الفعل فان لم يكن الوزن لازما نحو امرئ علما فانه منصرف لأنه فى الرفع نظير اكتب وفى النصب نظير اذهب وفى الجر نظير اضرب فلم يازم وزنا واحد فى الأحوال الثلاثة وإن لم يكن الوزن باقيا على حالته الأصليه فهو منصرف أيضا نحو رد وقيل وبيع مبنيات للمفعول لأنها لم تبق على حالتها الأصلية فان أصلها فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الادغام والاعلال فصارت صيغة رد بمنزلة قتل وصيغة قيل وبيع بمنزلة ديك فوجب صرفها لذلك والنرجس قال الفاكهى هو بفتح أوله وكسر ما قبل آخره . وقالوا فى القاموس والنرجس بكسر انون وفتحها نافع شمه للزكام والصداع الباردين وأصله بمعنى عروقه منقوعا فى الحليب ليلتين يطلى به ذكر العنين فيقيمه ويفعل فعلا عجيبا. ﴿وَأَمَّا الْعَدلُ﴾ الذى يمنع الصرف ﴿فَهُوَ خُرُوْجُ الاسْم﴾ أى تحويله ﴿عَنْ صِيْغَتِهِ الأَصْلِيَّةِ﴾ أى صيغته التى كان ينبغى أن يكون عليها إلى صيغة أخرى مع اتحاد المعنى والمادة والخروج عن الصيغة الأصلية ﴿إِمَّا تَحْقِيْقًا﴾ بان يدل دليل غير منع الصرف على خروجه عن صيغته الاصلية إلى صيغة أخرى وذلك فى أنواع منها أخر بفتح الهمزة وفتح الخاء فى نحو مررت بنسوة أخر فاخر صفة لنسوة وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعدل والصفة وذلك لأنه جمع لأخرى أنثى آخر بفتح اخاء بمعنى مغاير فكان حق جمع المؤنث أن يقال فيه الأخر بالألف واللام وأما آخر بمد الهمزة وفتح الخاء فلا عدل فيه ولكنه ممنوع من الصرف للوصف ووزن الفعل ومنها فعل فى التوكيد وهى جمع وكتع وبصع وبتع فانها ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل لأنها معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد ومنها سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه وكان مجردا من أل والاضافة نحو اعتكف فى يوم الجمعة سحر فهو ممنوع من الصرف للعلمية والعدل لأنها معرفة معدولة .

عن السحر ومنها فعال بفتح افاء علما لمؤنث كحذام وقطام فى لغة تميم فانهم يمنعون صرفه قال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوى كزينب وأهل الحجاز يبنونه على الكسر وعلى ذلك قول الشاعر :

اذا قالت حذام فصدقوها ... فإن القول ما قالت حذام

ومنها امس إذا أريد بها اليوم الذى قبل يومك فان بنى تميم يمنعونه أيضا من الصرف للعلمية والعدل لأنه معدول عن الامس والحجازيون ينونه على الكسر مطلقا ومنها موازن فعال بضم الفاء ومفعل بفتح الميم والعين ﴿كَأَحَادَ﴾ بضم الهمزة ﴿وَمَوْحَدَ﴾ بفتح أوله وثالثه ﴿وَثُنَاءَ﴾ بضم أوله ﴿وَمَثْنَى﴾ بفتح أوله ﴿وَثُلاَثَ﴾ بضم أوله ﴿وَمَثْلَثَ﴾ بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه ﴿وَرُبَاعَ﴾ بضم أوله ﴿وَمَرْبَعَ﴾ بوزن مثلث والاربعة مسموعة باتفاق وما زاد عليها كالخمسة ﴿وَهَكَذَا إِلَى الْعُشَرَةِ﴾ أى مع العشرة على الاصح وقول البخارى فى صحيحه وأبى عبيدة ان العرب لا تتجاوز الاربعة اعترضوه بان غيرهما سمع ما لم يسمعا ﴿فَإِنَّهَا﴾ أى الأمثلة المذكورة ﴿مَعْدُولَةٌ عَنْ أَلْفَاظِ الْعَدَدِ الأُصُولِ﴾ من واحد الى العشرة حال كونها ﴿مُكَرَّرَةً﴾ فاحاد موحد معدولان عن واحد واحد وثناء ومثنى معدولان عن اثنين اثنين وهكذا والدليل على أن اصلها ذلك ان معناها يكرر دون لفظها والاصل فيما اذا كان المعنى مكررا أن يكون اللفظ أيضا مكررا فعلم أن أصلها لفظا مكرر واحد واحد واثنان اثنان وثلاثة ثلاثة وهكذا ﴿فَأَصْلُ جَاءَ الْقَوْمُ أُحَادَ﴾ واعرابه جاء فعل ماض القوم فاعل أحاد حال من القوم وعلامة نصبه فتح آخره ولم ينون لأنه ممنوع من الصرف للصفة والعدل ﴿جَاؤُا وَاحِدًا وَاحِدًا﴾ أى متفرقين فعدل عن واحد إلى أحد تخفيفا اللفظ ﴿وَأَصْلُ جَاءَ الْقَوْمُ مَثْنَى﴾ واعرابه كاعراب الذى قبله غير ان النصب فى مثنى بفتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ﴿جَاؤُا اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ وَكَذَا فِى الْبَاقِى﴾ فاصل جاؤا ثلاث جاؤا ثلاثة ثلاثة وهكذا ﴿وَإِمَّا﴾ أن يكون الخروج عن الأصل ﴿تَقْدِيرًا﴾ بان لا يدل دليل غير منع الصرف على وجود العدل فى ذلك الاسم إلا أنه لما وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية قدروا فيه العدل حفظا لقاعدتهم عن الاخرام وذلك ﴿كَالأَعْلاَمِ الَّتِى عَلَى وَزْنِ فُعَلَ﴾ بضم أوله وفتح ثانيه ﴿كَعُمَرَ﴾ ونحوه مما ليس بصفة فى الأصل ﴿وَزُفَرَ﴾ علم على الامام أبى خالد زفر من هذيل الكوفى صاحب أبى حنيفة مات رحمه الله سنة خمسين ومائة ﴿وزحل﴾ علم على كوكب فى السماء السابعة سمى بذلك لأنه زحل أى بعد ﴿فَإِنَّهَا لَمَّا سُمِعَتْ﴾ أى الاعلام المذكورة ونحوها مما جاء فى الأعلام على وزنها كجمع وقزح وجشم ﴿مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ﴾ وجملة ما سمع من العرب من الاعلام

المعدولى تقديرا أربعة عشر الثلاثة المذكورة وجمع وقزح وجشم وضر وعصم وجحا ودلف وهبل وبلع وقثم وثعل وكلها معدولة عن فاعل إلا الأخير فانه معدول عن أفعل فهذه الأسماء التى سمعت أى نطقت بها العرب غير منصرفة ﴿وَلَيْسَ فِيهَا عِلَّةٌ ظَاهِرَةٌ غَيْرَ الْعَلَمِيَّةِ﴾ وهى لا تستقل بمنع الصرف وأمكن العدل دون غيره ﴿قَدَّرُوا فِيهَا الْعَدْلَ﴾ لان الغالب فى الأعلام النقل مع ان صيغة فعل قد كثر فيها العدل كغدر معدول عن غادر فسق معدول عن فاسق ﴿وَأَنَّهَا مَعْدُولَةٌ﴾ عن فاعل غالبا فعمر ﴿عَنْ عَامِرٍ وَ﴾ زفر ﴿عَنْ زَافِرٍ وَ﴾ زحل ﴿عَنْ زَاحِلٍ﴾ لأن عامرا وزافرا وزاحلا ثابتة فى الآحاد النكرات بخلاف عمر وزفر وزحل ﴿وَأَمَّا التَّأْنِيثُ﴾ المانع من الصرف ﴿فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ﴾ الأول ﴿تَأْنِيثٌ بِالْأَلِفِ﴾ أى المقصورة على حبلى أو الممدودة نحو صحراء ﴿وَ﴾ الثانى ﴿تَأْنِيثٌ بِالتَّاءِ﴾ المثناه من فوق نحو حمزة وطلحة ﴿وَ﴾ الثالث ﴿تَأْنِيثٌ بِالْمَعْنَى﴾ نحو زينب وسعاد وقد يجتمع التأنيث باللفظ والمعنى فى كلمة واحدة نحو فاطمة ﴿فَالتَّأْنِيثُ بِالْأَلِفِ يَمْنَعُ الصَّرْفَ﴾ أى يستقل بمنع صرف ما هى فيه ﴿مُطْلَقًا﴾ أى سواء كان نكرة أم معرفة مفردا أم جمعا اسما أو صفة ﴿سَوَاءٌ كَانَتِ الْأَلِفُ مَقْصُورَةً كَحُبْلَى وَمَرْضَى وَذِكْرَى﴾ بلا همز بعد الألف فتقول فى اعراب نحو مررت بحبلى بحبلى جار ومجرور وحبلى مجرور بالباء وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف علة تقوم مقام علتين وهى ألف التأنيث المقصورة ﴿أَوْ كَانَتْ مَمْدُودَةً كَصَحْرَاءَ وَحَمْرَاءَ وَزَكَرِيَّاءَ﴾ بهمزة بعد الألف فتقول فى اعراب نحو مررت بصحراء جار ومجرور الباء حرف جر صحراء مجرور بالباء وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف علة تقوم مقام العلتين وهى ألف التأنيث الممدودة وانما مثل المصنف للتأنيث بالألف بأمثلة متعددة للاشارة إلى أنها تمنع صرف ما هى فيه نكرة كان كذكرى وصحراء أو معرفة كزكرياء أم مفردا كهذه الأمثلة أو جمعا كمرضى اسما كما تقدم أو صفة كحبلى ومن المؤنث بالالف المقصورة رصوى بتثليث الراء جبل بالمدينة الشريفة وبالالف الممدودة أسماء لأن أصله كما قال سيبويه وسما بالواو وزعم الفراء أنه جمع اسم فمنعه اذا كان علما لمؤنث للعلمية والتأنيث المعنوى وإن كان علما لمذكر للعلمية والتأنيث الأصلى نظرا لكونه

منقولا عنه ومن ذلك ما ذكره المصنف بقوله ﴿وَأَشْيَاءَ﴾ وإنما أخرها عما قبلها للخلاف فيها وما ذكره من الحاقها بالمؤنث بالالف هو مذهب سيبويه لأن أصلها شيأ، كحمراء كرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف فنقلوا اللام وهى الهمزة الاولى إلى محل الفاء فقالوا أشياء بزنة لفعاء ﴿وَهَذِهِ الْعِلَّةُ﴾ يعنى ذلك التأنيث بالالف المقصورة أو الممدودة ﴿هِيَ الْعِلَّةُ الثَّانِيَةُ مِنَ الْعِلَّتَيْنِ اللَّتَيْنِ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَمْنَعُ الصَّرْفَ وَحْدَهَا﴾ فلا تحتاج معها الى علة أخرى بل تستقل بمنع الصرف ﴿فَتَقُومُ مَقَامَ الْعِلَّتَيْنِ﴾ وذلك لأنها فى نفسها علة لفظية ولزومها لما هى فيه بحيث لا يصح حذفها منه بحال بمنزلة علة أخرى معنوية بخلاف تاء التأنيث فانها معرضة للزوال لأنها لم توضع الا للفرق بين المذكر والمؤنث ولهذا اشترط لمنع الصرف معها العلمية لأجل أن تلزم ﴿وَأَمَّا التَّأْنِيثُ بِالتَّاءِ﴾ ويقال له التأنيث اللفظى ﴿فَيَمْنَعُ الصَّرْفَ﴾ لما هى فيه ﴿مَعَ الْعَلَمِيَّةِ﴾ أى إذا كان الاسم الذى دخلت عليه علما ليصير التأنيث حينئذ لازما لأنه بدون العلمية فى معرض الزوال فلا يقوى على منع الصرف فاشترط العلمية فيه لتحصينه عن الزوال حتى لو سمى به مذكر لم تزل التاء نحو حمزة وقائمة فى قولك مررت بامرأة قائمة منصرف وان كان فيه الصفة والتأنيث لأن تأنيثه معرض للزوال لأنك لو وصفت به مذكرا تقول مررت برجل قائم ﴿سَوَاءٌ كَانَ﴾ أى ما هو مؤنث بالتاء ﴿عَلَمًا لِمُذَكَّرٍ كَطَلْحَةَ وَلِمُؤَنَّثٍ كَفَاطِمَةَ﴾ سواء كان متحرك الوسط أم ساكنه زائدا على ثلاثة أحرف أو غير زائد عليها ﴿وَأَمَّا التَّأْنِيثُ الْمَعْنَوِيُّ﴾ وهو كون الاسم موضوعا لمؤنث خاليا عن احدى علامات التانيث الثلاث وهى التاء والف التأنيث الممدودة والف التانيث المقصورة ﴿فَهُوَ كَالتَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ﴾ فى اشتراط العلمية فيه ولهذا قال فَيَمْنَعُ بفتح الياء أى يمنع الاسم الصرف ﴿مَعَ الْعَلَمِيَّةِ﴾ لأنها تحصن تأنيثه عن الزوال لكن لا يصير منع صرفه واجبا الا ﴿بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الاسْمُ زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ كَسُعَادَ﴾ بضم أوله علما لامرأة ومثله زينب ومريم لقيام الحرف الرابع مقام التاء ﴿أَوْ ثُلَاثِيًّا مُحَرَّكَ الْوَسَطِ كَسَقَرَ﴾ علما لطبقة من طباق جهنم واشتقاقه من الساقور وهو الحر ومثلها لظى فانه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوى لأن تحرك الوسط قائم مقام الحرف الرابع فثقل الاسم فوجب منع صرفه بخلاف ساكن الوسط كهند فان سكونه يوجب الخفة فبزول بذلك أحد السببين فلذلك لم

يجب منع صرفه ﴿أوْ﴾ ثلاثيا ساكن الوسط أعجميا ﴿كَجُوْرَ﴾ بضم الجيم وسكون الواو بلد بفارس لحصول الثقل بالعجمة فى لسان العرب أوْ ثلاثيا ساكن الوسط ﴿مَنْقُوْلاً مِنَ الْمُذَكَّرِ إِلَى الْمُؤَنَّثِ كَمَا إِذَا سَمَّيْتَ امْرَأَةً بِزَيْدٍ﴾ فانه ينقله إلى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ فمنع من الصرف ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذٰلِكَ﴾ بأن كان مؤنثا معنويا ثلاثيا ساكن الوسط غير اعجمى ولا منقولا من المذكر بان كان فى الاصل مؤنثا ﴿كَهِنْدٍ وَدَعْدٍ جَازَ الصَّرْفُ﴾ نظرا الى خفة اللفظ بالسكون فقاوم ثقل احدى العلتين ﴿وَ﴾ جاز ﴿تَرْكُهُ﴾ نظرا لوجود العلتين العلمية والتأنيث ﴿وَهُوَ﴾ أى ترك الصرف ﴿الأَحْسَنُ﴾ عند الجمهور وتحاشيا عن الغاء العلتين وان كان المؤنث امعنوى ثنائيا كبد علما جاز فيه الوجهان أيضا والمنع أرجح واذا سمى مذكر بمؤنث الاصل فان كان ثلاثيا صرف سواء كان ساكن الوسط أم متحركة كعين وقدم علمين منقولين من اسم الخارجتين وأن كان زائدا على الثلاثة كزينب منع وأما أسماء القبائل والبلدان التى لا يظهر فيها سبب سوى العلمية فمنها ما سمع عدم انصرافه ومنها ما سمعه انصرافه ومنها ما سمع فيه الامران ومنها ما لم يسمع فيه شئ فيه فعدم الانصراف باعتبار أنها اسم القبيلة أو القرية أو البقعة والانصراف باعتبار انها اسم الحى أو المكان ﴿وَأَمَّا التَّعْرِيْفُ﴾ المعتبر فى منع الصرف ﴿فَالْمُرَادُ بِهِ﴾ هنا ﴿العَلَمِيَّةُ﴾ لان تعريف المضمرات وأسماء الاشارة والموصولات لا يوجد الا فى المبنيات ومنع الصرف من أحكام المعربات والتعريف بأل والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا أو فى حكمه فلا يتصور حينئذ كونها سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف بالعلمية ﴿وَتَمْتَنِعُ﴾ أى العلمية الصَّرْفَ اذا اجتمعت فى اسم ﴿مَعَ وَزْنِ الْفِعْلِ كَأَحْمَدَ وَيَزِيْدَ﴾ فكل منهما فى نحو مررت بأحمد ويزيد مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف علتان فرعيتان وهما العلمية ووزن الفعل ﴿وَمَعَ﴾ فكل منهما فى نحو مررت بعمر وزفر مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والعدل ﴿وَمَعَ التَّأْنِيْثِ﴾ بغير الالف كما تقدم بيان ذلك ﴿وَمَعَ التَّرْكِيْبِ الْمَزْجِى﴾ بل تتعين معه كما سيأتى ﴿وَمَعَ الأَلِفِ وَ النُّوْنِ كَعُثْمَانَ﴾ فتقول فى نحو مررت بعثمان عثمان مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ﴿وَمَعَ الْعُجْمَةِ﴾ بل تتعين معها ﴿كَمَا سَيَأْتِى﴾ بيان

ذلك وأما الصفة فلا تمنع العلمية الصرف معها لأنهما لا يجتمعان لما بينهما من التضاد لأن الصفة لا تكون الا نكرة كاحمر وسكران ﴿وَأَمَّا التَّرْكِيبُ﴾ المعتبر فى منع الصرف ﴿فَالْمُرَادُ بِهِ التَّرْكِيبُ الْمَزْجِيِّ﴾ وهو جعل اسمين اسما واحدا منزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث فخرج التركيب الاضافى كامرئ القيس وعبد الله ونحوهما لأن الاضافة تحمل غير المنصرف منصرفا فلا تصلح سببا لمنع الصرف والتركيب الاسنادى كتابط شرا وشاب قرناها لأن الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات على الاصح ولهذا يحكى اللفظ على ما كان عليه قبل العلمية ثم قيد المصنف التركيب المزجى الذى يصلح أن يكون علة لمنع الصرف بقوله ﴿الْمَخْتُومُ بِغَيْرِ وَيْهِ﴾ وذلك ﴿كَبَعْلَبَكَّ﴾ علما على بلدة مركب من بعل وهو صنم وبك اسم صاحب هذه البلدة ثم جعلا اسما واحدا ممنوعا من الصرف للعلمية والتركيب المزجى ﴿وَحَضْرَمَوْتَ﴾ هو علم لقطر من اليمن مركب من حضر وموت ثم جعلا اسما واحدا ممنوعا من الصرف للعلمية والتركيب ويكون الاعراب على الجزء الأخير منه وأما الجزء الأول فيفتح آخره اذا لم يكن معتلا ولا نونا كالمثالين المذكورين فان كان آخره معتلا كمعديكرب أو نونا كاذنجانة فيسكن فيهما وقد سمع فى المركب المزجى الغير المختوم بويه لغتان أخريان بناء الجزأين على الفتح واضافة الأول للثانى فيعرب الأول بحسب العوامل ويجر الثانى بالاضافة مصروفا ما لم يكن فيه مانع آخر كالعجمة فى رام هرمز فيمتنع وأما المركب المزجى المختوم بويه كسيبويه فانه مبنى على الكسر على الاشهر ويجوز منع صرفه لانه قد سمع ويجوز اضافة الجزء الأول منه للثانى فيعرب الأول بحسب العوامل ويبنى الثانى لأنه اسم صوت والمحدثون يقولون فى حمويه ونفطويه ودرستويه وحضرويه بسكون الواو وضم ما قبلها وفتح ما بعدها وبالتاء ممنوعا من الصرف وهو الموافق للغة الفارسية ﴿تنبيه﴾ الحق الفاكهى بالمختوم بويه ما ركب من الاعداد كخمسة عشر والظروف نحو هو يأتينا صباح مساء والاحوال نحو جاءنى بيت بيت فان ذلك كله من قبيل المبنيات أيضا فان سمى بشئ من ذلك بقى على حاله مبنيا قال ابن عنقاء اذا سمى بشئ من ذلك فانه يلزم عند سيبويه فكه واعرابه اعراب المتضايفين وأجاز غيره بقاؤه على تركيبه مبنيا قيل وهو أحسن وقيل بل واجب وأجاز بعضهم منع صرفه انتهى ﴿وَلاَ يَمْتَنِعُ﴾ أى التركيب المذكور

﴿الصَّرْفَ إِلاَّ مَعَ الْعَلَمِيَّةِ﴾ لأنه معه لازم فيقوى على منع الصرف بخلاف ما اذا لم يكن معها فهو فى معرض الزوال فلا يكون معتبرا ﴿وَأَمَّا الأَلِفُ وَالنُّوْنُ الزَّائِدَتَانِ﴾ لزيادتهما على أصل بنية الكلمة وقيل لكونهما من حروف الزيادة ﴿فَيَمْتَنِعَانِ﴾ الاسم ﴿الصَّرْفَ مَعَ الْعَلَمِيَّةِ﴾ لتحقق شبههما حينئذ بالفى التأنيث من حيث امتناع دخول تاء التأنيث عليهما بخلاف ما اذا لم يكن الاسم علما نحو سعدان اسم لنبت ومرجان اسم لصغار اللؤلؤ كما فى القاموس لأنه لا يمتنع دخول التاء عليه فيقال فيه سعدانة ومرجانة وإذا دخلت مؤنثا التاء بعدته عن شبه الفعل فينصرف ثم مثل لما لا ينصرف من ذلك بقوله ﴿كَعِمْرَانَ وَعُثْمَانَ﴾ اشار بالمثالين المذكورين إلى ان زيادة الألف والنون فى الاعلام لا تختص بوزن فعلان بفتح الفاء بل تكون فيها وفى غيرها مما هو مضموم الأول أو مكسورة بخلاف الصفة فان زيادة الألف والنون تختص منها بما هو بوزن فعلان بفتح الفاء كما سيأتى وحينئذ فيكون نحو عمران وعثمان ممنوعين من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون وعلامة زيادتهما أن يكون قبلهما أكثر من حرفين كهذه الأمثلة الثلاثة فان كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران ان قدرت اصالة التضعيف فزائدتان والاسم المضعف ممنوع من الصرف أو زيادته فالنون اصلية والفعل المضعف منصرف وذلك كحسان ان جعلته من الحس بوزنه فعلان فلا ينصرف وان جعلته من الحسن فوزنه فعال فينصرف وكذا حيان ان جعلته من الحياة فلا ينصرف أو من الحين أى من الهلاك انصرف ﴿وَ﴾ يمنعان من الصرف ﴿مَعَ الصِّفَةِ﴾ بشرط أن يكون بوزن فعلان بفتح الفاء وأن لا تقبل تاء التأنيث اما لأنه لا مؤنث له كرحمن لاسمه تعالى أو لأن مؤنثه فعلى ﴿كَسَكْرَانَ﴾ وعطشان فان مؤنثه سكرى وعطشى وبنو أسد تؤنث باب سكران بالتاء فيقولون سكرانة وعطشانة فينصرف وهو قبيح ﴿وَأَمَّا الْعُجْمَةُ﴾ المانعة من الصرف ﴿فَالْمُرَادُ بِهَا أَنْ تَكُوْنَ الْكَلِمَةُ مِنْ أَوْضَاعِ﴾ غير العرب بأن تكون من الأوضاع ﴿الْعَجَمِيَّةِ﴾ سواء كانت من أوضاع الفرس أو الروم أو الهند أو الافرنج أو الحبشة أو البربر أو غير ذلك وتعرف عجمة الكلمة بنقل الأئمة لها وبخروجها عن أوزان الأسماء العربية نحو ابريسم فان مثل هذا الوزن غير مستعمل فى اللسان العربى وبان يجتمع فيها من الحروف ما لا يجتمع فى كلام العرب كالجيم والصاد

نحو صولجان أو الجيم والقاف نحو منجنيق أو الجيم والكاف نحو سكرجة أو تكون فيه السين والذال نحو ساذج واستاذ أو يكون فى أوله نون بعدها راء نحو نرجس أو آخره زاى قبلها دال نحو مهندز لان ذلك لا يكون فى كلمة عربية أو بان يكون عاريا من حروف الذلاقة وهو خماسى أو رباعى وحروف الذلاقة ستة وهى الفاء والراء والميم والنون واللام والباء يجمعها فى قولك مر بنفل ﴿كَإِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ﴾ فإنها ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة ﴿وَجَمِيعُ﴾ بالرفع مبتدأ ﴿أَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ﴾ صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ﴿أَعْجَمِيَّةٌ﴾ بالرفع خبر المبتدأ وانما كانت جميع أسماء الأنبياء اعجمية لأنها من أوضاع غير العرب ﴿إِلَّا أَرْبَعَةً﴾ منها وهم ﴿مُحَمَّدٌ وَصَالِحٌ وَشُعَيْبٌ وَهُودٌ صَلَّى اللهُ﴾ وسلم ﴿عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ﴾ فان هذه الاربعة عربية ولهذا صرفت وألحق بهذا فى الصرف نوح ولوط وشيث لخفتها كما سيأتى ويجمعها قولك من شمله ونظمها من قال :

ألا أن أسماء النبيين سبعة ... لها الصرف فى اعراب من يتنشد

فشيث ونوح ثم هود وصالح ... شعيب ولوط والنبى محمد

وشمل قوله وجميع أسماء الأنبياء أعجمية موسى فيكون ممنوعا من الصرف للعلمية والعجمية وآدم فيكون أعجميا كآزر على وزن فاعل كخاتم وبه جزم الزمخشرى فى الكشاف وذهب فى المفصل الى انه عربى على وزن أفعل والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل واختلف فى عزير فقال فى الكشاف فى الكلام على قوله تعالى : ﴿... عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ...﴾ [التوبة:٣٠] من لم ينونه جعله غير منصرف للعلمية والعجمة ومن صرفه جعله عربيا وحكى السمين فى اليسع قولين على أنه علم منقول من فعل مضارع واثانى أنه اسم أعجمى وأل فيه زائدة وذكر بعضهم أن أسماء الملائكة ممتنعة من الصرف الا أربعة مالك ورضوان ومنكر ونكير ومن الأعلام العجمية فرعون وقارون وهامان ويأجوج ومأجوج على قراءة من قرأهما بغير همز وهو من عدا عاصما من القراءة السبعة على قراءة عاصم بالهمز يكونان عربيين لاشتقاقهما حينئذ من أوج الحر وهو توقده وشدته ولكنهما غير منصرفين أيضا فى قراءته للعلمية والتأنيث لأنهما جعلا اسمين للقبيلتين ﴿وَيُشْتَرَطُ﴾ فيما أى فى كون العجمة مؤثرة فى منع الصرف أمران أحدهما ﴿أَنْ يَكُونَ الِاسْمُ﴾ الذى فيه

العجمة ﴿عَلَمًا فِي الْعُجْمِيَّةِ﴾ أى بان تكون العجمة متحققة فى ضمن العلم فى لغة العجم أما حقيقة كإبراهيم أو حكما بأن نقلته العرب من لغة العجم إلى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان فى لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد سمى به ناقع راويه عيسى لجودة قراءته قبل ان تتصرف فيه العرب فكأنه كان علما فى اللغة العجمية ﴿وَلِذَلِكَ﴾ أى لاشتراط كون الاسم الأعجمى علما فى العجمية ﴿صُرِفَ لِجَامٌ﴾ وهو اسم لآلة تجعل فى فم الفرس ﴿وَنَحْوُهُ﴾ مما هو جنس أعجمى لأنه لعدم علميته فى العجمية تصرفت فيه العرب بالاضافة والتعريف بال حتى لو جعل علما لشخص لكان منصرفا لعدم علميته فى العجمية واستعملته العرب غير علم فى ابتداء النقل فعلميته طارئة بعد النقل ومما ذكرته يعلم أن شرط تأثير العجمة فى منع الصرف أن تستعمله العرب من ابتداء نقله الى لغتها علما وأن كان غير علم فى العجمية وهذا هو الذى مشى عليه الشلوبين وأصحابهونسبه بعضهم الى اجمهور ورجحه الفاكهى وابن عنقاء وكلام المصنف يومئ إلى اشتراط أن تكون العجم استعملته علما فنقلته العرب كذلك إلى كلامها بلا تصرف وقد قيل أنه ظاهر كلام سيبويه وعليه فقالون وبندار مصروفان لأنهما اسما جنس فى لغة العجم وعلى الأول ممنوعان لأن العرب لم يستعملهما الا علمين ﴿وَ﴾ ثانيهما ﴿أَنْ يَكُوْنَ زَائِدًا عَلَى الثَّلَاثَةِ﴾ أى على ثلاثة أحرف كابراهيم لأن الاسم يصير حينئذ ثقيلا فلو لم يكن زائدا على ذلك لم يمنع لأن خفته حينئذ تعارض أحد السببين ﴿وَلِذَلِكَ صُرِفَ نُوْحٌ وَلُوْطٌ﴾ مع أن كلا منهما اسم اعجمى استعملته العرب بعد نقله الى لغتها علما وانما وجب صرفهما لأن العجمية سبب ضعيف غير محققة الوجود فى الاسم فلم يجز اعتبارها مع خفة الاسم وكالزائد على الثلاثة الثلاثى المحرك الوسط عند ابن الحاجب كشتر علم حصن فى ديار بكر وكلام أكثر النحاة يأباه لأن العجمة سبب ضعيف فلا تؤثر فى الثلاثى مطلقا لأن الثلاثى خفيف ووضع كلام العجم على الطول ﴿وَأَمَّا الصِّفَةُ﴾ المعتبرة فى منع الصرف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود كاحمر فانه دال على ذات باعتبار المعنى المقصود منها وهو الحمرة وشرطها فى منع الصرف ان تكون أصلية فيما هى فيه بان لم تستعمل الا وصفا كمثنى وثلاث أو تكون ثابتة له فى أصل الوضع سواء كانت باقية فيه كافضل

وسكران أم لا كادهم وأسود وأبطح وأجرح فنها فى الأصل صفات لكل ما فيه دهمة أو سواد أو انبطاح وهو الاتساع أو جرع وهو الاستواء ثم اختصت بالقيد والحية والمكان المتسع والمكان المستوى ذى الرمل الذى لا ينبت شيئا وغلبت عليها الاسمية فيجب منعها وان كانت اسما نظرا إلى أصلها بخلاف ما وضع اسما وعرضت فيه الوصفية كرجل ارنب أى ذليل ومررت بنسوة ربع فيجب صرفه فَتَمْنَعْ أى الصفة ﴿الصَّرْفَ مَعَ ثُلاَثَةِ أَشْيَاءَ﴾ الأول مع ﴿الْعَدْلُ كَمَا تَقَدَّمَ فِى مَثْنَى﴾ المعدول على اثنين اثنين ﴿وَثُلاَثَ﴾ المعدول عن ثلاثة ثلاثة فهما ممنوعان من الصرف للعدل عن العدد المكرر والصفة الأصلية لأن هذا المكرر لم يستعمل ال وصفا فالوصفية لازمة له ﴿وَ﴾ الثانى ﴿مَعَ الأَلِفِ وَالنُّونِ﴾ الزائدتين ﴿بِشَرْطِ أَنْ تَكُوْنَ الصِّفَةُ عَلَى وَزْنِ فَعْلاَنَ بِفَتْحِ الْفَاءِ﴾ لأن مضموم الفاء من الصفات كعريان مؤنثه عريانة بدخول التاء فيكون منصرفا قطعا ومكسور الفاء لم يوجد فى الصفات ﴿وَلاَ يَكُوْنُ مُؤَنَّثُهُ﴾ أى فعلان ﴿عَلَى وَزْنِ﴾ لتحقق مشابهة الالف والنون لالفى التأنيث حينئذ سواء كان مؤنثه على فعلى ﴿نَحْوُ سَكْرَانَ فَإِنَّ مُؤَنَّثَهُ سَكْرَى﴾ لا سكرانة أو لم يكن له مؤنث أصلا نحو رحمن فهو ممنوع من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون وإن لم يكن له مؤنث على فعلى لأن وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانه الذى هو شرط بالذات ﴿وَنَحْوُ نَدْمَانَ مُنْصَرِفٌ﴾ بلا خلاف ﴿لأَنَّ مُؤَنَّثَهُ نَدْمَانَةٌ﴾ بالتاء ﴿إِنْ كَانَ﴾ ندمان بمعنى نديم ﴿مِنَ الْمُتَادَمَةِ﴾ فى الشراب وفى القاموس نادمة منادمة وندامى جالسه على الشراب وأما إذا كان بمعنى النادم من الندم فغير منصرف اتفاقا لوجود الشرط لأن مؤنثه حينئذ ندمى لا ندمانة ﴿وَ﴾ الثالث ﴿مَعَ وَزْنِ الْفِعْلِ بِشَرْطِ أَنْ تَكُوْنَ﴾ الصفة ﴿عَلَى وَزْنِ أَفْعَلَ﴾ غالبا كافضل وأبطح وأعمى أو بوزن أفيعل قليلا كافيضل وأحيمل مصغران فانهما بوزن أبيطر مصارع بيطر ﴿وَأَنْ لاَ يَكُوْنَ مُؤَنَّثُه﴾ بالتاء اما لأنه لا مؤنث له أصلا كأكمر لعظيم الكمرة وهى رأس الذكر وآذر لمن خصيته انتفاخ أوله مؤنث على فعلى بضم أوله نحو أفضل فان مؤنثه فضلى أو على فعلاء بفتح أوله ﴿نَحْوُ أَحْمَرَ﴾ فانه غير مصرف لصفة ووزن الفعل ﴿فَإِنَّ مُؤَنَّثَهُ حَمْرَاءُ﴾ بهمزة ممدودة ﴿وَنَحْوُ أَرْمَلٍ مُنْصَرِفٌ﴾ خلافا للأخفش ﴿لأَنَّ مُؤَنَّثَهُ﴾ يقبل تاء التأنيث فيقال فيه ﴿أَرْمَلَةٌ﴾ وهو من لا زوج لها وقد

تطلق على المحتاجة كما يفيده فى قول القاموس ورجل أرما وامرأة أرملة محتاجة أو مسكينة انتهى ﴿وَيَجُوزُ صَرْفُ غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ﴾ أى جعله فى حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين عليه لا جعله منصرفا حقيقة لأن ما لا ينصرف هو ما فيه علتان أو واحدة تقوم مقامها وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما ﴿لِلتَّنَاسُبِ﴾ أى لتحصل المناسبة بينه وبين المنصرف عند اجتماعهما فان رعاية المناسبة فى الكلمات أمر مهم عندهم ﴿كَقِرَاءَةِ نَافِعٍ سَلَاسِلَا﴾ بالتنوين لمصاحبته للمنصرف الذى هو أغلالا وسعيرا ﴿وَقَوَارِيرَا قَوَارِيرَا﴾ بتنوينهما صرف الثانى منهما لمصاحبته للأول وصرف الأول لأنه آخر الآية فصرف ليوقف عليه بقلب تنوينه ألفا كما فى آخر سائر الآيات وأجاز أبو البقاء فى نصب الأول وجهين أحدهما أن يكون خبرا لكان والثانى أن يكون حالا فكان تامة ﴿وَلِلضَّرُورَةِ﴾ أى لضرورة وزن الشعر اما بان لا يستقيم الوزن الا بالتنوين كما فى قول الشاعر:

ويوم دخات الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات انك مرجلى

أو يستقيم لكن يحصل بمنعه زحاف يخرج عن السلامة كقوله :

أعد ذكر نعمان لنا أن ذكره هو المسك ما كررته يتضوع

فإن نعمان لو فتحت نونه من غير تنوين لاستقام الوزن لكن يحصل به زحاف ﴿تتمة﴾ يجوز للضرورة منع المصروف على الأصح أى جعله بصورة الممنوع فى حذف التنوين ونحوه لا منعه حقيقة لانتفاء المانع وأجاز قوم منع المصروف مطلقا قال الأخفش كانها لغة الشعراء لأنهم اضطروا اليه فى الشعر فجرت ألسنتهم عليه .

بَابُ النَّكِرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ

قدم المصنف النكرة لأنها أصل المعرفة على ما قاله النحاة عكس ذلك فى الحاجبية والتسهيل فقدما المعارف ﴿الاسْمُ﴾ بحسب التعريف والتنكير ﴿ضَرْبَانِ أَحَدُهُمَا النَّكِرَةُ وَهِيَ الأَصْلُ﴾ على ما عليه سيبويه والجمهور وهو الأصح لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ولأنها لا تحتاج فى دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج ﴿وَهِيَ كُلُّ إِسْمٍ شَائِعٍ فِي﴾ جميع أفراد ﴿جِنْسِهِ﴾ الشامل له ولغيره بمعنى أنه يصلح اطلاقه على كل فرد منها ﴿لاَ يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ﴾ من أفراد جنسه ﴿دُوْنَ آخَرٍ﴾ وذلك ﴿كَرَجُلٍ﴾ فانه شائع فى جنس الرجال لأنه يصدق على كل ذكر بالغ من بنى آدم اذ لا يختص لفظ رجل بواحد من أفراد الرجال دون الآخر ﴿وَفَرَسٍ﴾ فانه شائع فى جنس الخيل لا يختص لفظه بواحد منها ﴿وكِتَابٍ﴾ فانه شائع فى جنس الكتب لا يختص لفظه بواحد من أفراد جنسه دون الآخر فكل من الثلاثة صادق على كل فرد من أفراد جنسه لا على سبيل الشمول بل على سبيل البدل يعنى انها تصدق على كل واحد بدلا من آخر لا أنها تصدق على الجميع دفعة واحدة ولا يشترط فى النكرة كثرة الافراد المندرجة تحتها كما يوهمه تمثيل تامصنف بل الشرط أن يكون وضعها على الشيوع سواء كان لها أفراد فى الخارج كالأمثلة الثلاثة أو لم يكن منها إلا فرد واحد كشمس وقمر فانهما نكرتان لأنهما من باب الكلى الذى لم يوجد منه الا فرد واحد لكن لفظهما صالح لتناول أفراد كثيرة ولهذا جمعا فى قول الشاعر . ما للشموس نقلها الا عصان وقول الآخر . وجوههم كأنها أقمار . وأيضا فباعتبار تعدد الشمس كل يوم والقمر فى شهر كأن أفرادهما تعددت وإن كانت حقيقتهما واحدة ﴿وَتَقْرِيبُهَا﴾ أى النكرة والمراد تقريب حدها ﴿إِلَى الْفَهْمِ﴾ أى فهم المبتدئ ﴿أَنْ يُقَالَ النَّكِرَةُ كُلُّ﴾ بالرفع خبر النكرة ف أى كل اسم موصوف بكونه ﴿صَلُحَ﴾ بفتح اللام وضمها ﴿دُخُوْلُ الأَلِفِ وَاللاَّمِ﴾ المؤثرتين للتعريف ﴿عَلَيْهِ﴾ فى فصيح الكلام ومثل ذلك أم فى لغة حمير وذلك ﴿كَرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ وَثَوْبٍ﴾ فان كلا منهما صالح لدخول الالف واللام عليه بان يقال الرجل والمرأة والثوب ﴿أَوْ كُلُّ مَا وَقَعَ مَوْقِعَ مَا يَصْلُحُ دُخُوْلُ الأَلِفِ وَاللاَّمِ﴾ المؤثرتين

للتعريف ﴿عَلَيْهِ﴾ وذلك ﴿كَذِى﴾ فى نحو مررت بذى مال ورأيت ذا مال وجاءنى ذو مال فان هذا الاسم لا يقبل الالف واللام لكنه وقع موقع شئ يقبل ذلك لأنه كما قال المصنف ﴿بِمَعْنَى صَاحِبٍ﴾ وصاحب يقبلها وكذلك فى نحو رأيت من هو صاحب لك وقعت موقع انسان وهو يقبل الالف واللام كالانسان فذو ومن نكرتان لوقوعهما موقع ما يقبل الالف واللام المعرفة فخرج ما لا يصلح دخول الالف واللام عليه كزيد وعمرو وبكر أو يصلح ولكن لا تؤثر فيه تعريفا كفضل وحرث وعباس وحسن اعلاما فان ال إذا دخلت عليه كالفضل والحرث والعباس والحسن لا تفيده تعريفا فلا يكون نكرة عند حذفها وكذا الاسماء المتوغلة فى الابهام وأسماء الفاعلين والمفعولين فان أل لاوان صلح دخولها عليه لكنها باقية على الابهام فلا تفيدها تعريفا وخرج بفصيح الكلام ما دخلت عليه الألف واللام من المعارف مثل يزيد فى قول الشاعر :

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا　　شديدا باعباء الخلافة كاهله

ومن علامات النكرة أيضا دخول رب عليها كرب شيخ رويت عنه ومنه قبولها لكم أو كأين الخبريتين نحو وكم من قرية وكأين من دابة ووقوعها حالا أو تمييزا بلا تأويل واسما أو خبرا للا النافية للجنس وهى أقسام متفاوتة الرتبة فانكر النكرات معلوم لشموله للموجود والمعدوم ثم شئ وموجود ثم متحيز وحادث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين ثم انسان ثم ذكر ثم بالغ ثم رجل ﴿وَالضَّرْبُ الثَّانِى الْمَعْرِفَةُ﴾ وهو ما وضع ليستعمل فى واحد بعينه ﴿وَهِىَ﴾ فى هذا الكتاب ﴿سِتَّةُ أَنْوَاعٍ﴾ وزاد بعضهم سابعا وهو المنادى النكرة المقصود كيا رجل وتعريفه بالقصد اليه ثم هذه الانواع متفاوته فى التعريف كالنكرات ﴿الْمُضْمَرُ﴾ ويقال له الضمير أيضا من أضمرت الشئ إذا أخفيته وسترته فاطلاقه حينئذ على على البارز مجاز والتعبير بالمضمر والضمير للبصريين والكوفيون يقولون الكناية والمكنى لأنه ليس بصريح والكناية تقابل الصريح قال الشاعر :

فصرح بما تهوى ودعنى من الكنى　　فلا خير فى اللذات من دونها ستر

﴿وَهُوَ أَعْرَفُهَا﴾ عند الجمهور وأعرف أنواعه ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب ثُمَّ الْعَلَمُ يلى المضمر ﴿ثُمَّ﴾ اسم ﴿الإِشَارَةِ﴾ ومثله المنادى المقصود عند من

عدة منها ومن لم يعده منها نظر لكونه داخلا فى المحلى بالبناء على أن تعريفه بال مقدرة ﴿ثُمَّ﴾ اسم ﴿الْمَوْصُولُ ثُمَّ الْمُعَرَّفُ بالأَدَاةِ وَالسَّادِسُ﴾ من المعارف ﴿مَا﴾ أى الاسم النكرة الذى ﴿أُضِيْفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهَا﴾ أى هذه الخمسة اضافة تفيده تعريفا كغلام زيد وغلام هذا وغلام الذى فى الدار وغلام الرجل فخرج ما لا تفيده الاضافة تعريفا كاسماء الفاعلين والمفعولين والاسم المتوغل فى الابهام كغير ومثل لأنه لا يتعرف بالاضافة وَهُوَ بحسب التعريف غير متأخر عنها فى الرتبة بل هو ﴿فِي رُتْبَةِ مَا أُضِيْفَ إِلَيْهِ﴾ فالمضاف الى العلم فى رتبة العلم والمضاف إلى اسم الاشارة فى رتبة اسم الاشارة وهكذا ﴿إِلاَّ الاسْمَ الْمُضَافَ إِلَى الضَّمِيْرِ﴾ كغلامى فَإِنَّهُ﴾ ليس فى رتبة الضمير بل هو ﴿فِي رُتْبَةِ الْعَلَمِ﴾ لأنه لو كان فى رتبة الضمير لما صح مررت بزيد صاحبك لأن الصفة لا تكون اعرف من الموصوف بل هى مساوية له فى التعريف أو دونه فلما جعلنا المضاف إلى الضمير فى رتبة العلم صار صاحبك مساويا لزيد ﴿وَيُسْتَثْنَى مِمَّا ذُكِرَ﴾ قبل وهو ان المضمر أعرف المعارف ﴿اسْمُ اللهِ تَعَالَى﴾ لاعظم أعنى الجلالة الشريفة فإنه علم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ﴿وَهُوَ﴾ مع ذلك ﴿أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ﴾ مطلقا ﴿بِالإِجْمَاعِ﴾ لشدة تميزه وغلبة ظهوره ظهورا لا يحتمل الخفاء فهو بهذا المعنى أعرف من الضمير وغيره ثم الضمير العائد عليه ثم ضمائر غيره على الترتيب السابق وفى اعراب القرآن للشهاب الحلبى ان سيبويه رؤى فى المنام فقيل له ما فعل الله بك فقال أدخلنى الجنة فقيل بماذا فقال بقولى ان اسمه تعالى أعرف المعارف انتهى .

﴿فَصْلٌ﴾ فى بيان المضمر وأقسامه ﴿الْمُضْمَرُ وَالضَّمِيْرُ﴾ مدلولهما واحد لأنهما اسمان لما أى الاسم ﴿وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ﴾ أى لشخص متكلم أى متلفظ بهذا اللفظ ﴿كَأَنَا أَوْ﴾ وضع لشخص ﴿مُخَاطَبٍ كَأَنْتَ أَوْ﴾ لشخص ﴿غَائِبٍ﴾ ليس متكلما ولا مخاطبا ﴿كَهُوَ﴾ فخرج بقوله وضع الاسم الظاهر الذى أريد به متكلم أو مخاطب أو غائب كقول شخص اسمه زيد زيد قائم بزيد نفسه وقولك يا زيد وزيد قائم تريد شخصا غائبا فان لفظ زيد ان وضع فى المثال الأول على المتكلم وفى الثانى على المخاطب وفى الثالث على الغائب الا أنه ليس موضوعا لذلك بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب ويكنى عنها بضمير الغيبة

وخرج بقوله لمتكلم إلى آخره الياء من اياى والكاف من اياك والهاء من اياه فانها ليست ضمائر لأنها لا تدل على متكلم ولا مخاطب ولا غائب بل على تكلم وخطاب وغيبة فهى أحرف والدال على المتكلم والمخاطب والغائب انما هو اياه وشمل التعريف الضمير المشترك بين المخاطب والغائب كالواو فى نحو يفعلون ثم ضمير الغائب اما ان يكون مرجعه معلوما نحو انا أنزلناه أى القرآن أو متقدما لفظا ورتبة نحو والقمر قدرناه أو متقدما لفظا لا رتبة نحو واذا ابتلى ابراهيم ربه فابراهيم الذى يرجع اليه الضمير المجرور وان تقدم لفظا فهو متأخر رتبة لأنه مفعول ورتبة المفعول التأخير أو متقدما رتبة لا لفظا نحو فأوجس فى نفسه خيفة موسى فموسى الذى يرجع اليه الضمير فى نفسه متأخر عنه لفظا متقدم عليه رتبة لانه فاعل ورتبة الفاعل التقديم أو متأخر لفظا ورتبة وهو ستة أنواع الأول ما وقعت فيه الجملة مفسرة لضمير الشأن نحو قل هو الله أحد الثانى ما وقع فيه المفرد خبرا للضمير مفسرا له نحو ان هى الا حياتنا الدنيا أى ما الحياة الا حياتنا الدنيا الثالث ما وقع المفرد فيه تمييزا للضمير المرفوع بنحو نعم وبئس نحو بئس للظالمين بدلا وساء مثلا القوم وكبرت كلمة وظرف رجلا زيد كما فى المغنى والرابع ما وقع فيه المفرد تمييزاً للضمير المجرور برب نحو ربه رجلا والخامس ما وقع فيه المفرد المتنازع فيه معمولا للعامل الثانى وأعمل الأول المحتاج إلى مرفوع فى ضميره العائد عليه نحو قاما وقعد أخواك والسادس ما وقع فيه المفرد بدلا من الضمير المفسر به كقولهم هى العرب تقول ما شاءت ﴿وَيَنْقَسِمُ﴾ أى الضمير ﴿إِلَى مُسْتَتِرٍ وَبَارِزٍ﴾ قيل هذه القسمة ناقصة لأنها لا تشمل الضمير المحذوف وجوابه أن يقال تفسير المستتر بما سيأتى شامل له والفرق بينه وبين المحذوف ان المستتر اصطلاحا مرفوع وعامله لفظى والمحذوف أعم من ذلك ﴿فَالْمُسْتَتِرُ مَا لَيْسَ لَهُ صُوْرَةٌ فِى اللَّفْظِ﴾ أى لم تضع العرب له لفظا تعبر به عنه أصلا ينوى وقولهم المستتر فى أقوم أنا وفى نقوم نحن وفى تقوم أنت وفى يقوم هو فهذا مجاز منهم لتعذر العبارة عنه وانما المستتر معنى ذلك ومرادفه لا هو بنفسه ﴿وَهُوَ إِمَّا مُسْتَتِرٌ﴾ فى عامله وُجُوبًا وهو الذى لا يمكن ان يحل تظاهر ولا الضمير البارز محله لكون عامله لا يرفع الا الضمير المستتر ﴿كَالْمُسْتَتِرِ﴾ وفى نسخة كالمقدر ﴿فِى فِعْلِ أَمْرِ الْوَاحِدِ﴾ أى المفرد ﴿الْمُذَكَّرِ كَاضْرِبْ وَقُمْ﴾ وكذا الضمير المستتر فى اسم فعله مطلقا كصه يا زيد وصه يا زيدان

وصه يا رجال ففى كل منها يقدر ضمير مستتر وجوبا مرفوع المحل على الفاعلية لا يظهر وجوبا واما نحو اذهب أنت وربك فقاتلا فأنت تأكيد للمستتر فخرج بفعل الواحد المثنى والمجموع وأمر الواحدة فانه يبرز فى الجمع كقومى وقوما وقوموا وقمن ﴿وَ﴾ كالمقدر ﴿فِي الْمُضَارِعِ الْمَبْدُوْءِ بِتَاءِ خِطَابِ الْوَاحِدِ الْمُذَكَّرِ كَتَقُوْمُ﴾ يا زيد ﴿وَتَضْرِبُ﴾ بخلاف المبدوء بتاء الغائبة كهند تقوم فان استتاره جائز لا واجب وبخلاف المبدوء بتاء خطب الواحدة أو التثنية أو الجمع فانه يبرز فى الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن ﴿وَ﴾ كالمقدر ﴿فِي الْمُضَارِعَ الْمَبْدُوْءِ بِالْهَمْزَةِ﴾ التى للمتكلم وحده مذكراً كان أو مؤنثا ﴿كَأَقُوْمُ وَأَضْرِبُ أَوْ﴾ فى المضارع المبدوء ﴿بِالنُّوْنِ﴾ التى للمتكلم ومن معه أو المعظم نفسه مذكراً كان أو مؤنثا ﴿كَنَقُوْمُ وَنَضْرِبُ﴾ ومثل المضارع المبدوء بما تقدم اسم فعله مطلقا كأوه بمعنى أتوجع أو نوجع وفعل الاستثناء كقاموا خلا زيدا وليس زيدا ولا يكون زيدا وفعل التعجب كما أحسن زيد أو المصدر الواقع بدلا من فعله كسقيا لك أى سقاك الله وضرب الرقاب أى اضربوا واكراما زيدا أى أكرمه بناء على أنه يتحمل للضمير كاسم الفاعل وهو الاصح بخلاف المصدر المنحل إلى الحرف المصدرى والفعل فناعله لا يستتر فيه على المشهور بل أن ظهر والا فهو محذوف وأضاف بعضهم الى المستتر وجوبا فاعل اسم التفضيل قال ابن عنقاء وفيه نظر لأن واجب الاستتار ما لا يرفع عامله الا المستتر فقط واسم التفضيل يرفع للظاهر مطلقا على لغة وفى مسئلة الكحل فى كل لغة ﴿وَإِمَّا مُسْتَتِرٌ﴾ فى عامله ﴿جَوَازًا﴾ ودلك فيما عدا ما تقدم كالفعل الماضى غير مامر وكالمقدر فى الظروف والصفات حتى اسم التفضيل على الأصح و﴿كَالْمُقَدَّرِ فِي﴾ الفعل المضارع المسند الى غائب أو غائبة ﴿نَحْوِ زَيْدٌ تَقُوْمُ﴾ وهند تقوم ففى كل من هذه يقدر ضمير مستتر جوازا لأن الظاهر يحل محله اذ لو قيل زيد يقوم أبوه أو هند تقوم أمها لكان الكلا صحيحا وقد يجب ابراز الضمير فى نحو علام زيد يضربه هو دفعا للالباس الحاصل باستتاره كما بين فى محله وظاهر كلامه كغيره جواز ان يقال قام هو على الفاعلية وبه صرح ابن مالك ونقل عن سيبويه ﴿وَلاَ يَكُوْنُ﴾ الضمير ﴿الْمُسْتَتِرُ إِلاَّ ضَمِيْرَ رَفْعٍ إِمَّا فَاعِلاً﴾ نحو زيد قائم ﴿أَوْ نَائِبَ الْفَاعِلِ﴾ نحو زيد ضرب وإنما اختص الاستتار بالمرفوع لأن المنصوب والمجرور فضلة لأنهما مفعولان والمرفوع فاعل

أو نائب فاعل كما قال المصنف وهو كالجزء من عامله فجوزوا فى الضمائر المتصلة التى وضعها على الاختصار التخفيف باستتار الفاعل لأن الفاعل أصل فى اختصار الضمير ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا فاكتفوا بلفظ الفعل عنه ﴿وَالْبَارِزُ مَا لَهُ صُوْرَةٌ فِى اللَّفْظِ﴾ أى الذى وضعت العرب له لفظا تعبر به عنه كتاء قمت ﴿وَيَنْقَسِمُ إِلَى مُتَّصِلٍ﴾ بعامله وهو الأصل ﴿وَمُنْفَصِلٍ﴾ عنه لمانع يمنع من الاتصال ﴿فَالْمُتَّصِلُ هُوَ الَّذِى لاَ يُفْتَتَحُ بِهِ النُّطْقُ﴾ أى ما يمكن الابتداء به فى أول الكلام بل لابد أن يتقدم عليه لفظ آخر بحسب الوضع العربى ﴿وَلاَ يَقَعُ بَعْدَ إِلاَّ﴾ الاستثنائية إلا فى ضرورة الشعر وذلك ﴿كَتَاءِ قُمْتُ وَكَافِ أَكْرَمَكَ﴾ فكل منهما ضمير متصل الأول مرفوع المحل والثانى منصوبة ولا يمكن الابتداء بكل منهما وكان ينبغى للمصنف أن يمثل أيضاً للضمير المجرور المتصل وذلك نحو هاء غلامه ولعله أكتفى بكاف أكرمك لأنها كما تكون منصوبة تكون مجرورة نحو مررت بك ولذا قال غيره ينقسم المتصل إلى مرفوع ومنصوب ومجرور وهى ضمائر النصب بلا فرق ﴿وَالْمُنْفَصِلُ مَا يُفْتَتَحُ بِهِ النُّطْقُ﴾ أى ما يمكن الابتداء به من توقف اللفظ على كلمة أخرى ﴿وَيَقَعُ بَعْدَ إِلاَّ﴾ فى الاختبار ﴿نَحْوُ﴾ أنا تقول إذا ابتدأت ﴿أَنَا مُؤْمِنٌ وَ﴾ يأتى بعد الا نحو ﴿مَا قَامَ إِلاَّ أَنَا﴾ أو ما قام الا هو أو ما قام الا أنت واعرابه ما نافية قام فعل ماض

إلا أداة حصر وما بعدها ويقال فيه ضمير منفصل فى محل رفع فاعل ﴿وَيَنْقَسِمُ﴾ الضمير ﴿الْمُتَّصِلِ إِلَى مَرْفُوْعٍ﴾ محلا ﴿وَمَنْصُوْبٍ﴾ محلا ﴿وَمَجْرُوْرٍ﴾ محلا ﴿فَالْمَرْفُوْعُ﴾ المتصل ﴿نَحْوُ ضَرَبْتُ﴾ بضم التاء للمتكلم وحده مذكراً كان أو مؤنثا﴿ وَضَرَبْنَا﴾ بسكون الباء ونا ضمير بارز للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه﴿ وَضَرَبْتَ﴾ بفتح التاء للمذكر المخاطب ﴿وَضَرَبْتِ﴾ بكسر التاء للمخاطبة ﴿وَضَرَبْتُمَا﴾ للمثنى المخاطب مذكرا كان أو مؤنثا والميم والألف علامة التثنية ﴿وَضَرَبْتُمْ﴾ بضمها لجمع الذكور المخاطبين والميم علامة الجمع ﴿وَضَرَبْتُنَّ﴾ بضمها لجمع الاناث المخاطبات والنون المشددة علامة جمع الاناث وبما قررناه علم ان التاء فى الجميع هو الضمير ولا يقع الا فاعلا أو نائبا عنه ﴿وَضَرَبَ﴾ للمذكر الغائب ﴿وَضَرَبَا﴾ للمثنى الغائبين ﴿وَضَرَبُوا﴾ للجمع الغائبين واعرابه ضرب فعل ماض مبنى على الفتح تقديرا وضم لمناسبة الواو واو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل

والالف زائدة فى الخط قال الجار بردى وغيره زادوا بعد واو الجمع المتطرفة فى الفعل ألفا نحو كلوا واشربوا فرقا بينها وبين واو العطف بخلاف غير المتطرفة كضربوك وضربوه لأنه لا يلتبس بواو العطف التى تجئ بعد تمام الكلمة وبخلاف الواو التى فى المفرد نحو يدعو ويغزو فانه لا تلتبس الواو فيه بواو العطف لأنه ليس الفعل فيه يدع ويغز بحذف الواو . ﴿وَضَرَبَتْ﴾ للمؤنثة الغائبة فالتاء فيه ساكنة علامة التأنيث وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هى ﴿وَضَرَبَتَا﴾ للمثنى الغائبتين واعرابه ضرب فعل ماض والتاء فيه علامة التانيث وألف التثنية ضمير متصل فى محل رفع فاعل﴿ وَضَرَبْنَ﴾ لجمع الاناث الغائبات واعرابه ضربن فعل وفاعل ضرب فعل ماض ونون النسوة ضمير متصل فى محل رفع فاعل وما افهمه كلامه من ان الضمير فى ضرب وضربت متصل مع أنه مستتر لا يوافق ما قدمه من امن المتصل قسم من البارز الذى هو قسم المستتر بل يوافق كلام غيره الصريح فى ان المستتر قسم من المتصل ﴿وَالْمَنْصُوْبُ﴾ المتصل نحو ﴿أَكْرَمَنِى﴾ فالياء فيه ضمير متصل بارز للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا ﴿وَأَكْرَمَنَا﴾ بفتح الميم فنا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه ﴿وَأَكْرَمَكَ﴾ بفتح الكاف وهى ضمير متصل بارز للمذكر المخاطب ﴿وَأَكْرَمَكِ﴾ بكسر الكاف للمؤنثة المخاطبة ﴿وَأَكْرَمَكُمَا﴾ بضمها للمثنى المخاطب مذكرا كان أو مؤنثا والميم والالف علامتان للتثنية ﴿وَأَكْرَمَكُمْ﴾ بضمها لجمع الذكور المخاطبين والميم علامة جمع الذكور﴿ وَأَكْرَمَكُنَّ﴾ بضمها لجمع الاناث المخاطبات والنون المشددة علامة جمع الاناث ﴿وَأَكْرَمَهُ﴾ فالهاء ضمير بارز متصل للمذكر الغائب ﴿وَأَكْرَمَهَا﴾ للمؤنثة الغائبة ﴿وَأَكْرَمَهُمَا﴾ للمثنى الغائب مطلقا والميم والألف علامتان للتثنية ﴿ وَأَكْرَمَهُمْ﴾ لجمع الذكور والميم علامة جمعه ﴿وَأَكْرَمَهُنَّ﴾ لجمع الاناث الغائبات والنون المشددة علامة جمعهن ومما تقرر علم ان الكاف والهاء فى الجميع هما الضميران ولا يقعان الا فى موضع نصب أو خفض ﴿وَالْمَجْرُوْرُ﴾ المتصل ﴿كَالْمَنْصُوْبِ﴾ أى فى التفصيل السابق فيما هو للمتكلم وما هو للمخاطب وما هو للغائب وفى أن لفظ كل منهما كلفظ المنصوب ويحصل التمييز بينهما بالعامل كما قال ﴿إِلاَّ أَنَّهُ﴾ يعنى الضمير المتصل المجرور ﴿دَخَلَ عَلَيْهِ عَامِلُ الْجَرِّ﴾ فتميز به ﴿نَحْوُ مَرَّبِى﴾ فالياء ضمير بارز متصل للمتكلم

وحده وهو فى محل جر بالباء ﴿وَمَرَّ بِنَا﴾ فنا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وهو فى محل الجر بالباء ﴿إِلَى آخِرِهِ﴾ نحو مر بك بفتح الكاف ومر بك بكسرها ومر بكما ومر بكم ومر بكن ومر به ومر بها وبهما وبهم وبهن ﴿وَيَنْقَسِمُ﴾ الضمير ﴿الْمُنْفَصِلُ إِلَى مَرْفُوْعٍ﴾ محلا ﴿وَمَنْصُوْبٍ﴾ محلا ولا يكون منه مجرور المحل لامتناع الفصل بين الجار والمجرور قاله الفاكهى وقال ابن عنقاء وقد يستعمل المنفصل بنوعيه مجرورا كما أنا كانت ولا أنت كاياى والمنصوب مرفوعا كلم يأتنى إلا اياك والمرفوع منصوبا كلم اكرم إلا أنت ﴿فَالْمَرْفُوْعُ اثْنَا عَشَرَ كَلِمَةً وَهِيَ أَنَا﴾ للمتكلم وحده مذكرا كان أم مؤنثا ﴿وَنَحْنُ﴾ للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه ﴿وَأَنْتَ﴾ بفتح التاء للمخاطب المذكر ﴿وَأَنْتِ﴾ بكسرها للمخاطبة المؤنثة ﴿وَأَنْتُمَا﴾ للمثنى مطلقا وأنتم لجمع الذكور ﴿وَأَنْتُنَّ﴾ لجمع الإناث المخاطبات وبعدها نون مشددة مفتوحة ﴿وَهُوَ﴾ للمفرد المذكر الغائب ﴿وَهِيَ﴾ للمفردة المؤنثة الغائبة ﴿وَهُمَا﴾ للمثنى مطلقا ﴿وَهُمْ﴾ بالميم لجمع الذكور ﴿وَهُنَّ﴾ بالنون المشددة لجمع الإناث ﴿فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الضَّمَائِرِ﴾ المنفصلة ﴿إِذَا وَقَعَ فِي إِبْتِدَاءِ الْكَلَامِ فَهُوَ﴾ مرفوع المحل على أنه ﴿مُبْتَدَأٌ﴾ مخبر عنه بما يطابقه فى المعنى إن كان مفردا مذكرا فمفرد مذكر وان كان مفردا مؤنثا فمفرد مؤنث وإن كان مثنى فمثنى وإن كان جمعا فجمع ﴿نَحْوُ أَنَا رَبُّكُمْ﴾ واعرابه أنا ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ رب خبر وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ﴿وَنَحْنُ الْوَارِثُوْنَ﴾ واعرابه ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ الوارثون خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ﴿وَأَنْتَ مَوْلَانَا﴾ واعرابه أنت ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ مولا خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وهو مضاف ونا ضمير متصل فى محل جر بالاضافة ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيْرٌ﴾ واعرابه هو ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ على كل جار ومجرور وهو مضاف وشئ مضاف اليه وقدير خبر وهو صفة مشبهة يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو الجار والمجرور متعلق به ﴿وَالْمَنْصُوْبُ﴾ المنفصل ﴿اثْنَا عَشَرَ كَلِمَةً﴾ كالذى قبله إيّاىَ للمتكلم وحده ﴿وَإِيَّانَا﴾ للمتكلم ومعه غيره أو المعظم

نفسه وَلإِيَّاكَ بفتح الكاف للمخاطب المذكر ﴿وَإِيَّاكِ﴾ بكسرها للمخاطبة المؤنثة ﴿وَإِيَّاكُمَا﴾ بضمها للمثنى مطلقا والميم والالف علامتان للتثنية ﴿وَإِيَّاكُمْ﴾ بضمها لجمع الذكور والميم علامة الجمع ﴿وَإِيَّاكُنَّ﴾ بضمها لجمع الإناث والنون المشددة علامة جمعهن ﴿وَإِيَّاه﴾ للغائب المذكر وَإِيَّاهَا للغائبة المؤنثة ﴿وإِيَّاهُمَا﴾ للغائب المثنى مطلقا والميم والألف علامتان للتثنية ﴿وَإِيَّاهُمْ﴾ لجمع الذكور الغائبين والميم علامة الجمع ﴿وَإِيَّاهُنَّ﴾ لجمع الاناث الغائبات والنون المشددة علامة جمعهن ﴿فَهَذِهِ الضَّمَائِرُ﴾ المنفصلة ﴿لاَ تَكُوْنُ إِلاَّ مَفْعُوْلاً بِهِ﴾ والحكم في الأعراب لمحلها لما سيأتي من أن الضمائر كلها مبنية ﴿نَحْوُ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ وإعرابه إياك ضمير منفصل في محل نصب مفعول مقدم والكاف فيه حرف خطاب لما تقدم من أن الضمير إنما هو ايا فقط ونعبد فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ﴿إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُوْنَ﴾ وإعرابه إياكم ضمير منفصل في محل نصب مفعول مقدم ليعبدون وكان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع اسمها يعبدون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان ﴿وَمَتَى أَمْكَنَ أَنْ يُؤْتَى بِالضَّمِيْرِ مُتَّصِلاً﴾ بعامله ﴿فَلاَ يَجُوْزُ﴾ في الاختيار ﴿أَنْ يُؤْتَى بِهِ مُنْفَصِلاً﴾ لأن مبنى الضمير على الاختصار والمتصل أخصر من المنفصل أي أقل حروفا منه ﴿فَلاَ يُقَالُ فِي نَحْوِ قُمْتُ قَامَ أَنَا﴾ لأنه ممكن أن يقال قمت ﴿وَلاَ فِي أَكْرَمَكَ أَكْرَمَ إِيَّاكَ﴾ لا مكان أن يقال أكرمك وأما قوله:

أتتك عيس تقطع الاراكا ... إليك حتى بلغت اياكا

وقوله:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت ... إياهم الأرض في دهر الدهاريز

فضرورة فإن لم يمكن الاتصال بأن تعذر وذلك بأن تقدم الضمير على عامله نحو إياك نعبد أو حذف عامله نحو إياك والشر أو كان محصوراً كما قام إلا أنا وإنما قاد أو واقعاً بعد واو المعية كقمت وإياك وغير ذلك مما هو مذكور في المبسوطات وقد أنهى دست

بعض المتأخرين إلى تسعة عشر نوعاً (إِلاَّ نَحْوُ سَلْنِيهِ وَكُنْتُهُ) هذا مستثنى من قوله ومتى أمكن أن يؤتى بالضمير إلى آخره أى لا يجوز الاتيان بالضمير المنفصل مع إمكان المتصل إلا في نحو سلنيه وكنته مما عامل الضمير فيه عامل في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه غير مرفوع سواء كان العامل ناسخاً نحو كنته أو غير ناسخ نحو سلنيه (فَيَجُوْزُ) في الهاء من المثالين المذكورين (الْفَصْلُ أَيْضاً) مع إمكان اتصالها (نَحْوُ سَلْنِي إِيَّاهُ) وإعرابه سل فعل أمر مبنى على السكون متصرف من سال تنصب مفعولين وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والنون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول الثانى ومثله نحو ظنتكه فيجوز أن تقول ظنتك إياه (وكُنْتُ إِيَّاهُ) وإعرابه كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء ضمير متصل في محل رفع اسمها إياه ضمير منفصل في محل نصب خبرها ومثله كان إياه زيد والانفصال أرجح من الاتصال عند الجمهور إذا كان العامل ناسخاً ككان وظن لأنه الأكثر ومرجوح إذا كان غيره نحو سال وأعطى لأنه لم يرد في القرآن في مثله إلا الوصل نحو فسيكفيكهم الله أن يسألكموها أنلزمكموها (وأَلْفَاظُ الضَّمَائِرِ كُلُّهَا) متصلها ومنفصلها (مَبْنِيَّةٌ) والحكم في الإعراب لمحلها إذ (لاَ يَظْهَرُ فِيْهَا الإِعْرَابُ) فلا يقال في التاء من قمت فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره كما يقال في زيد من جاء لأن الحركة التى على التاء بنائية لا إعرابية فإعراب الضمائر كإعراب سائر المبنيات محلى أى منسوب على المحل بأن يقال هو في محل رفع أو في محل نصب أو في محل جر ومعنى ذلك أنه في محل لو كان فيه لفظ معرب لكان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ومنه يعلم أن تسميته إعراباً مجاز علاقته حلوله محل المعرب (فَصْلٌ) في بيان الاسم العلم وهو كما قاله ابن مالك اسم يعين المسمى مطلقاً (الْعَلَمُ) بفتح العين واللام قيل مشتق من العلم لأنه يعلم به مسماه وقيل من العلامة لأنه علامة على مسماه وينقسم إلى أنواع متعددة باعتبارات مختلفة فهو باعتبار تشخص مسماه وعدمه (نوعان) الأول علم (شَخْصِيٌ) نسبة على الشخص بفتح الشين وسكون الخاء وهو كما في القاموس سواد الإنسان وغيره تراه من بعد (وَهُوَ مَا) أى اسم (وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ) أى لشئ معين في الخارج (لاَ يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ) أى لا يتناول غير ذلك الشئ الذى وضع له بمعنى أنه لا يستعمل في غيره بطريق الوضع له فقوله ما وضع لشئ شامل للنكرة

والمعرفة وقوله بعينه قيد مخرج للنكرة لأنها لم توضع لشئ بعينه بل وضعها على الاشتراك وقوله لا يتناول غيره مخرج لبقية المعارف فإن الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب واسم الإشارة صالح لكل مشار إليه وأل صالحة لأن يعرف بها كل نكرة والموصول صالح لكل من قام به مدلول الصلة فكل منها موضوع على الاشتراك لكنها إذا استعملت في واحد لم يشركه فيما أسند إليه أحد فهي كليات وضعا جزئيات استعمالاً بخلاف العلم فإنه جزئي وضعا واستعمالاً ولا ينافي ذلك العلم العارض الاشتراك كعمر ومسمى به كل من جماعة لأن تناوله لكل واحد منهم ليس بوضع واحد بل بوضعين أو أوضاع متعددة وكذا ما صار علماً بالغلبة كابن عمر لأن غلبة الاستعمال لمنزلة الوضع من واضع معين فهو كالموضوع لتعيين مسماه في اختصاصه به (كَزَيْدٍ) وشبهه من أعلام الذكور العقلاء (وَفَاطِمَةَ) وشبهها من أعلام الإناث العقلاء (وَمَكَّةَ) ونحوها من أعلام البلدان فإن مكة علم على بلد الله الحرام المشهور بين الخاص والعام لها أسماء كثيرة أنهاها بعض المتأخرين إلى ألف اسم وكذلك المدينة الشريفة (وَشَذْقَمٍ) ونحو من أعلام الدواب فإن شذقم علم على فحل من الإبل كان للنعمان بن المنذر وإليه تنسب الإبل الشذقمية وكلام القاموس يفيد أنه بالدال المهملة لأنه ذكره في مادة الشين مع الدال في حرف الميم وقال ابن عنقاء في تشنيف السمع وشذقم بإعجام الدال كالشين علم لحمل لهم وأما شدقم بإهمال الدال فمن أسمائه (ﷺ) وعلم لكثير من الإشراف وهو كالأشدق بمعنى الخطيب البليغ وأصله الواسع الفم وهو من لوازمه البلاغة والميم فيه زائدة فوزنه فعلم لا فعل. وقال الخضري في حواشي ابن عقيل وشدقم قيل بالذال المعجمة وقيل بالمهملة اسم جمل للنعمان بن المنذر. (وَقَرَنٍ) بفتح القاف والراء ونحوه من أعلام القبائل فإن قرن اسم قبيلة من مراد ابوهم قرن بن رماد بن ناجية بن مراد وإليه ينسب أويس القرني رضي الله عنه (و) الثاني علم (جِنْسِيٌّ) نسبة إلى الجنس بكسر الجيم أعم من النوع وهو كل ضرب من الشئ فالإبل جنس من البهائم قاله في القاموس (وَهُوَ) أي العلم الجنسي (مَا) أي اسم (وُضِعَ لِجِنْسٍ مِنَ الأَجْنَاسِ) أي لحقيقة من الحقائق من حيث هي هي (كَأُسَامَةَ) فإنه علم جنس وضع (لِلأَسَدِ) أي لحقيقته الذهنية أي الأسدية المعقولة ذهناً فقط ولا يعقل لها وجود في الخارج عن الذهن بحال (وَ) كذا يقال

في (ثُعَالَةٌ) علم جنس (لِلثَّعْلَبِ) أى لحقيقته المتعلقة في الذهن فقط التى بوجودها فيه صار ثعالة ويكنى بأبى الحصين (وَذُؤَالَةٌ) بالذال المعجمة همزة علم جنس (لِلذِّئْبِ) أى لحقيقته الموجودة ذهناً لا خارجاً ويكنى بأبى جعدة وفى القاموس الذئب بالكسر ويترك همزة كلب البر. (وَأُمّ عِرِيَطٍ) بكسر العين (لِلْعَقْرَبِ) وأم عامر للضبع سائر كنى الحيوانات فإنها كلها من مسمى علم الجنس منه أيضاً أمور معنوية وضعت بإزائها اسماء كيسار مثل حذام علماً للميسرة بمعنى اليسر وفجار كذلك للفجرة بفاء فجيم ساكنة بمعنى الفجور وبرة للمبرة بمعنى البر وكشعوب للمنية (وَهُوَ) أى علم الجنس (فِي الْمَعْنَى كَالنَّكِرَةِ) أى من حيث أن كلا منهما يصدق على متعدد (لأَنَّهُ شَائِعٌ فِي جِنْسِهِ) أى في جميع أفراد جنسه لا يختص به واحد دون آخر كما أن النكرة نحو رجل كذلك فكل أسد يصدق عليه لفظ أسامة وكل ثعلب يصدق عليه لفظ ثعالة وكل ذئب يصدق عليه لفظ ذؤالة لوجود الماهية في ضمن أفرادها واستعمال علم الجنس في المفرد المعين من حيث اشتماله على الماهية حقيقة وإنما يسمى علماً لجريانه مجرى العلم الشخصى في الاستعمال فيمتنع دخول أل عليه ولا يضاف ولا ينصرف إذا انضمت إليه علة من العلل التسع كالتأنيث في أسامة وثعالة ويأتى منه الحال (فَتَقُولُ) أى لكل أسد رأيته (هَذَا أُسَامَةُ مُقْبِلاً) فهذا مبتدأ وأسامة خبره ومقبلاً حال من أسامة فالعلم الجنسى لما شارك العلم الشخصى في أحكامه ألحق به في الأحكام اللفظية فهو معرفة لفظاً نكرة معنى لأنه شائع في جنسه كالنكرة قال في حواشى البهجة المرضية والحق أنه ليس كالنكرة في الشيوع وأن كان فيه نوع عموم باعتبار ما فاسم الجنس النكرة ما وضع لمطلق الماهية أى لما يعم الذهنى والخارجى فهو أعم مطلقاً ثم أن اعتبر فيه دلالته عليها لا مع قيد أصلاً فهم اسم الجنس المطلق ومدلوله الماهية من حيث هى وعمومه شمولى كعموم كل أو مع قيد الوحدة الشائعة فهو النكرة ومدلوله الوحدة فقط وعمومه بدلى كعموم أى وعلم الجنس ما وضع للماهية الحاضرة في الذهن فقط أى التى لا يعقل لها وجود في الخارج فهو أخص مطلقاً من اسم الجنس وعمومه بالنسبة إلى الأفراد الخارجية بدليل وبالنظر لها يثنى ويجمع وعمومه بالنسبة إلى ما في الذهن شمولى وبالنظر له لا يثنى ولا يجمع وحاصل هذا يرجع إلى أن اسم الجنس النكرة موضوع للحقيقة الذهنية من غير قيد معها وعلم الجنس

موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن أفرادها وأما علم الشخص فهو ما وضع لمفرد معين من الأفراد الخارجية بحيث لا يتناول غيره إلا بوضع آخر وقد كثر خوض الفحول من أئمة النحو والأصول في الفرق بين اسم الجنس ولم يبرح لهم في ميدانها ركض ولم يزل يعترض فيها بعضهم على بعض وما ذكرناه كاف في تحقيق الفرق بينهما إن شاء الله تعالى **(وَيَنْقَسِمُ الْعَلَمُ أَيْضاً)** من حيث هو وأيضاً كلمة لا تستعمل إلا مع شيئين بينهما توافق في المعنى ويمكن الاستغناء بكل منهما عن الآخر وهي منصوبة على أنها مفعول مطلق لحذف عامله وجوبا سماعاً أو حال لحذف عاملها وصاحبها والتقدير ارجع إلى تقسيم العلم رجوعاً وإلى ذكره ثانياً وتوقف ابن هشام في عربيتها قال السيوطي وكأنه ظنها مولدة في لسان الفقهاء وليس كذلك فقد ثبتت في الكلام الفصيح **(إِلَى اِسْمٍ وَكُنْيَةٍ وَلَقَبٍ فَالاسْمُ)** قد يقابله الفعل والحرف وهو العالب وقد يقابله العلم كما في قولهم اسم الجنس وعلم الجنس وقد تقابله الكنية واللقب وهو المراد هنا ويستفاد من تعريفه للكنية واللقب بما سيأتي أن الاسم هنا ما وضع للذات مخصوصها من غير إشعار بمدح ولا ذم وأن تضمنها وذلك كالحسن والحسين و**(كَمَا)** أي كالذي **(مَثَّلْنَا)** أي فيما مر **(كَزَيْدٍ)** علم شخصي **(وَأُسَامَةَ)** علم جنسي فكل منهما يقال هو اسم **(وَالْكُنْيَةُ)** هي **(مَا)** أي التي **(صُدِّرَتْ بِأَبٍ أَوْ أُمٍّ)** وعبارة ابن هشام في الأوضح فالكنية كل مركب إضافي صدره أب أو أم كأبي بكر وأم كلثوم. ومنه يعلم أم الكنية مجموع الاسمين المتضايفين لا ما بعد الأم والأب ثم لا فرق بين كون المكنى بها علماً شخصياً **(كَأَبِي بَكْرٍ)** بن أبي قحافة رضي الله عنه **(وَأُمِّ كُلْثُومٍ)** بنت رسول الله **(صلى الله عليه وسلم)** من الكلثمة وهي احتماع لحم الوجه أو جنسياً كابني الحصين للثعلب **(وَأَبِي الْحَرْثِ لِلأَسَدِ وَأُمِّ عُرَيْطٍ)** بكسر العين وسكون الراء وفتح الياء **(لِلْعَقْرَبِ)** وأبو حضير للبحر لحضرته ويقال له ابو خالد لطول مكثه وأبو طالب للحصان وأبو زياد للحمار وأبو المختار للثعل وأو صفوان للجمل وأبو جابر للهريسة وغير ذلك من الكنى والمقتضى للتكنية أمور الأول الاحترام عن نفس كأبي طالب كنى بابنه طالب وهذا هو الأغلب الثاني التفاؤل والرجاء كأبي الفضل لمن يرجو ولداً جمعاً للفضائل والثالث الإيماء على الضد كأبي يحيى لملك الموت الرابع اشتهار الشخص

بخصلة فيكنى بها أما بسبب اتصافه بها أو انتسابه إليها بوجه قريب أو بعيد كابى الوفا لمن اسمه إبراهيم وابى الذبيح لمن اسمه إسمعيل أو اسحق ومن هذا القبيل غالب كنى الحيوان وهى إعلام جنس ومن الكنية أيضاً كما قال الرضى والفخر الرازى ما صدر بابن وابنة كإبن دأية للغارب وابن جلا لمن كان أمره منكشفاً وابن لبون وابن آوى وابن عرس وبنت الأرض للحصاة وابنة الجبل للصخرة وبنت مخاض قال الفخر الرازى والمصدر بابن أو ابنة يختص بعلم الجنس كالأمثلة المذكورة وقيل لا يختص بذلك فمنها ابن عمر وابن عباس وقيل ليس بكنية أصلاً قال الرضى والكنية لا يعظم المكنى بها ورده الدماميني **(وَاللَّقَبُ مَا أَشْعَرَ)** أى اعلم **(بِرِفْعَةٍ مُسَمَّاهُ)** أى بمدحه **(كَزَيْنَ الْعَابِدِيْنَ)** لقب السيد على بن الحسين بن على بن ابى طالب رضى الله عنهم **(أَوْ)** اشعر **(بِضَعَتِهِ)** لفتح الضاد وكسرها أى ذمة والضعة خلاف الرفعة في القدر **(كَبُطَّةَ)** بفتح الباء وفى القاموس البطة واحد البط للأوز وقيس بطة لقب. **(وَأَنْفِ النَّاقَةِ)** لقب جعفر بن قريع وسبب جريان هذا اللقب عليه أن أباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فبعثته أمه إلى أبيه فلم يبق إلا راس الناقة فقال أبوه شأنك به فادخل يده في أنف الناقة وجعل يجره فلقب به **(تنبيه)** إنما قال كغيره اشعر دون دل لأن الواضع إنما وضعه لتعيين الذات معتبراً معنى المدح أو الذم لا للمعنى المذكور فقط وفى حواشى العمد للأزهرى الفرق بين الاسم واللقب أن الاسم يقصد بدلالته الذات المعنية واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند غرادة التعظيم أو الإهانة. **(وَإِذَا اجْتَمَعَ الاسْمُ وَاللَّقَب وَجَبَ تَأْخِيْرُ اللَّقَبِ)** عنه **(فِي الأَفْصَحِ)** لأنه غالباً منقول من اسم غير إنسان كبطة وقنة فتقديمه يوهم السامع أن المراد معناه الأصلى ولأنه لإشعاره بالمدح أو الأم كان في معنى النعت والنعت لا يقدم فكذا شبهه ولأن فيه العلمية وزيادة فلو أتى به أولاد لا غنى عن الاسم وهذا كله في اللقب الخاص الذى ليس بصورة الكنية **(نَحْوُ)** قولك **(جَاءَ زَيْدُ زَيْنُ الْعَابِدِيْنَ)** وإعرابه جاء فعل ماض زيد فاعل زين عطف بيان أو بدل والعابدين مضاف إليه وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم ومثله جعفر الصادق ومحمد الباقر وعلى الرضى وأبو بكر الصديق وعمر الفاروق وعثمان ذو النورين وعلى المرتضى أما اللقب العام كجمال الدين لكل من اسمه محمد وعفيف الدين لكل من اسمه عبد الله وشرف الدين لكل

من اسمه حسن فيستوى تقديمه وتأخيره لفقد نكتة التأخير حال عمومه واشتراكه لأنه إنما وضع للاسم مطلقاً لا للمسمى بخلاف الخاص فإنه إنما وضع للمسمى لا للاسم فافترقا وأما اللقب بصورة الكنية كابى الزناد لقب أبى عبد الرحمن عبد الله بن ذكوان وأم المساكين لقب أم المؤمنين زينب بنت خزيمة الهلالية رضى الله عنها فيجب تأخيره مطلقاً لدفع توهم أنه كنية على أصله وقوله في الأفصح أشار به على أنه قد سمع تقديم اللقب ولذا جعل بعضهم تأخيره عن الاسم غالباً لا واجباً وهو ما تقتضيه التعليلات المذكورة لأن النعت قد يقدم فيبدل منه منعوته ولأن الأبلغ أيضاً قد يقدم كما في الرحمن الرحيم ولأن السماع قد ورد به لكن في الشعر فيمكن حمله على الضرورة **(وَيَكُوْنُ اللَّقَبُ)** إذا أخر **(تَابِعاً لِلاِسْمِ فِي الإِعْرَابِ)** بدلاً منه أو عطف بيان عليه ويجوز أيضاً قطعه عن التبعية أما برفعه خبر مبتدأ محذوف أو بنصبه مفعولاً لفعل محذوف سواء كانا مركبين كعبد الله عفيف الدين أو الأول مفرد والثانى مركب كزيد زين العابدين وجعفر أنف الناقة أو عكسه وكعبد الله بطة وتمنع إضافة الأول على الثانى لتعذرها. **(إِلاَّ إِذَا كَانَا مُفْرَدَيْنِ فَيَجِبُ)** أى عند جمهور البصريين **(إِضَافَةُ الاسْمِ إِلَى اللَّقَبِ)** ما لم يمنع منها مانع **(نَحْوُ سَعِيْدُ كُرْزٍ)** بإضافة سعيد على كرز وكان القياس امتناع الإضافة لأن المسمى الأول والثانى واحد فلو أضفنا الأول على الثانى لزم من ذلك إضافة الشئ على نفسه إلا أنهم أجابوا عن ذلك بأنه من إضافة المسمى إلى الاسم فمعنى جاءنى سعيد كرز بالإضافة جاءنى مسمى هذا الاسم وكرز بضم الكاف وسكون الراء المهملة وفى آخره زاى وهو في الأصل خرج الراعى فاله في التصريح فإن منع من الإضافة مانع كما إذا كان الاسم مقروناً بال كالحارث كرز أو كان اللقب وصفاً في الأصل مقروناً بال كابراهيم الخليل وعمر الفاروق وهارون الرشيد ومحمد المهدى وكالصادق والباقر فلا يضاف الأول إلى الثانى نص على ذلك ابن خروف وجوز ابن هشام وغيره من المحققين الإتباع أيضاً في المفردين والقطع كما في غيرهما **(وَلاَ تَرْتِيْبَ بَيْنَ الْكُنْيَةِ وَالاسْمِ)** إذا اجتمعنا فيجوز تقديم الكنية على الاسم نحو قال أبو بكر سعيد وتأخيرها عنه نحو قال سعيد أبو بكر قال ابن عنقاء والأصح أن تقديمها على الاسم حيث اجتمعنا هو الراجح أن لم يجب ولاسيما إذا أشعرت بمدح أو ذم لئلا يتوهم أنها لقب فإن قصد

الإشعار ابتداء بتعظيم المسمى وجب تقديمها لأنه مما يقصد به التعظيم ولا شئ فيها من معنى النعت فإذا صدرت علم أن المسمى معظم وأنها كنية لا لقب (وَلاَ بَيْنَ الْكُنْيَةِ وَاللَّقَبِ) فيجوز تقديم الكنية عليه وتأخيرها عنه قال ابن هشام في الأوضح وفى نسخة من الخلاصة ما يقتضى أن اللقب يجب تأخيره عن لكنية وتأخيرها عنه كما تقدم. وقد مشى المرادى على ظاهر كلام الخلاصة فقال إذا اجتمع اللقب مع غيره أخر اللقب وقدم الاسم والكنية ووافقه ابن الضائع واختاره بعض المتأخرين وقال ابن عنقاء تعليلات تأخير اللقب عن الاسم تقتضى تأخيره عن الكنية نعم المسموع تأخيره عن الاسم دون الكنية. قال الناكهى وإذا اجتمعت الثلاثة قدمت الكنية على الاسم ثم جئ باللقب نحو قال أبو سعيد عتيق فيظهر وجوب تأخير اللقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم انتهى.

قال ابن عنقاء ويجوز الإتباع والقطع فيما تأخر من اسم أو كنية أو لقب هذا هو التحقيق. وبالله التوفيق (وَيَنْقَسِمُ الْعَلَمُ أَيْضاً إِلَى مُفْرَدٍ) عن التركيب (وَ) إلى (مُرَكَّبٍ فَالْمُفْرَدُ كَزَيْدٍ وَهِنْدٍ وَالْمُرَكَّبُ ثَلاَثَةٌ) الأول (مُرَكَّبُ إِضَافِيٌّ) وهو الغالب في الإعلام المركبة لأن الأكثر فيها الكنى وهى مضافة وضابطة كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله (كَعَبْدِ اللهِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ وَجَمْيعِ الْكُنَى) بضم الكاف جمع كنية وهى كما سبق ما صدر باب أو أم فإنها كلها مضافة كابى قحافة وأم كلثوم وحكمه أن يعرب الجزء الأول بحسب العوامل رفعاً ونصباً وجراً ويخفض الجزء الثانى بالإضافة دائماً (وَمُرَكَّبُ مَزْجِيٌّ) وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزل تاء التأنيث مما قبلها في أن ما قبله مفتوح الآخر كما يفتح ما قبل تاء التأنيث وينتقل الإعراب على الجزء الثانى فيعرب إعراب ما لا ينصرف للعملية والتركيب المزجى إذا لم يكن مختوماً بويه فإن كان مختوماً بويه كسيبويه بنى على الكسر كما مر مثل المصنف لذلك بقوله (كَبَعْلَبَكَّ وَحَضْرَ مَوْتَ) علم على بلدين الأولى منهما بالشام والأخرى باليمن والأصل فيهما قبل التركيب بعل وبك وحضر موت فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة قال الجامى بعلبك علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسماً واحداً وقال أبو السعود في تفسيره بعل اسم صنم لأهل بك من الشام وهو البلد المعروف الآن ببعلبك قيل كان من ذهب طوله عشرون ذراعاً وله أربعة

أوجه فتنوا له وعظموه حتى أخدموه أربعمائة سادن وجعلوهم أنبياء فكان الشيطان يدخل جوفه ويتكلم بشريعة الضلالة والسدنة يحفظونها ويعلمونها الناس وقيل البعل الرب بلغة أهل اليمن. وفى القاموس وحضر موت وتضم الميم بلد وقبيلة ويقال هذا حضر موت ويضاف فيقال حضر موت بضم الراء وإن شئت لا تنون الثانى **(وَسِيبَوَيْهِ)** لقب الإمام الشهير في النحو رئيس البصرة بل رئيس البلدين البصرة والكوفة لأنه نقل أن الله تعالى أحوج الكسائى رئيس الكوفة فقرأ كتابه على تلميذه الأخفش واسمه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثى مولاهم وكنيته ابو بشر ولكن غلب اللقب عليه حتى إذا أطلق لم ينصرف إلا إليه وهو لفظ فارسى معناه رائحة التفاح قال البطليوسى في شرح الفصيح الإضافة في لغة العجم مقلوبة والسيب التفاح وويه الرائحة والتقدير رائحة التفاح وقيل كانت أمه ترقصه بذلك في صغره وقيل كان كل من يلقاه يشم منه رائحة التفاح وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل لقب بذلك للطافته لأن التفاح من لطيف الفواكه وقيل لأنه كان ابيض مشرباً بحمرة كأن خدوده لون التفاح أخذ النحو عن الخليل وجمع العلوم التى استفادها منه في كتابه الذى إذا أطلق في العربية لفظ الكتاب لا ينصرف إلا إليه فجاء كتابه أحسن من كل كتاب صنف في النحو وغلى الآن لم يوضع نظيره والخليل بن أحمد أخذ النحو عن شيخه أبى عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة وأخذ أبو عمرو عن تلامذة أبى الأسود الدوؤلى وهم عنبسة بن معدان وميمون الأقرن ويحيى بن يعمر العدوانى وغيرهم وقد تطابقت الروايات أن أبا الأسود أخذ بعض أبواب النحو عن على بن ابى طالب رضى الله عنه ثم زاد فيه بعد ذلك أبواباً أخر **(وَمُرَكَّبٌ إِسْنَادِىٌّ)** وهو كل كلمتين أسندت إحداهما على الأخرى **(كَبَرَقَ نَحْرُهُ)** بفتح الراء **(نَحْرَةٌ)** لقب رجل قاله في القاموس وفى شرح عطيل للمفصل كان نحرة له برق فقيل برق نحره **(وَشَابَ قَرْنَاهَا)** أى ذؤابتا شعرها لقست به إمرأة لقول الشاعر في بنيها :

كذبتم وبيت الله لا تنكحوها بنى شاب قرناها تصر وتحلب

أى بنى التى شاب قرنا رأسها في الصر والحلب وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمي لأن المسمى بالجملة فعل ماض بقاء صورتها فتقول جاءنى برق نحره وجاء من شاب قرناها وإعراب الأول جاء فعل ماض والنون للوقية والياء ضمير متصل في محل نصب

مفعول به برق نحره فاعل محكى على ما هو عليه وإعراب الثانى جاء فعل ماض والتاء علامة التأنيث والنون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به شاب قرناها فاعل محكى على ما هو عليه ومثله تأبط شرا ونحوه من الجمل المسمى بها (تتمة) ينقسم العلم أيضاً على مرتجل ومنقول فالمرتجل هو الذى لم يستعمل إلا علماً وهو نادر كسعاد والمنقول وهو الذى وضع غير علم ثم استعمل علماً كفضل وحسن وزيد وثور ومنصور ومحمد ومن أقسام العلم الشخصى اتفاقا العلم بالغلبة وحقيقة الغلبة كون الاسم عاماً في نفسه ثم يعرض من حيث الاستعمال خصوص في بعض من يستحقه فيشتهر به اشتهاراً تاماً يمنع الشركة فيه وتلزمه الإضافة كابن عمر وابن عباس أو آل كالكعبة والمدينة والنجم للثريا .

(فصل) في بيان أسماء الإشارة وتسمى المبهمات لعمومها وصلاحيتها للإشارة إلى كل جنس وإلى أشخاص كل نوع نحو هذا حيوان وهذا جماد وهذا رجل وهذا فرس **(إِسْمُ الإِشَارَةِ)** حده المميز له عما عداه هو **(مَا)** أى كل اسم **(وُضِعَ لِمُشَارٍ إِلَيْهِ)** أى لمسمى مع الإشارة إليه كقولك هذا مشيراً إلى زيد مثلاً فتدل لفظة ذا على ذات زيد وعلى الإشارة لتلك الذات **(وَهُوَ ذَا)** يشار به **(لِلْمُفْرَدِ الْمُذَكَّرِ)** من أى جنس كان والفه أصلية على الأصح وقال الكوفيون الاسم هو الذال فقط والألف زيدت للتكسير بدليل سقوطها في التثنية نحو ذان ورد بان ذان ليس تثنية ذا بل هى صيغة وضعت للتثنية كانتما وهما **(وَذِى وَذِهْ)** بإسكان الهاء وبكسرها بغير إشباع وهو معنى قول الفاكهى وبالختلاس **(وَتِى وَتِهْ)** بإسكان الهاء وبكسرها بالإشباع وتركه **(وَتَا)** بالقصر يشار بكل من هذه الخمسة **(لِلْمُفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ)** ولايثنى من لغات المفردة المؤنثة الا تا وحدها لأنه لا يلزم معها كثير تغيير وقد تقع الإشارة للمؤنث بلفظ المذكر كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَءَا الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى ...﴾ [الأنعام:٧٨] وهو لا رادة الجرم أو الكواكب وقيل لأنه حكاية قول إبراهيم ولم يكن من لسانه الفرق بين المذكر والمؤنث في الإشارة كما لا يفرق بينهما في ذلك الترك والفرس بل المذكر والمؤنث عندهم في ذلك على السواء، قاله أبو حيان **(وَذَانِ)** بكسر النون مخففة ويجوز تشديدها **(لِلْمُثَنَّى الْمُذَكَّرِ)** يشار به إليه **(فِي حَالَةِ الرَّفْعِ)** نحو جاءنى ذان **(وَذَيْنِ)** يشار به إليه **(فِي حَالَتَيِ النَّصْبِ وَالْجَرِّ)** نحو رأيت ذين ومررت بذين **(وَتَانِ)** بتخفيف النون وتشديدها

(لِلْمُثَنَّى اَلْمُؤَنَّث) فيشار به إليه (في الحالة الرفع) نحو جاءني تان (وتين) يشار به إليه (في حَالَتَي اَلنَّصْبِ وَالْجَرِّ) نحو رأيت تين ومررت بتين وظاهر كلام المصنف أنهما مثنيان حقيقة وأنهما معربان كالزيدان والذهب إليه المحققون أنهما مبنيان لوجود علة البناء فيهما وإنما جاء على صورة المثنى المرفوع في حالة الرفع وعلى صورة المثنى المنصوب والمجرور في حالتي النصب والجر فليست الياء فيهما منقلبة عن الألف بل كل منهما أصل لأن وقوعهما على صورة المعرب اتفاقاً فتقول في إعراب نحو جاءني ذان جاء فعل ماض ذان اسم إشارة في محل رفع فاعل ومثله تان تقول في حالتي النصب والجر ذين اسم إشارة في محل نصب مفعول به أن كان منصوباً وإن كان مجروراً نحو مررت بذين الباء حرف جر ذين اسم إشارة في محل جر بالباء (وَلِلْجَمْعِ مُذَكَّراً كَانَ أَوْ مُؤَنَّثاً) عاقلاً كان أو غير عاقل (أُولاَءِ بِالْمَدّ) أي بهمزة مكسورة في آخره منوناً نحو جاءني أولاء أو هؤلاء وغير منون نحو جاءني أولاء أو هؤلاء (عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ) أي العرب المنسوبين للحجاز (وَبِالْقَصْرِ) أي لا همزة في آخره (عِنْدَ التَّمِيمِيِّينَ) أي العرب المشهورين ببني تميم سكان بلاد نجد ورويت أيضاً عن قيس وربيعة وأسد فيقولون جاءني أولى وهؤلى بفتح الهاء وضم الهمزة وفتح اللازم وقد يقال فيها هولى بفتح وسكون الواو وفتح اللام قال الفاكهي وإذا كان مقصوراً يكتب بالياء أي وأن كان ممدوداً كتب الألف (وَيَجُوزُ دُخُولُ هَا التَّنْبِيه) بقصر ألف ها قاله ابن عنقاء وفي الفواكه بألف غير مهموزة (عَلَى) أوائل (أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ) لتنبيه المخاطب على ما يلقى إليه وإزالة لغفلته (نَحْوُ هَذَا) في الإشارة للمذكر (وَهَذِه) في الإشارة للمؤنث (وَهَذَانِ) للمثنى المذكر في حالة الرفع (وَهَذَيْنِ) له في حالتي النصب والجر (وَهَاتَانِ) للمثنى المؤنث في حالة الرفع (وَهَاتَيْنِ) له في حالتي النصب والجر (وَهَؤُلاَء) للجمع مطلقاً وهذه أمثلة المشار إليه إذا كان قريباً (وَإِذَا كَانَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بَعِيداً أُلْحِقَتْ) وجوباً آخر (اِسْمَ الإِشَارَةِ كَافاً حَرْفِيَّةً) أي لا موضع لها من الإعراب لأن اسم الإشارة لا يضاف بل هي حرف خطاب جيء به للدلالة على بعد المشار إليه غير أنها (تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الْكَافِ الأَسْمِيَّةِ) غالباً فتكون (بِحَسَبِ الْمُخَاطَبِ) لتدل على حالة من يخاطبه من أفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث (نَحْوُ ذَاكَ) بفتح الكاف إذا كانت الإشارة إلى مفرد مذكر والخطاب لمفرد مذكر أيضاً (وَذَاكِ)

يكسر الكاف إذا كانت الإشارة على مفرد والخطاب لمؤنث (وَذَا كُمَا) إذا كانت الإشارة لمفرد والخطاب لمثنى (وَذَا كُمْ) إذا كانت الإشارة لمفرد والخطاب لجمع الذكور (وَذَا كُنَّ) إذا كانت الإشارة لمفرد والخطاب لجمع الإناث ومن غير الغالب أن يفتح في التذكير ويكسر في التأنيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون هذا أن تفتح مطلقاً ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ويحتملهما قوله تعالى: ﴿..يُوعَظُ بِهِ..﴾ [البقرة:٢٣٢]وقوله تعالى: ﴿..ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ...﴾ [البقرة:٥٤] (فائدة) قد تتصل هذه الكاف بـ رأيت بمعنى أخبرني لأن أرايت تكون تارة بمعنى النظر أو العلم فتفيد الاستفهام وتسند للظاهر والضمير وتتصل بها الكاف مفعولاً به فتقول فيها أرأيتك قائماً أي أعلمت نفسك قائماً وتارة لمعنى أخبرني فلا تفيد استفهاماً ولا تسند إلى غير تاء المخاطب نحو أرأي زيداً ما صنع أي اخبرني عن زيد فإذا اتصلت بها هذه الكاف لزمت التاء الأفراد والتذكير استغناء بلحوق العلامات للكاف فتقول أرأيتك أريتكما أرأيتكم أرايتكن زيداً ما صنع أي أخبرني عن زيد فالتاء فاعل والكاف حرف خطاب وقال الفراء بالعكس وقال الكسائي التاء فاعل والكاف مفعول وزيداً منصوب بنزع الخافض وجملة ما صنع بدل اشتمال من زيد أو مستأنفة (وَيَجُوْزُ) أي مع إلحاق الكاف (أَنْ تَزِيْدَ قَبْلَهَا لاَماً) زيادة في الدلالة على البعد (نَحْوُ ذَلِكَ) بفتح الكاف (ذَٰلِكِ) بكسرها (ذَلِكُمَا ذَلِكُمْ ذَلِكُنَّ) لحذف العاطف وتقول في إعرابه ذا اسم إشارة واللام للبعيد والكاف حرف خطاب لا محل له من ذالكما ولا تالكما (وَلاَ) إذا كان على صيغة (فِي) صورة (الْجَمْعِ فِي لُغَةِ مَنْ مَدَّهُ) وهم الحجازيون كما تقدم فلا يقال على لغتهم أولاء لك وأما من قصره فمنهم من لا يأتي باللام أيضاً ومنهم من يأتي بها (وَإِنَّمَا تَدْخُلُ فِيْهِمَا) أي في المثنى والجمع في لغة من مده (حَالَةَ الْبُعْدِ الْكَافُ نَحْوُ ذَانِكُمَا وَتَانِكُمَا وَأُولَئِكَ وَكَذَلِكَ) أي كما لا تدخل اللام على المثنى والمجموع (لاَ تَدْخُلُ عَلَى الْمُفْرَدِ) المذكر أو المؤنث (إِذَا تَقَدَّمَتْهَا هَا) بالقصر (التَّنْبِيْه) وإلى هذا أشار ابن مالك في الألفية بقوله. واللام أن قدمت ها ممتنعة (نَحْوَ هَذَا فَيُقَالُ فِيْه حَالَةَ الْبُعْدِ هَا ذَاكَ) ولا يقال فيه هذا لك وكلام المنصف يفيد أنه ليس لاسم الإشارة غلا مرتبتان قربى وبعدى وهى طريقة ابن مالك ومن تبعه لكن الجمهور

على أن له ثلاث مراتب قربى وهى المجردة عن الكاف واللام نحو داو بعدى وهى المقرونة بهما نحو ذلك ووسطى وهى التى بالكاف وحدها نحو ذاك لأن زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة **(وَيُشَارُ إِلَى الْمَكَانِ الْقَرِيبِ)** بلفظين لا يشار بهما على غيره بخلاف جميع ما تقدم من أسماء الإشارة فإنه يشار له على المكان وغيره **(بِهُنَا)** بضم الهاء وتخفيف النون مجردة عن هـ التنبيه **(أَوْ هَهُنَا)** بتقديم ها التنبيه عليها **(نَحْوُ إِنَّا هَهُنَا قَاعِدُونَ)** وإعرابه أن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ونا المدغمة ضمير متصل في محل نصب اسمها ههنا الهاء للتنبيه هنا اسم إشارة في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بقاعدون قاعدون خبر ان وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم وقاعد اسم فاعل يعمل عمل الفعل وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره نحن **(وَ)** يشار **(إِلَى الْمَكَانِ الْبَعِيدِ)** بألفاظ **(بِهُنَاكَ)** بالكاف وحدها **(أَوْ هَاهُنَاكَ)** بالكاف مع ها التنبيه **(أَوْ هُنَالِكَ)** بالكاف واللام **(أَوْ هُنَا)** بفتح الهاء وتشديد النون **(أَوْ هِنَّا)** بكسر الهاء وتشديد النون **(أَوْ ثَمَّ)** بفتح المثلثة وتشديد الميم ولا تلحقها كاف ولا لام وهناك وما بعده إلى قوله أو ثم كلها يقال في إعرابها اسم إشارة في محل نصب على الظرفية والكاف حرف خطاب لا محل لها من الإعراب واللام للدلالة على البعد **(نَحْوُ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ)** وإعرابه الواو حرف عطف على قوله تعالى: ﴿... إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَنثُورًا﴾ [الإنسان ١٩] إذ ظرف لما استقبل من الزمان رأيت فعل وفاعل ثم اسم إشارة في محل نصب على الظرفية لأنها ملازمة لها متعلقة برأيت وفي أجوبة ابن هشام **(مسئلة)** أين مفعول رأيت من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ [الإنسان ٢٠] الجواب قال المحققون لا مفعول لها أو قال قوم لها مفعول واختلف هؤلاء فقيل موصول حذف وبقيت صلته والتقدير وإذا رأيت ما ثم قيل ومثله لقد تقطع بينكم أى ما بينكم وهذا فراق بيني وبينك أى ما بيني وبينك وقيل مذكور وهو نفس ثم ويرد الأول أن الموصول وصلته كالكلمة الواحدة فلا يحسن حذف أحدهما وبقاء الآخر والثاني أن ثم لم تستعمل في العربية لا ظرفاً كقوله وأرلفنا ثم الآخرين أو مجرورة بمن أو إلى وجواب إذا قوله رأيت نعيماً فوقف بعض القراء على ثم والابتداء بقوله رأيت نعيماً غير حسن لما فيه من الفصل بين إذا وجوابها.

(فَصْلٌ) في بيان الاسم الموصول وصلته قال العلوى في شرح الجامع والغرض من وضع الموصول وصف المعارف بالجمل ولهذا امتنع حذف الصلة واختلفوا فيما تعرف به الموصول فقيل هو معرفة بالوضع لأن وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكوماً عليه بحكم معلوم الحصول له وقيل بال في نحو الذى والتى وبنيتها في نحو من وما وقيل بالصلة لأنها معهودة للمخاطب وال في نحو الذى زائدة لازمة غالباً وهذا ما عليه الجمهور وهو الصحيح **(الاسْمُ الْمَوْصُولِ)** هو **(مَا)** اى اسم **(افْتَقَرَ)** أى احتاج في بيان مسماه **(إِلَى صِلَةٍ)** تتصل به لتكمل معناه أما جملة خبرية أو جار ومجرور تأمين أو وصف صريح **(وَ)** إلى **(عَائِدٍ)** تشتمل عليه تلك الصلة والمراد به ضمير يعود على الموصول لربط الصلة به وقد قيل أن شرف الدين محمد ابن عنين مرض فكتب إلى الملك المعظم شعراً:

انظر إلى بعين مولى لم يزل ... يولد الندى وتلاف قبل تلافى

أنا كالذى أحتاج ما يحتاجه ... فاغنم دعائى والثناء الوافى

فجاء الملك المعظم يعوده ومعه ألف دينار وقال له أنت الذى وأنا العائد وهذه الصلة واحترز المصنف بالاسم الموصول عن الموصول الحرفى فإنه وأن افتقر على صلة لا يحتاج على عائد قال ابن هشام والموصول الحرفى كل حرف أول مع صلته بالمصدر قال عبد الرؤوف المناوى والأصح أنها خمسة وقد نظمتها بقولى:

موصولنا الحرفى خمسة أحرف ... هى أن وأن وكى وما فاحفظ ولو

فإن المفتوحة المشددة ومثلها المخففة من الثقيلة تؤول مع معموليها بمصدر فإن خبرها مشتقاً من اسم أو فعل متصرف فالمصدر المؤول من لفظه وإن كان جامداً اسماً أو فعلاً بالكون كبلغنى أن زيداً أخول أى كونه أخاك وإن كان ظرفاً أو مجروراً أو بالاستقرار ونحوه **(وَهُوَ)** أى الاسم الموصول **(ضَرْبَانِ نَصٌّ)** في معناه لا يتجاوز على غيره **(وَمُشْتَرَكٌ)** بين معان مختلفة بلفظ واحد **(فَالنَّصُّ ثُمَانِيَةُ أَلْفَاظٍ)** وهى **(الَّذِي لِلْمُفْرَدِ الْمُذَكَّرِ)** العاقل وغيره **(وَالَّتِي لِلْمُفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ)** العاقلة وغيرها ولك في ياء الذى والتى وجهان الإثبات والحذف وعند الحذف يكون الحرف الذى قبلها أما مكسوراً كما كان قبل الحذف وإما ساكناً

(وَاللَّذَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُذَكَّرِ وَاللَّتَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُؤَنَّثِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ وَاللَّذَيْنِ) للمثنى المذكر (واللَّتَيْن) للمثنى المؤنث (فِي حَالَتَيِ النَّصْبِ وَالْجَرِّ) والأصح أنهما ليسا مثنيين حقيقة وإنما جئ بهما على صورة المثنى المرفوع في حالة الرفع وعلى صورة المثنى المجرور والمنصوب في حالتى الجر والنصب كما تقدم في ذان وتان والأصل فيهما إثبات النون مخففة ويجوز حذفها وإثباتها مشددة (وَالأُولَى) مقصور ويكتب بغير واو وقد يمد (وَالَّذِيْنَ) حال كونه (بِالْيَاءِ مُطْلَقاً) أى في حالة الرفع والنصب والجر كل منهما يستعمل (لِجَمْعِ الْمُذَكَّرِ) العاقل غالباً وقد يستعمل الآلى بمعنى اللاتى كقول مجنون ليلى.

محا حبها حب الالى كن قلبها وحلت مكاناً لم يكن حل من قبل

(وَقَدْ يُقَالُ اللَّذُوْنَ بِالْوَاوِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ) واللذين بالياء في حالتى النصب والجر وهى لغة عقيل بضم العين قال الشاعر:

نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاما

وعلى هذه اللغة يكتب بلامين بخلافه في لغة من ألزمه الياء مطلقاً فإنه يكتب بلام واحدة وإعراب البيت المذكور نحن مبتدأ واللذون خبره والنخيل تصغير نخل بالنون والخاء المعجمة موضع بالشام وغارة مفعول لأجله وهو اسم مصدر أغار والقياس إغارة والملحاح بكسر الميم من ألح السحاب دام مطره قاله في التصريح (وَاللاَّئِى وَاللاَّتِى وَيُقَالُ) أيضاً (اللَّوَاتِي) وكل منهما (لِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ وَقَدْ تُحْذَفُ يَاؤُهَا) اجتزاء بالكسر فيقال اللاء واللات واللوات (نَحْوُ الْحَمْدُ للهِ الَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُ) وإعرابه الحمد مبتدأ وجملة لله في محل رفع خبره الذى اسم موصول في محل جر صفة صدقنا فعل ومفعول وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو وعده مفعول ثان والهاء في محل جر بالإضافة وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد الضمير المستتر في صدقنا وقال في المجيد في قوله تعالى: ﴿...صَدَقَنَهُمُ ٱلْوَعْدَ...﴾ [الأنبياء.٩] من باب اختار يتعدى الفعل فيه على واحد بنفسه وإلى الآخر بحرف جر ويجوز حذف الحرف أى في الوعد ولا ينقاس عند الجمهور. وعلى هذا فقوله هنا وعده منصوب بنزع الخافض أى في وعده قال الخطيب في تفسيره الذى صدقنا وعده بالجنة في قوله تلك الجنة التى نورث من عبادنا من كان تقياً

(قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا) وإعرابه قد حرف تحقيق سمع فعل ماض الله فاعل قول مفعول به التى اسم موصول في محل جر بالإضافة تجادل فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضم أخره والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هى وجملة في زوجها متعلقة بتجادل وجملة الفعل والفاعل وما تعلق به صلة الموصول والعائد الضمير المستتر قال في تفسير الجلالين تجادلك تراجعك يا أيها النبى في زوجها المظاهر منها وهى خولة بنت ثعلبة وهو أوس بن الصامت (وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ) وإعرابه اللذان اسم موصول في محل رفع مبتدأ ياتيان فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع فاعل والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به منكم جار ومجرور في محل نصب على الحال من ألف التثنية متعلق بمحذوف تقديره كائنين وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد ألف التثنية (رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنَ أَضَلَّانَا) وإعرابه رب منادى مضاف حذف منه حرف النداء تقديره يا رب وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف ونا ضمير متصل في محل جر بالإضافة أر فعل أمر مبنى على حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ثم يحتمل أن تكون رأى هنا بصرية ونقلت بالهمزة من المتعدى إلى واحد فعديت إلى اثنين ويحتمل أن تكون قلبية قاله في المجيد ونا ضمير متصل في محل نصب مفعولها الأول اللذين اسم موصول في محل نصب مفعول ثان اضلانا فعل وفاعل ومفعول اضل فعل ماض والف التثنية ضمير متصل في محل رفع فاعل ونا ضمير متصل مفعول به وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد ألف التثنية (وَالَّذِينَ جَاؤُا مِنْ بَعْدِهِمْ) الواو حرف عطف الذى اسم موصول في محل رفع مبتدأ وجملة جاؤا من بعدهم صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد الواو (وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ) وإعرابه الواو حرف عطف اللائى اسم موصول في محل رفع مبتدأ يئسن فعل وفاعل يئسن فعل ماض ونون النسوة ضمير متصل في محل رفع فاعل وجملة من المحيض متعلق بيئسن وجملة الفعل والعامل وما تعلق به صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد نون النسوة قال في المجيد يئسن قال الجمهور ماضياً وقرى يئس

مضارعاً. (وَاللاَّتِي يَأْتِيْنَ الْفَاحِشَةَ) الواو حرف عطف اللاتى اسم موصول في محل رفع مبتدأ يأتين فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة ضمير متصل في محل رفع فاعل الفاحشة مفعول به وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد نون النسوة (وَالْمُشْتَرَكُ) أى من الاسم الموصول وهو ذو النص السابق (سِتَّةُ أَلْفَاظٍ) وهى (مَنْ) بفتح الميم (وَمَا وَأَىٌّ) بفتح الهمزة وتشديد الياء (وَأَلْ وَذُو) بمعنى الذى لا بمعنى صاحب (وَذَا فَهَذِهِ السِّتَّةُ تُطْلَقُ عَلَى الْمُفْرَدِ وَالْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوْعِ الْمُذَكَّرِ مِنْ ذَلِكَ كُلِّه وَالْمُؤَنَّثِ) فكل لفظ منها يأتى لمعنى من المعانى الستة ولكن منها كلام يختصه (وَتَسْتَعْمَلُ مَنْ) في اصل الوضع (لِلْعَاقِلِ) لو قال للعالم بكسر اللام أى من قام به العلم لكان أولى لأنه يستعمل لله سبحانه وهو يطلق عليه عالم ولا يطلق عليه عاقل أما لأن أسماء الله تعالى توقيفية على الأصح ولم يرد الإذن بإطلاقه عليه أو لما فيه من إيهام النقص خلاف عالم في الأمرين (وَمَا) في اصل وضعها (لِغَيْرِ الْعَاقِلِ تَقُوْلُ فِي مَنْ) إذا استعملتها بمعنى الجميع في المفرد المذكر (يُعْجِبُنِى مَنْ جَاءَكَ) أى الذى جاءك وإعرابه يعجبنى فعل ومفعول ومن اسم موصول في محل رفع فاعل جاءك فعل ومفعول وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو والجملة صلة الموصول والعائد الضمير المستتر (وَ) في المفردة المؤنثة يعجبنى (مَنْ جَاءَتْكَ) أى التى جاءتك فمن اسم موصول بمعنى التى وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد الضمير المستتر تقديره هى (وَ) في المثنى المذكر يعجبنى من جاآك أى اللذان جاآك فمن اسم موصول بمعنى اللذين وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد ألف التثنية (وَ) في المثنى المؤنث يعجبنى (مَنْ جَاءَتَاكَ) أى اللتان جاءتاك فمن اسم موصول بمعنى اللتان وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد ألف التثنية وأما التاء فهى علامة التأنيث (وَ) في المجموع المذكر يعجبنى (مَنْ جَاؤُكَ) أى الذى جاؤك فمن اسم موصول بمعنى الذى وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد واو الجماعة (وَفِى) المجموع المؤنث يعجبنى (مَنْ جِئْنَكَ) أى اللاتى جئنك فمن اسم موصول بمعنى اللاتى وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد نون النسوة (وَتَقُوْلُ فِي مَا) الموصولة بمعنى الجميع (جَوَاباً لِمَنْ قَالَ لَكَ اشْتَرَيْتُ حِمَاراً أَوْ أَتَانا) وهى

أنثى الحمر (أَوْ حِمَارَيْنِ أَوْ أَتَانَيْنِ أَوْ حُمُرًا) بضم الحاء والميم (أَوْ أُتُنًا) بضم الهمزة والتاء المثناة فوق (فَتَقُولُ فِي الْمُفْرَدِ الْمُذَكَّرِ مِنْ ذَلِكَ يُعْجِبُنِي مَا اشْتَرَيْتَهُ) أى الذى اشتريته فما اسم موصول بمعنى الذى والجملة بعدها صلة الموصول والعائد الهاء (وَ) في المفردة المؤنثة يعجبنى (مَا اشْتَرَيْتَهَا) أى التى اشتريتها فما اسم موصول بمعنى التى والجملة بعدها صلة الموصول والعائد الهاء (وَ) في المثنى المذكر والمؤنث يعجبنى (مَا اشْتَرَيْتَهُمَا) أى اللذان أو اللتان اشتريتهما فما اسم موصول والجملة بعده صلة الموصول والعائد الهاء والميم والألف حرفان دالان على التثنية (وَ) في المجموع المذكر يعجبنى (مَا اشْتَرَيْتَهُمْ) أى الذين اشتريتهم فما اسم موصول بمعنى الذين والجملة بعدها صلة الموصول والعائد الهاء والميم علامة الجمع وفيه استعمال هم لغير العاقل (وَ) في المجموع المؤنث يعجبنى (مَا اشْتَرَيْتَهُنَّ) أى اللاتى اشتريتهن فما اسم موصول بمعنى اللاتى والجملة بعدها صلة الموصول والعائد الهاء والنون علامة جمع الإناث (وَقَدْ يُعْكَسُ ذَلِكَ) الأصل في من وما (فَتَسْتَعْمِلُ مَنْ لِغَيْرِ الْعَاقِلِ) في ثلاث مسائل الأولى ينزل ما وقعت عليه منزلة العاقل كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥ ...﴾ [الأحقاف:٥] وقول الشاعر:

أسرب القطا هل من يعير جناحه ... لعلى على من قد هويت أطير

فداء الأصنام ونداء القطا سوغ وقوع من على ما لا يعقل لأنه لا يدعى ولا ينادى غلا العاقل الثانية أن يجتمع غير العاقل مع العاقل فيما وقعت عليه من الموصولة نحو ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض فإنه شمل الآدميين وغيرهم من الشجر والدواب والجبال والثالثة أن يقترن غير العاقل بالعاقل في عموم فصل بمن الموصولة (نَحْوُ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ) ومنهم من يمشى على أربع لاقترانهما بالعاقل في عموم كل دابة من قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ...﴾ [النور:٤٥] فأوقع من على غير العاقل لما اختلط بالعاقل في عموم كل دابة لأنها اسم لما يدب على الأرض عاقلاً كان أو غيره وإعرابه الفاء تعجيبية منهم جار ومجرور خبر مقدم ومن اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر يمشى فعل مضارع

مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء وجملة على بطنه متعلقة بيمشي وجمل الفعل والفاعل صلة لموصول والعائد الضمير المستتر قال الأزهري ويحتمل عندي أن يكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم نوع يمشي على بطنه الخ (وَتُسْتَعْمَلُ ما) على خلاف الأصل (لِلْعَاقِلِ) قال السهيلي ولا تقع للعاقل إلا بقرينة التعظيم والإبهام كقولهم سبحان ما يسبح الرعد بحمده و(نَحْوُ) قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ ...﴾ [ص:٧٥] أي لمن خلقته وإعرابه ما اسم استفهام للتوبيخ في محل رفع مبتدأ منع فعل ماض والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول أول أن حرف مصدر ونصب تسجد فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مفعول ثان لمنع والتقدير أي شئ منعك السجود لما خلقت اللام حرف جر وما اسم موصول بمعنى الذي في محل جر باللام خلقت فعل وفاعل صلة الموصول والعائد محذوف والتقدير خلقته ويحتمل كما قال ابن عنقاء كون ما مصدرية مؤولة باسم المفعول أي بمخلوقي على حد وما كان هذا القرآن أن يفترى أي افتراء أي مفترى بيدي جار ومجرور الباء حرف جر ويدي مجرور بالباء وعلامة جر الياء المدغمة في ياء النفس نيابة عن الكسرة لأنه مثنى وهو مضاف وياء النفس مضاف إليه قال أبو السعود والتثنية لإبراز كمال الاعتناء بخلقته عليه السلام المستدعي لإجلاله وتعظيمه. وقد تستعمل ما لأنواع من يعقل نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء أي أي نوع من أنواعهن أردتم لأن النوع لا يعقل وقال بعضهم أنه في هذه الآية لصفات من يعقل أي الطيبة منهن وقد تستعمل للعاقل مع غيره نحو سبح لله ما في السموات وما في الأرض فإنه يشمل العاقل وغيره (وَالأَرْبَعَةُ الْبَاقِيَةُ) وهي أي وال وذو وذا (تُسْتَعْمَلُ لِلْعَاقِلِ وَغَيْرِهِ) بطريق الاشتراك (تَقُولُ فِي أَيٍّ) إذا استعملتها للمفرد المذكر (يُعْجِبُنِي أَيُّ قَامَ) أي الذي قام وإعرابه يعجب فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول به وأي اسم موصول بمعنى الذي مرفوع على أنه فاعل وقام فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو وجملة الفعل

والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد الضمير المستتر (وَ) إذا استعملتها للمفردة المؤنثة (أَيُّ قَامَتْ) أى التى قامت (وَ) للمثنى المذكر (أَيُّ قَامَا) أى اللذان قاما (وَ) للمثنى المؤنث (أَيُّ قَامَتَا) أى اللتان قامتا (وَ) للمجموع المذكر (أَيُّ قَامُوا) أى الذين قاموا (وَ) للمجموع المؤنث (أَيُّ فُمْنَ) أى اللاتى فمن (سَوَاءٌ كَانَ القَائِمُ عَاقِلاً أَوْ حَيَوَاناً) لا يعقل نعم أى قاموا خاص بالعاقل لاختصاص الواو بجمع المذكر العاقل وأما جمع المؤنث من غير العاقل فقال في الهمع الأحسن فيه إن كان للكثرة أن يؤتى بالتاء في الرفع وبالهاء في غيره وإن كان للقلة أن يؤتى بالنون كالجذوع انكسرت وكسرتها أولى من انكسرن وكسرتهن والأجذاع بالعكس لأن الأجذاع جمع قلة بخلاف الجذوع فإنه جمع كثرة وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ ...﴾ [التوبة:٣٦] أى في الأربعة فأتى فيه بالنون لأن الأربعة جمع قلة والأحسن في جمع المؤنث العاقل النون مطلقاً فالهندات خرجن وضربتهن أولى من خرجت وضربتها قال تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ...﴾ [البقرة:٢٢٨] والوالدات يرضعن ومن الوجه الآخر قوله تعالى: ﴿..وَأَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ...﴾ [آل عمران:١٥] وأزواج مطهرة فهى على طهرت ولو كان على طهران قليل مطهرات وقال الشاعر. وإذا العذارى بالدخان تلفعت. (وَأَمَّا أَلْ فَإِنَّهَا تَكُوْنُ اسْماً مَوْصُولاً) مشتركاً بين المفرد والمثنى والمجموع المذكر من ذلك كله والمؤنث ولا تكون كذلك إلا (إِذَا دَخَلَتْ عَلَى اسْمِ الفَاعِلِ أَوْ عَلَى اسْمِ الْمَفْعُوْلِ) مراداً به الحدوث وليست موصولاً حرفياً لأن الضمير يعود إليها وهو لا يعود إلا إلى الأسماء ولا حر تعريف لأنها داخلة على الفعل تقديراً لأن المشتق في تقدير الفعل ولذا جاز عطف الفعل على مدخولها نحو المتغيرات صبحاً فأثرن به نقعاً أى فاللاتى أغرن فأثرن وإنما نقل الأعراب على ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويدل على كونها اسماً أمران الأول أن الوصف يعمل معها بلا شرط ولو كان حرفاً لكانت مبعدة عن شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملاً والثانى أن لا يتقدم عليها

معمول مدخولها لا يقال جاء زيد الضارب وأما قوله تعالى: ﴿... وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف:٢٠] فالجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره أعني أو بزاهدين محذوفاً دل عليه المذكور فاسم الفاعل المراد به الحدوث (كَالضَّارِبِ) واسم المفعول المراد به ذلك نحو (الْمَضْرُوْبِ) واختصت بذلك لأن شأن الموصلات الدخول على الجملة وأل الموصولة تشبه في الصورة أل المعرفة الداخلة على المفرد فسكبوا من الجملة مفرداً يكون في معنى الجملة لتدخل عليه أل وهو اسم الفاعل والمفعول لأنه في المعنى جملة فعلية خبرية فإن الضارب إذا فسرته تقول فيه (أَيِ الَّذِي ضَرَبَ) بفتح الضاد والراء (وَ) المضروب إذ فسرته تقول فيه أي (الَّذِي ضُرِبَ) بضم الضاد وكسر الراء وخرج بقولنا مراداً به الحدوث الصفة المشبهة فأل الداخلة فيها كالحسن وجهة ليست موصولة بل حرف تعريف على الأصح لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل ولذا كانت أل الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق وخرج بقولنا ولم يقصد بها عهد ما إذا قصد بأل العهد ونحوه فإنها تكون معرفة باتفاق كما قال ابن عنقاء كرأين رجلاً يضرب زيداً فأكرمت الضارب ولهذا كانت أل في الأسماء الحسنى للكمال كما نص عليه ابن حجر وغيره فالعالم والخالق والمصور والرزاق معناه الكامل في معنى العلم والخلق والتصوير والرزق (وَنَحْوُهُ) أي نحو ما ذكر من الضارب والمضروب مما جاء على وزنهما فنحو الضارب (إِنَّ الْمُصَّدِّقِيْنَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ) وإعرابه أن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر المصدقين اسمها منصوب بها وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم والنون زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد ومصدقين اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هم وهو العائد على أل الموصولة والمصدقات معطوف على ما قبله وهم اسم فاعل وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هن وهو العائد على أل الموصولة والتقدير إن الذين تصدقوا واللاتي تصدقن (و) نحو المضروب قوله تعالى: ﴿وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ ۝ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ [الطور٥ .٦] وإعرابه الواو حرف عطف على قوله تعالى والطور والسقف معطوف على ما قبله مجرور وعلامة جره

كسر آخره المرفوع نعت وهو اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول ونائب الفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره هو الضمير المذكور هو العائد على أل الموصولة ومثله والبحر المسجور قال في تفسير الجلالين والسقف المرفوع أى السماء والبحر المسجور أى المملوء. قال الجمل في حواشيه أى المملوء ماء وفى تفسير الخازن المسجور أى الموقد المحمى كالتنور المسجور وذلك ما روى من أن الله تعالى يجعل البحار كلها يوم القيامة ناراً ويزداد بها في نار جهنم. **(وَأَمَّا ذُو)** الموصولة التى تطلق على المفرد المذكر وفروعه **(فَخَاطَبُهُ بِلُغَةِ طَيِّءٍ)** وهم قبيلة من العرب تنسب على طئ رجل من حمير وقال في شفاء الصدور طئ على مثال سيد أبو قبيلة من اليمن وهو **طئ** بن داود بن زيد بن كهلان بن سبا بن حمير كذا في الصحاح وفى شرح مسلم للإمام النووى نقلاً عن التحرير واقره أن طئ يهمز ولا يهمز لغتان والظاهر أن المراد بطئ هنا الجميع على سبيل التغليب. **(تَقُوْلُ)** فيها إذا استعملتها لمفرد المذكر **(جَاءَنِى ذُو قَامَ)** أى الذى قام وإعرابه جاء فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به ذو اسم موصول في محل رفع فاعل قام فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد الضمير المستتر **(وَإِذَا)** استعملتها للمفردة المؤنثة تقول جاءتنى **(ذُو قَامَتْ)** أى التى قامت والعائد تقديره هى **(وَ)** للمثنى المذكر جاءنى **(ذُو قَامَا)** أى اللذان قاما **(وَ)** للمثنى المؤنث جاءتنى **(ذُو قَامَتَا)** أى اللتان قامتا والعائد فيه وفى الذى قبله ألف التثنية **(وَ)** للجمع المذكر جاءنى **(ذُو قَامُوا)** أى الذين قاموا والعائد الواو **(وَ)** للجمع المؤنث جاءتنى **(ذُو قُمْنَ)** أى اللاتى قمن والعائد نون النسوة سواء كان القائم عاقلاً أو غيره والمشهور من لغة **طئ** أفراد ذو تذكيرها وبناؤها على السكون لأنها حرفان الثانى منهما ساكن كما قاله الفاكهى في شرح القطر وقال في الفواكه وقد تعرب إعراب ذو بمعنى صاحب أى لشبهها الصورى لذو معنى صاحب قال الشاعر:

فأما كرام موسرون لقيتهم فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا

وقد تؤنث فيقال جاءتنى ذات أكرمتك بضم تاء ذات وقد تثنى وتجمع فيقال في التثنية المذكر جاءنى ذوا قاما ورأيت ذوى قاما ومررت بذوى قاما وفى تثنية المؤنث ذواتا قامتا وتقول في الجمع المذكر جاءنى ذوو قاموا ورأيت ذوى قاموا ومررت بذوى قاموا وفى

الجمع المؤنث ذوات بضم التاء وقد تستعمل ذات معربة بمعنى صاحبة كقولهم جاءتني ذات مال أي صاحبة مال (وَأَمَّا ذَا) فالأصل فيها أن تكون اسم إشارة وقد تستعمل اسماً موصولاً بمعنى الجميع وإذا خرجت عن معنى الإشارة (فَشَرْطُ كَوْنِهَا مَوْصُوْلاً) أمران مذكوران في قول المصنف (أَنْ يَتَقَدَّم عَلَيْهَا مَا الاسْتِفْهَامِيَّةُ) وهذا باتفاق من البصريين (نَحْوُ يَسْأَلُوْنَكَ مَاذَا يُنْفِقُوْنَ) أي ما الذي ينفقونه وإعرابه يسألون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة واو الجماعة فاعل ويسالون متصرف من سال تنصب مفعولين والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعولها الأول وما اسم استفهام في محل رفع مبتدأ وذا اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر ينفقون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون وواو الجماعة فاعل وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد محذوف أي ما الذي ينفقونه وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لسال قال في الحيد جملة ماذا ينفقون في موضع المفعول الثاني ليسألونك وهو معلق في اللفظ عامل في المعنى ونظيرها في السؤال والتعليق :

إلا تسألان ماذا يحاول أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

(أَوْ مَنْ الاسْتِفْهَامِيَّةُ) على الأصح عندهم (نَحْوُ مَنْ ذَا جَاءَكَ) أي من الذي جاءك وإعرابه من اسم استفهام في محل رفع مبتدأ ذا اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر جاءك فعل ومفعول وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد الضمير المستتر فإن لم يتقدمها استفهام بما أو من لم تكن موصولة بل هي حينئذ اسم إشارة (وَأَنْ لاَ تَكُوْنَ ذَا مُلْغَاةً) ثم فسر الإلغاء بقوله (بِأَنْ يُقَدَّرَ تَرْكِيْبُهَا) أي تركيب ذا (مَعَ مَا) الاستفهامية فيصير المجموع اسم استفهام (نَحْوُ مَاذَا صَنَعْتَ) بفتح التاء (إِذَا قَدَّرْتَ مَاذَا اسْماً وَاحِداً مُرَكَّباً) بمعنى أي شئ صنعت فيكون ماذا حينئذ اسم استفهام في محل نصب مفعول لصنعت مقدماً عليه والتقدير أي شئ صنعت فإن لم تقدر إلغاء ذا بأن قدرت ما اسم استفهام ومبتدأ وذا خبر فذا حينئذ موصولة لأنها لم تلغ ويظهر كون قصد المتكلم الإلغاء أو عدمه بالبدل من اسم الاستفهام وجواب السائل فعلى الإلغاء وهو كون ماذا كلمة واحدة في محل نصب تأتي بالبدل منصوباً فتقول ماذا صنعت خيراً أم شراً فذا

ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فيعلم أنه مفعول مقدم لصنعت وعلى عدم الإلغاء وهو كون ما اسم استفهام مبتدأ وذا اسم موصول خبرة تأتي بالبدل مرفوعاً فتقول ماذا صنعت خير أم شر بالرفع فذا غير ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع فيعلم أنه مرفوع بالابتداء وذا خبرة وقس على ذلك جواب السائل وقد جاء بالوجهين قوله تعالى: ﴿...وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ...﴾ [البقرة:٢١٩] بنصب العفو على الإلغاء أى قل ينفقون العفو أى الفاضل عن الحاجة وبرفعه على عدم الإلغاء مع من فيحتمل إلحاقه بماذا وهو ظاهر عبارة الألفية ومشى عليه جمع ويحتمل خلافه (وَتَفْتَقِرُ) أى تحتاج (الْمَوْصُلاَتُ) أى الأسمية لأن الكلام فيها (كُلُّهَا) نصها ومشتركها (إِلَى صِلَةٍ) معهودة غالباً للمخاطب في اعتقاد المتكلم أى بأن يكون مضمونها حكماً معلوماً عند المخاطب وقوعه قبل الخطاب في اعتقاد المتكلم لأنك إنما تأتي بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه في اعتقادك قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة إلا في مقام التهويل والتفخيم فيحسن إبهامها فالأول نحو فغشيهم من اليم كما غشيهم والثانى نحو فاوحى إلى عبده ما أوحى وأما غير ذلك فلا يجوز إبهامها ولذا لا يجوز أن تكون الصلة جملة إنشائية لأن الإنشاء لا يعرف مضمونه إلا بإيراد صيغته فلا خارج له فضلاً عن أن يكون معهوداً فلا يصلح لبيان الموصول ولهذا امتنع الوصل بالتعجبية وإن كانت خبرية لما في التعجب من الإبهام المنافي للبيان فهى مستثناة من الخبرية كما أن القسمية مستثناة من الإنشاء فيجوز الوصل بها مطلقاً نحو وإن منكم لمن ليبطئن (مُتَأَخِرةٍ عَنْهَا) أى عن الموصولات وجوباً لأنها منزلة منه منزلة جزئه المتأخر فلا يجوز تقدمها ولا شئ منها عليه (وَ) إلى (عَائِدٍ) وهو ضمير يعود من الصلة إلى الموصول ليحصل الربط بينهما (وَالصِّلَةُ جُمْلَةٌ) أسمية أو فعلية (أَوْ شِبْهُهَا) في حصول الفائدة (فَالْجُمْلَةُ) شرطها أن تكون خبرية أى محتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر إلى قائلها وهى (مَا) أى قول (تَرَكَّبَ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ) أو من فعل ونائب الفاعل (نَحْوُ جَاءَ الَّذِى قَامَ أَبُوهُ) وإعرابه جاء فعل ماض الذى اسم موصول في محل رفع فاعل قام فعل ماض أبوه فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة والهاء مضاف إليه وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد الهاء من أبوه وَقَوْلِه تَعَالَى:

﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ ...﴾ [الزمر:٧٤] وقد مر إعرابه في أول الموصولات حيث سبق التمثيل به للمفرد المذكر وأعاده هنا للتمثيل بالجملة المركبة من الفعل والفاعل **(أَوْ)** ما تركب **(مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ)** أو من مبتدأ وساد مسد الخبر **(نَحْوُ جَاءَ الَّذِي أَبُوهُ قَائِمٌ)** فجملة أبوه قائم مبتدأ وخبر صلة الموصول والعائد الهاء **وَقَوْلِهِ تَعَالَى:** ﴿...الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النمل:٧٦] وإعرابه الذي اسم موصول في محل جر صفة للنبأ العظيم من قوله تعالى عم يتساءلون عن النبأ العظيم وهم ضمير متصل في محل رفع مبتدأ فيه جار ومجرور متعلق بما بعده مختلفون خبر المبتدأ وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ومختلفون اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هم **(وَشِبْهُ الْجُمْلَةِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ أَحَدُهَا الظَّرْفُ)** المكاني وشرط وقوعه صلة أن يكون تاماً بأن يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به **(نَحْوُ جَاءَنِي الَّذِي عِنْدَكَ)** وإعرابه جاء فعل ماض الذي اسم موصول في محل رفع فاعل عند ظرف مكان وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وهو مذاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة والظرف ما أضيف إليه شبه جملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد الضمير المستقر والتقدير جاء الذي استقر عندك **وَقَوْلِهِ تَعَالَى:** ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ..﴾ [النحل:٩٦] وما عند الله باق وإعرابه ما اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع مبتدأ عند ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره والكاف ضمير متصل في محل جر بالغضافة والميم علامة الجمع والظرف وما أضيف إليه شبه جملة صلة الموصول والعائد الكضير المستقر تقديره هو ينفد فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر وما اسم موصول مبتدأ وعند الله ظرف ومذاف إليه صلة الموصول والعائد الضمير المستقر تقديره هو وباق خبر ما وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة المعوض عنها التنوين منع من ظهورها الاستثقال لأنه اسم منقوص وجرح بالظرف المكاني الظرف الزماني نحو جاء الذي اليوم فلا يصلح جعله صلة لعدم حصوله الفائدة به وبالتام الظرف الناقص وهو الذي لا يكون في الوصل به فائدة نحو جاء الذي مكاناً

أى يسكن مكاناً فلا يصح الوصل به لأنه لا يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق به (وَالثَّانِي الْجَارُ وَالْمَجْرُوْرُ) وهو كالظرف في اشتراط كونه تاماً (نَحْوُ جَاءَ الَّذِي فِي الدَّارِ) وإعرابه جاء فعل ماض الذى اسم موصول في محل رفع فاعل في الدار جار ومجرور صلة الموصول والعائد الضمير المستقر تقديره هو وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا ...﴾ [الانشقاق:٤] وإعرابه ألقى فعل ماض والتاء علامة التأنيث وفاعله مستتر جوازاً تقديره هى عائد على الأرض من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ﴾ [الانشقاق:٣] وما اسم موصول في محل نصب مفعول به فيها جار ومجرور صلة الموصول والعائد الضمير المستقر تقديره هو فالمثالان المذكوران الجار والمجرور فيهما تام بخلاف جاء الذى بك أو عنك فلا يوصل به لنقصانه (وَيَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ وَالْجَارُ وَالْمَجْرُوْرُ إِذَا وَقَعَا صِلَةً بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ وُجُوْباً) وبذلك أشبها الجملة (تَقْدِيرُهُ اسْتَقَرَّ) أى أو نحوه من كل فعل عام كحصل فلا يجوز تقديره وصفاً كمستقر وكائن لأن الوصف لا يكون مع موصوفه جملة إلا إذا كان صلة لأل أو قسماً ثانياً من المبتدأ (وَالثَّالِثُ الصِّفَةُ) وهى ما دلت على ذات مبهمة مأخوذة من بعض صفاتها كالقائم والضارب (الصَّرِيْحَةُ) أى الخالصة للوصفية بأن لم تغلب عليها الأسمية لأن فيها معنى الفعل ولذلك صح عطفه عليها (وَالْمُرَادُ بِهَا اسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُوْلِ) دون اسم التفضيل كالأفضل ودون الصفة المشبهة كالحسن وجهه لأن أل حرف تعريف فيهما إجماعاً في الأول وعلى الصحيح في الثانى بل نقل فيه بعضهم الإجماع أيضاً (وَتَخْتَصُّ) أى الصفة الصريحة (بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ) فلا يصح جعل الصفة صلة لغيرها فخرج الصفة غير الصريحة وهى ما صارت بكثرة الاستعمال مخصوصة بذات معينة ولا تجرى صفة على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميراً فأل فيها حرف تعريف لا موصولة لعدم مشابهتها الفعل وذلك كالصفات التى غلبت عليها الأسمية كالأبطح فإنه في الأصل المكان المنبطح من الوادى ثم غلب على الأرض المتسعة والأجرع فإنه في الأصل المكان المستوى ثم أغلب على الأرض المستوية ذات الرمل التى لا تنبت شيئاً والصاحب فإنه في الأصل ذو الصحبة مطلقاً ثم غلب على من يصحب الملك وهو الوزير (وَالْعَائِدُ) للموصول (ضَمِيْرٌ) غائب غالباً وإلا

فقد يكون العائد ضمير متكلم قياساً كقول علي رضي الله عنه. أنا الذي سمتني أمي حيدرة.
أو ضمير مخاطب قياساً أيضاً كقول الفرزدق:

أيا رب ليلى تلوى الخيول رؤوسها إليك ٧ والأيتام أنت تطعمها

فجعله العائد ضمير إليك حملاً على المعنى وربما خلف الضمير العائد اسم ظاهر كقوله :

أيا رب ليلى أنت في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع

أي في رحمته (مُطَابِقٌ لِلْمَوْصُولِ فِي الأَفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الأَمْثِلَةِ الْمَذْكُورَةِ) نعم أن كان الموصول من وما جاز في العائد مراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون إليك وقول الشاعر:

تكن مثل من يا ذئب يصطحبان

ومراعاة اللفظ وهو الأفراد والتذكير نحو ومنهم من يستمع إليك ومنهم من ينظر إليك وهو الأكثر في كلامهم ما لم يحصل لبس أو قبح فتتعين مراعاة المعنى ثم الأصل في العائد أن يكون مذكوراً (وَقَدْ يُحْذَفُ) مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً إذا دل عليه دليل وشرط جواز حذف العائد المرفوع أن يكون مبتدأ مخبراً عنه بمفرد (نَحْوُ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ) وإعرابه اللام داخله في جواب قسم مقدر ننزعن فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن من كل جار ومجرور وهو مضاف وشيعة مضاف إليه أي اسم موصول بمعنى الذي مبني على الضم في محل نصب مفعول به وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة والميم علامة الجمع واشد خبر مبتدأ محذوف تقديره هو وجملة لمبتدأ والخبر صلة الموصول والعائد محذوف تقديره كما قال المصنف (أي الَّذِي هُوَ أَشَدُّ) وشرط حذف العائد المنصوب أن يكون متصلاً وناصبه فعل تام أو وصف غير صلة أل فالفعل نحو (يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ) وإعرابه يعلم فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو ما اسم موصول بمعنى الذي في محل نصب مفعول به تسرون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد محذوف الواو حرف عطف وما اسم موصول بمعنى الذي في

محل نصب معطوف على ما قبله تعلنون فعل مضارع وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد محذوف تقديره كما قال المصنف (أى الذى تسرونه والذى تعلنونه) وتحتمل ما في الآية أن تكون مصدرية والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم وأما الوصف فنحو قول الشاعر:.

ما الله موليك فضل فأحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر

أى الذى الله موليكه فضل وشرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يجر بمثل ما جر به الموصول ويتحد معنى العامل نحو مررت بالذى مررت أى به (وَنَحْوُ يَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُوْنَ) وإعرابه يشرب بعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو مما جار ومجرور من حرف جر وما اسم موصول بمعنى الذى في محل جر بمن تشربون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة فاعل وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد محذوف مجرور بمثل ما جر به ما الموصولة وهى من التبعيضية والتقدير أى الذى تشربون منه وشذ حذفه مجروراً بما لم يجر به الموصول.

(فَصْل) في بيان المعرف بآلة التعريف (وَأَمَّا الْمُعَرَّفُ بِالأَدَاةِ) المفيدة للتعريف (فَهُوَ الْمُعَرَّفُ بِالأَلِفِ وَاللاَّمِ) كالرجل والغلام والتعريف بهما هو مذهب الخليل والهمزة عنده أصلية وهى همزة قطع حذفت في الوصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال ولم تحذف في الابتداء لأنه لا يبتدأ بساكن ومذهب سيبويه أن التعريف بهما أيضاً إلا أن الهمزة عنده زائدة معتد بها في الوصل كذا قال ابن مالك والمشهور عن سيبويه أن التعريف باللام وحدها والهمزة وصلية جئ بها للتمكن من الابتداء بالساكن وفتحت على خلاف همزة الوصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال نقل أبو حيان هذا المذهب عن جميع النحويين إلا ابن كيسان وعزاه صاحب البسيط إلى المحققين وذهب المبرد إلى أن المعرف الهمزة وحدها وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام (وَهِيَ)أى الأداة (قِسْمَانِ عَهْدِيَّةٌ وَجِنْسِيَّةٌ) وكل منهما ثلاثة أقسام كما أشار إليه المصنف رحمة الله تعالى بقوله (وَالْعَهْدِيَّةُ إِمَّا لِلْعَهْدِ الذِّكْرِيِّ) بأن يذكر مصحوبها نكرة ثم يعاد بها قال في المغنى وغيره وهذه يسد الضمير مسدها مع مصحوبها (نَحْوُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ) إشارة إلى الزجاجة المذكورة أولاً وإعرابه في زجاجة جار ومجرور في محل رفع خبر المصباح متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أو مستقر الزجاجة مبتدأ

وخبره جملة كأنها كوكب **(أَوْ لِلْعَهْدِ الذِّهْنِيِّ)** بأن عهد مصحوبها ذهناً **(نَحْوُ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ)** وهو نقب في جبل ثور وكان ذلك معلوماً عندهم وإعرابه إذ ظرف لما مضى من الزمان هما ضمير منفصل في محل رفع خبر **(أَوْ لِلْعَهْدِ الْحُضُورِيِّ)** بأن يكون مصحوبها حاضراً حال الخطاب **(نَحْوُ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ)** أي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة لأن الآية نزلت فيه وإعرابه اليوم ظرف زمان متعلق بما بعده أكملت فعل وفاعل لكم جار ومجرور متعلق بأكملت دينكم مفعول به والكاف مضاف إليه والميم علامة الجمع **(وَالْجِنْسِيَّةُ إِمَّا لِتَعْرِيفِ الْمَاهِيَّةِ)** من حيث هي أي مع قطع النظر عن الأفراد وهي التي لم يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازاً وهي الدالة على مجرد الجنس ويعبر عنها بالتي لبيان الحقيقة وبالتالي لبيان الطبيعة وذلك **(نَحْوُ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءَ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ)** أي وجعلنا من حقيقة الماء المعروف لا من كل شئ اسمه ماء وقيل من المني وإعرابه جعلنا فعل وفاعل بمعنى خلقنا فيتعدى لواحد من الماء جار ومجرور كل مفعول به وشئ مضاف إليه حي نعت لشئ وقال أبو البقاء جعلنا بمعنى صيرنا يتعدى لاثنين ومفعوله الأول كل شئ والثاني من الماء انتهى **(وَإِمَّا لِاسْتِغْرَاقِ الْأَفْرَادِ)** أي أفراد الجنس بأن خلفتها كل حقيقة فيعم الأفراد بخصائصها ويصح الاستثناء من مصحوبها نحو أن الإنسان لفي خسر غلا الذين أمنوا أو اعتبار معاد فيما له من بعث ونحوه نحو أو الطفل الذين لم يظهروا ومثل لها المصنف بقوله **(نَحْوُ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا)** أي خلق كل واحد من جنسه ضعيفاً وإعرابه خلق فعل ماض مغير الصيغة الإنسان نائل الفاعل ضعيفاً حال **(أَوِ اسْتِغْرَاقِ خَصَائِصِ الْأَفْرَادِ)** أي صفات أفراد الجنس مبالغة بأن حلفتها كل مجاز أو منه التي في أسمائه تعالى غير العلم كما نص عليه البدر ابن قاضي شهبة وغيره وتسمى لام الكمال كما سبق نقله عن الشيخ ابن حجر رحمه الله **(نَحْوُ أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا)** أي أنت كل رجل علماً بمعنى انك اجتمع فيك ما تفرق في غيرك من الرجال من جهة كمال في العلم ولا امتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال وإعرابه أنت مبتدأ الرجل خبره وعلماً تمييز وانظر لم لم يمثل بشئ من التيبات مع أن دأبه التزام كون أمثلته من القرآن العظيم مت أمكنه وقد مثل بعضهم بقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ ...﴾ [البقرة ٢] أي كل كتاب مبالغة في مدحه لكونه حاوياً لجميع خصائص الكتب الممدوحة ومن ذلك الحديث

الذى أخرجه الرامهر مزى وسنده جيد غلا أنه مرسل أنه ﷺ قال لابى سفيان كل اليد في جوف الفرا أى حمار الوحش قال له ذلك يتألفه على الإسلام يعنى أنت في الصيد كحمار الوحش وكل الصيد دونه وقد تأتى ال زائدة لازمة فلا تفيد تعريفاً كالتى في علم قارنت وضعه كاللات والعزى واليسع أو غلبت على بعض أفراده كالبلد لمكة والنجم للثريا وكالتى في الآن على الصحيح وفى الذى وفروعه على الاصح وزائدة غير لازمة للمح الأصل المنقول عنه كالتى في الحرث والحسن والعباس ومنه عند الجمهور اللام الداخلة على اسماء الأيام كيوم الأحد والسبت قالوا هى أعلام توهمت فيها الصفة فدخلتها أل وقيل أنها نكرات دخلتها أل للتعريف (وَتُبْدَلُ لَامُ أَلْ) المعرفة (مِيمًا فِي لُغَةِ حِمْيَرٍ) قبيلة من العرب وقد نطق بها النبى صلى الله عليه وسلم فقال ليس من امبرا مصيام في امسفر كذا رواه النمر بن تولب رضى الله عنه.

(فَصْلٌ وَأَمَّا الْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ) المعارف (الْخَمْسَةِ) المتقدمة إضافة معنوية ولم يكن متوغلاً في الإبهام ولا واقعاً موقع نكرة فخرج المضاف إضافة لفظية كإضافة الوصف إلى معموله والأسماء المتوغلة في الإبهام كغير ومثل الواقع موقع النكرة كواحدة فإن إضافة كل واحد من هذه لا تفيد التعريف بل المضاف معها باق على تنكيره (نَحْوُ غُلَامِي) مثال للمضاف على ضمير المتكلم (وَغُلَامِكَ) مثال للمضاف إلى ضمير المخاطب (وَغُلَامِهِ) مثال للمضاف على ضمير الغائب (وَغُلَامِ زَيْدٍ) مثال للمضاف على العلم (وَغُلَامِ هَذَا) مثال للمضاف على اسم الإشارة (وَغُلَامِ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ) مثال للمضاف على الموصول (وَغُلَامِ الرَّجُلِ) مثال للمضاف على المعرف بال وقد تقدم في أول المعارف أن المضاف في رتبة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى المضمر فإنه في رتبة العلم.

بَابُ الْمَرْفُوْعَاتِ مِنَ الأَسْمَاءِ

والمرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعة لأنه صفة لمذكر لا يعقل وهو الاسم **(الْمَرْفُوْعَاتُ)** أى من الأسماء **(عَشَرَةٌ)** بالاستقراء كذا قاله الفاكهى ولعله يرى أن ما زاد عليها يرجع إليها وهو كذلك وبدأ بها لأنها عمدة والمنصوبات فضلة وختم بالمجرورات لأنها منصوبة محلا فهى دون المنصوبات لفظاً **(وَهِيَ الْفَاعِلُ)** نحو يهدى الله لنوره من يشاء **(وَ)** الثانى **(الْمَفْعُوْلُ الَّذِى لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ)** وهو المسمى بنائب الفاعل نحو إذا زلزلت الأرض زلزالها **(وَ)** الثالث والرابع **(المبتدأ وخبَره)** نحو الله ربنا **(وَ)** الخامس **(اسْمُ كَانَ)** نحو وما كان الله ليظلمهم **(وَ)** اسم **(أَخَوَاتِهَا)** نحو ليسوا سواء **(وَ)** السادس **(اسْم أفعال المقاربة)** نحو يكاد زيتها يضئ فعسى الله أن يأتى بالفتح **(و)** السابع **(اسم الحروف المشبهة بليس)** في أنها تعمل عملها في رفع الاسم ونصب الخبر وهى ما النافية الحجازية وأخواتها نحو ما زيد قائماً ونحو. تعز فلا شئ على الأرض باقياً. ونحو ولات حين مناص ونحو أن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية **(وَ)** الثامن **(خَبَرُ إِنَّ وَ)** خبر **(أَخَوَاتِهَا)** نحو إن الله غفور رحيم **(وَ)** التاسع **(خَبَرُ لاَ الَّتِى لِنَفْى الْجِنْسِ)** على سبيل الاستغراق وهى تعمل عمل إن نحو لا رجل أفضل من زيد **(وَ)** العاشر **(اَلتَّابِعُ لِلْمَرْفُوْعِ)** بناء على أن رافعه التبعية والأصح أن عامل التابع هو عامل المتبوع بنفسه إلا البدل فعامله مقدر من جنس عامل ما قبله **(وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ)** أحدها **(النَّعْتُ)** نحو جاء زيد العاقل **(وَ)** ثانيه **(الْعَطْفُ)** نحو جاء زيد وعمرو **(وَ)** ثالثها **(التَّوْكِيْدُ)** نحو جاء زيد نفسه **(وَ)** رابعها **(الْبَدَلُ)** نحو جاء زيد أخوك.

بَابُ الْفَاعِلِ

قدمه لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور **(الْفَاعِلُ)** لغة من أوجد الفعل واصطلاحاً **(هُوَ الاسْمُ)** الصريح نحو قام زيد أو المؤول من حرف مصدرى وصله نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم أى خشوع قلوبهم وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا ...﴾ [العنكبوت:٥١] أى إنزالنا **(الْمَرْفُوْعُ)** لفظاً أو تقديراً أو محلاً بفعله التام الباقى على صيغته الأصلية او شبه الفعل المذكور لأن الرفع علم الفاعلية **(الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ)** وجوبا **(فِعْلُهُ)** الرافع له **(أَوْ مَا هُوَ فِي تَأْوِيْلِ الْفِعْلِ)** كاسم الفعل أو ما هو في المشبهة به والمصدر واسم الفعل وأمثلة المبالغة واسم التفضيل ولابد من إسناد الفعل أو ما هو في تأويله إلى ذلك الاسم على جهة قيامه به نحو مات زيد أو وقوعه منه نحو قام عمرو فخرج بالاسم الجملة فلا يجوز مجيئها فاعلاً أوما نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ...﴾ [يوسف:٣٥] وقوله تعالى: ﴿...وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ...﴾ [إبراهيم:٤٥] وتبين لكم كيف فعلنا بهم فالأصح أن الفعل فيهما ضمير عائد على مصدرهما المفهوم منهما أى بدا هو أى البداء وتبين هو أى التبين والجملة من قوله ليسجننه وقوله كيف فعلنا ليست فاعلاً بل هى مفسرة للضمير وخرج بالتام كان وأخواتها لأنها افعال ناقصة وخرج بالباقى على صيغته الأصلية المبنى للمفعول **(وَهُوَ)** أى الفاعل **(عَلَى قِسْمَيْنِ)** لا ثالث لهما **(ظَاهِرٍ)** وهو ما عدا المضمر نحو وجاء المعذرون ومنه المؤول نحو ما كان ضرك لو مننت أى منك **(وَمُضْمَرٍ)** وهو ما كنى به عن الظاهر اختصاراً وهو قسمان متصل ومنفصل وقد مر بيان كل منهما **(فَالظَّاهِرُ)** ويكون رافعة تارة ماضياً وتارة مضارعاً إذا اسند إلى غائب ولا يرفع الأمر **(نَحْوُ قَالَ اللهُ)** وإعرابه قال فعل ماض والله فاعل **(قَالَ رَجُلَانِ)** وإعرابه قال فعل ماض رجلان فاعل وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى **(وَجَاءَ الْمُعْتَذِرُوْنَ)** وإعرابه جاء فعل ماض المعذرون فاعل وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والمعذرون قراءة الجمهور بفتح العين وتشديد الذال وهو يحتمل وجهين الأول أن يكون وزنه فعل بتضعيف العين

ومعنى التضعيف فيه التكلف أى المتكلفون لـ . الثانى أن يكون وزنه افتعل والأصل اعتذر فأدغمت التاء في الذال بأن قلبت تاء الافتعال ذالاً ويدل على هذا قراءة سعيد بن جبير المعتذرون على الأصل (يَوْمَ يَقُوْمُ النَّاسُ) وإعرابه يوم طرف زمان متعلق بمبعوثون قبله يقوم فعل مضارع الناس فاعل (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُوْنَ) وإعرابه يوم ظرف زمان قال أبو البقاء متعلق بيفرح وهو مضاف وإذ ظرف لما مضى من الزمان في محل جر بالإضافة يفرح فعل مضارع المؤمنون فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم (قَالَ أَبُوْهُمْ) وإعرابه قال فعل ماض أو فاعل وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة والميم علامة الجمع (وَالْمُضْمَرُ) الذى يأتى فاعلاً أما متصل (نَحْوُ قَوْلِك ضَرَبْتُ) بضم التاء للمتكلم وحده وإعرابه ضرب فعل ماض والتاء ضمير متصل في محل رفعه فاعل (وَضَرَبْنَا) بسكون الباء للمتكلم ومعه وغيره أو المعظم نفسه نحو إنا أنزلناه وإعرابه ضربنا فعل وفاعل ضرب ماض ونا ضمير متصل في محل رفع فاعل وكذا حيث سكن ما قبلها وكان غير ألف فهى فاعلة وأن انفتح ما قبلها فهى مفعول نحو ضربنا زيد وكذا أن سكن ما قبلها من آخر الفعل وكان ألفاً نحو وإذا مس الإنسان ضر دعانا ونحو الزيدان ضربانا والزيدون ضربونا وهذا كله مع الماض أما مع المضارع والأمر فهى مفعولة مطلقا نحو يضربن زيد ونحو ربنا لا تؤاخذنا ونحو وارحمنا أنت مولانا (تنبيه) قال ابن عنقاءنا في نحو قمنا ضمير بارز للمتكلم المشارك لغيره أو المعظم نفسه وقد قاس الناس عليه الخطاب والغيبة فقالوا في خطاب المعظم أنتم فعلتم كذا وفى الأخبار عنه هم فعلوا كذا وكأنه لكماله قام مقام جماعة أو كأنه لجلالته يتبع وكان الخبر عنه مع من يتبعه والظاهر امتناعه في حقه تعالى لأنه لم يرد في توقيف نعم سمع من كلامهم كقوله:

ألا فارحمونى يا اله محمد ... فإن لم أكن أهلاً فأنتم له أهل

وليس بحجة لعدم وروده في الكتاب والسنة الثابتة عنه صلى الله عليه وسلم قالت ولم أقف على كلام في ذلك لغيره وفيما قاله نظر لأن مثل هذا لا تتوقف صحة إطلاقه على الباري سبحانه على توقيف وليس فيه ما يشعر بالإخلال بالأدب بل في إطلاقه عليه كمال

التعظيم والتبجيل بقدره العلى فالظاهر جوازه والله أعلم **(إِلَى آخِرِهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي فَصْلِ الْمُضْمَرِ)** أى فلا حاجة على إعادته فتقول في المخاطب ضربت بفتح التاء للمخاطب المذكر وبكسرها في المخاطب المؤنث على آخر ما تقدم وإذا اجتمع مخاطب وغائب فالقياس تغليب المخاطب على الغائب نحو ضربتما أى أنت وزيد ضربتم أى أنت وزيد وعمرو قال أبو على الفارسى وقد تلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء نحو أكرمتيه فأكرم فعل ماض والتاء فاعل والهاء مفعول به والياء حرف زائد لا محل لها من الإعراب وأما المضمر المنفصل فهو كالمتصل ولا يقع مع الفعل في الاختيار إلا محصوراً بإلا أو إنما ولا يرفعه الأمر والا المصدر ولا سم فعل الأمر ولا اسم فعل المضارع ويرفعه ما عدا ذلك كالفعل الماضى نحو ما قام إلا أنا وإعرابه ما نافية قال فعل ماض إلا أداة حصر أنا ضمير منفصل في محل رفع فاعل والمضارع نحو لم يقم إلا أنا وإعرابه لم حرف نفى وجزم يقم فعل مضارع مجزوم بلم وإلا أداة حصر وأنا ضمير منفصل في محل رفع فاعل ومثلهما الأسماء العاملة عملهما كاسم الفاعل وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة **(وَالَّذِى فِي تَأْوِيلِ الْفِعْلِ)** وهو ما يعمل عمله **(نَحْوُ أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ)** فإنه في تأويل يقوم الزيدان وإعرابه الهمزة للاستفهام قائم مبتدأ وعلامة رفعه ضم آخر وقائم اسم فاعل يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب المفعول الزيدان فاعل سد مسد الخبر وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى **وَقَوْلِهِ تَعَالَى:** ﴿... تَخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا...﴾ [فاطر:٢٧] فإنه في تأويل يختلف ألوانه وإعرابه مختلف مبتدأ مؤخر وقوله تعالى قبله ومن الناس جار ومجرور خبر مقدم والدواب والأنعام عطف عليه ومختلف اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وذلك لاعتماده على موصوف محذوف والتقدير ومن الناس والدواب والأنعام صنف مختلف ألوانه فاعل وعلامة رفعه ضم آخره والهاء في محل جر بالإضافة **(وَلِلْفَاعِلِ أَحْكَامٌ)** كثيرة **(مِنْهَا أَنَّهُ لاَ يَجُوْزُ حَذْفُهُ لأَنَّهُ عُمْدَةٌ)** والعمد لا يجوز حذفها ولأنه منزل من فعله منزلة جزئه **(فَإِنْ ظَهَرَ فِي اللَّفْظِ)** سواء كان اسماً ظاهراً **(نَحْوُ قَامَ الزَّيْدَانِ)** وإعرابه ظاهر أو اسماً مضمراً كقوله **(وَالزَّيْدَانِ قَامَا)** وإعرابه الزيدان مبتدأ وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى وقاما فعل وفاعل قام فعل ماض وألف التثنية فاعل وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر **(فَذَاكَ)** واضح **(وَإِلاَّ)** أى وإن لم يظهر

في اللفظ (فَهُوَ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ) في فعله لأن الفعل لا يجوز خلوه من الفاعل ثم إما أن يعود ذلك الضمير على مذكور (نَحْوُ زَيْدٌ قَامَ) ففى قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى زيد المذكور قبله وإما أن يعود لما دل عليه الفعل كقوله عليه الصلاة والسلام ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن أى ولا يشرب الشارب وحسن ذلك تقدم نظيره في قوله لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن أو لما دل عليه الحال المشاهدة نحو كلا إذا بلغت التراقى ففى للغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع على أروح الدال عليها سياق الكلام ومن ذلك قوله تعالى: ﴿...كَبُرَتْ كَلِمَةً ...﴾ [الكهف:٥] كبرت كلمة فالفاعل مستتر وكلمة تمييز منصوب وقد استثنى من قاعدة عدم جواز حذف الفاعل صور يجوز فيها حذفه الأولى الاستثناء المفرغ نحو ما ذام غلا هند إذا اصله ما قام أحد إلا هند لأن الاستثناء لا يتصور إلا من مستثنى منه الثانية أفعل في التعجب إذا دل عليه مقدم مثله نحو أسمع بهم وأبصر أى بهم فحذف بهم من الثانى لدلالة الأول عليه فالباء فيه زائدة وجوبا والهاء ضمير متصل في محل رفع فاعل والميم علامة الجمع الثالثة فاعل المصدر إذا لم يكن المصدر بدلاً من فعله نحو أو إطعام في يوم ذى مسبغة يتيماً أى أو إطعامه ونحو لا يسأم الإنسان من دعاء الخير أى من دعائه بالخير فحذف فاعل المصدر فيهما ولا يقال فيه ضمير مستتر على الاصح فإن كان المصدر بدلاً من فعله ففاعله مستتر فيهوجوبا سقيا لك الرابعة نائب الفاعل نحو وقضى الأمر أى وقضى الله الأمر الخامسة إذا حذف عامله فيحذف معه وهو كثير جداً نحو قولك إياك لمن قال هل أكرمت أحداً أى أكرمت إياك (وَمِنْهَا) أى ومن أحكام الفاعل (أَنَّهُ لاَ يَجُوْزُ تَقْدِيْمُهُ عَلَى الْفِعْلِ) أو ما في تاويله لأن كالجزء منه فلم يجز تقديمه عليه كما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها وأجاز الكوفيون تقديمه على عامله فعلاً كان أو غيره (فَإِنْ وُجِدَ) في اللفظ (مَا ظَاهِرُهُ أَنَّهُ فَاعِلٌ مُقَدَّم) على الفعل (وَجَبَ) عند البصريين (تَقْدِيْرُ الْفَاعِلِ ضَمِيْراً مُسْتَتِراً) في الفعل عائداً على المقدم (وَيَكُوْنُ الْمُقَدَّمُ إِمَّا مُبْتَدَأً نَحْوُ زَيْدٌ قَامَ) ففى قام ضمير مرفوع مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على زيد مبتدأ والجملة بعده خبره (وَإِمَّا فَاعِلاً بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ) وجوبا (نَحْوُ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ) فأحد فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور والتقدير وإن استجارك أحد استجارك وأن حرف شرط

جازم وفعل الشرط هو الفعل المحذوف ومن المشركين متعلق به وجملة استجارك بعده لا محل لها من الإعراب لأنها مفسرة وجواب الشرط جملة فأجره في بقية الآية وإنما وجب حذفه لأن المذكور عوض عنه وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه وإنما لم يجعل أحد مبتدأ وجملة استجارك خبره من غير حذف **(لأَنَّ أَدَاةَ الشَّرْطِ لاَ تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَا)** لأنها موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي مختصة بالجمل الفعلية على الأصح **(وَمِنْهَا أَنْ فِعْلَهُ)** أي فعل الفاعل ومثل الفعل ما في تأويله وإنما اقتصر على ذكر الفعل لأنه الأصل **(يُوَحَّدُ)** أي لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع على الأفصح **(مَعَ تَثْنِيَتِه)** أي الفاعل **(وَجَمْعِهِ كَمَا يُوَحَّدُ مَعَ إِفْرَادِهِ)** اتفاقاً **(فَتَقُوْلُ قَامَ الزَّيْدَانِ وَقَامَ الزَّيْدُوْنَ)** وقام نسوة بتوحيد الفعل **(كَمَا تَقُوْلُ)** في حال إسناده إلى المفرد **(قَامَ زَيْدٌ)** بتوحيده وإنما كان الأفصح ترك علامة تثنية الفاعل وجمعه عكس علامة تأنيثه وجمعه يعلمان من لفظه دائماً بخلاف تأنيثه قد لا يعلم من لفظه ولأن في الحاق علامتي التثنية والجمع زيادة ثقل في بنية الكلمة بخلاف علامة التأنيث ولورود القرآن به قال الله تعالى: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ... ﴾ [المائدة:٢٣] وإعرابه قال فعل ماض رجلان فاعل وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى **(وَجَاءَ الْمُعَذِّرُوْنَ)** وإعرابه جاء فعل ماض المعذرون فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم **(وَقَالَ الظَّالِمُوْنَ)** وإعرابه قال فعل ماض الظالمون فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم **(وَقَامَ نِسْوَةٌ)** هذا مثال للجمع أيضاً أتى به بعد الذي قبله إشارة إلى أنه لا فرق بين جمع المذكر والمؤنث والنسوة جمع تكسير واحدها إمرأة من غير لفظها فالفعل في هذه الأمثلة مجرد من علامة التثنية والجمع ومن العرب من يلحق الفعل **(علامة التثنية)** وهي الألف **(وَ)** علامة **(الْجَمْع)** وهي الواو أن كان مذكراً والنون إن كان مؤنثاً قال أبو حيان في الارتشاف حكى اللغويون أن أصحاب هذه اللغة وهم طيئ يلتزمون العلامة مطلقاً ابداً ولا يفارقونها **(إذا كان الفاعل)** الظاهر **(مُثَنًى أَوْ جَمْعاً)** كما تلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً **(فَتَقُوْلُ)** يحتمل أنه بالتاء الفوقية أي أنت أيها المعرب ويحتمل أنه بالمثناة التحتية أي يقول البعض المذكور من العرب إذا نطقوا بمثل هذا التركيب **(فَأَمَّا الزَّيْدَانِ وَقَامُوا الزَّيْدُونَ وَفُمْنَ الْهِنْدَاتُ)** فقام في الأمثلة الثلاثة فعل ماض والألف في الأول حرف دال على التثنية والواو في الثاني حرف دال على جمع الذكور

والنون في الثالث حرف دال على جمع الإناث والريدان في الأول والزيدون في الثاني والهندات في الثالث هي الفاعل وقد جاء نظير هذا في أشعار العرب كقوله:

نـــتج الربيـــع محاســـنا أنقحنهـــا غـــر الســـحائب

وقوله :

يلومونني في اشتراء النخيل أهلي وكلهم ألوم

(وَتُسَمَّى) هذه اللغة في اصطلاح علماء العربية (لغة أكلوني البراغيث) جمع برغوث بضم أوله وإعرابه أكل فعل ماض والواو علامة الجمع والنون للوقاية والياء مفعول به والبراغيث فاعل وفي القاموس البرغوث معروف. ثم علل المصنف تسمية هذه اللغة بذلك بقوله (لأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ) أي لفظ أكلوني البراغيث (سُمِعَ مِنْ بَعْضِهِمْ) أي العرب قال ابن عقاء وهي لغة قليلة لطيئ وأزد شنوءة وبني الحرث قال الكسائي وهذا المثال فيه نونان أحدهما إلحاق الفعل العلامة والثاني استعمال الواو لما لا يعقل. قال في العباب كان حقه أن يقول أكلتني البراغيث لأن البراغيث ليس ممن يعقل لكن في المغني لابن هشام أن الواو تستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم قال ابو سعيد نحو أكلوني البراغيث إذا وصفت بالأكل لا بالقرص وهذا سهو منه فإن الأكل من صفات الحيوان عاقلة كانت أو غير عاقلة وقال ابن التحوي إن الأكل هنا بمعنى العدوان والظلم كقوله :

أكلت بنيك أكل الضب حتى وجـدت مـرارة الكـلأ الوبيـل

أي ظلمتهم فشبه الأكل المعنوي بالحقيقي. (وَمِنْهُ) أي من إلحاق الفعل العلامة (الْحَدِيْثُ) الصحيح (يَتَعَاقَبُونَ فِيْكُم مَلائكةٌ بالليلِ وملائكةٌ بالنهارِ) فملائكة فاعل يتعاقبون وقد لحق الفعل علامة الجمع مع أنه مسند على الظاهر وكان القياس يتعاقب بالإفراد كقام الزيدون قال ابن عقاء في غرر الدرر والأوجه في الحديث أن ملائكة بدل من واو يتعاقبون ثم كونه مبتدأ خبره جملة يتعاقبون كما في وأسروا النجوى الذين ظلموا ومنهم بدل من واو واسروا على الأرجح أو مبتدأ خبره جملة اسروا لأنها ليست من لغة قريش ولا الخطاب لبعض أهلها فيخاطب (ﷺ) بلغته ولأنها لكثرتها نصوا على ضعفها فلا يخرج عليها القرآن والحديث ما أمكن. قال ابن هشام وقد حمل قوم على هذه اللغة

آيات من القرآن العظيم منها قوله تعالى: ﴿...وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ...﴾ [الأنبياء:٣] واسروا النجوى الذين ظلموا والأجود تخريجها على غير ذلك وأحسن الوجوه فيها إعراب الذين ظلموا مبتدأ وما قبله خبره وأما قوله صلى الله عليه وسلم أو مخرجي هم فليس مما نحن فيه لأن مخرجي خبر مقدم وعلامة رفعه الواو المنقلبة ياء مدغمة وهو مضاف وياء النفس مضاف إليه ومخرجي اسم فاعل يعمل عمل الفعل وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هم وهم ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ مؤخر وأما المفردان والمفردات المتعاطفات كقوله:

تولى قتال المارقين بنفسه ... وقد أسلماه مبعد وحميم

فالصحيح أن هذه اللغة لا تمتنع معهما (وَالصَّحِيحُ أَنَّ الأَلِفَ وَالْوَاوَ وَالنُّونَ) فيما سمع من ذلك (أحرف دالة عَلَى التَّثْنِية وَالْجَمْع) المذكر والمؤنث كما أن التاء في نحو قامت دالة على التأنيث (وَأَنَّ الْفَاعِلَ) هو (مَا بَعْدَهَا) من المثنى والجموع وقيل أن هذه اللواحق ضمائر وأنها الفاعل وأن المرفوع بعدها أما مبتدأ مؤخر أو بدل منها ورد ذلك بأن أئمة نقلوا أن اتصال هذه الأحرف بهذه الأفعال لغة لقوم معينين من العرب وتقديم الخبر والإبدال من الضمير شائع عند الجميع وأن أدى على الإضمار قبل الذكر (وَمِنْهَا) أي ومن أحكام الفاعل (أَنَّهُ يَجِبُ) تذكير الفعل وما في تأويله إذا كان الفاعل مذكراً حقيقياً أو مثنى أو جمعاً سالماً بنوعيه صح مفرده كقام زيد أو طلحة أو الزيدان أو الطلحتان أو الزيدون أو الطلحات ولا نظر لتغييره بتحريك اللام فإن كان المذكر مجازياً وهو ما لا يقابله أنثى كالقمر والفلك والكوكب والملك عليه السلام جاز فيه التذكير والتأنيث ويجب (تَأْنِيثُ الْفِعْلِ) أي وما في تأويله ليدل على تأنيث الفاعل ويكون تأنيثه (بِتَاءٍ سَاكِنَةٍ فِي آخِرِ الْمَاضِي وَبِتَاءِ الْمُضَارِعِ فِي أَوَّلِ الْمُضَارِعِ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مُؤَنَّثاً) حقيقياً وهو ما له فرج متصلاً بفعله ولم يكن فعله نعم ولا بئس (نَحْوُ قَامَتْ هِنْدُ) هذا مثال الماضي (وَتَقُومُ هِنْدُ) هذا مثال المضارع وكذا يجب تأنيثه إذا اسند إلى ضمير متصل عائد إلى مؤنث غائب حقيقياً كان نحو هند قامت أو مجازياً كالشمس طلعت وتذكير الفعل مع المؤنث الحقيقي كقام المرأة لغة قليلة تسمى لغة قال فلانة (وَيَجُوزُ تَرْكُ التَّاءِ) من الفعل وإثباتها وهو أرجح (إِنْ كَانَ الْفَاعِلُ) الظاهر حقيقي التأنيث منفصلاً عن فعله بغير إلا نحو حضر القاضي إمرأة أو متصلاً به في باب نعم وبئس نحو نعم

المرأة هند وبنس المرأة هند أو كان الفاعل (مَجَازِيّ التَّأْنِيث) وهو ما فرج له فلا يقابله ذكر كالسماء والأرض والشمس فلا يجب تأنيث الفعل معه اتصل بفعله أم لا (نَحْوُ طَلَعَ الشَّمْسُ) نحذف التاء وقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً ... ﴾ [الأنفال:٣٥] وإعرابه الواو حرف عطف على وهم يصدون عن المسجد الحرام ويجوز أن تكون استئناف فيه قاله في المجيد ما نافية كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر صلاة اسمها والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة عند ظرف مكان البيت مضاف إليه والظرف وما أضيف إليه في محل نصب على الحال خلا أداة حصر مكاء خبر كان وعلامة نصبه فتح آخره وقرأ عاصم بخلاف عنه صلاتهم بالنصب على الخبر ومكاء وتصدية بالرفع على الاسم وخطأ أبو علي الفارسي هذه القراءة بأن القاعدة جعل المعرفة اسماً والنكرة خبراً ولا يجوز خلاف ذلك إلا في ضرورة الشعر كقوله. يكون مزاجها عسل وماء. وخرجها أبو الفتح على أن المكاء والتصدية اسم جنس واسم الجنس تعريفه كتنكيره والمكاء الصفير والتصدية التصفيق أي جعلوا الصفير والتصفيق موضع صلاتهم التي أمروا بها ففي ذلك أعظم ذم لهم (وَحُكْمُ) الفاعل (الْمُثَنَّى) المذكر والمؤنث (وَالْمَجْمُوعِ جَمْعَ تَصْحِيحٍ) لمذكر أو مؤنث إذا اسند إليهما فعل (حُكْمُ) الفاعل (الْمُفْرَدِ) المذكر والمؤنث إذا اسند إليه الفعل (فَتَقُولُ) في الفعل الذي فاعله مثنى مذكر (قَامَ الزَّيْدَانِ وَ) في الفعل الذي فاعله مجموع مذكر (قَامَ الزَّيْدُونَ) بتذكير الفعل فقط كما يذكر في قام زيد (وَ) تقول فيهما للمؤنث المثنى (قَامَتْ الْمُسْلِمَتَانِ) وللمؤنث المجموع (قَامَتِ الْمُسْلِمَاتُ) بتأنيث الفعل وجوبا كما يجب ذلك في نحو قامت مسلمة وإذا اجتمع متعاطفان مذكر ومؤنث فالحكم للسابق منهما كما يؤخذ من كلامهم لأن الثاني تابع للأول في الحكم فتقول قام زيد وهند بترك التاء وقامت هند وزيد بالتاء نعم أن كان للمؤنث السابق مجازي التأنيث فالأحسن ترك التاء نحو وجمع الشمس والقمر (وَأَمَّا جَمْعُ التَّكْسِيرِ) إذا اسند إليه الفعل (فَحُكْمُهُ حُكْمُ) الفاعل المفرد (الْمَجَازِيِّ التَّأْنِيثِ) في جواز تأنيث الفعل وتذكيره لأن تأنيث الجموع مجازي يجوز إخلاء فعله من العلامة وم يعتبر ذلك في الجمع الصحيح لسلامة علمه ومن ثم جاز التأنيث في جاء البنون والتذكير في نحو جاء البنات لتغير بطلمك الواحد بيبمب (تَقُولُ قَامَ الرِّجَالُ) بالتذكير

على تأويله بالجمع (وَقَامَتِ الرِّجَالُ) بالتأنيث على تأويله بالجماعة ويجوز ترك التاء وإثباتها (وَقَامَ الْهُنُودُ وَقَامَتِ الْهُنُودُ) أيضاً فيما إذا كان الفاعل اسم جمع كالنساء أو اسم جنس كاللبن تقول قام النساء وقامت النساء وجاءت اللبن وجاء اللبن (وَمِنْهَا) أى من أحكام الفاعل (أَنَّ الأَصْلَ) أى الغالب (فِيْه) أى في الفاعل (أَنْ يَلِيَ فِعْلَهُ) بأن يتصل به نحو ضرب زيد عمرٌ لأنه كالجزء منه بدليل إسكان آخر الفعل إذا كان الفاعل ضميراً نحو ضربت لكراهة تولى أربع متحركات وإنما يكرهون ذلك في كلمة واحدة فدل ذلك على أنهما كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول فإن الأصل فيه أن ينفصل عن الفعل ويتأخر عن الفاعل كما قال (ثُمَّ تَذْكُرُ الْمَفْعُولَ) أو غيره من معمولات الفعل أى لأنه فضلة فحقه التأخير (نَحْوُ وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ) وإعرابه الواو حرف عطف ورث فعل ماض سليمان فاعل وعلامة رفعه ضم أخره داود مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره والمفعول الثانى محذوف والموروث هو العلم والنبوة والذى دل على ذلك قوله تعالى قبله : ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا...﴾ [النمل:١٥] ولقد أتينا داود سليمان علماً وتقديم الفاعل في مثل هذا جائز وقد يكون واجباً كأن خيف التباس أحدهما بالآخر لعدم ظهور الإعراب وعدم قرينة تميز أحدهما من الآخر بأن كانا مقصورين أو أسمى إشارة أو موصولين أو مضافين لياء المتكلم أو ضميرين نحو ضرب موسى عيسى أو هذا ذاك أو من في الدار من على الباب أو غلامى صديقى أو ضربتك فيتعين في مثل هذا كون الأول فاعلاً والثانى مفعولاً خلافاً لابن الحاجب محتجاً بأن الإجمال من مقاصد العقلاء (وَقَدْ يَتَأَخَّرُ الْفَاعِلُ وَيَتَقَدَّمُ الْمَفْعُولُ) عليه على خلاف الأصل (جَوَازاً) توسعاً في الكلام (نَحْوُ وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ) وإعرابه اللام داخلة في جواب قسم مقدر تقديره والله قد حرف تحقيق جاء فعل ماض آل فرعون مفعول مقدم والنذر فاعل مؤخر (وَوُجُوْبا) لعارض اقتضى ذلك بأن كان المفعول ضميراً متصلاً بفعله والفاعل اسماً ظاهراً (نَحْوُ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا) وإعرابه شغل فعل ماض والتاء علامة التأنيث ونا ضمير متصل في محل نصب مفعول مقدم أموال فاعل مؤخر وعلامة رفعه ضم آخره ونا ضمير متصل في محل جر بالإضافة وإنما كان تقديم المفعول فيه واجباً لأنه لو قدم الفاعل والحالة هذه لزم انفصال الضمير الواقع مفعولاً مع إمكان اتصاله أو كان ضمير المفعول متصلاً

بالفاعل **(نَحْوُ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ)** أي وإذ اختبر إبراهيم ربه بكلمات وهي أوامر ونواه كلمه بها قيل هي مناسك الحج وقيل الختان والاستحداد وقلم الأظفار وغيرها من خصال الفطرة وإعرابه إذ ظرف لما مضى من الزمن متعلق بمحذوف تقديره اذكر ابتلى فعل ماضي إبراهيم مفعول مقدم رب فاعل مؤخر وجوبا إذ لو أخر المفعول لزم عود الضمير من ربه على متأخر لفظاً ورتبة وذلك لا يجوز **(وَقَدْ يَتَقَدَّمُ الْمَفْعُوْلُ عَلَى الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ)** معاً **(جَوَازاً)** لعدم مقتض للوجوب **(نَحْوُ فَرِيْقاً كَذَّبُوا وَفَرِيْقاً يَقْتُلُونَ)** وإعرابه فريقاً مفعول مقدم كذبوا فعل وفاعل وفريقاً مفعول مقدم ويقتلون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون وواو الجماعة فاعل **(وَوُجُوْبا)** كما يكون المفعول متضمناً لما له صدر الكلام **(نَحْوُ فَأَيَّ آيَاتِ اللهِ تُنْكِرُوْنَ)** وإعرابه الفاء فصيحة أي اسم استفهام مفعول مقدم وعلامة نصبه فتح آخره آيات مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه تنكرون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وواو الجماعة فاعل وإنما وجب تقديم المفعول في نحو المثال المذكور كقوله تعالى: ﴿... أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ...﴾ [الإسراء ١١٠] فله الأسماء الحسنى **(لأَنَّ اسْمَ)** الشرط و**(الاسْتِفْهَامِ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ)** وتأخيره معمولاً ينافي الصدارة وليس تقديم المفعول على الفعل مختصاً بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء إلا المفعول معه فلا يجوز تقديمه وذلك لمراعاة أصل الواو إذ هي في الأصل للعطف لوضعها أثناء الكلام قاله الرضي.

بَابُ الْمَفْعُوْلِ الَّذى لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

وأقيم هو مقامه ولهذا ذكره عقب الفاعل حتى ذهب أكثر البصريين والجرجاني والزمخشري إلى أنه فاعل **(وَهُمَ الاِسْمُ)** الصريح أو المؤول به **(الْمَرْفُوْعُ)** لفظاً كضرب زيد أو تقديراً نحو ضرب موسى أو محلاً نحو ضرب هذا **(الَّذى لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ)** أى فاعل عامله من الفعل أو شبهه وإضافة الفاعل للمفعول للملابسة لكونه فاعلاً لفعل متعلق به والمراد بفاعله فاعله في اصطلاح النحاة فلا يرد نحو أنبت الربيع البقل فإن البقل اسم حذف فاعله الحقيقى أى أنبت الله البقل في وقت الربيع **(وَأُقِيمَ هُوَ)** أى ذلك المفعول **(مَقَامَهُ)** بضم الميم اسم مكان من أقام أى مقام الفاعل في أحكامه كلها كما أشار إلى ذلك المصنف بقوله فصار مرفوعاً إلى أخره ثم أعلم أن حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه إنما يكون لغرض من الأغراض المذكورة في قول بعضهم :

وحذفك الفاعل للنظام ... والسجع والتحقير والإعظام
والخوف والإبهام والإيثار ... والعلم والجهل والاختصار
تيسر الإنكار واختيار ... تفطن السامع أو مقدار
ذكاء أو تخيلك العدو لا ... منك إلى أقوامها دليلاً
ولاحتراز ظاهر عن العبث ... وللوفاق فاشكرن من نفث

ولا تظن الحصر في المذكور بل ذا هو المعروف في المشهور

(فَصَارَ) بسبب إقامته مقام الفاعل متصفاً بأحكامه من حيث أنه صار **(مَرْفُوعاً بَعْدَ أَنْ كَانَ مَنْصُوباً وَ)** صار **(عُمْدَةً)** لا يتم الكلام بدونه **(بَعْدَ أَنْ كَانَ فَضْلَةً)** يتم الكلام بدونه **(فَلاَ يَجُوْزُ حَذْفُهُ)** لكونه عمدة **(وَلاَ تَقْدِيْمُهُ عَلَى الْفِعْلِ)** لقيامه مقام الفاعل وقد كان قبل ذلك جائز الحذف والتقديم **(وَيَجِبُ تَأْنِيْثُ الْفِعْلِ)** أو ما هو في تأويله **(إِنْ كَانَ)** نائب الفاعل **(مُؤَنَّثاً)** حقيقياً **(نَحْوُ ضُرِبَتْ هِنْدٌ)** وإعرابه ضرب فعل ماض مغير الصيغة والتاء علامة التأنيث هند نائب الفاعل والأصل ضرب زيد هنداً فحذف الفاعل أما للجهل به أو لغرض آخر من الأغراض السابقة وأقيم المفعول به مقامه في الإسناد إليه فصار مرفوعاً

وأنث الفعل له كما يؤنث إذا كان الفاعل مؤنثاً (وَنَحْوُ إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ) وإعرابه إذا ظرف لما استقبل من الزمان زلزل فعل ماض مغير الصيغة والتاء علامة التأنيث الأرض نائب الفاعل وعلامة رفعه ضم آخره والتأنيث في هذا جائز لا واجب لأن الأرض من مجازى التأنيث (وَيَجِبُ أَنْ لاَ يَلْحَقَ الْفِعْلَ) المبنى للمفعول (عَلاَمَةُ تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعٍ إِنْ كَانَ) المفعول الذى لم يسم فاعله (مُثَنًّى أَوْ مَجْمُوْعاً) أو ما في معناهما نحو اثنان وعشرون كما يجب ذلك في الفاعل (نَحْوُ ضُرِبَ الزَّيْدَانِ وَضُرِبَ الزَّيْدُونَ) بحذف علامتى التثنية والجمع ولا يقال ضربا الزيدان ولا ضربوا الزيدون ومن العرب من يلحقه ذلك كقوله :

ألفيتا عيناك عند القفا ... أولى فأولى لك ذا واقية

(وَيُسَمَّى أَيْضاً) المفعول الذى لم يسم فاعله (النَّائِبَ عَنِ الْفَاعِلِ وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ لاِبْنِ مَالِكٍ) قال أبو حيان ولم ارها لغيره قال المؤلف كابن هشام (وهى أحسن) لأنها أوضح في بيان المراد (وَأَخْصَرُ) من الأولى أى والمعرب ينبغى له أن يختار الأوضح والأخصر كما قاله في المغنى فالتعبير بها أولى لأن نائب الفاعل يكون مفعولاً وغيره قال الفاكهى وتوسع فيه بأن الأولى يعنى مفعول ما لم يسم فاعله صارت علماً بالغلبة في عرفهم على ما يقول مقام الفاعل من مفعول أو غيره بحيث لو أطلق فهم منه ذلك (وَيُسَمَّى فِعْلُهُ) الذى يبنى له وشرطه أن يكون متصرفاً تاماً فالجامد لا يبنى له بالاتفاق وكذا الفعل الناقص عند البصريين (الْفِعْلَ الْمَبْنِىَّ لِلْمَفْعُولِ) أى المبنى على صيغة من حقها الإسناد إلى المفعول على جهة وقوعه (و) يسمى أيضاً (الْفِعْلَ الْمَجْهُوْلِ) أى المجهول فاعله ويسمى أيضاً الفعل المبنى للمجهول والفعل المغير للصيغة (وَالْفِعْلَ الَّذِى لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ) ثم أشار المصنف إلى ما لا تتأتى الإنابة بدونه وهو تغيير الفعل المبنى للمفعول عن صيغته الأصلية فقال (فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِياً) مجرداً كان أو مزيداً فيه (ضُمَّ) عند إرادة إسناده إلى المفعول (أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ) تحقيقاً نحو يضرب أو تقديراً نحو يباع ويقال وإنما فتح ما قبل الآخر في المضارع ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذى هو أثقل من الماضى فإن كان ما قبل الآخر في الأصل مفتوحاً بقى عليه نحو يسمع فتقول فيه إذا بنيته للمجهول يسمع الكلام بإبقاء فتح ما قبل الآخر وكذا إذا كان أوله مضموماً في الأصل فإنه يبقى على حاله نحو يكرم فتقول فيه يكون

بإبقاء ضمة الأصل في أوله (نَحْوُ ضُرِبَ زَيْدٌ) مثال للماضى المبنى للمفعول (وَيُضْرَبُ زَيْدٌ) مثال للمضارع المبنى للمفعول وسكت عن فعل الأمر لأنه لا يبنى للمفعول وقد يسند للمفعول لإقامته مقام الفاعل اسم مفعول فتغير صيغته إلى زنة مفعول بمعنى أنه يجعل على الوزن يعنيه أن كان اسم فاعله من الثلاثى المجرد كمضروب نحو زيد مضروب غلاماه أو إلى زنة المضارع المبنى للمفعول مع وضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة إن كان اسم فاعله من غير الثلاثى كمكرم فتقول زيد مكرم غلاماه (فَإِنْ كَانَ الْمَاضِى مَبْدُوأً بِتَاءٍ زَائِدَةٍ) سواء كانت للمطاوعة أو لا (ضُمَّ أَوَّلُهُ وَثَانِيهِ) تبعاً للأول (نَحْوُ تُعُلِّمَ) بضم التاء والعين وهذا مثال تاء المطاوعة ومعنى المطاوعة قبول الأثر فتقول تعلم العلم وإعرابه تعلم فعل ماض مغير الصيغة والعلم نائب الفاعل (وَتُضُوْرِبَ) بضم التاء والضاد وهذا مثال الفعل الذى فيه التاء لغير المطاوعة تقول تضورب في الدار فجملة في الدار في محل رفع نائب الفاعل واصله تضارب فقلبا الألف فيه واوا لوقوعها بعد ضم وإنما ضم ثانى ما بدئ بتاء زائدة لأنه لو بقى على فتحه لالتبس بمضارع علم وضارب المبنى للفاعل (وَإِنْ كَانَ) أى الماضى (مَبْدُوأً بِهَمْزَةِ وَصْلٍ) وهى التى تثبت في الابتداء وتحذف في الدرج ولا تكون في المضارع والأصل فيها الكسر وقد تفتح وقد تضم (ضُمَّ أَوَّلُهُ وَثَالِثُهُ) تبعاً لأوله ولا فرق بين كونه لازماً (نَحْوُ انْطُلِقَ) بزيد (وَ) متعدياً نحو (اسْتُخْرِجَ) المال بضم أولهما وثالثهما لأن الثالث لو بقى على فتحه لالتبس في الدرج بفعل الأمر في مثل انطلق واستخرج فإن قلت قد ذكر الزجاجى في الجمل أنه لا يجوز أن يبنى الفعل اللازم للمفعول لبقى الفعل خبراً بدون مخبر عنه وذلك محال وفى الإيضاح للفارسى الفعل الذى لا يتعدى لا يبنى للمفعول نحو ذهب وجلس وقام ونام. فإن قلت فلم كسروا ثالث انقيد واختير مع أنهما مبدوأن بهمزة الوصل قلت أصلهما اختير وانقود بضم القاف والتاء فهما من قبيل الماضى المعتل العين كقال وباع فاختير مثل بيع وانقيد مثل قيل (وَإِنْ كَانَ الْمَاضِى مُعْتَلَ الْعَيْنِ) بالياء وهو ثلاثى كقال وباع (فَلَكَ) فيه ثلاث لغات (كَسْرُ فَائِهِ) كسرا خالصاً وهذه هى اللغة المشهورة ونقلت عن قريش ومن جاورهم (فَتَصِيرُ عَيْنُهُ يَاءً نَحْوُ قِيْلَ) مما عينه واو وإعلاله بالنقل والقلب لأن أصله قول نقلت حركة الواو على القاف بعد إسكانه ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما

قبلها (وَ) نحو (بِيْعَ) مما عينه ياء وإعلاله بالنقل فقط لأن أصله بيع نقلت حركة الياء على الباء بعد إسكانه وسلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها (وَلَكَ إِشْمَامُ الْكَسْرَةِ الضَّمَّةَ) وهى لغة كثير من قيس وأكثر بنى سعد وبها قرأ ابن عام والكسائى في قيل وغيض ثم فسر المصنف الإشمام بقوله (وَهُوَ خَلْطُ الْكَسْرَةِ) أى كسرة فاء الفاعل (بِشَيْءٍ مِنْ صَوْتِ الضَّمَّةِ) من غير تغيير للياء وهذا معنى قول بعض القراء الإشمام ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتى الضمة والكسرة هذا هو المعروف والمشهور المقروء به وينبغى أن يسمى روما وقال المرادى كيفية النطق به أى الإشمام أن تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين جزء الضمة مقدم وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر ومن ثم تمحصت الياء. (وَلَكَ ضَمَّ الْفَاءِ) بإخلاص (فَتَصِيْرُ عَيْنُهُ وَاواً سَاكِنَةً نَحْوُ قُوْلَ) وبوع أصلهما قول وبيع حذفت حركة العين فيهما وقلبت الياء واوا في الثانى لسكونهما وانضمام ما قبلها وهذه اللغة وهى الضم الخالص لغة قليلة موجودة في كلام هذيل وحكيت عن قوم من ضبة وتميم وبنى أسد ومن ذلك قول الشاعر:

ليت وهل ينفع شيأ ليت ... ليت شباباً بوع فاشتريت

فبوع مبنى للمفعول ونائب الفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره هو وجملة الفعل ونائب الفاعل خبر ليت الأولى وشباباً أسمها وليت الأخيرة توكيد للأولى فلا اسم لها ولا خبر وليت الوسطى فاعل ينفع وشيأ مفعول مطلق أى نفعاً قاله ابن هشام وقال العينى شيأ مفعول به (وَالنَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ عِلَى قِسْمَيْنِ ظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ) كما أن الفاعل كذلك (فَالظَّاهِرُ) ويرفعه الماضى والمضارع إما بالضمة نحو (وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ) وإعرابه إذا ظرف لما استقبل من الزمان قرئ فعل ماض مغير الصيغة القرآن نائب الفاعل (وَضُرِبَ مَثَلٌ) من قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ..﴾ [الحج:٧٣] وإعرابه ضرب فعل ماض مغير الصيغة مثل نائب الفاعل وضرب المثل جعله ووضعه واصله وضع شئ على آخر قال السيوطى في حواشى البيضاوى ضرب المثل هو ذكر لشئ أثره يظهر في غيره وهو من ضرب الدرهم لتأثير السكة فيه. (وَقُضِيَ الْأَمْرُ) وإعرابه قضى فعل ماض مغير الصيغة الأمر نائب الفاعل أصله والله أعلم وقضى الله الأمر فحذف الفاعل للعلم به وناب عنه المفعول (وَ) أما

بالواو نحو (قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ) أى لعن الكذابون وإعرابه قتل فعل ماض مغير الصيغة الخراصون نائب الفاعل وعلامة رفع الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والنون زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد والمجرمون اسم فاعل جمع مجرم وهو من اكتسب الجرم بضم الجيم أى الإثم أو الإثم العظيم والمراد بهم هنا الكفار فإنهم يعرفون يوم القيامة بسيماهم وهى زرقة العيون وسواد الوجوه (وَ) النائب (الْمُضْمَرُ) إما منفصل مرفوع نحو ما ضربَ إلا أنا أو نحن أو أنت أو أنتما أو أنتم أو أنتن أو هو أو هى أو هما أو هم أو هن ولم يذكره المصنف اكتفاء عنه بالمتصل وإما متصل مرفوع أو مجرور ولم ذكر المصنف المجرور وذلك نحو سير أو يسار بى أو بنا أو بك أو بكما أو بكن أو به أو بها أو بهما أو بهم أو بهن فسير فعل ماض مغير الصيغة ويسار فعل مضارع مغير الصيغة وبى جار ومجرور وجملة الجار والمجرور في محل رفع نائب الفاعل والمرفوع المتصل اثنا عشر كلمة على ما مر (نَحْوُ ضُرِبْتُ) بضم التاء والصاد وسكون الباء وإعرابه ضرب فعل ماض مغير الصيغة والتاء ضمير في محل رفع نائب الفاعل واصل المثال ضربنى زيد فحذف الفاعل وأقيم المفعول وهو ياء المتكلم مقامه فتعذر النطق به على هيئة الاتصال فعدل إلى ما يرادفه وهو تاء المتكلم وغيرت صيغة الفعل (وَضُرِبْنَا) بضم الصاد وسكون الباء الموحدة فنا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه وغيره أو للمعظم نفسه في محل رفع على أنه نائب الفاعل (وَضُرِبْتَ) بضم الصاد وسكون الباء وفتح التاء للمخاطب فهى ضمير متصل بارز في محل رفع نائب الفاعل فهذه ثلاثة أمثلة ذكرها صريحاً لأنها أعرف الضمائر وأشار إلى البقية بقوله (إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ) في فصل المضمر وهى ضربت بكسر التاء وضربتما وضربتم وضربتن وضربت وضربا وضربوا وضربن كل ذلك بضم أوله وجميع ما تقدم من الضمائر يرفعه الماضى والمضارع واسم المفعول (لَكِنْ) هذا استدراك لما قد يتوهم مما ذكره أول الباب من أنه ينوب عن الفاعل إلا المفعول فقط فبين هنا أنه قد ينوب عنه غير المفعول فقد (يُبْنَى الْفِعْلُ لِلْمَفْعُولِ) بأن يضم أوله ماضياً كان أو مضارعاً ويكسر ما قبل آخره في الماضى ويفتح في المضارع (وَيَنُوبُ عَنِ الْفَاعِلِ) بعد حذفه (وَاحِدٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ) أمور بل خمسة إلا ربعة المذكورة والخامس الجملة لأن الأصح أنها تنوب عن الفاعل وإن كان لا تقع فاعلاً على الصحيح

إلا أن نيابة الجملة تختصة بباب القول دون ما رادفه كالوحي والإلهام وذلك نحو وقيل للذ
اتقوا ماذا أنزل ربكم فجملة ماذا في محل رفع نائب الفاعل ونحو قيل يا نوح اهبط الآ
فجملة يا نوح اهبط إلى آخره في محل رفع نائب الفاعل لأنه بقول القول ولعل المصنف لم
ينبه عليه لأنه في معنى المفعول فدخل تحت قوله المفعول به **(الأَوَّلُ الْمَفْعُولُ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ)**
وهو النائب عن الفاعل بالأصالة ولهذا قدمه نعم لا يجوز نيابة المفعول الثاني من باب ظن
ولا الثالث من باب أعلم ولا الثاني من باب أعطى أن أوقع في لبس **(الثَّانِي)** مما ينوب عن
الفاعل **(الظَّرْفُ)** زمانياً كان أو مكانياً بشرط أن يكون كل منهما متصرفاً أي يستعمل ظرفاً
ومرة وغير ظرف أخرى فخرج نحو إذا وعند وهنا وثم وكل ملازم النصب على الظرفية فلا
يجوز نيابته وأن يكون أي مختصاً أي دالاً على معين فخرج المبهم نحو وقت وحين وناحية
وحسب فلا يجوز نيابته **(نَحْوُ جُلِسَ أَمَامَكَ)** وإعرابه جلس فعل ماض مغير الصيغة أمام
ظرف مكان نائب الفاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره هو مضاف والكاف ضمير
متصل في محل جر بالإضافة **(وَصِيمَ رَمَضَانُ)** أي شهر رمضان وحذف لفظ شهر جائز
والذي مشى عليه أكثر النحو بين جواز إضافة شهر إلى سائر أعلام الشهور إلا أنه كثر ذلك
في ثلاثة منها وهي رمضان وربيع الأول وربيع الآخر حتى قال بعضهم لم تستعمل العرب
من أسماء الشهور مضافاً إليه لفظ شهر إلا هذه الثلاثة وقال السعد التفتازاني أطبقوا على
أن العلم في ثلاثة أشهر هو مجموع المضاف والمضاف إليه شهر رمضان وشهر ربيع الأول
وشهر ربيع الآخر. لكن قال أبو حيان هذا غير معروف وإنما اسمه رمضان أي بحذف لفظ
شهر وإعرابه صيم فعل ماض مغير الصيغة رمضان ظرف زمان نائب الفاعل وهو مرفوع
وعلامة رفعه ضم آخره فأمام ورمضان ظرفان متصرفان لأنهما يخرجان عن الظرفية إلى
الفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها ومختصان بالإضافة في الأول والعلمية في الثاني
(الثَّالِثُ) مما ينوب عن الفاعل **(الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ)** بشرط أن لا يكون الحرف الجار للتعليل
وأن لا يلزم وجهاً واحداً في الاستعمال كمذ فإنها تختص بالزمان ورب فإنها تختص بالنكرة
فمجرورهما لا يصلح للنيابة عن الفاعل **(نَحْوُ وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ)** أي ندموا على عبادة
العجل وكل من ندم فقد سقط في يده وإعرابه لما رباطة لوجود شئ بوجود غيره وقول

بعضهم لما ظرف زمان بمعنى الحين مبني على أنها اسم بمعنى الحين وهو ما ذهب إليه بعض النحويين وذهب الجمهور إلى أنها حرف رابط لوجود شئ بوجود غيره سقط فعل ماض مغير الصيغة في أيدى جار ومجرور في حرف جر أيدى مجرور بفى وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأن اسم منقوص وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة والميم علامة الجمع وجملة الجار والمجرور في محل رفع نائب الفاعل ومثله قوله تعالى: ﴿...غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ...﴾ [الفاتحة:٧] فمغضوب اسم مفعول بعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول عليهم جار ومجرور في محل رفع نائب الفاعل قال الفاكهي وظاهر كلامه أن النائب هو مجموع الجار والمجرور وهو اختيار ابن مالك والتحقيق أنه المجرور فقط لأنه المفعول حقيقة والجار إنما جئ به لإيصال معنى الفعل على الاسم. وقال ابن عنقاء والصحيح أن المحل للمجرور وحده لكن لا يتبع على محله خلافاً للبديع والنهاية وقال ابن مالك لهما معاً. وعلى الصحيح تقول في إعراب الجار والمجرور إذا وقع في محل نائب الفاعل في نحو سقط في أيديهم في حرف جر أيدى مجرور بفى في محل رفع نائب الفاعل وتقول في نحو غير المغضوب عليهم على حرف جر أيدى مجرور بفى في محل رفع نائب الفاعل وتقول في نحو غير المغضوب عليهم على حرف جر والهاء ضمير متصل مجرور بعلى في محل رفع نائب الفاعل وعلى هذا فالنائب اسم مفرد وهو المجرور لا الجملة بأسرها

(الرَّابِعُ) مما ينوب عن الفاعل **(الْمَصْدَرُ)** أى المفعول المطلق فإنه يسمى بذلك وشرط جواز نيابته أن يكون متصرفاً أى غير ملازم للنصب على المصدرية فلا يجوز نيابة نحو معاذ الله وسبحان الله مختصاً أى مفيداً زيادة على معنى عامله إما بتحديد كضرب شديداً أو بإضافة كضرب الأمير أو بال كسير السير أو بوصف ظاهر **(نَحْوُ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)** وإعرابه الفاء عاطفة إذا ظرف لما استقبل من الزمان نفخ فعل ماض مغير الصيغة في الصور جار ومجرور نفخة نائب الفاعل واحدة صفة أو بوصف مقدر نحو فمن عفى له من أخيه شئ أى عفو ما من جهة أخيه فخرج غير المختص وهو ما لا يفيد زيادة معنى ويسمى بالمصدر المؤكد فلا يجوز نيابته نحو ضرب ضرب **(وَلاَ يَنُوبُ غَيْرُ الْمَفْعُولِ بِهِ)** مما ذكر معه **(مَعَ وُجُودِهِ)** بل يتعين هو عند وجوده للنيابة لشدة شبهه بالفاعل في توقف فهم معنى الفعل

عليه بخلاف سائر المفاعيل فإذا قلت ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره تعين في هذا المثال زيد للنيابة ومع عدم المفعول فالجميع سواء في جواز وقوعها موقعه من غير ترجيح لأحدها على الآخر على الأصح لكن ما كانت عناية المتكلم بذكره أشد فهو أولى بالنيابة (غَالِباً) أتى به إشارة إلى ما أجازه الكوفيون من نيابة غير المفعول به مع وجوده واختاره ابن مالك لورود السماع به كقراءة ابى جعفر ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون وقول الشاعر:

أتيح لى من العدا نذيراً ... به وقيت الشر مستطيراً

وأجيب بأن القراءة شاذة والبيت ضرورة (وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ) المبنى للمفعول (مُتَعَدِّياً لاثْنَيْنِ) أصلهما المبتدأ والخبر تعين نيابة الأول لى الأصح ونصب الثانى نحو ظن زيد قائماً ولا يجوز ظن زيداً قائم أو ليس اصلهما ذلك وذلك في باب أعطى وكسا (جُعِلَ أَحَدُهُمَا نَائِباً عَنِ الْفَاعِلِ) والأولى نيابة المفعول الأول (وَيَنْصَبُ الثَّانِي مِنْهُمَا) أى الذى لم يجعل نائباً سواء الأول أو الثانى (نَحْوُ أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَماً) وإعرابه أعطى فعل ماض مغير الصيغة زيد نائب الفاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو المفعول الأول لأعطى ودرهما مفعول ثان وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ونحو كسى زيد ثوباً وقد تقدم أن الثانى من باب أعطى تمنع إقامته أن أوقع في لبس كأعطيت زيداً عمراً ولا يجوز نيابة الثانى سواء تقدم أو تأخر للإلباس لأن كلاً منهما يصلح أن يكون معطى ولا يتبين المأخوذ من الآخذ إلا بالإعراب فلو قلت أعطى عمرو زيداً أو أعطى زيداً عمرو لتوهم أن عمراً آخذ وزيد مأخوذ والغرض العكس قاله في التصريح .

بَابُ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ

وهما النوع الثالث والرابع من المرفوعات وجعلهما في باب واحد لتلازمهما غالباً والتسمية بالمبتدأ والخبر هي التسمية الشهيرة وسيبويه يقول المبنى والمبنى عليه والمنطقيون يقولون الموضوع والمحمول وأهل المعانى والبيان يقولون المسند والمسند إليه وأخرهما عن الفاعل ونائبه لأن عاملهما معنوى وعامل الفاعل لفظى وما كان عامله لفظياً اقوى مما عامله معنوى **(الْمُبْتَدَأُ هُوَ الاسْمُ)** الصريح نحو زيد قائم أو المؤول به من أن والفعل الآتى في كلامه **(الْمَرْفُوعُ)** لفظاً أو تقديراً أو محلاً **(الْعَارِى)** أى المجرد **(عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّة)** وهى كان وأخواتها وإن وأخواتها فخرج بالاسم الفعل والحرف والجملة وأما قولهم تسمع بالمعيدى خير من أن تراه فالحق أن مؤول بالمصدر أى سماعك وكذا قوله تعالى : ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ...﴾ [المنافقون:٦] فإنه في تقدير سواء عليهم استغفارك وعدمه وبالمرفوع المنصوب والمجرور بغير زائد وأما نحو بحسبك درهم فحسبك مبتدأ والباء فيه زائدة ودرهم خبر وبالعارى عن العوامل اللفظية الفاعل ونائبه واسم كان وأخواتها وخبر إن وأخواتها لكون عاملها لفظياً وهو الفعل واحترز بالعوامل اللفظية عن العامل المعنوى وهو الابتداء الذى هو تجرد الاسم للإسناد فإن الصحيح أنه العامل في المبتدأ **(وَهُوَ قِسْمَانِ)** بالاستقراء **(ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ)** وقد تقدم بيان المراد بكل منهما ولا يجوز الابتداء بالضمير لأنه خلاف وضعه بل يجوز الابتداء بالضمير المنفصل مع وجوب مطابقة الخبر له أفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً غالباً ومن غير الغالب أنت بكسر التاء أفضل من عمرو وأنتم وأنتن أفضل من عمرو وأنت أفضل امرأة وأنتما أفضل رجلين وأنتم وأنتن أفضل رجال ونساء وأنت بفتح التاء صبور أو جريح وأنت بكسر التاء صبور أو جريح لأن فعولاً يستعمل للمذكر والمؤنث فالمضمر اثنا عشر ضميراً منفصلاً **(وَهُوَ أَنَا)** للمتكلم وحده مذكراً كان نحو أنا قائم أو مؤنثاً نحو أنا قائمة **(وَأَخَوَاتِهِ الَّتِى تَقَدَّمَتْ فِي فَصْلِ الْمُضْمَرِ)** وهى نحن للمتكلم المعظم نفسه أو معه غيره مذكراً كان نحو نحن قائمون أو مؤنثاً نحن قائمات وأنت بفتح التاء للمخاطب نحو أنت قائم وأنت بكسر التاء للمخاطبة نحو أنت

قائمة وأنتما للمثنى المخاطب مذكراً نحو أنتما قائمان أو مؤنثاً نحو أنتما قائمتان وأنتم لجمع المذكر المخاطب نحو أنتم قائمون وأنتن لجمع المؤنث المخاطب نحو أنتن قائمات وهو للمذكر الغائب نحو هو قائم وهى للمؤنثة الغائبة نحو هى قائمة قال الرضى والواو والياء في هو وهى عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين للإشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فإنك تحذفهما فيهما والأول هو الوجه وهما للمثنى الغائب مذكراً نحو هما قائمان أو مؤنثاً نحو هما قائمتان وهم لجمع المذكر الغائب نحو هم قائمون وهن لجمع المؤنث الغائب نحوهن قائمات فالمبتدأ في هذه الأمثلة كلها مضمر مبنى لا يدخله إعراب فتقول في نحو أنا قائم أنا ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ قائم خبر وهكذا تقول فيما بعده (وَ) المبتدأ **(الظَّاهِرُ قِسْمَانِ)** لا ثالث لهما **(مُبْتَدأ له خبر)** وهذا هو الأكثر في كلامهم سواء كان خبره مذكوراً أم محذوفاً **(وَمُبْتَدأ)** لا خبر له بل **(لَهُ مَرْفُوعُ)** فاعلاً كان أو نائبه **(سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ)** أي استغنى به عن ذكر الخبر لا بمعنى أن الخبر حذف فسد هذا مسده هذا المرفوع أن يكون اسماً ظاهراً كالأمثلة الآتية أو ضميراً منفصلاً نحو. خليلى ما واف بعهدى أنتما. **(فَالأَوَّلُ)** أي المبتدأ الذى له خبر **(نَحْوُ اللهُ رَبُّنَا)** وإعرابه الله مبتدأ مرفوع بالابتداء قال الأزهرى والابتداء عبارة عن الاهتمام بالشئ وجعله أولاً لشان نحيث يكون الثانى خبراً عن الأول وقال ابن هشام الابتداء هو التجرد عن العوامل اللفظية للإسناد ربنا خبر مرفوع بالمبتدأ على الأصح **(وَمُحَمَّدُ رَسُولُ اللهِ)** وإعرابه محمد مبتدأ رسول خبر ولفظ الجلالة مضاف إليه ثم أعلم أنه يتعين في المثالين المذكورين أن يعرب الأول منهما مبتدأ والثانى خبراً ولا يجوز العكس كما يفيده قول ابن الحاجب وإذا كان المبتدأ مشتملاً على ما له صدر الكلام مثل من أبوك أو كانا معرفتين أو متساويين نحو أفضل منك أفضل منى أو كان الخبر فعلاً له وجب تقديمه. وعلة منع إعراب الأول خبر والثانى مبتدأ في نحو المثالين الإلباس وقال الدمامينى في المثيل الصافى والأصل تقديم المبتدأ على الخبر وهو واجب أن تساويا تعريفاً اتفقت رتبتهما فيه نحو الله ربنا أو اختلفت فيه نحو زيد الفاضل والفاضل زيد لأن في جعل الأول خبراً مع صلوحه لأن يكون مبتدأ مخالفة للأصل الذى هو تقديم المبتدأ من غير فائدة هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً وهو قول أبى على وقيل أن اختلفت رتبتهما

في التعريف فأعرفهما المبتدأ وإلا فالسابق وقيل المعلوم عند المخاطب مبتدأ والمجهول خبر وهو اختيار ابن هشام. (وَالثَّانِي) وهو المبتدأ الذى لا خبر له (وَهُوَ) ما كان رافعاً لمكتفى به عن الخبر وصفاً كان وهو (اَسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ) وستأتى أمثلتها في أجمل منك أخوك وما أحسن منه أنت أو جامداً مؤولاً بالمشتق كالمنسوب نحو ما قريشى أنت وغير مكى زيد وما مدنى عمرو أى غير منسوب لقريش ومكة والمدينة ومثله نحو ما رجل أبوك أى غير كامل في الرجولية وهل أسد أخوك أى شجاع (إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِمَا نَفْيٌ) أى لا يرفعان مكتفى به إلا إذا تقدمهما نفى بحرف كما سيأتى في أمثلة المتن أو نفى بفعل نحو ليس قائم العمران فقائم اسم ليس تعمل عمل كان وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول والعمران فاعل به سد مسد الخبر لأن المعنى ما قام الزيدان (أَوِ اسْتِفْهَامٌ) بحرف كما سيأتى في المتن أو اسم نحو كيف جالس العمران وإعرابه كيف اسم استفهام في محل نصب على الحال من العمران وقدم لأن الاستفهام به صدر الكلام جالس مبتدأ وهو اسم فاعل والعمران فاعل سد مسد الخبر (نَحْوُ أَقَائِمٌ زَيْدٌ) هذا مثال اسم الفاعل المصحوب بالاستفهام وإعرابه الهمزة للاستفهام قائم مبتدأ وقائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول زيد فاعل سد مسد الخبر (وَمَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ) هذا مثال اسم الفاعل المصحوب بالنفى وإعرابه ما نافية حجازية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر قائم اسمها وعلامة رفعه ضم آخره وقائم اسم فاعل الزيدان فاعل سد مسد خبر ما الحجازية ويجوزان تعرب ما نافية تميمية فلا يكون لها اسم ولا خبر ويكون حينئذ قائم مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى (وَهَلْ مَضْرُوبُ الْعُمَرَانِ) هذا مثال اسم المفعول المصحوب الاستفهام وإعرابه هل حرف استفهام مضروب مبتدأ وعلامة رفعه ضم أخره ومضروب اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول العمران نائب الفاعل سد مسد الخبر وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى (وَمَا مَضْرُوبُ الْعُمَرَانِ) هذا مثال اسم المفعول المصحوب بالنفى وإعرابه ما نافية حجازية مضروب اسمها وعلامة رفعه ضم أخره ومضروب اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول العمران نائب الفاعل سد مسد خبر ما وإنما استغنى هذا النوع عن الخبر لأنه في معنى الفعل

بدليل أنه لا يصغر ولا يوصف والفعل لا يخبر عنه فكذا ما في معناه فلو كان المرفوع غير مكتفى به نحو أقائم أبواه زيد لم يكن الوصف حينئذ مبتدأ بل زيد مبتدأ مؤخر وأقائم خبر مقدم وأبواه فاعل أقائم وإذا لم يتقدم نفى أو استفهام نحو قائم الزيدان ومضروب العمران الكوفيون والأخفش يجيزون وقوع الوصف مبتدأ والبصريون يمنعون ذلك قال في المغنى وهل تقدم النفى والاستفهام شرط في العمل أو في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر قولان أرجحهما الثانى وتمثيل المصنف يفيد أن الرافع لما يسد مسد الخبر لا يرفع إلا الاسم الظاهر وذكر في الفواكه أنه يرفع الاسم الظاهر والضمير المنفصل نحو ما قائم أنتما وما مضروب أنتما وأقائم أنتما وهل مضروب أنتما وفى ذلك خلاف وفى المنهل الصافى على قول المتن رافع غير مستتر هذا يشمل الظاهر نحو أقائم الزيدان وهذه لا خلاف فيها والضمير المنفصل نحو اقائم أنت وهذه فيها خلاف فالبصريون يجيزون كون المضمر مبتدأ فيكون من القسم الأول وكونه فاعلاً فيكون مما نحن فيه والكوفيون يوجبون الابتدائية ووافقهم ابن الحاجب بل حكى في أمالية الإجماع على ذلك ونسب على الوهم في نقله **(وَلاَ يَكُوْنُ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً)** لأن الغرض من الأخبار الإفادة وهى منتفية إذا كان المبتدأ نكرة وعبارة الأزهرى ولا يبتدأ بنكرة لأنها مجهولة لا تفيد غالباً أى لأن المبتدأ محكوم عليه بالخبر والحكم على المجهول لا يصح وقال الدمامينى في القسم الأول من قسمى المبتدأ وهو ما كان مسنداً إليه وأما القسم الثانى وهو ما رفع مكتفى به بعد نفى أو استفهام فذاك لازم التنكير لا يعرف بوجه لشدة شبهه بالفعل ولذلك انعقدت الجملة منه ومن مرفوعة فلا مدخل له إذا فيما نحن فيه. **(إِلاَّ)** إذا أفادت تلك النكرة والغالب حصول الفائدة بها **(بِمُسَوِّغٍ)** أى بسبب موجب للابتداء بها لقلة الإبهام فيها عند وجود المسوغ فيصح الحكم عليها حينئذ **(وَالْمُسَوِّغَاتُ)** لذلك **(كَثِيْرَةٌ)** أنهاها عبد الله ابن عبد الرحمن بن عقيل في شرح الألفية على أربعة وعشرين وابن عصفور في كتابه المقرب إلى نيف وثلاثين وابن عنقاء في الدرر السنية على أربعة وعشرين ثم قال وقد فهم من التمثيل وغيره أنه ربما اجتمع في الشئ الواحد مسوغات وأنت إذا بسطتها على طريقة ابن عقيل وغيره أربت على المائدة فتأمل وقد قال جمع محققون كابن هشام والمرادى أم مرجع المسوغات على التعميم والتخصيص وقال الفاكهى تبعاً لابن الحاجب مرجعها إلى

التخصيص بوجه ما. (مِنْهَا) أى من المسوغات (أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى النَّكِرَةِ نَفْىٌ أَوْ اسْتِفْهَامٌ) فيجوز الابتداء بها لأن النكرة إذا وقعت في حيز النفى أفادت عموم الأفراد وشمولها فتعينت وتخصصت بذلك الشمول والاستفهام في معنى النفى وقال ابن الحاجب الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة لام نحو أرجل في الدار أم أمرأة كما مثل به في الكافية وليس كما قال قاله في المغنى فمثال النفى (نَحْوُ مَا رَجُلٌ قَائِمٌ) وإعرابه ما نافية رجل مبتدأ قائم خبره ولم يبال باحتمال كون ما عاملة عمل ليس لأن المقام قرنة ظاهرة في كونها مهملة (و) مثال الاستفهام (هَلْ رَجُلٌ جَالِسٌ) وإعرابه هل حرف استفهام رجل مبتدأ جالس خبره وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿...أَإِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ...﴾ [النمل.٦٠] وإعرابه الهمزة للاستفهام الانكارى اله مبتدأ مع ظرف مكان ولفظ الجلالة مضاف إليه والظرف وما أضيف إليه شبه جملة متعلق بواجب الحذف تقديره كائن في محل رفع خبر المبتدأ (وَمِنْهَا) أى من المسوغات (أَنْ تَكُوْنَ) أى النكرة (مَوْصُوْفَةً) بصفة يحصل بها التخصيص مذكورة كانت (نَحْوُ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ) فإن العبد يتناول المؤمن والكافر فلما وصف بالمؤمن تخصص وقرب من المعرفة فصح جعله مبتدأ وإعرابه اللام لام الابتداء عبد مبتدأ مؤمن صفة خير خبر المبتدأ أو محذوفة نحو السمن منوان بدرهم وإعرابه السمن مبتدأ منوان مبتدأ ثان وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى وهو نكرة لكنه تخصص بصفة محذوفة والتقدير منوان منه وجملة بدرهم في محل رفع خبر وفى معنى وصف النكرة تصغيرها نحو رجيل عندك لأنه بمعنى رجل حقير عندك (وَمِنْهَا أَنْ تَكُوْنَ) أى النكرة المبتدأ بها (مُضَافَةً) على نكرة أخرى أو إلى معرفة والمضاف مما لا يعرف بالإضافة فالأول (نَحْوُ خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ) أى فرضهن الله على المكلفين في اليوم والليلة قال إعرابس عل على عيرها يا رسول الله قال لا إلا أن تطوع قال والله لا أزيد على هذا ولا أنقص فقال النبى ﷺ افلح إن صدق أو قال دخل الجنة إن صدق وإعرابه خمس مبتدأ وهو مضاف وصلوات مضاف إليه كتب فعل ماض والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به والنون علامة جمع الإناث الله فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره والثانى نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود فمثل وغير كل منهما مبتدأ وهو نكرة لإن إضافته على الضمير لا تفيده تعريفاً لأنه عريق في التنكير ولكنه تخصص بالإضافة ومما لا يتعرف بالإضافة حسب

نحو حسبنا الله وأى نحو أيكم زادته هذه إيماناً بخلاف نحو غلام زيد فإنه معرفة محضة لأن إضافته تفيد التعريف ثم ما ذكر من اعتبار كون النكرة المبتدأ بها مضافة على نكرة أخرى أو إلى معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالإضافة محله فيما إذا ذكر المضاف إليه فإن لم يذكر المضاف إليه لم يشترط ذلك كسلام وصلاة على محمد أى سلام الله تعالى وصلاته أو سلامى وصلاتى وقوله تعالى: ﴿...كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾ [الروم:٢٦] أى الخلق وكل يموت أى كل واحد واختلف في كل عند التجرد عن الإضافة فقال الأخفش والفارسى وابن درستويه أنها نكرة والذى عليه سيبويه والجمهور أنها حينئذ معرفة **(وَمِنْهَا)** أى ومن المسوغات **(أَنْ يَكُوْنَ الْخَبَرُ ظَرْفاً أَوْ جَاراً وَمَجْرُوْراً)** مما يصلح الأخبار بشرط أن يكونا مختصين لصلاحيتهما للأخبار حينئذ بخلاف نحو عند رجل تمرة وفى الدار رجل إذا لا فائدة في الأخبار بذلك **(مُقَدَّمَيْنِ عَلَى النَّكِرَةِ)** فإن تأخرا عنها نحو مال عندى ورجل في الدار لم يصح الابتداء بالنكرة قال ابن عنقاء والحق ما قاله ابن هشام من أنه لا مدخل للتقديم في التسويغ وإنما اشترط لتوهم الصفة فحيث التبس بالصفة وجب التقديم وحيث فهم المراد جاز التقديم كما صرح به الجرمى والواحدى نحو رجل بالباب. **(نَحْوُ عِنْدَكَ رَجُلٌ)** وإعرابه عند ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره والكاف في محل جر بالإضافة والظرف وما أضيف إليه في محل رفع خبر مقدم رجل مبتدأ مؤخر **(وَفِى الدَّارِ إِمْرَأَةٌ)** وإعرابه في الدار جار ومجرور خبر مقدم وامرأة مبتدأ مؤخر ولو عكس وقيل رجل عندك وامرأة في الصفة وبالتقديم يتعين كونه خبراً ونحوُ قوله تعالى: ﴿...وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق:٣٥] وإعرابه لدى ظرف مكان مفعول فيه مبنى على فتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء لأجل الإضافة ونا ضمير متصل في محل جر بالإضافة والظرف وما أضيف إليه في محل رفع خبر مقدم ومزيد مبتدأ مؤخر وفى القاموس ولدن بضمتين ولدن ولدى ظرف زمانى ومكانى كعند. وفى الخبيصى ما حاصله ومنها يعنى من الظروف المبنية لدى وقد لده ولد ولدن وهى بمعنى عند إلا أنها أخص إذ عندى يتناول ما كان في ملكك حضرك أو لم يحضرك ولدى لا تتناول إلا ما حضر وتقلب ألف لدى ياء مع المضمر كألف على وعلى غالباً وقد يستغنى عنه كقوله:

إلا كـم يـا خفاعـة لا إلا نـا ... عـزا النـاس الضراعـة والهوانـا
فلـو برئـت عقـولكم بصرتـم ... بـــان دواء دائكـــم للدانـــا
وذلكـــم إذا واثقتمونـــا ... علـى قصـر اعتمادكـم علانـا

أى إليكم لا إلينا ولدينا وعلينا. **(وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ)** وإعرابه الواو ابتدائية على حرف جر أبصار مجرور بعلى والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة وجملة الجار والمجرور في محل رفع خبر مقدم غشاوة مبتدأ مؤخر **(تنبيه)** نقل الفاكهى عن بعضهم إن مدار صحة وقوع المبتدأ نكرة على حصول الفائدة فإذا حصلت فأخبر عن أى نكرة شئت من غير توقف على وجود مسوغ من المسوغات التى ذكرت إلا لا تخلو عن تكلف وضعف وهذا هو ظاهر عبارة الألفية فعليه يصح رجل على الباب وكوكب انقض الساعة إذا كان المخاطب لا يعرف ذلك قال ابن عنقاء بعد نقله لذلك وهذا هو التحقيق بل الحق الذى لا محيد عنه وهو المنقول عن سيبويه فإنه لم يشترط في الابتداء بها سوى حصول الفائدة **(وَقَدْ يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ مَصْدَراً مُؤَوَّلاً)** أى بالاسم الصريح وتأويله **(مِنْ أَنْ وَالْفِعْلِ)** وإن كان غير اسم في الصورة الظاهرة **(نَحْوُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ)** وإعرابه الواو حرف عطف أن حرف مصدر ونصب تصوموا فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون والواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مبتدأ والتقدير وصومكم وخير خبر وعلامة رفعه ضم آخره ولكم جار ومجرور وجملة الجار والمجرور في محل رفع نعت لخير قاله أبو البقاء **(أى صَوْمُكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ)** ومثله قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ... ﴾ [الروم:٢٢] بأمره أى قيام السماء والأرض بأمره وظاهر كلام المصنف أن المبتدأ لا يكون اسما موصولاً إلا من موصول حرفى وصلته كما مثل ولكن قال ابن عنقاء في الدر وقوله المؤول شمل المؤول بدون سابك معه يجعل الجملة قائمة مقام المصدر نظراً للمعنى نحو سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون فدعوتموهم مبتدأ وأنتم صامتون معطوف عليه وساء خبر مقدم أى دعاؤكم وصمتكم سواء ومثله سواء عليه أجزعنا أم صبرنا سواء علينا استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم أى استغفارك وعدمه سواء

وجزعنا وصبرنا سواء وقال الأخفش الجملة فاعل سواء وقال الفارسي خير عن سواء (وَالْخَبَرُ هُوَ الْجُزْءُ الَّذِي تَتِمُّ بِهِ الْفَائِدَةُ) مفرداً كان أو جملة أو طرفاً أو جاراً ومجروراً (مَعَ مُبْتَدَأ) غير الرافع المكتفى به عن الخبر فخرج ما تمت به الفائدة مع غير اكالفاعل ونائبه لأنه وإن تمت به الفائدة لكن مع غير مبتدأ وخرج مرفوع المكتفى بما يسد مسد الخبر نحو ما قائم الزيدان لأنه وإن تمت به الفائدة لكن رافعه لا خبر له لأنه في معنى الفعل والفعل لا يخبر عنه (وَهُوَ) أي الخبر (قِسْمَانِ) الأول (مُفْرَدٌ) وهو هنا ما يقابل الجملة وشبهها كالظرف والمجرور وفي باب الإعراب ما يقابل المثنى والمجموع وفي باب النداء ولا التبرئة ما يقابل المضاف وشبهه وفي باب العلم ما يقابل المركب (وَ) الثاني (غَيْرُ مُفْرَد) وهو الجملة وشبهها من الظرف والمجرور (فَالْمُفْرَدُ) ويجب مطابقته للمبتدأ حيث أمكن افراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتانيثاً (نَحْوُ زَيْدٌ قَائِمٌ) وإعرابه زيد مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخره قائم خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وقائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو (وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ) وإعرابه الزيدان مبتدأ وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى قائمان خبر وعلامة رفعه الألف نيابة عن الصمة لأنه مثنى وقائمان اسمن فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هما (وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ) وإعرابه الزيدون مبتدأ وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم وقائمون خبر وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم وقائمون اسم فاعل وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هم (وَزَيْدٌ أَخُوكَ) وإعرابه زيد مبتدأ وأخوك خبره وعلامة رفعه الواو لأنه من الاسماء الستة هذا كله في المذكر ويقال في المؤنث هند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات وهند أختك وإذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر على المؤنث فيقال زيد وهند قائمان ولا يقال قائمتان ثم المفردان كان مشتقاً تحمل ضميره ما لم يرفع الظاهر نحو أسد بمعنى شجاع (وَغَيْرُ الْمُفْرَدِ) ثلاثة اشياء (أَمَّا جُمْلَةٌ) ولابد من اقترانها برابط يربطها بالمبتدأ وإلا كانت أجنبية عنه فلا يصح الأخبار بها عنه نعم أن كانت الجملة عين المبتدأ جاز خلوها من الرابط ودلك بأن تقع خبراً عن مفرد يدل على جملة كالحديث والخبر والشان والكلام والقول

واللفظ والأمر والقصة والحكاية وضمير الشان وخبر المضاف على مفرد كذلك كخير الكلام لا إله إلا الله ثم الاصل في الرابط كونه ضميراً مذكوراً كان أو محذوفاً نحو كل وعد الله الحسنى أى وعده على قراءة من رفع كل وهو ابن عامر وقد يأتى الرابط غير ضمير كاسم الإشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير وإعادة المبتدأ بلفظه نحو القارعة ما القارعة أو بمعناه نحو الصديق سبق أبو بكر الأمة وعموم يشمل المبتدأ نحو إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً فإن من أحسن عملاً يشمل الذين آمنوا وكذلك زيد نعم الرجل إن كانت أل العموم الجنس وال الثانية مناب الضمر نحو فأما من طغى وآثر الحياة الدنيا فإن الجحيم هى المأوى أى مأواه ثم الجملة أما (اسْمِيَّةٌ) وهى ما صدرت باسم (نَحْوُ زَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ) وإعرابه زيد مبتدأ أول وجاريته مبتدأ ثان وذاهبة خبر المبتدأ الثانى وجملة المبتدأ الثانى وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول والرابط بين المبتدأ الأول وخبره الهاء من جاريته واعلم أن النحويين قسموا الجملة غل صغرى وكبرى وشرح ذلك في قواعد النحو لابن هشام وشرحها للأزهرى وغيره وقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ...﴾ [الأعراف:٢٦] إذا قدرت ذلك مبتدأ ثانياً فلباس مبتدأ وهو مضاف والتقوى مضاف إليه والإعراب فيه مقدر على الالف لأنه اسم مقصور وذلك مبتدأ ثان وخير خبر المبتدأ الثانى وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدا الأول والرابط اسم الغشارة وأما إذا قدرت ذلك بدلاً من لباس التقوى أو عطف بيان عليه فالآية حينئذ لا شاهد فيها على كون الخبر جملة لكون الخبر حينئذ مفرداً ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١] وإعرابه هو ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ أو الله مبتدا ثان أحد خبر المبتدأ الثانى وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدا الأول وهى نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج لرابط يربطها بالمبتدأ كما قال ابن مالك في الخلاصة وإن تكن غياه معنى اكتفى بها وذلك لانا إذا قدر نا هو ضمير شأن فجملة الله أحد عينه في المعنى لانها مفسرة له والمفسر عين المفسر أى الشأن الله أحد وأما إذا قدر نا هو ضمير المسئول عنه فخبره مفرده وهو الله أحد خبر بعد خبر أو بدل قال الأزهرى ومما الجملة فيه نفس المبتدأ في المعنى قولهم هجيرى ابى بكر لا إله إلا الله أى عادته ودأبه هذه الكلمات اى

الإكثار من ذكرها (وَإِمَّا جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ) وهي ما صدرت بفعل (نَحْوُ زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ) وإعرابه زيد مبتدأ قام فعل ماض أبو فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة وجملة الفاعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ والرابط بينهما الهاء من أبوه وقوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ...﴾ [القصص:٦٨] وإعرابه الواو حرف عطف رب مبتدأ والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة يخلق فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو ما اسم موصول بمعنى الذي في محل نصب مفعول به يشاء فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو وجملة الفعل من يشاء وفاعله المستتر صلة الموصول لا محل لها من الإعراب العائد محذوف تقديره يشاؤه وجملة يخلق ما يشاء في محل رفع خبر المبتدأ والرابط بينهما المضير المستتر في يخلق (وَاللهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ) وإعرابه الله مبتدأ يقبض فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر ويبسط الواو حرف عطف يبسط معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه تبعه في رفعه وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو (اللهُ يَتَوَفَّى الأَنْفُسَ) وإعرابه الله مبتدأ يتوفى بفتح أوله فعل مضارع وعلامة رفعه ضم مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو الأنفس مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ وتمثيله بالجملة الخبرية قد يوهم اشتراط كون الجملة المخبر بها خبرية وليس كذلك بل يجوز الأخبار عن المبتدأ بالجملة الطلبية نحو زيداً إضربه أو لا تضربه والقسمية نحو زيد والله لتكرمنه والشرطية نحو زيد إن جاءك فأكرمه (وَإِمَّا شِبْهُ الْجُمْلَةِ) من حيث حصول الفائدة به كما تحصل بالجملة (وَهُوَ شَيْآنِ) الأول (الظَّرْفُ) الزماني أو المكاني بشرط أن لا يكون من الغايات كقبل وبعد وفوق وتحت إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه فإنها تبنى حينئذ على الضم فلا تقع خبراً ولا صفة ولا حالاً ولا صلة كما نص عليه سيبويه وغيره من الأئمة قال ابن هشام لكن يشكل عليهم قوله تعالى: ﴿...كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ...﴾ [يوسف:١٠٩]. فقد وقع صلة (مَنْ) الثاني (الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ) ولو قال والمجرور لكان أولى لأن المحل للمجرور وحده على الاصح لا لهما معاً

خلافاً لابن مالك ثم شرط كل من الظرف والمجرور أن يكون تاماً بأن تتم به الفائدة إذ قرن بالمبتدأ نحو الحمد لله ولدينا مزيد بخلاف الناقص وهو ما لا تتم به الفائدة معه نحو بكر أمس وزيد عنك لعدم حصول الفائدة به (فَالظَّرْفُ) التام الواقع خبراً عن المبتدأ (نَحْوُ زَيْدٌ عِنْدَكَ) وإعرابه زيد مبتدأ عند ظرف مكان وعلامه نصبه فتح آخره والكاف في محل جر بالإضافة والظرف وما أضيف إليه شبه جملة في محل رفع خبر المبتدأ متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أو مستقر (وَ) نحو (السَّفَرُ غَداً) وإعرابه السفر مبتدأ غداً ظرف زمان وعلامة نصبه فتح آخره والظرف شبه جملة في محل رفع خبر المبتدأ متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أو مستقر وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿...وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ...﴾ [الأنفال:٤٢] وإعرابه الركب مبتدأ وعلامة رفعه ذم آخره اسفل ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره وهو شبه جملة في محل رفع خبرالمبتدأ متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أو مستقر ومنكم جار ومجورو في محل نصب صفة لأسفل وفى حواشى الجلالين للجمل والركب أسفل منكم الواو عاطفة ما بعدها على أنتم لأنها مبتدأ تقسيم أحوالهم وأحوال عدوهم ويجوز أن تكون واو الحال وتكون الجملة حالاً من الظرف وهو قوله تعالى : ﴿...بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ وَٱلرَّكْبُ...﴾ [الأنفال:٤٢] كما في القاموس ركبان الإبل وهو اسم جمع لراكب أو جمع له وهم العشرة فصاعداً وقد يكون للخيل أى والركب كائنون بمكان أسفل منكم فأسفل منصوب على الظرف وهو في الحقيقة صفة لظرف مكان محذوف أى والركب في مكان اسفل من مكانكم. وفى المجيد أجاز الأخفش والكسائى والفراء اسفل بالرفع على تقدير محذوف من أول الكلام اى ووضع الركب اسفل. وقد افهم تمثيله بالظرف الزمانى والمكانى أنه يجوز الإخبار بكل منهما لكن الزمانى لا يخبر به الا عن اسم المعنى نحو السفر غدا والصوم يوم الخميس ولا يخبر به عن الذات كما سيأتى بخلاف المكانى فإنه يخبر به عن الذوات نحو زيد خلفك والمعانى نحو الخير أمامك (وَالْجَارُ وَالْمَجْرُوْرُ) التام الذى يخبر به عن المبتدأ (نَحْوُ زَيْدٌ فِي الدَّارِ) وإعرابه زيد مبتدأ وفى الدار جار ومجرور شبه جملة في محل رفع خبر المبتدأ متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أو مستقر (وَ) مثله قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ...﴾ [سورة الفاتحة:٢]

فالجار والمجرور شبه جملة في محل رفع خبر متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أو مستقر **(وَيَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ وَالْجَارُ وَالْمَجْرُوْرُ إِذَا وَقَعَا خَبَراً)** أو صلة أو صفة أو حالاً **(بِمَحْذُوفٍ)** وجوبا فلا يجوز إظهاره في الكلام ولابد من تقديره كوناً عاماً كالحصول والاستقرار والكون والثبوت والوجود والوقوع فيتعين تقدير واحد من هذه ذم الذى ذهب إليه ابن مالك أن الأرجح تقدير المتعلق في غير الصلة بصيغة الاسم فلذا قال المصنف **(تَقْدِيرُهُ كَائِنٌ أَوْ مُسْتَقِرٌ)** لأن الصحح أن المحذوف المقدر بما ذكر هو الخبر وحده وقيل الخبر هو المذكور دون المحذوف وقيل هو مجموعهما أما في الصلة فيجب تقديره فعلاً مطلقاً ولا يجوز تقدير المتعلق المحذوف كوناً خاصاً كقائم وجالس إلا لدليل يدل عليه وحينئذ يكون الحذف جائزاً لا واجباً وغذا قدر نا المتعلق المحذوف لفظ كائن فهو من كان التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة إليه لغو أى غير محتمل للضمير ولو جعلناه من كان الناقصة لكان الظرف في موضع الخبر بتقدير كان أخرى وعند ذلك تتسلل التقديرات قاله في الدرر البهية **(وَلاَ يُخْبَرُ بِظَرْفِ الزَّمَانِ عَنِ الذَّات)** والمراد به ما قام بنفسه ويقابلها العرض وهو ما لا يقوم بنفسه ويقال له اسم معنى **(فَلاَ يُقَالُ زَيْدٌ الْيَوْمَ)** ولا عمرو غدا لعدم الفائدة إذا لا تختص الذات بزمن دون زمن فغذا افاد الأخبار به من الذات بأن كان المبتدأ عاماً والزمان خاصاً كنحن في شهر رمضان والناس في زمان طيب جاز الأخبار به لحصول الفائدة بتخصيص الزمان قال ابن عنقاء والحق جواز نحو زيد في زمان طاب له وإن كان المبتدأ خاصاً لوجود الفائدة فالمدار عليها. **(وَإِنَّمَا يُخْبَرُ بِهِ)** أى بظرف الومان **(عَنِ الْمَعَانِى)** جمع معنى وهو ما عدا الذات من الأعراض كالصوم والسفر لأن الأحداث أفعال وحركات وغيرهما فلابد لكل حدث من زمان يختص به ففى الأخبار به عنها فائدة بخلاف الذوات فإن نسبتها على جميع الأزمنة على السواء فلا فائدة في الأخبار بالزمان عنها قاله الأزهرى **(نَحْوُ الصَّوْمَ الْيَوْمَ)** وإعرابه الصوم مبتدأ اليوم ظرف زمان وعلامة نصبه فتح أخره وهو شبه جملة في محل رفع خبر المبتدأ متعلق بواجب الحذف وكذا تقول في قوله **(وَالسَّفَرُ غَداً)** وأشار المصنف بالتمثيل بما ذكر على أن شرط الحدث الذى يخبر عنه بالزمان أن لا يكون مستمراً فإن الصوم والسفر كل منهما غير دائم الوقوع فإن كان الحدث مستمر الوقوع نحو طلوع الشمس يوم الجمعة فلا فائدة فيه لأن طلوعها مستمر

(وَقَوْلُهُمْ) أى العرب (اللَّيْلَةَ الْهِلَالَ) بنصب الليلة على أنه خبر مقدم والهلال مبتدأ مؤخر وقولهم اليوم خمر وغو ذلك مما ظاهره أنه أخبر فيه بظرف الزمان عن الذات (مُؤَوَّلٌ) بتقدير مضاف إلى اسم الذات ليكون الظرف خبراً عن معنى لا عن ذات فيقدر في المثالين المذكورين رؤية الهلال وشرب الخمر وما ذهب إليه المصنف من كون ذلك مؤولاً بما ذكر هو مذهب جمهور البصريين حيث قالوا ولا يخبر بالزمان عن الذات مطلقاً وأما على قول من قال أنه إذا كان اسم الذات مثل اسم المعنى في وقوعه وقتاً دون وقت نحو الوارد في آبار والهلال الليلة والرطب شهرى ربيع جاز الإخبار عنه بالزمان فإنه لا حاجة على تقدير في مثال المتن لشبه الهلال باسم المعنى من جهة أنه يحدث في وقت دون آخر ويجوز رفع الليلة على أنه خبر مقدم والهلال مبتدأ مؤخر والتقدير حينئذ الليلة ليلة الهلال (وَيَجُوزُ تَعَدُّدُ الْخَبَرِ) مع كون المبتدأ واحد لأن الخبر كالنعت والشئ الواحد يجوز أن ينعت بنعوت متعددة ولأن الخبر محكوم به على المبتدأ ولا يمتنع أن يحكم على الواحد بأحكام متعددة (نَحْوُ زَيْدٌ كَاتِبٌ شَاعِرٌ) أى ينثر الكلم وينظمه فالكاتب هنا التأثر للكلام والشاعر هو الناظم له وإعرابه زيد مبتدأ كاتب خبر شاعر خبر ثان وقوله تعالى : ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ۝﴾ [البروج:١٦] وإعرابه هو ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ الغفور خبر أول الوادود خبر ثان ذو خبرة ثالث وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة والعرش مضاف إليه المجيد خبر رابع فعال خبر خامس وهو من أمثلة المبالغة يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو ملا يريد جار ومجرور اللام حرف جر وما اسم موصول في محل جر باللام متعلق بفعال وجملة يريد صلة الموصول والعائد محذوف تقديره يريده وقد افهم تمثيله أن الخبر إنما يتعدد إذا استقل بالخبرية فإن لم يستقل نحو هذا حلو حامض فلا تعدد بل تقول هذا مبتدأ وحلو حامض خبر لأنهما بمعنى خبر واحد أى مز ليس بتام الحلاوة ولا بتام الحموضة ولا يجوز أن يعرب الثانى منهما بدلاً ولا صفة ولا خبر مبتدأ محذوف لأن المراد به جمع الطعمين بخلاف الأخبار المتعددة كالمثالين السابقين فإنه يجوز أن يعرب ما بعد الخبر الأول خبر مبتدأ محذوف والتقدير

زيد كاتب هو شاعر هو الغفور هو الودود هو ذو العرش الخ ثم أعلم أن المجيد في الآية قرئ بالرفع على أنه خبر وبالجر على أنه نعت للعرش والقراءتان سبعيتان **(وَقَدْ يَتَقَدَّمَ)** أي الخبر **(عَلَى الْمُبْتَدَا)** تقدما **(جَوَازاً)** أي جائزاً وإلا فالاصل فيه أن يكون مؤخراً عن المبتدأ لأنه إنما يؤتى به لبيان حال المبتدأ والدال على حال الذات متأخر عنها طبعاً **(نَحْوُ فِي الدَّارِ زَيْدٍ)** فزيد مبتدأ وفي الدار جار ومجرور خبر مقدم وإنما قدم على خلاف الاصل لغرض التخصيص لأن غرض المتكلم الأخبار بأنه ليس في الدار غيره ولو قال زيد في الدار لما افاد أنه ليس فيها غيره **(وَ)** يتقدم **(وُجُوبا)** أي واجباً وذلك في أربع مسائل الأول أن يكون الخبر مما له صدر الكلام كاسماء الاستفهام **(نَحْوُ أَيْنَ زَيْدٌ)** وإعرابه زيد مبتدأ مؤخر وأين اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم وجوبا لأن الخبر المفرد إذا تضمن ما له صدر الكلام كالاستفهام وجب تقديمه بخلاف ما إذا كان الخبر المتضمن لما ذكر جملة فلا يجب تقديمه نحو زيد من ابوه لأن تأخيره لا يخرجه عما يستحقه من الصدارة لوقوعه صدر الجملة التي وقع فيها وظاهر أنه يتعين إعراب اين خبراً مقدماً ولا يجوز أن يعرب مبتدأ وزيد خبراً لأن زيداً معرفة واين ظرف نكرة **(و)** الثانية أن يكون المبتدا محصوراً نحو **(إِنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ)** وإعرابه أن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وما كافة لان عن العمل عند ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة والظرف وما اضيف إليه في محل رفع خبر مقدم زيد وقدم الخبر فيه وجوبا لغرض أن يكون المبتدا محصوراً لأم المعنى ما عندك إلا زيد ولو أخر ولا وهم أن المحصور فيه هو الخبر **(وَ)** الثالثة أن يكون في المبتدأ ضمير متصل يعود على الخبر نحو قوله تعالى: ﴿...أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد:٢٤] وإعرابه أم حرف عطف على قلوب جا ومجرور في محل رفع خبر مقدم أقفال مبتدأ مؤخر والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة وإنما وجب تقديم الخبر لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وذلك لا يجوز **(وَ)** الرابعة أن يوقع تأخير الخبر في لبس ظاهر **(نَحْوُ فِي الدَّارِ رَجُلٌ)** وإعرابه في الدار جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم رجل مبتدأ مؤخر وإنما وجب تقديم الخبر لأنه لو قيل رجل في الدار لالتبس الخبر بالصفة إذ تحتمل حينئذ في الجار والمجرور أن يكون خبراً وأن يكون صفة لرجل لأن النكرة تطلب الظرف والجار والمجرور

والجملة لتختص بها طلباً حثيثاً فالتزم التقديم دفعاً لهذا الغلباس (وَقَدْ يُحْذَفُ كُلٌّ مِنَ الْمُبْتَدإِ وَالْخَبَرِ) حذفاً (جَوَازاً) والأصل فيهما الثبوت لكن جوزوا حذف أحدهما عند وجود قرينة تدل على ذلك المحذوف وقد اجتمع حذف كل منهما وإبقاء الآخر فيما مثل به المصنف بقوله (نحو سلاَمٌ قَوْمٌ مُنْكَرُوْنَ) وإعرابه سلام مبتدأ وهو نكرة ولكن المسوغ له الدعاء وخبره محذوف أي عليكم وقوم خبر مبتدأ محذوف أي أنتم ومنكرون نعت لقوم وغذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ أو خبرا فقيل الأولى أن يكون المحذوف هو المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة وقيل الخبر لأن التجوز في آخر الكلمة اسهل وقيل بالتخيير وقدر المصنف المبتدأ والخبر المحذوفين في النية بقوله (أَيْ سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُنْكَرُوْنَ) وقد ذحف كل منهما جوازاً وذلك نحو قولك نعم في جواب أزيد قائم أي نعم زيد قائم (وَ) قد (يَجِبُ حَذْفُ) كل منهما فيجب حذف المبتدأ في أربع مسائل لم ينبه عليها المصنف اختصاراً الأولى إذا أخبر عنه بنعت مقطوع لغرض المدح كمررت بزيد الكريم برفع الكريم خبر مبتدأ محذوف وجوبا أي هو الكريم أو لغرض الذم كمررت بعمرو اللئيم برفع اللئيم أو لغرض الترحم كمررت بزيد المسكين برفع المسكين الثانية إذا أخبر عنه بمخصوص بمدح على أحد وجهين في إعرابه نحو نعم الرجل زيد برفع زيد خبر المبتدأ محذوف وجوبا أي هو زيد أم ذم نحو بئس الرجل بكر خبر المبتدأ محذوف أي هو بكر والوجه الثاني يعرب كل من زيد وبكر مبتدأ والجملة قبله خبره وعليه مشى ابن هشام في شرح القطر في باب نعم وبئس الثالثة إذا أخبر عنه بصريح القسم نحو في ذمتي لا فعلن ففي ذمتي خبر لمبتدأ محذوف وجوبا لسد جواب القسم مسده أي في ذمتي يمين أو ميثاق أو عهد لا فعلن الرباعة إذا أخبر عنه بمصدر جئ به بدلاً من اللفظ بفعله أي بدلاً من تلفظهم بفعل المصدر نحو صبر جميل فصبر خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره صبري صبر جميل (وَيَجِبُ حَذْفُ الْخَبَرِ) في أربع مسائل أيضاً وذلك حيث وجد مع القرينة الدالة على الحذف لفظ يسد مسده الأولى (بَعْدَ لَوْلاَ) الدالة على امتناع الثاني لوجود غيره (نَحْوُ لَوْلاَ أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِيْنَ) وإعرابه لولا حرف امتناع لوجود أنتم ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ اللام داخلة في جواب لولا كنا فعل وفاعل كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ونا المدغمة ضمير متصل في محل رفع اسمها

مؤمنين خبرها وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم وخبر المبتدأ محذوف وجوبا أشار المصنف إلى تقديره بقوله (أَيْ لَوْلاَ أَنْتُمْ مَوْجُوْدُوْنَ) وإنما حذف لوجود القرينة الدالة على حذف وهي كلمة لولا لدلالتها على الوجود ووجب حذفه لقيام الجواب مقامه ثم تقدير المصنف للخبر المحذوف بموجودون أولى لأنه كون عام فيوافق ما ذكره الفاكهي تبعاً لابن هشام وغيره من أنه إنما يجب حذف الخبر إذا كان كونا مطلقاً ويقال له الكون العام نحو لولا زيد لأكرمتك أي لولا زيد موجود لأكرمتك فالإكرام ممتنع لوجود زيد لا لمعنى زائد على وجوده فإن كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ فالخبر كون مقيد ويقال له الكون الخاص كما إذا قيل هل زيد محسن إليك فتقول لولا زيد لهلكت تريد لولا إحسان زيد إلى لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كون مقيد بالإحسان فهو ضمن زائد على وجود زيد فإن دلت قرينة على حذفه كهذا المثال ونحو لولا انتصار زيد ما سلم أي لولا أنصار زيد حمود ما سلم جاز حذفه وإن فقدت القرينة تعين ذكره نحو لالوا زيد سالمنا ما سلم ونحو قوله (صلى الله عليه وسلم) (لَوْلاَ قَوْمُكَ حَدِيْثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَبَنَيْتُ الْكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيْمَ) فقومك مبتدأ وحديثو خبره وإنما لم يحذف لكونه مقيداً بالحداثة قال الفاكهي والظاهر أن الآية التي مثل بها المؤلف مما الخبر فيه كون خاص وأن تقديره لولا أنتم صددتمونا بدليل أنحن صددناكم نبه عليه ابن هشام وغيره.قلت لكن ابن هشام مثل في قطر الندا بالآية المذكورة لوجوب حذف الخبر بعد لولا واعترضه الفاكهي في شرحه وقال الأولى التمثيل بما يكون الخبر فيه كونا مطلقاً. والاعتراض مبني على ما ذهب إليه ابن مالك والرماني والشلوبين وغيرهم من التفصيل بين ما إذا كان الخبر كونا مطلقاً فيجب حذفه أو كونا مقيداً فيجب ذكره إلا عند قرينة تدل على حذفه فيحذف جوازاً والذي عليه الجمهور أن الخبر بعد لولا لا يكون إلا كونا مطلقاً فيجب حذفه دائماً ويكون تقدير الخبر عندهم موجود أو كائن فعلى هذا ما سلكه المصنف من تقدير موجودون لا اعتراض عليه بل هو جرى على ما ذهب إليه الجمهور فإن قلت إذ واجب الجمهور حذف الخبر بعد لولا دائماً وأنه لا يذكر اصلاً فما يجيبون به عما جاء فيه الخبر مثبتاً نحو لولا زيد سالمنا ما سلم قلت أوجبوا في مثل هذا جعل الكون المقيد مبتدأ فيقال لولا مسالمة زيد أيانا أي موجودة ما

سلم وأما الحديث السابق فأجابوا عنه بأن هذه الرواية لم تثبت بهذا اللفظ من طريق صحيح والروايات المشهورة لولا أن قومك حديثو عهد بكفر ولولا حدثان قومك ولولا حداثة قومك وعلى هذه الروايات الصحيحة لا أشكال في ذلك (وَ) المسألة الثانية أن يكون الخبر واقعاً (بَعْدَ الْقَسَمِ الصريح) وهو ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسماً لكون ذلك اللفظ لا يستعمل إلا في القسم (نَحْوُ لَعَمْرُكَ أنهم) بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم إذا عاش زمناً طويلاً ثم استعمل في القسم مراداً به الحياة أى وحياتك يا محمد أنهم أى كفار قريش لفى سكرتهم يعمهون وإعرابه اللام لام الابتداء عمر مبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة وهو صريح في القسم وخبره محذوف قدره المصنف بقوله (أَيْ لَعَمْرُكَ قَسَمِي) وإنما حذف لدلالة عمرك عليه ووجب لسد جواب القسم مسده ومن القسم الصريح ايمن الله لأفعلن أى ايمن الله يميني أو قسمي فخرج غير الصريح نحو عهد الله لأفعلن فإنه لا يجب حذف الخبر بعده لأن عهد الله غير ملازم للقسم إذ يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه (وَ) الثالثة أن يكون الخبر واقعاً (بَعْدَ وَاوِ الْمَعِيَّةِ) أى العاطفة لاسم آخر على المبتدأ (نَحْوُ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ) وإعرابه كل مبتدأ وصانع مضاف إليه والواو حرف عطف دال على المعية وما مصدرية تسبك ما بعدها مصدراً معطوفاً على كل صانع والتقدير كل صانع وصنعته والخبر محذوف يقدر بعد المعطوف كما قاله المصنف (أى مَقْرُونَانِ) وإنما حذف لدلالة واو المعية على المقارنة ووجب لقيام المعطوف مقامه ومثل هذا التركيب ما شابهه مما اضيف فيه كل إلى نكرة معطوف عليه ما هو مقرون به كقولهم كل عمل وجزاؤه وكل ثوب وقيمته وكل رجل وصنعته أى تجارته وحرفته وقيل الواو نائبة عن باء المصاحبة عطفت لفظاً فقط وتاليها معطوف لفظاً خبر عن المبتدأ معنى والتقدير في المثال كل صانع بما صنع فإن لم تكن الواو نصاً في المعية كما إذا قلت زيد وعمرو واردت الأخبار باقترانها جاز حذفه اعتماداً على أن السامع يفهم من ذلك معنى الاقتران ويجوز ذكره لعدم التنصيص على المعية (وَ) الرابعة أن يكون الخبر واقعاً (قَبْلَ الْحَالِ الَّتِي لاَ تَصْلُحُ) أى لا يصح كما عبر به غير واحد (أَنْ تَكُوْنَ خَبَراً) عن المبتدأ المذكور قبلها (نَحْوُ ضَرْبِي زَيْداً قائماً) وإعرابه ضربي مبتدأ

وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لا يناسبها إلا كسر ما قبلها وهو مضاف وياء النفس مضاف إليه وضرب مصدر يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب المفعول وهو مضاف وفاعله مضاف إليه وزيداً مفعول به وقائماً حال من ضمير عائد على زيد مستتر في كان المحذوفة هي والخبر وما تعلق به وتقدير ذلك (أيْ) حاصل (إذَا كَانَ قَائِماً) فحاصل خبر المبتدأ وإضا ظرف متعلق بحاصل وكان تامة وفاعلها ضمير يعود على زيد وقائماً حال من الضمير في كان ثم حذف حاصل كمل تحذف متعلقات الظروف العامة فبقى الظرف والحال فاسغنى بالحال عن الظرف لدلالتها عليه فحذف الظرف وهن إذا والتزمت الحال وسدت مسد الخبر ولم يصح جعلها خبراً لأن ضربى وصف فىالمعنى والضرب لا يوصف بالقيام فلا يقال ضربى قائم ولا يجوز جعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لأن هذا المنصوب ملتزم تنكيره ويقع موقع الجملة الخبرية مقترنة بالواو كحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ثم ما ذكر من حذف الخبر قبل الحال الممتنع كونها خبراً ليس مخصوصاً بهذا التركيب بل يلحق به ما في معناه مما صدر بمصدر مضاف إلى فاعله أو مفعوله بعده حال من أحدهما نحو قيامك محسناً أو صدر بمؤول بالمصدر من أفعل التفضيل مضاف إلى مصدر مذكور بعد ذلك المصدر حال مفردة نحو أكثر شربى السويق ملتوتا وجملة نحو أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد أى اقرب كون العبد من ربه حاصل إذا كان ساجداً فلو صلحت الحال للأخبار بها عن المبتدأ لم يجب حذف الخبر نحو ضربى زيداً شديد بل يتعين رفع الحال ليكون هو الخبر أو يؤتى بالخبر.

بَابُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

وهى على ضربين افعال وحروف **(وَتُسَمَّى)** أى هذه العوامل **(النَّواسِخُ)** مطلقاً من غير قيد **(وَنَوَاسِخُ الابْتِداءِ)** مقيدة بالإضافة إلى المبتدأ للاختصاص به لأنها تدخل عليه فترفع عنه عمل الابتداء فيه أخذاً من النسخ وهو الرفع وإنما نسخته لأنها عوامل لفظية والابتداء عامل معنوى والعامل اللفظى اقوى من المعنوى وكما تنسخ حكم المبتدأ تنسخ أيضاً حكم الخبر لأن نسخها للابتداء نسخ لحكمه وهو رفع المبتدأ والخبر فقوله نواسخ الابتداء في قوة قوله نواسخ المبتدأ والخبر **(وَهِيَ ثَلاثَةُ أَنْوَاعٍ)** والدليل على ذلك الاستقراء ولا ينافى ذلك عد بعضهم لها سبعة أنواع لأن ذلك باعتبار افراد الأنواع الثلاثة فلا ينافى ما ذكره المصنف **(الأَوَّلُ مَا يَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ)** غير الرفع الذى كان له **(وَيَنْصِبُ الْخَبَرَ)** الذى كان للمبتدأ وهذا النوع صنفان صنف من الأفعال **(وَهُوَ كَانَ وَأَخَوَاتُهَا)** وتسمى الأفعال الناقصة لعدم اكتفائها بمرفوعها عن منصوبها **(وَ)** صنف من الحروف وهو **(الْحُرُوفُ الْمُشَبَّهَةُ بِلَيْسَ)** في النفى والجحود والعمل وعبر الحروف هنا على سبيل المجاز لأنها جمع كثرة والموضع موضع قلة لكونها أربعة وجمع القلة أحرف ولذا قال الفاكهى الأولى الأحرف **(وَ)** من الصنف الأول **(أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ)** سميت بذلك لأنها تنبئ عن قرب حصول أمر لفاعلها **(وَ)** النوع **(الثَّانِى مَا يَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَيَرْفَعُ الخبر)** رفعاً غير الرفع الذى كان لخبر المبتدأ **(وَهُوَ إِنَّ)** بكسر الهمزة وتشديد النون **(وَأَخَوَاتُهَا)** التى تعمل عملها **(وَلاَ الَّتِى لِنَفْيِ الْجِنْسِ)** على سبيل الشمول بخلاف المحتملة لنفى الجنس ونفى الوحدة فإنها تعمل عمل ليس **(وَ)** النوع **(الثَّالِثُ مَا يَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ جَمِيعاً وَهُوَ ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا)** مما يفهم معناها وتسمى أفعال الشك واليقين وأفعال القلوب لتعلقها بالقوى الباطنية.

(فَصْلٌ) في النوع الأول وبدأ به لأن النوع الثانى حروف والأصل في العمل أن يكون للأفعال والنوع الثالث وإن كان أفعالاً إلا أن مفعوليه قد قيل أنه ليس أصلهما المبتدأ والخبر بل هما كمفعولى أعطى **(فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا)** أى مشابهاتها في العمل وفى الدلالة

على تقدير الفاعل على تقدير الفاعل على صفة تسند إليه لا يتم الفاعل إلا باعتبارها ولذلك سميت ناقصة قاله بعضهم والذي ذكره المصنف منها ثلاثة عشر فعلاً وسأنبه على زيادة ذلك إن شاء الله تعالى (فَإِنَّهَا تَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ) ما لم يلزم التصدير كاسماء الشرط نحو من لم يقم أقم ولا الحذف كالمخبر عنه ينعت مقطوع كالحمد لله الحميد بالرفع على تقدير هو الحميد ولا عدم التضريف نحو طوبى للمؤمن ولا الابتدائية بنفسه نحو أقل رجل يقول ذلك إلا زيداً أو بغيره كمصحوب إذا الفجائية (تَشْبِيهًا بِالْفَاعِلِ) أي بفاعل الفعل المعتدى (وَيُسَمَّى اسْمَهَا) حقيقة وفاعلها مجازاً هذا في حال كونها ناقصة فإذا استعملت تامة نحو د كان المطر فهو فاعل حقيقة ولا خبر لها حينئذ كما سيأتي (وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ) بشرط أن لا يكون جملة طلبية ولا انشائية (تَشْبِيهًا بِالْمَفْعُولِ) في توقف تمام فهم الفعل عليه لأنها أشبهت الفعل التام المعتدى لواحد كضرب زيد عمراً (وَيُسَمَّى خَبَرَهَا) حقيقة ومفعولاً مجازاً (وَهَذِهِ الأَفْعَالُ) يعني كان وأخواتها (عَلَى ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ أَحَدُهَا مَا يَعْمَلُ هَذَا الْعَمَلَ) الذي هو رفع الاسم ونصب الخبر (مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ) بل يعمل سواء كانت مثبتة أم منفية صلة لما الظرفية أم لا (وَهُوَ) ثمانية أفعال (كَانَ) الدالة على اتصاف اسمها بخبرها في الزمن الماضي أم مع الاستمرار نحو كان الله غفوراً رحيماً أي ما زال غفوراً ولا يزال كذلك أو مع الانقطاع نحو لم يكن شيئاً مذكوراً ثم كان بعد ذلك شيئاً مذكوراً وقد تكون محتملة لهما نحو كان زيد مبصراً (وَأَمْسَى) الدالة على ثبوت خبرها لاسمها مساء وهو من الزوال إلى نصف الليل (وَأَصْبَحَ) الدالة على ثبوته له صباحاً وهو من نصف الليل إلى ازوال (وَأَضْحَى) الدالة على ثبوته له ضحى وهو من بعد ارتفاع الشمس كرمح على الزوال (وَظَلَّ) الدالة على ثبوت له نهاراً وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس وقيل يختص بالوقت الذي للشمس فيه ظل وذلك من طلوع الشمس إلى غروبها وقيل من الصباح إلى الزوال وقد تأتي للدوام نحو ظل فلان عمره سفيهاً وتصريفها ظل يظل ظلولاً قاله الرضي (وَبَاتَ) الدالة على ثبوته له ليلاً ومضارعها يبيت وبيات ومصدرها بيتوتة وهذه الستة قد تأتي بمعنى صار فلا تكون حينئذ موضوعة لاقتران الجملة بأوقاتها بل تكون دالة على

اتصاف الاسم بالخبر مطلقاً لا تفيد الصباح ولا المساء ولا غيرهما من أوقاتها السابقة نحو فكانت هباء منبثاً فاصبحتم بنعمته أخواناً وقال الشاعر:

ثم أصبحوا كأنهم ورق جف فألوت به الصبا والديور

وقوله تعالى:

﴿...ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا...﴾ [النحل:٥٨]

وقال الشاعر:

أبيت كأنني أكوى بجمر أى أصير من شدة الحرقة

(وَصَارَ) الدالة على انتقال اسمها من صفة على صفة نحو صار زيد فقيهاً أو من حقيقة إلى حقيقة نحو صار الطين خزفاً وتدل على زمان الوجود لا على الماضى وفى معنى صار آض ورجع وعاد واستحال وقعد وحار يحور بالحاء والراء المهملتين وارتد وتحول وبقى ويزل بمد الهمزة وغدا وراح كحديث تغدو خماصاً وتروح بطاناً وحديث أغد عالماً أو متعلماً (وَلَيْسَ) الدالة على نفى الخبر عن الاسم حالاً فى الحال مطلقاً فى الماضى والمستقبل عند وجود القرينة الدالة على ذلك كقوله تعالى: ﴿...أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ...﴾ [هود:٨] فإن ذلك لنفى صرف العذاب عنهم فى المستقبل ثم ذكر المصنف بعض أمثلة الأفعال السابقة فقال (نَحْوُ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا) وإعرابه كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر الله اسمها مرفوع بها وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره غفوراً خبرها وعلامة نصبه فتح آخره رحيماً نعت والنعت تابع للمنعوت فى إعرابه تبعه فى نصبه وعلامة نصبه فتح آخره وكان فى مثل هذا المثال للدوام والاستمرار كما تقدم وهكذا فى جميع صفات الله تعالى نحو وكان الله بما تعملون خبيراً وكان الله سميعاً بصيراً أى كان كذلك وهو الآن على ما عليه كان كما أجاب بنحو ذلك ابن عباس حين سأله نافع بن الأزرق رأس الخوارج ﴿...فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران:١٠٣] وإعرابه أصبح فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها والميم

علامة الجمع بنعتمه جار ومجرور والهاء مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بأصبح إخواناً خبر اصبح أى صرتم إخواناً متلبسين بنعمته تعالى أو بسبب نعمته على الخلاف في كون الباء فيه للملابسة أو لسببية ومثال أمسى نحو أمسى زيد فقيهاً ومثال اضحى نحو أضحى محمد رسول الله وبات نحو بات زيد مصلياً وصار نحو صار الطين ابريقاً وليس نحو **(لَيْسُوا سَوَاءً)** وإعرابه ليسوا فعل وفاعل ليس فعل ماض ناقص ترفع لاسم وتنصب الخبر والواو ضمير متصل في محل رفع اسمها سواء خبرها وعلامة نصبه فتح آخره **(ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً)** وإعرابه ظل فعل ماض ناقص ترفعالاسم وتنصب الخبر وجه اسمها والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة مسوداً خبرها منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره وهى في هذه الآية بمعنى صار كما تقدم **(وَالثَّانِى)** من الأقسام الثلاثة **(مَا يُعْمَلُ هَذَا الْعَمَل)** أى رفع الاسم ونصب الخبر **(بِشَرْطِ أَنْ يَتَقَدَّمَ)** عليه **(نَفْىٌ)** بحرف أو اسم أو فعل موضوع للنفى كقوله :

لـيس بنفيـك ذا غنـى واعتـزاز كـل ذى عفـة مقـل قنـوع

وقد يحذف حرف النفى لفظاً ويراد معنى نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف أى لا تفتأ قال هيظل فإن تجردت كلها عن النفى أى وما في معناه من النهى والاستفهام لم تكن إلا تامة. **(أَوْ نَهْىٌ أَوْ دُعَاءٌ)** لأنهما في معنى النفى من حيث أن المطلوب بهما ترك الفعل وتركه نفى وقيد في الارتشاف الدعاء بلا خاصة قال العصام وهو مبنى على عدم استعمال لن في الدعاء والمختار خلافه. **(وَهُوَ)** أربعة **(زَالَ)** ماضى يزال بمعنى يستمر أما زال ماضى يزول بمعنى يتحول فإنه لا يعمل هذا العمل بل هو فعل قاصر غير معتد كقوله :

أزف الترحـل غـير أم ركبانـا لـما تـزل برحالنـا وكـان قـد

وقوله تعالى : ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ... ﴾ [فاطر: ٤١]

أى تتحولا وتنتقلا وكذا زال ماضى يزيل بمعنى يتميز لأنه لا يعمل هذا العمل بل هو فعل معتد لواحد نحو زال زيد ضأنه من معزه أى ميزة منه **(وَفَتِئَ)** بفتح فكسر ثم همز كسمع يسمع وفتأ بفتحتين كفتح يفتح فتأ وفتوءاً فيهما ويقال فيه أفتأ كأخرج وهى لغة تميمية **(وَبَرِحَ)** بكسر الراء بوزن شرب **(وَانْفَكَّ)** وهى كبرح وفتئ بمعنى زال باتفاق ورادفها ونئ ورام وفى شرح الكافية لابن مالك إن ما كان من هذه الأفعال الأربعة بلفظ الماضى نفى بما

أو لا أو أن وما كان بلفظ المضارع نفى بكل ناف حتى ليس. (نَحْوُ وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِيْنَ) وإعرابه الواو حرف عطف ولا نافية يزالون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة متصرف من زال من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر والواو ضمير متصل في محل رفع اسمها مختلفين خبرها وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم والضمير في يزالون يعود على الناس في قوله ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة أى لو شاء الله لجعل الناس كلهم أهل دين واحد وهو دين الاسلام أى ولكن لم يجعل الكل على ذلك لعدم مشيئته ذلك الجعل ولا يزالون مختلفين أى في الدين على أديان شتى فمنهم اليهودى والنصرانى والمجوسى والمشرك والمسلم وكل دين من هذه الأديان قد اختلف أهله فيه اختلافاً كثيراً ﴿...لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ...﴾ [طه:٩١] وإعرابه لن حرف نفى ونصب نبرح فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتح أخره متصرف من برح من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره نحن عليه جار ومجرور عاكفين خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم وهذا الكلام صدر من قوم موسى خاطبوا به هارون عليه السلام حين نهاهم عن عبادة العجل وقال لهم إن ربكم الرحمن فاتبعونى وأطيعوا أمرى فأجابوه بقولهم لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى أى لن نزال عابدين للعجل حتى يرجع إلينا موسى جعلوا رجوع موسى غاية لعكوفهم على سبيل التعليل والتسويف (وقول الشاعر):

(صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ ... تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلاَلٌ مُبِيْنُ)

هو من المخيف. اللغة صاح قال الجوهورهى في الصحاح قولهم في النداء يا صاح معناه يا صاحبى ولا يجوز ترخيم المضاف إلا في هذا وحده لأنه سمع من العرب مرخماً وشمر بكسر الميم المشددة أمر من التشمير والمراد به عنا الاستعداد للموت ولا تزل نهى من زال يزال وذاكر من الذكر بضم الذال وكسرها ضد النسيان والموت أمر وجودى يخلقه الله تعالى عند مفارقة الروح الجسد وقيل عرض يضاد الحياة وقيل عدم الحياة عما من شأنه الحياة والنسيان الذهول عن الشئ حيث يزول عن القوة الحافظة ويطلق على مجرد ترك الشئ ولو عمداً والضلال في الاصل الغيبة يقال ضل البعير بمعنى غاب ولم يظهر له اثر والمراد به

هما الزوال عن طريق الحق وعدم الاهتداء إليها ومبين من ابان للازم بمعنى تبين أى انكشف وظهر. الإعراب صاح منادى مرخم صاحب على غير قياس مبنى على الكسر على لغة من ينتظر وعلى الضم على لغة من لا ينتظر شمر فعل أمر مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والواو حرف عطف لا ناهية وتزل فعل مضارع مجزوم لا الناهية وعلامة جزمه سكون آخره متصرف من زال من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره أنت ذاكر خبرها وعلامة نصبه فتح آخره والموت مضاف إليه والفاء تعليلية ونسيان مبتدأ والهاء مضاف إليه وضلال خبر مبين صفة والمعنى اجتهد يا صاحبى واستعد للموت ولا تنس ذكره لأن نسيانه ضلال ظاهر والشاهد في قوله ولا تزل حيث تقدم على تزل شبه النفى وهو النهى **(وَقَوْلِهِ وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ)** هو من الطويل وصدره. ألا يا اسلمى يا دارمى على البلا. وهو من قصيدة طويلة هو أولها ومنها:

لها بشر مثل الحرير ومنطق ... رخيم الحواشى لا هراء ولا نزر

وعينان قال الله كونا فكانت ... فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

اللغة اسلمى فعل أمر من السلامة وهى البراءة من العيوب ويقرأ بدرج الهمزة للوزن ومى اسم امرأة وليس ترخيم مية كما قيل وعلى للمصاحبة أى اسلمى مع بلائك وقيل بمعنى من أى سلمك الله من البلا بكسر الباء وبالقصر مصدر بلى كتعب ومعناه الاضمحلال والفناء والاندراس والمنهل. بضم الميم وسكون النون وتشديد اللام المسكب والسائل بشدة والجرعاء بالمد تأنيث الأجرع رملة مستوية لا تنبت شيئاً والقطر المطر. الإعراب إلا حرف استفتاح ويا حرف نداء والمنادى محذوف أى ياهذه كما هو القاعدة أن يا إذا دخلت على شئ لا ينادى كالفعل نحو إلا يا اسجدوا والحرف نحو يا ليتنى كنت معهم والجملة الأسمية نحو قول الشاعر:

يا لعنة الله والأقوام كلهم ... والصالحين على سمعان من جار

بضم لعنة مبتدأ كانت للنداء والمنادى محذوف قاله في القاموس اسلمى فعل أمر ومعناه الدعاء مبنى على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل يا حرف نداء دار منادى مضاف وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف ومى مضاف إليه

وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكرة لأنه اسم لا ينصرف للعملية والتأنيث وإعرابه بعضهم بكسرة ظاهرة في آخره على أنه منصرف وعلى البلا جار ومجرور وعلامة الجر فيه كسرة مقدر على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ولا دعائية زال فعل ماضى يعمل عمل كان منهلاً خبرها مقدماً والقطر اسمها مؤخراً كما قاله الفاكهى وبجرعائك جار ومجرور وينصب المفعول ونائب الفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره هو عائد على القطر والمعنى الدعاء لدا رمى بالسلامة من العيوب مع كونها قد بليت وإذا كانت على بمعنى من فهو دعاء لها بالسلامة من صؤوف الدهر التى تبليها باستمرار المطر منسكباً في جراعائها أى ما اكتنفها من الرمال حتى تصير خصبة رطبة والشاهد في قوله ولا زال حيث تقدم على زال شبه النفى هو الدعاء (وَالثَّالِثُ) من الأقسام (مَا يَعْمَلُ هَذَا الْعَمَلَ) الذى هو رفع الاسم ونصب الخبر (بِشَرْطِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَا الْمَصْدَرِيَّةُ الظَّرْفِيَّةُ) وتكون صلة لها (وَهُوَ دَامَ) وهى لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها (نَحْوُ) قوله تعالى ﴿...وَأَوْصَنِي بِالصَّلَوٰةِ وَالزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم:٣١] وإعرابه ما مصدرية ظرفية تسبك الفعل بعدها مصدراً دمت دام فعل ماض تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء ضمير متصل في محل رفع اسمها حياً خبرها (وَسُمِّيَتْ مَا هَذِهِ مَصْدَرِيَّةً لأَنَّهَا تُقَدَّرُ) مع الفعل الذى بعدها ويقال لها صلتها (بِالْمَصْدَرِ) قال الشنوانى وعندى أن الذى يقدر بالمصدر إنما هو الصلة. وكذا قال السيد في شرح الكافية قلت لكن لما كان تقديره بالمصدر إنما هو بواسطة ما المصدرية أسند التقدير إليها (وَهُوَ الدَّوَامُ وَسُمِّيَتْ ظَرْفِيَّةً) ويقال لها أيضاً وقتية لدلالتها على الوقت وظرفية (لِنِيَابَتِهَا) أى مع صلتها (عَنِ الظَّرْفَ وَهُوَ الْمُدَّةُ) فاصل ما دمت حيا مدة ما دمت حيا فحذف المضاف وهو المدة وناب المضاف إليه وهو ما وصلتها عنه في الانتصاب على الظرفية ثم سبكت مع دام بمصدر اضيف إليه المدة فصار التقدير مدة دوامى حياً ولكون ما دام دالة على الوقت احتاجت إلى عامل يتقدم عليها أما جملة أسمية نحو زيد قائم ما دمت قائماً أو فعلية كالآية التى مثل بها المصنف ويمتنع أن يقال ابتداء ما دام زيد مقيماً ولو فقدت ما نحو عجبت ما دام زيد صحيحاً كان المنصوب بها حالاً لا خبراً وكذا إذا وجدت وكانت مصدرية غير ظرفية نحو عجبت ما دام زيد صحيحاً لأن المعنى عبت من دوام زيد صحيحاً (وَيَجُوزُ فِي خَبَرِ هَذِهِ

الأَفْعَالِ) أن يكون مفرداً وجملة ذات ربط يربطها بالمبتدأ وظرفاً ومجروراً متعلقين بمحذوف وجوبا وأن يخبر عنها بخبر بعد خبر على نحو ما سبق في أحكام خبر المبتدأ و (أَنْ يَتَوَسَّطَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا) ما لم يمنع من التوسط مانع أو يطرأ موجب للتوسط وتقديم الاسم عليه هو الاصل ولكن لقوة عملها لكونها أفعالاً جاز تقديم خبرها على اسمها فمثال ما يجوز فيه التوسط (نَحْوُ وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِيْنَ) وإعرابه كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر حقاً خبرها مقدماً علينا جار ومجرور في محل نصب صفة لحقاً متعلق بواجب الحذف تقديره كائنا نصر اسمها مؤخر المؤمنين مضاف إليه وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم والمراد الحق الثابت بمقتضى وعده الصادق سبحانه وتعالى لا أن ذلك واجب عليه. وما على الإله شئ يجب. (وقوله الشاعر):

(سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ ... فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ)

هو من قصيدة من الطويل للسموأل اليهودي وأولها:

إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه ... فكل رداء يرتديه جميل

وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها ... فليس إلى حسن الثناء سبيل

وقد كان هذا الشاعر خطب امرأة وخطبها غيره أيضاً فخاطبها بهذا الأبيات. اللغى سلى خطاب لمؤنث من السؤال وهو الاستفهام والجهل خلاف العلم والناس اسم جمع كالقوم والرهم واحدة إنسام من غير لفظه ويطلق على الجن والإنس لكن غلب استعماله في الإنس وسواء يكون مصدراً ووصفاً بمعنى مستو. الإعراب سلى فعل أمر مبنى على حذف النون والياء ضمير متصل في محل رفع فاعل متصرف من سال تنصب مفعولين أم حرف شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه جهلت فعل وفاعل جهل فعل ماض في محل جزم فعل الشرط والتاء فاعل وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله والتقدير إن جهلت فسلى عنا وعنهم الناس مفعول أول لسلى ومفعول جهلت محذوف أى أن جهلت حالنا وحالهم فسلى عنا وعنهم وعنا جار ومجرور وكذا قوله وعنهم والجار والمجرور في محل نصب مفعول ثان لسال الفاء تعليلية ليس فعل ماض ناقص سواء خبرها مقدماً عالم اسمها مؤخراً والمعنى إن جهلت ايتها المرأة حالنا وحالهم فسلى الناس عنا وعن

هؤلاء الذين خطبوك حتى تعلمى حالنا وحالهم فليس العالم بشئ والجاهل به سواء والشاهد فيه تقديم خبر ليس على اسمها فإن منع من التوسط مانع نحو كان موسى صديقى لم يجز أن يعرب الأول خبراً مقدماً للالتباس ولا قرينة تبين المراد فيتعين إعراب الأول اسمها والثانى خبرها وإن طرأ موجب التوسط كان حينئذ وجباً لا جائزاً فيجب التقديم في هذهالصورة فإن كان الاسم المحصور أن وصلتها نحو ما كان حجتهم إلا أن قالوا فالأحسن تقديمه ولكنه لا يجب فحجتهم خبر مقدم والمصدر المنسبك من أن وما بعدها اسمها مؤخراً والتقدير ما كان حجتهم إلا قولهم كذا قال ابن عنقاء وظاهر كلام الفاكهى أن خبر المحصور يجب تقديمه مطلقاً ويؤيده قول الألفية. وخبر المحصور قدم ابدا. ومثله يعجبنى أن يكون في الدار صاحبها (وَيَجُوزُ أَنْ تَتَقَدَّمَ أَخْبَارُهُنَّ عَلَيْهِنَّ) لا فرق في ذلك بين ما شرط في عمله تقدم نفى أو لا وقد يكون تقدم إخبارهن عليهن واجباً بأن كان مما له صدر الكلام نحو كم كان مالك وقد يكون متنعاًكخبر المنفى بما أن قدم عليها فيمتنع قائماً ما كان زيد فإن تقدم النفى على الخبر وكان جاز نحو ما قائماً كان زيد اشتثنى المصنف من جواز تقديم أخبار هذه الأفعال عليهن قوله (إِلاَّ) خبر (لَيْسَ) فإنه تمتنع تقديمه على الأصح قياساً على خبر عسى بجامع أن لا منهما فعل جامد ولأن معناها النفى ومعمول النفى يمتنع تقديمه عليه وعبارة العلوى في حواشى الكشاف أعلم أن ما النافية لا يتقدم معمول ما بعدها عليها وكذا أن أى لأن لهما صدر الكلام فيمتنع زيداً ما ضربت وزيداً أن أمسك عمرو بخلاف لم ولن ولا فيجوز زيداً لم اضرب ولن اضرب ولا أضرب أى لأنها ليست كما وأن في استحقاقهما صدر الكلام فلذا تخطاها العامل دون ما وأن النافيتين. ونقل كثيرون عنالبصريين وسيبويه والسيرافى والفارسى جواز تقديم خبر ليس لأنه فعل ومعمول الفعل يجوز تقديمه عليه (وَ) إلا خبر (دَامَ) فإنه يمتنع تقدمه عليها اتفاقاً في نحو أكرمك أميراً ما دام زيد لما تقرر من أن الحرف المصدرى لا يعمل ما بعده فيما قبله وعلى الاصح في نحو أكرمك ما أميرا دام زيد لئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفى وصلته قال الدمامينى والقياس الجواز لأن ما حرف مصدرى غير عامل فلا يمتنع فيه ذلك إلا أن يثبت أن دام لا تتصرف أى وهو الذى عليه الأكثر فيتجه المنع كما في شرح ابن قاسم. قلت والمنع هو الذى جرى عليه ابن هشام في شرح

القطر قال الحريري في شرح الملحة ومثل دام كل فعل قارنه حرف مصدري كيعجبني أن تكون عالماً. أي فيمتنع يعجبني عالماً أن تكون يعجبني أن عالماً لئلا يلزم عليه ما سبق فيما داد (كَقَوْلِكَ عَالِماً كَانَ زَيْدٌ) مثال لتقدم الخبر على الناسخ وإعرابه عالماً خبر مقدم كان فعل ماض ترفع الاسم وتنصب الخبر زيد اسمها مؤخر (وَ) يثبت (لِتَصَارِيفِ هَذِهِ الأَفْعَالِ) الناسخة (مِنَ الْمُضَارِعِ وَالأَمْرِ) وسيمثل لهما المصنف (وَالْمَصْدَرِ) نحو أعجبني كون زيد صديقك وإعرابه أعجب فعل ماض ونونه للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به كون فاعل وهو مصدر ناقص يرفعالاسم وينصب الخبر وهو مضاف إلى زيد وهو اسمه فمحله الرفع بكون وإن كان لفظه مخفوضاً بالإضافة ومثله فانظر لكوني صاحباً مصاحباً فإن كون مضاف إلى ياء المتكلم وهي اسمه ومحلها الرفع بهوإن كان لفظها مخفوضاً بالغضافة قاله ابن عقاء (وَاسْمِ الْفَاعِلِ) نحو زيد كائن أخالك وإعرابه زيد مبتدأ كائن خبره وكائن اسم فاعل ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على زيد وأخاك خبره وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة والكاف في محل جر بالإضافة وأجاز سيبويه والكوفيون بناء ما تصرف من هذه الأفعال للمجهول ونسب لجمهور البصريين وعلى هذا فيجوز بناء اسم المفعول منها قال ابن عنقاء والأصح أنه لا يجوز بناء شئ منها للمفعول. فلا يقال في كان زيد قائماً كين ولا في يكون زيد قائما يكان (مَا) نحت (لِلْمَاضِي) منها من (الْعَمَلِ) فترفع الاسم وتنصب الخبر مثال المضارع (نَحْوُ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِيْنَ) وإعرابه حتى حرف غاية ونصب ويكونو فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد حتى وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الافعال الخمسة ويكونوا متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر والواو ضمير متصل في محل رفع اسمها مؤمنين خبرها وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم والنون زسدت عوضاً عن الحركة والتنوين الذين كانا في الاسم المفرد (وَ) مثال الأمر قل (كُونُوا حِجَارَةً) وإعرابه كونو فعل أمر مبني على حذف النون متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر والو و ضمير متصل في محل رفعاسمها حجارة خبرها وعلامة نصبه فتح آخره ثم أعلم أن أفعال هذا الباب بالنسبة للتصرف وعدمه ثلاثة أقسام لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام

عند أكثر المتأخرين وقسم يتصرف تصرفاً ناقصاً بمعنى أنه لا يستعمل منه أمر ولا مصدر وهو زال وأخواتها الثلاثة وقسم يتصرف تصرفاً تاماً وهو باقي الأفعال قاله الفاكهي وابن عنقاء (وَتُسْتَعْمَلُ هَذِهِ الأَفْعَالُ) الناقصة (تَامَّةً) على خلاف الاصل (أَى مُسْتَغْنِيَةً عَنِ الْخَبَرِ) مكتفية عنه بمرفوعها فتكون مع مرفوعها كلاماً تاماً لدلالتها حينئذ على ثبوت الشئ في نفسه من غير نظر لحال آخر بخلاف ما إذا كانت ناقصة فإنها ما لم تأخذ المنصوب مع المرفوع لم يكن الكلام تاماً لما تقدم من أن وضعها لتقرير الفاعل على صفة فهذا قطعتها عن الصفة استعملتها في غير موضوعها فلم يستقم الكلام وما فسر به المصنف التمام هو الأصح وقيل معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان ومعنى نقصانها دلالتها على الزمان فقط أي دون الحدث فلا يتعلق بها الظرف ولا الجار والمجرور في حال نقصانها قال الفاكهي وهذا ضعيف والأصح كما قال ابن مالك وغيه أن أفعال هذا الباب كلها في حل نقصانها تدل على الحدث والزمان وأنه يتعلق بها الظرف والجار والمجرور فإذا قلت كان زيد قائماً دل كان على الحدث وهو الحصول المطلق ودل خبره على كون مخصوص وهو الحصول المقيد بوقت ثم إذا استعملت هذه الأفعال تامة كانت بمعنى فعل لازم ويقدر في كل شئ ما يقتضيه المقام (نَحْوُ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ) وإعرابه أن حرف شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه كان فعل ماض في محل جزم فعل الشرط والأظهر أنها تامة بمعنى حصل أو حضر أو حدث وذو فاعل وعلام رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وعسرة مضاف إليه وجواب الشرط قوله فنظرة على ميسرة فالفاء رابطة لجواب الشرط ونظرة خبر لمبتدأ محذوف أي فالأمر أو فالواجب نظرة وأجاز الكوفيون كون كان في الآية ناقصة وقدروا الخبر وإن كان ذو عسرة غريماً أو أن كان من غرمائكم ذو عسرة ورد بأن حذف خبر كان لا يجوز لا اقتصاراً ولا اختصاراً (فَسُبْحَانَ اللهِ حِيْنَ تُمْسُونَ وَحِيْنَ تُصْبِحُونَ) وهما حينئذ بمعنى دخل في الصباح والمساء كما قال المصنف (أَىْ حِيْنَ تَدْخُلُونَ فِي الصَّبَاحِ وَحِيْنَ تَدْخُلُونَ فِى الْمَسَاءِ) هكذا بخط المؤلف بتقديم الصباح على المساء وإعرابه الفاء حرف عطف سبحان قال البيضاوي مصدر كغفران ولا يكاد يستعمل إلا مضافاً منصوباً بفضمار فعله كمعاذ الله. وفي التحفة سبحان مصدر جعل علماً للتسبيح

وهو براءة الله من السوء أى اعتقاد تنزيهه بما لا يليق بجلالة منصوب على انه بدل من اللفظ بفعله الذى لم يستعمل فيقدر معناه ولا يتصرف بل يلزم الغضافة وليس مصدراً لسبح بل سبح مشتق منه. وفى حواشى القفناع للبجيرمى نقلاً عن غيره سبحان اسم مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا تقديره اسبحك أى أنزهك عما لا يليق بك أقيم مقام فعله ليدل على التنزيه البليغ فهو علم للتسبيح بمعنى التنزيه ولا يستعمل إلا في الله ومضافاً فيقصد تنكيره ثم يضاف لأن العلم لا يضاف ولا يثنى حتى يقصد تنكيره. وفى شرح العصامى على شذور الذهب وشرح الدمامينى على التسهيل وغيرهما أن سبحان مصدر وهو الأصح وحينئذ فالأحسن أن يقال في إعرابه سبحان اسم مصدر وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه حين ظرف زمان وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره تسون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وهو متصرف من أمسى التامة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل وحين تصبحون الواو حرف عطف وحين معطوف على ما قبله وتصبحون من أصبح التامة والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل (تُنْبِيْهٌ) وإذا استعملت أضحى تامة فهى بمعنى دخل في الضحى نحو أضحينا أى دخلنا في الضحى وبات بمعنى عرس مقول عمر رضى الله عنه أما رسول الله ﷺ فقد بات بمى أى عرس بها وقد تكون بمعنى نزل يقال بات القوم أى نزل بهم ليلاً وصار بمعنى انتقل نحو صار الأمر إليك أى انتقل وقد تأتى بمعنى رجع نحو ألا إلى الله تصير الأمور أى ترجع وظل بالظاء المشالة بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم أى دام ظله وبرح بمعنى ذهب نحو وإذا قال موسى لفتاه لا أبرح أى لا أذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك أى انفصل ودام بمعنى بقى نحو ما دامت السموات والأرض أى ما بقيت (إِلاَّ زَالَ) ماضى يزال لا ماضى يزيل ولا ماضى يزول فإنهما تامان الأول منهما متعد لواحد ومصدره الزيل والثانى قاصر ومصدره الزوال (وَفَتِئَ) بكسر التاس (وَلَيْسَ فَإِنَّهَا مُلاَزِمَةٌ لِلنَّقْصِ) فلا تستغنى عن خبر يتم به الكلام وذهب أبو حيان في نكتة إلى أن فتئ تكون تامة بمعنى سكن قال الدمامينى إذا اريد فتأ بفتح التاء وأما مكسور التاء فلا يكون إلا ناقصاً انتهى وذهب أبو على الفارسى فى الحلبيات إلى أن زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه أى لم ينقل عنه

وفى شرح المرادى ما يوهم أن زال وبرح وفتئ وانفك فى النقصان والتمام بمعنى واحد وهذا لا سبيل إليه لما قررناه من اختلاف معانيها وذهب الكوفيون إلى أن ليس قد تكون عاطفة لا اسم ولا خبر نحو إنما يجزى الفتى ليس الجمل وإنما كانت عاطفة لأنها بمعنى لا الفناعية التى يعطف بها بعد الإثبات **(وَتَخْتَصّ كَانَ)** عن أخواتها بأمور **(بِجَوَازِ زِيَادَتِهَا)** لفظاً ومعنى فلا تفيد الدلالة على المضى ولا يسند إليها فاعل بل يكون وجودها كعدمها كالحرف الزائد ويبقى الكلام بعد حذفها على معناه قبله إلا فى التأكيد قال هطيل فى شرح المفصل وهذا معنى الزائد فى كل موضع. وقال أبو بكر الخبيصى وقد تكون ملغاة فى اللفظ دون المعنى كقولك زيد كان قائم فتدل كان على أن القيام كام فيما مضى. وفى الرضى أعلم أن كان تزداد غير مفيدة لشئ إلا محض التأكيد كقوله تعالى: ﴿...مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم.٢٩] وكذا إذا دلت كان على الزمن الماضى ولم تعمل نحوم ما كان أحسن زيدا فعدم عملها حينئذ لعدم دلالتها على الحدث المطلق فبقيت كالظرف دالة على الزمن فقط. وإنما تكون زائدة **(بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ بِلَفْظِ الْمَاضِى)** لخفته ولتعين الزمان فيه دون المضاع وندر زيادتها بلفظ المضارع **كقول الشاعر:**

أنت تكون ما جد نبيل إذا تهب شمال بليل

بفتح الباء بوزن قتيل بمعنى مبلولة **(وَإِنْ تَكُونَ فِي حَشْوِ الْكَلَامِ)** بأن تقع بين شيئين متلازمين كالمبتدأ وخبره نحو زيد كان قائم والموصول وصلته نحو كيف تكلم من كان فى المهد صبياً قال ابو البقاء كان زائدة أى من هو في المهد وصبياً حال من الضمير فى الجار والمجرور وقال الصفدى وهذا أجود ما قيل في إعرابه قال الخبيصى وقوله تعالى: ﴿...لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ ...﴾ [ق:٣٧] يتوجه على الخمسة. أى فيجوز أن تكون كان فيه ناقصة وقلب اسمها وله خبرها وأن تكون بمعنى صار وأن يكون فيها ضمير الشان والجملة خبرها أى كان الشان له قلب وأن تكون تامة أى حصل له قلب فقلب فاعل وله متعلق بكان وأن تكون زائدة أى لمن له قلب وشذ زيادتها بين الجار والمجرور ومنه قول الشاعر:

جياد أبى بكر تسامى على كان المسومة العراب

أى على المسومة وكان زائدة وكثرت زيادتها بين ما وفعل التعجب (نَحْوُ مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْداً) وإعرابه ما تعجبية بمعنى شئ مبتدأ كان زائدة لا فاعل لها أحسن فعل تعجب ملنى على الفتح وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره هو زيداً مفعول به وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر فكان زائدة بين المبتدأ وخبره وقد افهم كلامه أنها لا تزداد في صدر الكلام ولا في آخره وإن غيرها من أخواتها لا يرداد قال ابن مالك وربما زيد أصبح وأمسى أى كقولهم ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها بمعنى ما ابردها وما أدفأها قال الدماميني وهذا عند البصريين نادر لا يقاس عليه. (وَتَخْتَصُّ) أى كان (أَيْضاً) بالنصب مفعول مطلقاً أو حال أى أرجع عن الاختصاص الأول رجعواً (بِجَوَازِ حَذْفِهَا) وحدها معوضاً عنها ما في مثل قول الشاعر :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومى لم تأكلهم الضبع

فأبا منادى مضاف وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة وخراشة مضاف إليه واما مركبة من أن وما فإن حرف مصد ونصب وما زائدة عوضاً عن كان الناقصة وأنت ضمير منفصل في محل رفع اسم كان وذا خبر كان وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ونفر مضاف إليه وبجواز حذفها (مَعَ اسْمِهَا) ضميراً كان أو ظاهراً (وَإِبْقَاء خَبَرِهَا) على حاله منصوباً دالاً عليهما (وَذَلِكَ) أى جواز الحذف (كَثِيْرٌ) في كلامهم (بَعْدَ لَوْ وَإِنْ الشَرْطِيَّتَيْنِ) وبعد غيرهما قليل وإنما كثر بعدهما لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخذ ذلك بأن ولو دون بقية أدوات الشرط لأن أن أم أدوات الشرط الجازمة ولو أم أدوات الشرط الغير الجازمة وهو يتوسعون في الأمهات لا يتوسعون في غيرها (كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ الْتَمِسْ وَلَو خَاتَماً مِنْ حَدِيْدٍ) أى ولو كان الذى تلتمسه خاتماً من حديد فحذف كان مع اسمها وإعرابه التمس فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والواو حرف عطف لو حرف شرط جئ بها لعقد السببية والمسببية بين جملتى الشرط والجزاء في الزمن الماضى بخلاف أن فإنها لعقد السببية والمسببية في المستقبل ويقال فيها لو حرف امتناع لامتناع أى حرف يقال على امتناع جوابها لامتناع شرطها وخاتماً خبر لكان المحذوفة مع اسمها وجملة من حديد نعت لخاتماً

(وَقَوْلِهِمْ) أى العرب قال الفاكهى ولو قال وقوله لكان أولى لأنه حديث. قلت وهو حديث أخرجه ٢ (النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ وَإِنْ شَراً فَشَرٌّ) وإعرابه الناس مبتدا مجزيون خبر وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ومجزى اسم مفعول ونائب الفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره هم بأعمالهم متعلق بمجزى أن حرف شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه خيراً خبر كان المحذوفة مع اسمها وهى فعل ماض في محل جزم فعل الشرط وقوله فخير الفاء فيه رابطة لجواب الشرط وخير خبر مبتدأ محذوف والتقدير فجزاؤهم خير وجملة المبتدأ والخبر في محل جزب جواب الشرط وقوله إن شراً فشر إعرابه كإعراب أن خيراً فخير والتقدير إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر وهذا الذى ذكره من نصب الأول ورفع الثانى هو أرجح الأوجه في مثل هذا التركيب وغلا فيجوز رفع الأول ونصب الثانى ورفعهما ونصبهما كما بينت ذلك في حواشى شرح القطر (وَتَخْتَصُّ) أى كان (بِجَوَازِ حَذْفِ نُونِ مُضَارِعِهَا) ويقال له لام الكلمة ولذا عبر بعضهم بجواز حذف لام مضارعها وهو حذف غير واجب كما قال ابن مالك في الخلاصة. وهو حذف ما التزم أى ولكنه لمجرد التخفيف في اللفظ لكثرة استعمال هذه الكلمة (الْمَجْزُومِ) أى بالسكون كذا قيد به بعضهم وهو احتراز عن المجزوم بحذف النون نحو لم يكونا وله يكونوا ولم تكونى لأنها محركة فتعاصت عن الحذف بخلاف الساكنة قال العصامى في شرح الدور ولا حاجة على ذلك لأن المراد بمضارع كان مضارع هذا اللفظ بهذه الهيئة كما هو المتبادر فلا يكون صادقاً على ما ذكراه قلت ولعله لبيان الواقع أى إذا لم يسمع الحذف إلا في المجزوم بالسكون واحترز المصنف بالمجزوم عن المرفوع نحو ومن تكون له عاقبة الدار والمنصوب نحو وتكون لكما الكبرياء في الأرض فلا تحذف منهما النون لانتفاء الجزم فيهما وكذا لا تحذف في الموصوف عليه فإذا قيل لك هل كان زيد قائماً فقلت لم يكن لم يجز حذف نونه حينئذ لأن الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقى على حرف أو حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت كقولك عه ولم يعه فلم يكن لمنزلة لم يع فالوقف عليه بإعادة الحرف الذى كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن قاله ابن هشام في شرح القطر لكنه قال في التوضيح قال ابن مالك تجب هاء السكت في الفعل إذا بقى على حرفين

أحدهما زائد نحو لم يه وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو ولم أك ومن يتق بترك الهاء. ومال إليه العصامى في شرح الذور (إِنْ لَمْ يَلِهَا) أى كان أو النون (سَاكِنٌ) فلا يحذف من المتصل بالساكن وهو لام التعريف نحو لم يكن الله ليغفر لهم فالنون مكسورة لأجله فهى متعاصية على الحذف لقرنها بالحركة العرضة لالتقاء الساكنين خلافاً ليونس محتجاً بقول الشاعر:

إذا لم تك الحاجات من همة الفتى فليس بمغن عنه عقد التمائم

وهذا محمول عند المانع على الضرورة وقد وافق ابن مالك في التسهيل يونس فقال ولا يمنع من ذلك ملاقاة ساكن وفاقاً ليونس. وكأنهما لم ينظر للحركى لعروضها وعدم أصالتها (وَلاَ ضَمِيرٌ نُصِبَ مُتَّصِلٌ بِهَا) أى بكان أو بالنون فلا تحذف النون من مضارع كان المتصل به ضمير منصوب نحو أن يكنه فلن تسلط عليه وقول الشاعر:

فإن لا يكنها أو تكنه فإنه أخوها غذته أمه بلبانها

وذلك لأن الضمائر ترد الأشياء إلى اصولها فغذا توفرت هذه الشرط جاز الحذف (نَحْوُ وَلَمْ أَكُ بَغِياً) وإعرابه لم حرف نفى وجزم أك فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة الأولان واجبان والثالث جائز وأك منصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره أنا وبغياً خبرها (وَلاَ تَكُ فِي ضَيْقٍ) في سورة النحل أما التى في النمل فإنها بإثبات النون وإعرابه لواو حرف عطف على قوله ولا تحزن عليهم أى على الكفار أن لم يؤمنوا ولا تهتم لمكرهم أى فإن الله ناصرك يا محمد عليهم ولا ناهية تك فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة تخفيفاً وهو متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره أنت وجملة في ضيق في محل نصب خبرها (وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً) وإعرابه أن حرف شرط جازم تك فعل الشرط وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة تخفيفاً وهو من كان التامة وحسنة بالرفع فاعل أى وأن تحصل أو تثبت حسنة يضاعفها لصاحبها من عشر على سبعمائة ضعف ويضاعفها جواب الشرط وفى قراءة عاص حسنة بالنصب واسم تك حينئذ ضمير مستتر فيها جوازاً يعود على الذرة أى وأن تكن الذرة حسنة يضاعفها حتى يوافيها

صاحبها يوم القيامة وهى كالجبل العظيم وقد اشار المصنف بهذه الآية على أنه لا يختص الحذف بكان الماقصة بل التامة كذلك وبه صرح الفاكهى في شرح قطر الندا لكنه في التامة قليل كما قاله العصامى في شرح الذور وافاد الأزهرى أنه وقع حذف النون من مضارع كان في القرآن العظيم في ثمانية عشر موضعاً.

(فَصْلٌ) فيما ألحق بليس من رفع الاسم ونصب الخبر لمشابهتها لها في المعنى **(وَأَمَّا الْحُرُوفُ الْمُشَبَّهَةُ بِلَيْسَ)** في النفى والجمود والدخول على الجمل الاسمية **(فَأَرْبَعَةٌ مَا وَلاَ وَإِنْ وَلاَتَ)** النافيات وأكثرها عملاً ما النافية وكان الاصل أن لا تعمل لأن قياس العوامل أن تختص بالقبيل الذى تعمل فيه من الاسم والفعل لكنها أعملت لقوة مشابهتها للبس لأن معنييهما في الحقيقة سواء **(أَمَّا مَا)** أى النافية **(فَتَعْمَلُ عَمَلَ لَيْسَ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ)** وكذا عند التهاميين فيما حكاه الكسائى **(بِشَرْطِ)** اجتماع أمور أربعة الأول **(أَنْ لاَ تَقْتَرِنَ)** ما النافية **(بِإِنْ)** الزائدة الكافة المكسورة الهمزة **(وَ)** الثانى **(أَنْ لاَ يَقْتَرِنَ خَبَرُهَا بِإِلاَّ)** الحصرية المفيدة للغثبات المبطلة لمعنى ما **(وَ)** الثالث **(أَنْ لاَ يَتَقَدَّمَ خَبَرُهَا)** ولو ظرفاً على الأصح خلافاً لابن عصفور **(عَلَى اسْمِهَا)** لضعفها في العمل فلا تتصرف بأن تعمل النصب قبل الرفع **(وَ)** الرابع أن **(لاَ)** يتقدم **(معمول خبرها على اسمها إلا إذا كان المعمول)** لخبرها **(ظَرْفاً أَوْ جَارّاً وَمَجْرُوراً)** فإنه يجوز حينئذ أعمالها مع تقدمه كما سيأتى فهذه الأربعة متى وجدت جاز أعمالها في معرفة ونكرة **(فَالْمُسْتَوْفِيَةُ لِلشُّرُوطِ)** الأربعة المذكورة **(نَحْوُ مَا زَيْدٌ ذَاهِباً)** وإعرابه ما نافية حجازية تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر زيد اسمها ذاهباً خبرها وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وكقوله تعالى : ﴿...مَا هَذَا بَشَرًا ...﴾ [يوسف:٣١] وإعرابه ما نافية حجازية والهاء للتنبيه وذا اسم إشارة في محل رفع اسمها وبشراً خبرها منصوب وعلامة نصبه فتح آخره **(مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)** وإعرابه ما نافية حجازية هن ضمير منفصل في محل رفع اسمها أمهات خبرها وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث السالم والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة قال ابن هشام ولم يقع أعمال ما في القرآن صريحاً في غير هاتين الآيتين **(فَإِنِ اقْتَرَنَتْ بِإِنْ)** أى الزائدة فلا يقال فيها نافية بل زيادة كافة لما عن العمل **(بَطَلَ عَمَلُهَا)** وجوبا عند البصريين لضعف

عملها بالفصل بينها وبين معموليها بغير الظرف وزوال شبهها بليس من حيث أن ليس لا تليها أن فلا يقال ليس أن زيد قائماً (نَحْوُ مَا أن زيد قاسم) وإعرابه ما نافية حجازية بطل عملها أن زائدة كافة زيد مبتدأ وقائم خبر وعلى ذلك قول الشاعر:

بنى غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخزف

قال الفاكهي وقد روي ذهباً وأول على أن أن نافية مؤكدة لما لا زائدة قال وهذا يؤخذ منه إن تكرار ما لا يبطل عملها وهو اختيار ابن مالك. وقال الدماميني قال ابن مالك إن هذه لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل كما يغير العمل تكرار ما قال الراجز:

لا ينسك الأسى تأسياً فما ما من حمام أحد معتصماً

وقال العصامي في شرح الذور وخرج بأن الزائدة أن النافية فلا تبطل العمل كما في البيت المذكور على رواية ابن الكيت ذهباً وصريفاً بالنصب وما الزائدة كان الزائدة في بطلان عمل ما معها عند عامة النحويين ولا يرد ذلك على قضية كلام المصنف يعني ابن هشام لأن المرضي عنده ما ذهب إليه ابن مالك من أنه لا اثر لها وقال أنه يشهد له السماع والقياس. (وَكَذَلِكَ) يبطل عملها (إِنِ اقْتَرَنَ خَبَرُهَا بِإِلاَّ) لأن عملها إنما هو لأجل النفي الذي شابهت به ليس وبالاً يبطل النفي ويصير الكلام إثباتاً فكيف تعمل مع زوال المشابهة قال فيالبهجة فإن انتقض بها وجب الرفع (نَحْوُ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُوْلٌ) وإعرابه ما نافية بطل عملها محمد مبتدأ ورسول خبره وإلا أداة حصر فإن انتقض بدون إلا من أدوات الاستثناء كغير وسوى جاز النصب عند الفراء ووجب عند البصري قال ابن عقاء وقال الفاكهي بخلاف ما إذا انتقض بغيرها فإنه يجوز عملها نحو ما زيد غير قائم. حكى ابن مالك عن يونس جواز أعمالها حال اقتران خبرها بألا واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

وما الدهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا

وأجيب عنه بأن المنصوب ليس خبراً لما وإنما هو مصدر على حذف مضاف والتقديروما الدهر إلا يدور دوران منجنون وما صاحب الحاجات غلا يعذب تعذيباً فجزمه بالحواز يفيد اعتماد مذهب الفراء (وَكَذَلِكَ) يبطل عملها (إِنْ تَقَدَّمَ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا نَحْوُ

مَا قَائِمٌ زَيْدٌ) لضعف عملها لعدم تصرفها تصرف ليس فإنها اصل في العمل وعن يونس جواز أعمالها عند تقدم خبرها مستشهداً عليه بقول الفرزدق شعراً:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

وأجيب عنه بأن بشر اسم ما والخبر محذوف أى في الدنيا ومثلهم بالنصب على الحال وإضافته لا تفيد تعريفاً كما سيأتى وأجاز ابن عصفور عملها إذا كان الخبر المتقدم ظرفاً أو جاراً ومجروراً لكثرة التوسع فيه وتبعه على ذلك جمع محققون كالسعد التاتاوانى وفى حواشى البهجة للشريف ابن عنقاء والأظهر ما بحثه الشارح الأسيوطى وتبعه الفاكهى جواز أعمالها إذا كان الظرف المتقدم خبرها. (أَوْ تَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ) على اسمها وليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً (نَحْوُ مَا طَعَامَكَ) بفتح ميمه على أنه مفعول مقدم لآكل (زَيْدُ آكِلٌ) فإنه حينئذ يبطل عملها فيعرب زيد مبتدأ وآكل خبره لضعفها في العمل فلا يتصرف في خبرها ولا معمول خبرها بالتقدم ولذلك قال الشاعر:

وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل منوافى منى أنا عارف

(فإن كان) أى معمول الخبر (ظَرْفاً نَحْوُ مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ جَالِساً أو جَارّاً أَوْ مَجْرُوراً نَحْوُ مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ جَالِساً لَمْ يَبْطُلْ عَمَلُهَا) لتوسعهم في الظرف والمجرور ما لم يتوسعوا في غيرهما فتقول في إعراب المثال الأول ما نافية حجازية عند ظرف مكان معمول لجالساً والكاف مضاف إليه زيد اسمها جالساً خبرها وتقول في المثال الثانى ما نافية حجازية في الدار جار ومجرور معمول لجالساً وزيد اسمها وجالساً خبرها قال الفاكهى وأما تقديم المعمول على الخبر فجائز. أى نحو ما زيد عندك جالساً (وَبَنُو تَمِيْمٍ لاَ يُعْمِلُونَهَا وَإِنِ اسْتَوْفَت الشُّرُوطُ) المذكورة قال الزمخشرى في المفصل ويقرؤن ما هذا بشر غلا من درى كيف هى في المصحف. وفى المغنى وعن عاصم أنه رفع أمهاتهم على التميمة. (وَأَمَّا لاَ) أى النافية وهى عند عدم القرينة تنفى الجنس ظهوراً والوحدة احتمالاً وقد تكون نصاً في الأول كقول الشاعر:

تعز فلا شئ على الأرض باقياً ولا وزر مما قضى الله واقياً

وفي الثاني كلا رجلاً عندي بل رجلان إذ عطف المثنى عليه يدل على أن المنفي رجل واحد لا جنس الرجال إذ لو أراد نفي الجنس لعطف عليه جنساً آخر بأن يقول لا رجل عندي لا امرأة **(فَتَعْمَلُ عَمَلَ لَيْسَ أَيْضاً)** لكنها تخالف ليس من ثلاث جهات أحدها أن عملها قليل حتى منعها الأخفش والمبرد الثانية أن ذكر خبرها قليل الثالثة أنها لا تعمل إلا في النكرات كما سيأتي **(عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ فَقَطْ)** أي دون بني تميم كما نص عليه الزمخشري وابن الحاجب وغيرهما خلافاً لمن ظن اتفاق العرب على أعمالها فخص الخلاف بما النافية **(بِالشُّرُوطِ الْمتقدمة في ما)** النافية ما عدا الشرط الأول لأن النافية لا تقترن بأن الزائدة **(وَتَزِيْدُ)** يعني لا على ما **(بِشَرْطٍ آخَرَ)** وإنما زيد في شروطها لأن شبهها بليس أضعف من شبه ما وإنما كان شبهها اضعف لأن ليس لنفي الحال ولا لنفي المستقبل عند الأكثر ونقله المرادي عن ظاهر كلام سيبويه وإن قال ابن مالك تبعاً للأخفش أنها قد تكون لنفي الحال وأما ما فإنها إذا نفت المضارع فإنها تخلصه للحال كما قال الجمهور ورد عليهم ابن مالك بنحو قوله تعالى: ﴿...قُلْ مَا يَكُونُ لِيَ أَنْ أُبَدِّلَهُ ...﴾ [يونس:١٥] وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه **(وَهُوَ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا نَكِرَتَيْنِ)** فلا تعمل في معرفة فلا يقال لا زيد قائماً وأما قول الشاعر:

أنكرتها بعد أعوام مضين لنا ... لا الدار داراً ولا الجيران جيراناً

فنادر قال ابن مالك والقياس عندي على هذا شائع قال وقد قاس عليه المتنبي قوله:

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى ... فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقياً

أي أن الأعطاء إذا لم يكن خالصاً من إتباعه بالمكارة فلا يفيد صاحبه اكتساب الثناء عليه وما له غير باق وهذا منه إشارة لقوله تعالى: ﴿...لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالْأَذَىٰ ...﴾ [البقرة:٢٦٤] وعلى هذا المعنى فيرزق بضم الياء مبنياً للمجهول فما في شرحي على شواهد شرح القطر مما قد يخالف هذا مخالف لما يفيده كلام شرح ديوان المتنبي **(نَحْوُ لَا رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ)** وإعرابه لا نافية حجازية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر رجل اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره أفضل خبرها منصوب بها وعلامة نصبه فتح

آخره منك جار ومجرور متعلق بأفضل **(وَأَكْثَر عملها في الشعر)** بل قيل أنه لا يحفظ عملها في النثر قال الفاكهي ولا تختص به وهذا مخالف لما في القطر واللمحة. قوال ابن عنقاء في حواشي البهجة وعملها قليل جداً وخصه أكثر المغاربة بالشعر. وقال العصامي في شرح الشذور صرح غير واحد بأنها لا تعمل إلا في الشعر بل ظاهر عبارة الرضي أنه رأى جميع النحاة وجزم بذلك المصنف في القطر وغيره ولا يرد ذلك على قضية كلامه هنا يعني في الذور لأنه لم يذكر فيه اشتراط كون عملها في الشعر لاحتمال ذهابه على التعميم كما جرى عليه بعضهم انتهى **(وَأَمَّا إِنْ النَّافِيَةُ)** وهي بكسر الهمزة وسكون النون **(فَتَعْمَلَ عَمَلَ لَيْسَ)** وعملها أقل من عمل لا كما قال ابن مالك وعكسه أبو حيان فقال عمل أن أكثر من عمل لا والصواب الأول **(فِي لُغَةٍ)** أهل **(العالية)** بالعين المهملة والياء المثناة من تحت وهي ما فوق نجد أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها والنسبة إليها عالى ويقال أيضاً علوى على خلاف القياس قاله في الصحاح وأما غير أهل العالية فيهملها على الأصل والقول بعملها هور أى أكثر الكوفيين والفراسى وابن جنى وابن مالك وصححه أبو حيان ونقله ابن هشام عن الكسائي والمبرد ومنعه أكثر البصريين والمغاربة ونقله ابن هشام عن سيبويه والفراء أى **(بِالشُّرُوطِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي مَا)** أى ما عدا الشرط الأول أيضاً **(سَوَاءٌ كَانَ اسْمُهَا مَعْرِفَةً أَوْ نَكِرَةً)** فالأول **(نَحْوُ إِنْ زَيْدٌ قَائِماً)** وإعرابه أن نافية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر زيد اسمها قائماً خبرها وما جاء فيه اسمها معرفة من القرآن العظيم قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ...﴾ [الأعراف:١٩٤] في قراءة سعيد بن جبير بتخفيف إن وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب عباداً بالخبرية وأمثالكم بالنصب أيضاً نعت بعباداً وتكون المثلية المنفية في هذه القراءة هي المماثلة في الإنسانية أى ما الذين تدعون أيها المشركون من دون الله عباداً مماثلين ومشابهين لكم في الإنسانية بل هم أحجار منحوتة والمماثلة المثبتة في القراءة المشهورة المماثلة في العبودية أى فهم وإن شابهوكم في العبودية لكنهم لا يشابهونكم في الإنسانية بل هم جماد وأنتم عقلاء فلكم عليهم مزية فكيف تبعدونهم فلا تنافي بين القراءتين في المعنى فكان الأولى للمصنف التمثيل بهذه الآية جرياً على عادته في غيثار التمثيل بالآيات القرآنية **(وَ)** الثاني وهو ما إذا كان اسمها نكرة

(سُمِعَ مِنْ كَلاَمِهِمْ) أى أهل العالية كما قاله الحريرى في شرح مجيب النداء (إِنْ أَحَدٌ خَيْراً مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِالْعَافِيَةِ) أى السلام من المضار وفى القاموس العافية دفاع الله عن العبد عافاه الله من المكروه معافاة وعافية وهب له العافية من العلل والبلاء كأعفاه والمعافاة أن يعافيك الله من الناس ويعافيهم منك. وإعرابه أن نافية تعمل عمل ليس أحد اسمها خيراً خبرها ومن أحد متعلق بخير إلا أداة حصر بالعافية جار ومجرور ومما أنشده الكسائى شاهداً على أعمال أن عمل ليس قول الشاعر:

إن هو مستولياً على أحد ... إلا على أضعف المجانين

وقد يكون اسمها وخبرها معرفتين سمع من كلام أهل العالية إن ذلك نافعك ولا ضارك (وَأَمَّا لاَتَ) وأصلها لا زيدت عليها التاء لتأنيث الكلمة وللمبالغة في النفى كما في علامة ونسابه أو لهما معاً وحركت لالتقاء الساكنين بالفتح على المشهور لأنه أخف الحركات وبالكسر على أصل التقاء الساكنين وبالضم جبراً لما يلحقها من الوهن بحذف أحد معوليها لزماً ويوقف عليها بالهاء وبالتاء (فَتَعْمَلُ عَمَلَ لَيْسَ) بإجماع العرب فهى أقوى الحروف الأربعة في استحقاق العمل لاختصاصها بالاسم إذ لم يحفظ نفيها الفعل (بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا لَفْظَ الْحِيْنِ) فلا تعمل في غيره وإن رادفه وذلك لتقلها في الكلام وهذا ما عليه سيبويه والجمهور وتبعهم المصنف وقيل لا تختص بالحين بل تعمل فيه وفيما رادفه كالساعة وإلا وإن هو ظاهر كلام التسهيل وفى الشذور ولا تعمل إلا في الحين بكثرة وفى الساعة وغلا وإن بقلة انتهى وفى شرح العمريطية لابن عنقاء لات بشرط كون اسمها وخبرها زماناً فإن لم تدخل على الزمان كانت مهملة انتهى ومثال دخولها على غي الحين من اسماء الزمان قول الشاعر:

ندم البغاة ولات ساعة مندم ... والبغى مرتع مبتغيه وخيم

وقوله:

طلبوا صلحنا ولات أوان ... فأجبنا أن ليس حين بقاء

أصله ليس الحين أوان صلح أو ليس الأوان أوان صلح فحذف اسمها وما أضيف إليه خبرها وقدر تنويه فبناه كما يبنى قبل وبعد إلا أن أوان يشبه نزال وزنا فبناه على الكسر

ونونه للضرورة (وَ) بشرط أن لا يجمع بين اسمها وخبرها (بِأَنْ يُحْذَفَ اسْمُهَا) ويذكر خبرها أو بأن يحذف (خَبَرُهَا) أى ويذكر اسمها فلا يجتمعان لأنه لم يسمع (وَالْغَالِبُ) أى المسموع بكثرة في كلامهم (حَذْفُ الاسْمِ) لكونه في موضوع التاء المجعولة كالعوض عن أحد الجزأين أو لأن الخبر محط الفائدة فلا يحسن حذفه (نَحْوُ فَنَادَوا وَلَاتَ حِيْنَ مَنَاص) وإعرابه الفاء حرف عطف نادوا فعل وفاعل نادى فعل ماض وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ولات الواو للحال لات نافية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر وحين خبرها وعلامة نصبه فتح آخره ومناص مضاف إليه واسمها محذوف والتقدير فنادوا والحال أنه ليس الحين حين فرار وتأخر كما قال المصنف (أَىْ لَيْسَ الْحِيْنُ حِيْنَ فَرَارٍ) فمناص بمعنى فرار (وَقُرِئَ) أى في الشواذ وهى ما وراء السبع وقيل ما وراء العشر (وَلَاتَ حِيْنَ مَنَاصٍ) برفع حين (عَلَى) أنه اسمها وعلى (أَنَّ الْخَبَرَ مَحْذُوفٌ أَىْ لَيْسَ حِيْنَ فَرَارٍ حِيْناً لَهُمْ) أى حيناً موجوداً لهم عند تناديهم ونزول العذاب بهم (فَصْلٌ) في بيان حكم أفعال المقاربة (وَأَمَّا أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ) أى القرب أى الأفعال الدالة على قرب حصول الخبر ودنوه فالمقاربة مفاعلة ولكن المراد بها هنا أصل الفعل وهو القرب وهى مصدر قارب الشئ يقاربه مقاربة وتسمية أفعال هذا الباب كلها أفعال المقاربة من باب التغليب كالقمرين للشمس والقمر لأن بعضها للرجاء وبعضها للشروع كما يفيده قول المصنف فهى ثلاثة أقسام الخ وقد حدها ابن الحاجب في الكافية بما يفيد اشتراكها في إفادة المقاربة فقال افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء أو حصولاً أو أخذاً فيه فالدال منها على الرجاء موضوع لمقاربة الخبر على سبيل الرجاء والطمع في حصوله نحو عسى الله أن يشفى مريضك تريد أم قرب شفائه مرجو من عند الله مطموع فيه والدال منها على المقاربة موضوع لمقاربة الخبر على سبيل وجود القرب وحصوله لا على رجائه نحو كادت الشمس تغرب تريد أن قربها من الغروب قد حصل والدال منها على الشروع موضوع لمقاربة الخبر على سبيل الأخذ فيه تقول طفق الثلج يذوب إذا قلت ذلك في حال أخذه في السيلان عند طلوع الشمس عليه فالكل من أفعال هذا الباب بهذا تلقريب من باب واحد باعتبار أصل المقاربة فلا حجاة حاجة حينئذ لجعل إطلاق لفظ المقاربة عليها من باب التغليب كما قاله جمع ولا من باب تسمية الكل باسم الجزء كما

قاله جمع آخر (فَهِيَ ثَلاَثَةُ أَقْسَامٍ) لا رابع لها والمذكور هنا أحد عشر الأول من الأقسام الثلاثة (مَا وُضِعَ لِلدَّلاَلَةِ) أي ليدل (عَلَى قُرْبِ الْخَبَرِ) أي على أنه قريب الحصول فنحو كاد زيد يخرج معناه إثبات مقاربة الخروج وإن لم يخرج فهو غير دال على نفي الخروج كما سيأتي تحقيقه في آخر الباب إن شاء الله تعالى (وَهُوَ) أي هذا القسم الدال على قرب الخبر ألفاظ كثيرة ذكر المصنف منها ثلاثة (كَادَ) قال الدماميني وهي أشهر أفعال المقاربة وتتصرف تصرف الأفعال فيقال كاد يكاد ويكون كيدلاً وكوداً ومكاداً ومكادة فهو كائد (وكَرَبَ بِفَتْحِ الرَّاءِ وَكَسْرِهَا وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ) كما قال الدماميني وغيره فيقال كرب كروباً فهو كارب وأوشك هو في الاصل بمعنى أسرع وتستعمل كذلك فيقال أوشك فلان في السير أي أسرع فيه وتتصرف فيقال أوشك يوشك فهو موشك وأوشك يا زيد وهو أوشك منه (وَ) الثاني (مَا وُضِعَ لِلدَّلاَلَةِ عَلَى رَجَاءِ الْخَبَرِ) أي على رجاء المتكلم لحصول مضمون الخبر سواء كان رجاء حصوله عن قرب أو بعد (وَهُوَ) ثلاثة (عَسَى) بفتح السين كقضى وقد تكسر سينها إذا اتصل بها ضمير متكلم نحو عسيت وعسينا أو ضمير مخاطب نحو فهل عسيتم والمشهور في كتب العربية أنها فعل جامد فلا يأتي منها إلا الماضي وعبارة التسهيل فالأول عسى غير متصرف قال الخبيصي أي لا يجئ منه مضارع أو اسم فاعل أو أمر أو نهي لتضمنه معنى الغنشاء ومشابهته بذلك الحرف لكون الإنشاء بالحروف وعبارة الرضي عسى لا يأتي منه غلا الماضي لتضمنه معنى الحرف أي إنشاء الطمع والرجاء كلعل والإنشاآت في الأغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها. قال الأندلسي وأما قولهم عسى يعسو عُسوا فهو بمعنى صلب وأنشد قال عدي شعراً:

لولا الحياء وأن رأسي قد عست ... فيه المشيب لزرت أم القاسم

وكلام المصنف يفيد أن عسى للرجاء فقط وليس كذلك ولكن الرجاء هو الغالب وقد يأتي لغيره ففي الرضي قال الجوهري عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق اللذين يكونان في المخلوق عليه تعالى إلا في قوله تعالى : ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ ...﴾ [التحريم:٥] وأقول أن عسى في الآية للتخويف لا للخوف والإشفاق. وفي القاموس عسى فعل مطلقاً أو حرف مطلقاً أي على الخلاف فيها للترجي في المحبوب والإشفاق في المكروه

واجتمعا في قوله تعالى: ﴿...وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ...﴾ [البقرة:٢١٦] الآية وللشك واليقين وقد تشبه بكاد ومن الله للإيجاب وبمنزلة كان في المثل السائر عسى الغويرا بؤسا. (وَحَرَى) بفتح الحاء والراء المهملتين كذا في التصريح والفواكه وغيرهما من كتب المتأخرين في الرضى قد تستعمل حرى زيد أن يفعل كذا بفتح الراء استعمال عسى بلفظ الماضي فقط ومعناه صار حرياً أي خليقاً وجديراً. قلت كلام القاموس يفيد أنها تستعمل كرضى ورمى أي بفتح الراء وكسرها وقد ذكرها بفتح الراء أصحاب كتب الأفعال من اللغويين كما ـ ء على ذلك الأزهري والعصامي (وَاخْلَوْلَقَ) بفتح اللامين (وَ) الثالث (مَا وُضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَضَلَى الشُّرُوعِ) أي شروع الاسم في الخبر (وَهُوَ) أي هذا القسم (كَثِيرٌ) وقد أنهاها بعضهم على نيف وعشرين فعلاً ذكر المصنف منها خمسة (نَحْوُ طَفِقَ) بفتح الفاء وكسرها قال في في التوضيح حكى الأخفش طفق يطفق كضرب يضرب وطفق يطفق كعلم يعلم وحكى مصدر طفق بالفتح طفوقاً ومصدر طفق بالكسر طفقا. والمشهور أنه لا تتصرف كعسى قال الدماميني وحكى أيضاً طبق بكسر الباء الموحدة (وَعَلِقَ) بكسر اللام قال الدماميني وهي غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر:

أراك علقت تظلم من أجرنا ... وظلم الجار إذلال المجير

(وَأَنْشَأَ) بالهمز أوله وآخره نحو أنشأ السائق يحد والإبل وقول الشاعر:

أنشأت أعرب عما كان مكتوماً (وَأَخَذَ) كقوله:

فأخذت أسأل والرسوم تجيبني ... وبالاعتبار إجابة وسؤال

(وَجَعَلَ) بفتح عينه وفي القاموي وجعل يفعل كذا اقبل وأخذ وتكون بمعنى سمى وسمه وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن أناثاً وبمعنى التبيين نحو إنا جعلناه قرآناً عربياً وجعلت زيداً أحاك سسته إليك. (وَهَذِهِ الأَفْعَالُ) المترجم لها بافعال المقاربة (تَعْمَلُ عَمَلَ كَانَ) وأخواتها وتسمى نواسخ ونواقض ايضاً وإنما أفردت بباب لاختصاص خبرها بأحكام ليست لخبر كان (فَتَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ) على المشهور ويدل لذلك ورود خبرها مفرداً منصوباً في بعض الأحيان وسيويه يجعل المقرون بأن مفعولاً منتصوباً على إسقاط الخافض ويجعل الفعل بمعنى قرب فالتقدير عنده في نحو عسى زيد أن يقوم قرب زيد من القيام ومن

أحكام هذه الأفعال أن خبرها لا يتقدم عليها وقد يتوسط وقد يحذف (إلاّ أنّ) اسمها لا يخلو غالباً من اختصاصه إما بتعريف نحو فعسى الله أن يأتي بالفتح أو بوصف نحو عسى سائر ذو حاجة أن يفتح الله عليه وقد يأتي نكرة محضة غير مختصة كقول الشاعر:

عسى فرج يأتي به الله أنه ... له كل يوم في خليقته أمر

وإلا أن (خبرها) يختص بأمور منها أنه يحذف كقول عنترة شعراً:

هممت ولم أفعل وكدت وليتني ... تركت على عثمان تبكى حلائله

ومنها أنه (يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِعْلاً مُضَارِعاً) قال العصامي في هذه العبارة مسامحة والمراد أنه يجب أن يكون خبرها جملة وندر مجيئه مفرداً بعد كاد وعسى كقوله:

وأبت إلى فهم وما كدت آيباً ... وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

وقولهم في المثل عسى الغوير أبؤسا أي عسى الغوير يأتي بابؤسا أي شدة وعذاب فابؤس خبر عسى وهو مفرد وليس من الأخبار عنها بالمفرد قوله تعالى: ﴿رُدُّوهَا عَلَيَّ ۖ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص:٣٣] فطفق مسحاً بل هو من حذف الخبر ومسحا مفعول مطلق والتقدير فطفق يمسح مسحاص فحذف الخبر وترك المصدر دالاً عليه وشذ مجئ الجملة الأسمية بعد جعل كقوله:

وقد جعلت قلوص بني سهيل ... من الأكوار مرتعها قريب

فجملة مرتعها قريب خبر جعل ومن الأكوار متعلق بقريب وهو جمع كور بضم الكاف الرحل بأداته أو جمع كور بفتحها الجماعة الكثيرة من الابل وشذ الأخبار بالماضي عن جعل نحو قول ابن عباس فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً إذا لم يستطع أن يخرج ومنها أنه يجب أن يكون خبرها (مُؤَخَّراً عَنْهَا) فلا يجوز تقديمه عليها لضعفها وعدم تصرف أكثرها وظاهر كلمه جواز توسط الخبر بينها وبين اسمها مطلقاً وهو مذهب المبرد والسيرافي والفارسي وصححه ابن عصفور وجزم به في المغني والتسهيل ومنها أنه يجب في خبرها أن يكون (رَافِعاً لِضَمِيرِ اسْمِهَا) أي عاملاً فيه الرفع على أنه فاعله أو نحوه وذلك أنها إنما جئ بها لتدل على شروع اسمها في الخبر او قربه منه أو ترجى حصوله كما مر

فلابد من ضمير يعود عليه غالباً أى أن وجوب رفع خبرها لضمير اسمها إنما هو باعتبار أن ذلك الحكم لغالب أفعال هذا الباب وإلا فيجوز في خبر عسى خاصة أن يرفع الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على اسمها كقول الفرزدق حين هرب من الحجاج .

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده إذا نحن جاوزنا حفير زياد

برفع جهده على أنه فاعل يبلغ مذاف إلى المضير العائد على اسم عسى قال الفاكهى وعنه احترز المؤلف بقوله غالباً. وقد يتوهم عود قوله غالباً للأحكام الأربعة الفعلية والمصاحبة والتأخير والرفع للضمير وليس كذلك بل الواقع على خلاف الأحكام الثلاثة الأول شاذ والواقع على خلاف الحكم الرابع مسموع بكثرة فليس شاذاً (وَ) منها أنه (يَجِبُ اقْتِرَانُهُ) أى خبر افعال هذا الباب (بأن) المصدرية (إنْ كَانَ الْفِعْلُ حَرَى وَاخْلَوْلَقَ) لأن الفعل المرجى وقوعه يتراخى حصوله فاحتيج على أن للشعرة بالاستقبال (نَحْوُ حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ) فلا يجوز حرى زيد يقوم وإعرابه حرى فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر زيد اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره أن حرف مصدر ونصب يقوم فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره والمصدر المنسبك من إن وما بعدها خبر حرى والتقدير قارب زيد القيام (وَاخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تَمْطُرَ) اخلولق والتقدير قاربت السماء المطر أو الأمطار وسيأتى إن شاء الله تعالى في إعراب مثال عسى الكلام على الأحكام بهذا المصدر (وَيَجِبُ تَجَرُّدُهُ) أى الخبر (مِنْ أَنْ بَعْدَ أَفْعَالِ الشُّرُوعِ) لأنه للحال وأن تخلص الفعل للاستقبال فبينهما تناف (نَحْوُ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا) أى شرع آدم وحواء يلزقان عليهما من ورق الجنة ليستترا به وإعرابه طفق فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع اسمها يخصفان فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وألف التثنية ضمير متص في محل رفع فاعل وعليهما متعلق بيخصفان وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر طفق (وَالأَكْثَرُ فِي) خبر (عَسَى وَأَوْشَكَ الاقْتِرَانُ بِأَنْ) لأن عسى من أفعال الترجي وكان القياس وجوب اقتران خبرها بأن ولذا ذهب جمهورية البصريين إلى أن تجرد خبرها من أن خاص بالشعر أى فهو ضرورة شعرية لكن ظاهر كلام سيبوبة خلافة والذى

سهل حذف أن من خبرها حملها على كاد لاشتراكهما فى أصل معنى المقاربة وإن اختلفا فى وجوه المقاربة فلذلك دخلت أن فى خبر كاد وحذفت من خبر عسى وأما أوشك فانها تستعمل اللفظ استعمال عسى واستعمال كاد فتدخل أن فى خبرها الحاقا بعسى وتحذف منه الحاقا بكاد لمشاركتهما لهما فى أصل الباب والقياس فيها حذف أن كما فى كاد لمشاركتها لها فى المعنى إذ ليس فيها معنى رجاء ولا إنشاء وكون الأكثر معها الاقتران بأن إنما يظهر حيث جعلت للترجى أختا لعسى لا إذا جعلت للمقاربة أى فأنه يغلب معها حذف أن (**نحو عَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِىَ بالفَتْحِ**) أى بالنصر لنبيه بإظهار دينه وإعرابه عسى فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل كان ترفع الأسم وتنصب الخبر الله أسمها أن حرف مصدر ونصب يأتى فعل مضارع منصوب بأن وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وبالفتح متعلق به والمصدر المنسبك من أن وما بعدها خبر عسى التقدير قارب الله الاتيان بالفتح هذا ما تقتضيه عبارة الخبيصى فانه قال فى إعراب عسى زيد أن يقوم فزيد هنا اسمها وأن مع المضارع فى محل النصب بخبريتها وهى هنا بمعنى قارب أى قارب زيد القيام. واحترز بقوله هنا عن نحو عسى أن يخرج زيد فإن المصدر المنسبك حينئذ مرفوع المحل بالفاعلية بعسى مستغنيا به عن الخبر لأنها تامة ومعناها حينئذ قرب والتقدير قرب خروج زيد قال الدمامينى فى عسى زيد أن يخرج فعل ماض ناقص وزيد اسمها وأن يخرج خبرها هذا مذهب الجمهور ولا يخفى أن الحدث لا يكون خبراً عن الذات فلابد حينئذ من تقدير مضاف إما فى الأسم أى عسى حال زيد أن يخرج أو فى الخبر أى عسى زيد صاحب أن يخرج وفيه تكلف. وعبارة التصريح نحوه إلا انه لم يذكر قوله وفيه تكلف (**وَقَوْلِه عَلَيْه الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ**) من حام حول الحمى (**يوشك أن يقع فيه**) وإعرابه من اسم شرط جازم حام فعل ماض فى محل جزم فعل الشروط وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو حول ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخر والحمى مضاف إليه ويوشك جواب الشرط وعلامة جزمه سكون آخره متصرف من أوشك من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيها جوازا تقديره هو أن حرف مصدر ونصب يقع فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو والمصدر المنسبك من أن وما بعدها خبر أوشك والتقدير قارب الوقوع فيه

(والأكثرُ فِي خَبَرِ كَادَ وكَرَبَ تَجَرُّدُهُ مِنْ أَنْ) لأنهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع فى الفعل والأخذ فيه فلم يناسب اقتران أن خبرها بأن غالبا واقترانه بها قليل وليس بكثير فمثال تجرد خبر كاد من أن (نَحْوُ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُوْنَ) وإعرابه الواو واو الحال ما نافية والجملة بعده فى محل الحال كاد فعل من أفعال المقاربة تعمل عمل كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع اسمها يفعلون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل ومفعول يفعلون محذوف تقديره وما كادوا يفعلون الذبح الذى أمروا به وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كاد واعلم أنه قد اشتهر بين النحويين ان كاد إثباتها نفى ونفيها اثبات حتى جعله المعرى لغزا فقال :

أنحوى هذا العصر ما هى لفظة ... جرت فى لسانى جرهم وثمود

إذا استعملت فى صورة الجحد أثبتت ... وإن أثبتت قامت مقام جحود

قال الفاكهى وغيره والتصحيح انها كسائر الأفعال نفيها واثباتها اثبات وقوله تعالى: ﴿...فَذَبَحُوهَا...﴾ [البقرة:٧١] لا ينافى قوله: ﴿...وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة:٧١] لأن معنى الكلام انهم ذبحوها ولم يكونوا قبل الذبح قريبين إلى الذبح بناء على التعنتات الصادرة عنهم وحاصلة أن انتفاء مقاربتهم إلى الذبح انما كان قبل زمان الذبح فلما انقطعت تعللاتهم وانتهت سؤالاتهم فعلوه كالمضطر الملجا إلى الفعل ومن فروع المسئلة ما لو قال لزوجته ما كدت أن أطلقك فهل يكون إقرار بالطلاق قال فى التحفة قال البغوى ولو قال ما كدت أن أطلقك كان إقرار بالطلاق فكانه إنما لم يطر للقول المرجح عند كثيرين ان نفى كاد ليس اثباتا لأنه ضعيف عنده وفاقا لكثيرين أيضا أو رعاية للعرف فإن أهله يفهمون منه الاثبات (وَ) مثال تجرد خبر كرب من أن (قَوْلِ الشَّاعِرِ) :

(كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ ... حِينَ قَالَ الوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ)

قاله كلحبة اليربوعى وقيل رجل من طيئ وهو من الخفيف (اللُّغَةَ) الجوى الحرقة وشدة الوجد من عشق أو حزن يقال منه جوى الرجل بالكسر فهو جو والذوبان الاضمحلال والوشاة جمع واش من وشى به إذا نم عليه وغضوب فعول تعنى فاعل

كصور يستوى فيه المذكر والمؤنث الاعراب كرب فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر القلب اسمها من جوى جار ومجرور وعلامة الجر فيه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور والهاء فى محل جر بالإضافة متعلق بما بعده يذوب فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كرب حين ظرف زمان فى محل نصب على الظرفية متعلق بيذوب قال فعل ماض الوشاة فاعل هند مبتدا غضوب خبرة والمعنى كاد القلب يذوب ويضمحل من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون نحو بتك هند غضون عليك والشاهد فيه تجرد خبر كرب من أن المصدرية.

(فَصْلٌ) فى النوع الثانى من النواسخ (وَأَمَّا إِنَّ) بكسر الهمزة وفتح النون المشددة (وَأَخَوَاتُهَا) أى مشابهاتها فى العمل بالأصالة والتعبير بالآخوات دون الأخوة لملاحظها بعنوان الكلمات دون الحروف وتسمى الحروف المشبهة بالفعل لأنها عملت النصب والرفع معً كالفعل المتعدى ولأن معانيها معانى الأفعال فإن وأن معناهما أكدت ولكن معناها شبيت ولما صدر الكلام الا أن المفتوحة فلا يجوز تصديرها على الصحيح (فَتَنْصِبُ الْمُبْتَدأَ) بشرط كونه مذكورا لم يخبر عنه بمفرد طلبى ولم يلزم التصدير أو الابتدائية أو عدم التصرف كما مر فى باب كان (وَيُسَمَّى اسْمَهَا) بعد أن كان يسمى مبتدا (وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ) غير الرفع الأول (وَيُسَمَّى خَبَرَهَا) بعد ما كان يسمى خبر المبتدأ ولذا سمى هذه الحروف أيضا بالنواسخ (وَهِيَ سِتَّةُ أَحْرُفٍ) عملها متحد ومعانيها مختلفة (إِنَّ) بكسر الهمزة وتشديد النون(وَأَنَّ) بالفتح والتشديد ويقال فيها عن بالعين المهملة بدل الهمزة وهى لغة بنى تميم (وَهُمَا) موضوعان (لِتَوْكِيْدِ النِّسْبَةِ) بين الجزأين إذا كان المخاطب عالما بها كقولك لمن هو عالم بقيام زيد أن زيدا قائم (وَ) لتوكيد (نَفْىِ الشَّكِّ عَنْهَا) أى عن النسبة بين الجزأين إذا كان المخاطب شاكا فيها ومترددا فى وقوعها كقولك لمن سمع بقيام زيد ممن لا يوثق بخبره أن زيدا قائم فانه يزول عنه بذلك التردد فى النسبة وهى قيام زيد ويصير متحققا عنده ويؤتى بها أيضا لتوكيد نفى الانكار عن النسبة إذا كان المخاطب جاحداً لها كقولك لمنكر قيام زيد

ان زيدا قائم والمثالان اللذان ذكرهما المصنف يمكن التمثيل بهما لكل من توكيد النسبة وذلك في حق العالم باتصافه تعالى بالمغفرة والرحمة وتوكيد نفي الشك عنها ذلك في حق المتردد في ذلك وتوكيد نفي الانكار عنها وذلك في حق المنكر لذلك نحو قوله تعالى : ﴿فَإِنِ انتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة.١٩٢] وإعرابه الفاء رابطة لجواب الشرط من قوله فإن فاؤا أن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر الله اسمها منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره غفور خبرها وعلامة رفعه ضم آخره رحيم نعت وقوله تعالى : ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ...﴾ [الحج ٦]وإعرابه ذلك اسم إشارة في محل رفع مبتدأ والباء حرف جر أن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر الله اسمها منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره هو ضمير فصل لا محل له من الإعراب الحق خبرها والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مجرور بالباء والجار والمجرور متعلق بواجب الحذف في محل رفع خبر المبتدأ والتقدير ذلك كائن بحقه الله أي وجوبه ففي القاموس والأمر يحق ويحق حقه بالفتح وجب أو تقديره ذلك بكون الله هو الحق فقد قال ابن عقاء أن بفتح الهمزة وتشديد النون حرف مصدر تؤول مع معموليها بمصدر مؤول من الخبر أن كان مشتقا ومن الاستقرار المحذوف ان كان ظرفا أو من الكون ان كان جامدا كعلمت أن هذا زيد أي كونه زيدا فعلم أنه لابد أن يتقدمها عامل مطلب بها. وفي النواكه أن المكسورة لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه بخلاف أن المفتوحة فإنها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد ولهذا لابد أن يتقدم عليها عامل (وَكَأَنَّ) بفتح الهمزة وتشديد النون وهي حرف بسيط على الأصح لا مركب قال ابن عقاء وقال العاكهي أنها حرف مركب من كاف التشبيه وان المؤكدة وقدمت الكاف على أن لا فائدة التشبيه وفتحت همزة ان لتنظ أي لدخول الجار فصارت كلمة واحدة ولهذا لا تتعلق الكاف بشئ وقال العاصمي هي حرف مركب عند أكثرهم حتى حكى ابن هشام الاجماع عليه وليس كذلك وعلى هذا فلا تكرر على أنه لا موضع لان وما بعدها لن الكاف وأن صار بالتركيب كلمة واحدة وفيه نظر لأن ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطارئ

فالمخلص من الأشكال أن تدعى أنها بسيطة وهو قول بعضهم واختاره أبو حيان لأن التركيب خلاف الأصل فالأولى أن يكون حرفا بسيطا (**لِلتَّشْبِيْهِ الْمُؤَكَّدِ**) بفتح الكاف سمت للتشبيه وهو الدلالة على مشاركة أمر وهو المشبه بفتح الباء لأمر وهو المشبه به فى معنى جامع بينهما (**نَحْوُ قَوْلِكَ كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ**) وإعرابه كأن حرف تشبيه ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر زيدا اسمها وأسد خبرها قال الأزهرى وكأن ملازمة للتشبيه ولا تكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة لهم فى قولهم:

فأصبح بطن مكة مقشعرا كأن الأرض ليس بها هشام

لأنه محمول على التشبيه فإن الأرض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون ولا للظن فيما إذا كان خبرها فعلاً أو ظرفا او صفة من صفات أسمائها نحو كأن زيدا قعد أو يقعد أو فى الدار أو عندك أو قاعد خلافا لابن السيد ولا للتقريب نحو كأنك بالدنيا ولم تكن خلافا لابى الحسن الانصارى ولا للنفى نحو كأنك دال عليها أى ما أنت دال عليها خلافا للفارسى وما جزم به من ملازمة كان للتشبيه هو الذى يفيده كلام الجمهور وهو الأصح ومال إليه ابن عنقاء فى شرح العمريطية وحكى وقوعها للشك والظن والتحقيق بلفظ قيل وخالف العاصمى فقال أطلق الجمهور هذا المعنى لكأن ورغم جماعة منهم ابن السيد انها لا تكون للتشبيه إلا إذا كان خبرها اسما جامدا نحو كأن زيدا أسد خلاف كأن زيدا قائم أو فى الدار او عندك أو يقوم فإنها فى ذلك كله للظن وقال الرضى والأولى أن يقال فى ذلك للتشبيه أيضا والمعنى كأن زيدا شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح التشبيه. والوجه ما قاله ابن السيد وما ذكره من توجيه كلام الجمهور ضعيف قلت وقد ذكر ابن هشام فى شرح القطر تحينها للظن نحو كأن زيدا كاتب ولعله يراد على قول ابن السيد وهو ضعيف خلافا لما قاله العاصمى وهى فى ذلك للتشبيه فلذا قلت كأن زيدا قائم كنت قد شبهت زيدا وهو غير قائم به قائما قاله ابن ولاد حكاه عنه امرادى (**وَلَكِنَّ**) بتشديد النون وهى حرف بسيط على الصحيح وذهب الكوفيون إلى انها مركبة من لا وان والكاف زائدة بينهما للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا (**لِلاسْتِدْرَاكِ**) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه فمثال الأول (**نَحْوُ زَيْدٌ شُجَاعٌ**) بضم الشين فهذا يوهم ثبوت

الكرم لأن من شيمة الشجاع الكرم فرفعت ذلك الوهم بقولك (لَكِنَّهُ بَخِيلٌ) وإعرابه زيد مبتدأ شجاع خبره لكن حرف استدراك ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والهاء ضمير متصل فى محل نصب اسمها بخيل خبرها وعلامة رفعه ضم آخره ومثال الثانى وهو ما توهم نفيه قولك ما زيد عالما لكنه صالح لأن قولك ما زيد عالما يوهم عدم صلاحه لأن الغالب عالى الجهال عدم الصلاح فرفعت ذلك الوهم بقولك لكنه صالح قال الأزهرى وغيره ولكونها للاستدراك لابد أن يتقدم عليها كلام ثم لا يخلو إما أن يكون نقيضا لما بعدها نحو ما هذا متحركا لكنه ساكن أو ضد له نحو ما هذا أسود لكنه ابيض أو خلافا له نحو ما قام زيد لكن عمرا يشرب أو مثلا له نحو ما زيد قائما لكن قائم إذا كان بينهما ملابسة أو مناسبة فقول أبى حيان فى النكت الحسان فى امتناع تقدم المثل محمول على ما لا مناسبة فيه وقد تأتى للتوكيد نحو لو جاءنى زيد أكرمته لكنه لم يجئ فاكدت بلكن ما أفادته لو الامتناعية من انتفاء المجئ لأن لو إذا دخلت على مثبت نفته وان دخلت على منفى أثبتته على تفصيل فيه مذكور فى محله (وَلَيْتَ) ويقال لت بتشديد التاء لإدغام الياء فيها (لِلتَّمَنِّى) وهو طلب ما لا مطمع فى امكان حصوله (نَحْوُ لَيْتَ الشَّبَابَ عَائِدٌ) لأن عودة بعد المشيب مستحيل عادة فلا يطمع فى حصوله وإعرابه ليت تمن ونصب الاسم وترفع الخبر الشباب اسمها عائد خبرها قال الفاكهى ويمتنع ليت غدا يجئ فإنه واجب المجئ (وَلَعَلَّ) ويقال فيها عل قال العاصمى فى لعل ست عشرة لغة وذكرها وهى (لِلتَّرَجِّي) وهو ارتقاب الشئ المحبوب (نَحْوُ لَعَلَّ زَيْدًا قَادِمٌ) وإعرابه لعل حرف ترج ونصب الاسم وترفع الخبر زيدا اسمها قادم خبرها ولم يمثل بقوله تعالى: ﴿...لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق:١] لأنه قد قيل فيها للتعليل أو للاستفهام بدليل انها معلقة لتدرى قلبها عن عمل النصب ولكن الأصح كما عليه البصريون انها فى الآية للترجى ولذا مثل بها فى الأوضح حيث قال لعل للترجى فى المحبوب نحو لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا (وَالتَّوَقُّعُ) أى الاشفاق والخوف وهو ارتقاب الشئ المكروه (نَحْوُ) لعلك باخع نفسك على آثارهم ونحو (لَعَلَّ عَمْرًا هَالِكٌ) وإعرابه لعل حرف توقع ونصب وان شئت قلت حرف ترج ونصب لأن أصل معانيها الترجى وعمرا اسمها وهالك خبرها قال الفاكهى ولو عبر بالتوقع أى بان قال ولعل للتوقع ولم يذكر

الترجي لكان أولى لأن التوقع صادق بهما وأقول تعبيره بالترجي أولى لأنه أصل معانيها وأشهرها لكن كان الأولى له التعبير بالاشفاق بدل التوقع بان التوقع بان يقول ولعل الترجي والاشفاق لكنه تبع عرف المغاربة في مؤلفاتهم قال الرضي وقد اضطربت أقوالهم في لعل الواقعة في كلامه سبحانه وتعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه سبحانه وتعالى فقال فطرب وأبو على معناها التعليل فمعنى وافعلوا الخير لعلكم ترحمون أى لترحموا ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى: ﴿...وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [الأحزاب.٦٣] إذ لا معنى فيه للتعليل وقال للتعليل وقال بعضهم هي لتحقيق معنى الجملة التي بعدها ولا يطرد ذلك في قوله تعالى لعله يتذكر أو يخشى إذ لم يحصل من فرعون التذكر وأما آمنت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو اسرائيل فتوبة يأس لا معنى تحتها ولو كان تذكرا حقيقيا لقبل منه والحق ما قاله سيبويه وهو أن الرجاء أو الاشفاق يتعلق بالمخاطبين وإنما نصرنا مذهبه لأن الأصل في الكلمة أن لا تخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حمل لنا على أن نرجو

من كما أن المفيدة للشك إذا وقعت في كلامه تعالى كانت للتشكيك والابهام لا للشك

ى الله عنه وقيل ان لعل تجئ للاستفهام تقول لعل زيدا منطلق أى هل هو كذلك قيل ومن مجيئها للاستفهام التوبيخي قوله تعالى وجعلها وجعلها كلمة باقية في عقبه لعلهم يرجعون قال ابن عقاء وقد تأتي للتحقيق والوجوب كقوله صلى الله عليه وسلم لعل اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم واعلم انه لا يؤتى لعل الا في الشئ الممكن أى الجائز وقوعه وقول فرعون لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات إلى آخره جهل منه أو مخرفة وافك قال ابن عقاء (وَلاَ يَتَقَدَّمُ خَبَرُ هَذه الْحُرُوف عَلَيْهَا) ولو ظرفا ومجرورا فلا يقال قائم ان زيدا ولا عندك ان زيدا ولا في الدار ان زيدا لضعفها في العمل لعدم تصرفها ولأن عملها بالقياس على الأفعال فلم تقو قوتها وكما يمتنع تقديم خبرها عليها يمتنع تقديم معمولة فلا يقال اليوم اني ذاهب (وَلاَ يَتَوَسَّطُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمهَا) فلا يقال ان قائم زيدا لضعفها بالحرفية (إلاَّ إذَا كَانَ) أى الخبر(ظرفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا) أى فإنه يجوز حينئذ توسطه بينها وبين اسمها لأنهم توسعو في الظرف والمجرور ما لم يتوسعوا في غيرهما (نَحْوُ إنَّ لَدَيْنَا أَنكَالا) وإعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر لدى

ظرف مكان وهو مضاف وما ضمير متصل فى محل جر بالإضافة والظرف وما أضيف إليه فى محل رفع خبر مقدم أنكالا اسمها مؤخرا(إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب فى ذلك جار ومجرور فى محل رفع خبر مقدم لعبرة اللام لام الابتداء عبرة اسمها مؤخرا قال العاصمى وتسامح المصنف يعنى ابن هشام فى الشذوذ فى جعله الخبر الظرف والمجرور فإن الخبر فى التحقيق إنما هو متعلق الظرف والجار والمجرور دونهما كما مر قال وفى التمثيل بالآيتين اشارة إلى ان التوسط يكون جائزا كما فى الآية الأولى وقد يكون واجبا كما فى الآية الثانية إذ لو آخر الخبر لزم ايلاء لام الابتداء لإن وهو ممتنع وقد يجب الخبر نحو ان فى الدار صاحبها ولعل عند هند بعلها وليت عندى عبدا ويجوز حذف اسمها لدليل مطلقا وكذا خبرها للعلم به كان غيرها ابلا وشاء أى ان لنا غيرها وابلا وشاء تميز ومنه ليت شعرى ما صنعت فشعرى اسم ليت وهو قلبى معلق والجملة بعده فى محل المفعول به والخبر محذوف أى ثابت ونحوه وقيل الجملة مفعول شعرى وسدت مسد خبر ليت والرابط محذوف (وَتَتَعَيَّنُ) أى يجب (إِنَّ الْمَكْسُورَةُ) الهمزة (فِي الابْتِدَاءِ) أى إذا وقعت فى ابتداء الكلام هى ومعمولا ها نحو انا اعطيناك الكوثر إلا انهم هم المفسدون وسواء كانت فى أول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم أو كانت وسط كلامه إذا كان ابتداء كلام آخر نحو أكرم زيدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستأنف وقع علة لما تقدم ثم مثل المصنف بمثالين الأول مهما لوقوع ان ابتداء الكلام حقيقة (نَحْوُ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) وإعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ونا المدغمة ضمير متصل فى محل نصب اسمها أنزلنا فعل وفاعل والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر والثانى لوقوع ان فى ابتداء الكلام حكما (وَ) ذلك (بَعْدَ أَلاَ الَّتِى يُسْتَفْتَحُ بِهَا الْكَلاَمُ) وهى حرف بسيط على الأصح وقيل انها مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية قال السيوطى نقلا عن غيره هى حرف بسيط مشترك بين التنبيه والاستفتاح (نَحْوُ أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) اى فى الأخرة وإعرابه ألا حرف استفتاح وإن شئت قلت حرف التنبيه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر أولياء اسمها ولفظ الجلالة مضاف إليه لا نافية للجنس بطل عملها خوف مبتدا وجملة عليهم فى محل رفع خبر المبتدا وجملة المبتدا والخبر

فى محل رفع خبران (وَ) تتعين ان المكسورة أيضا فى أول الجملة الواقعة (بَعْدَ حَيْثُ) ونحو ه مما هو ملازم للإضافة إلى الجملة كإذا باتفاق وإذا عند الجمهور وبينا وبينما عند كثير (نَحْوُ جَلَسْتُ حَيْث إِنَّ زَيْدًا جَالِس) وإعرابه جلست فعل وفاعل جلس فعل ماض والتا ضمير متصل فى محل رفع فاعل حيث ظرف مكان مبنى على الضم ومحله النصب ان حرف توكيد ونصب زيدا اسمها جالس خبرها والجملة فى محل جر بالإضافة وإنما تعين الكسر بعد ما ذكر لأن حيث لا تضاف إلا إلى الجملة فلو فتحت ان بعدها لأدى ذلك إلى إضافتها إلى المفرد لأن المفتوحة مع معموليها فى تأويل المفرد كما مر قال ابن هشام وغيره وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح ان بعد حيث وهو لحن فاحش قال الفاكهى وقضية كلام ابن الحاجب فى كافيه وجوب الفتح وبه صرح صاحب المتوسط وجوز بعض العلماء الوجهين بعدها الكسر باعتبار كون المضاف إليه جملة والفتح باعتبار كونه فى معنى المصدر لزوم إضافتها إلى الجملة لا يقتضى وجوب الكسر لأن الأصل فى المضاف إليه أن يكون مفردا وامتناع إضافتها للمفرد إنما هو فى اللفظ دون المعنى على ان الكسائى جوز إضافتها إليه وعلى ذلك ينبغى جوازهما أيضا بعد إذا وقال الدماميني قلت الفتح بعدها صحيح لأن حيث تضاف إلى الجملة وتضاف إلى المفرد كقوله:

ويطعنهم تحت الكلى بعد ضربهم ببيض المواضى حيث لى العمائم

بجر لى وكقولة أما ترى حيث سهيل طالعا بجر سهيل فيجوز إذا فى ان ا لواقعة بعدها الوجهان فالمانعون من إضافتها إلى المفرد يرفعون سهيل على أنه مبتدا محذوف الخبر والتقدير حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدا بعد حيث غير قليل (وَبَعْدَ الْقَسَم) إذا وقعت فى أول جوابه لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة سواء اوجدت اللام فى خبرها نحو والعصر ان الانسان لفى خسر او لا (نَحْوُ حم وَالْكِتَاب الْمُبِيْن إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) وإعرابه حم الله أعلم بمراده به الواو حرف قسم وجر والكتاب مقسم به مجرور بالواو وعلامة جره كسر آخره المبين نعت للكتاب ان حرف توكيد ونصب ونا المدغمة ضمير متصل فى محل نصب اسمها أنزلناه فعل وفاعل ومفعول والجملة فى محل رفع خبر ان فخرج ما إذا وقعت فى أثناء الجواب نحو والله اعتقادى أن زيدا فاضل فإنها مفتوحة لأنها وقعت

خبر المبتدا (وَبَعْدَ الْقَوْلِ) إذا وقعت في أول الجملة المحكية به لأن المحكي بالقول لا يكون إلى جملة أو ما يؤدي معناها (نَحْوُ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ) وإعرابه قال فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ان حرف توكيد والياء ضمير متصل في محل نصب اسمها عبد خبرها ولفظ الجلالة مضاف إليه وجملة ان مع اسمها وخبرها في محل نصب مقول القول ونحو وإذا قيل أن وعد الله حق فقيل فعل ماض مغير الصيغة وجملة ان مع اسمها وخبرها في محل رف نائب الفاعل ويجوز ان تقول نائب الفاعل ضمير القول والجملة مفسرة له كما قاله ابن عنقاء بل هو أولى لأن الإعراب الأول مخرج على رأي الكوفيين المجوزين لمجئ الجملة فاعلا فخرج الواقعة في أثناء الجملة المحكية بالقول فغنها تفتح نحو قال زيد اعتقادي ان عمرا فاضل (وَإِذَا دَخَلَت اللاَّمُ) أي لام الابتداء (فِي خَبَرِهَا) فإنه يجب كسرها مطلقا لأن لام الابتداء لا تجتمع إلا مع المكسورة لأن وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء في المعنى (نَحْوُ وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ واللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِيْنَ لَكَاذِبُونَ) وإعرابه الواو واو الحال الله مبتدأ يعلم فعل مضارع مرفوع وعلامة الرفع فيه ضم آخره وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ان حرف توكيد ونصب والكاف اسمها واللام لام الابتداء رسول خبر والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة ومثله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون غير ان علامة النصب في المنافقين الياء وعلامة الرفع في لكاذبون الواو لأنهما جمع مذكر سالم وجملة ان مع اسمها وخبرها في محل نصب ساد مسد مفعولي علم وشهد لأن اللام منعت فعل العلم والشهادة من التسلط على العمل في لفظ ما بعدها فصار لما بعدها حكم الابتداء فلذلك وجب الكسر ولولا اللام لوجب على العمل في لفظ ما بعدها فصار لما بعدها حكم الابتداء فلذلك وجب الكسر ولولا اللام لوجب الفتح (تَنْبِيْه) بقي على المصنف مواضع يتعين فيها كسر ان لم يذكرها أن تقع بعد كلا نحو كلا ان الإنسان ليطغى أو بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه وفي أول الصلة نحو جاء الذي انه فاضل وقوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى

ٱلْقُوَّةِ ...﴾ [القصص:٧٦] لأن الصلة لا تكون إلا جملة أو فى أول الصفة نحو جاءنى رجل انه فاضل لأن الفتح يؤدى إلى وصف اسماء الأعيان بالمصادر وهى لا يوصف بها إلا بتأويل وذلك منقود مع أن أو فى أول الجملة المخبر بها عن اسم عين نحو زيد انه فاضل أو فى أو الجملة الحالية نحو كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون أو فى أول الجملة المستأنفة نحو ولا يحزنك قولهم أن العزة لله أو فى أول الجملة التابعة لمفرد نحو زيد كريم وأنه فاضل إذا جعلت الواو عاطفة على الخبر أو التابعة لشئ مما تقدم نحو وانى سميتها مريم وانى أعيذها بك قال العلامة ابن عنقاء بعد ذكر المواضع فغالباً او كلها يجوز فيه على الضعيف الفتح بنوع تأويل كحذف المبتدأ أو الخبر **(وَتَتَعَيَّنُ أَنَّ)** المفتوحة الهمزة **(إِذَا حَلَّتْ مَحَلَّ الْفَاعِلِ)** لوجوب كون الفاعل مفرداً ولهذا أوجبوا الفتح بعد لو الشرطية لأنه لا يكون بعدها إى الفعل نحو ولو أنهم صبروا أى ولو وجد صبرهم **(نَحْوُ أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا)** وإعرابه الهمزة للاستفهام التوبيخى الواو حرف عطف لم حرف نفى وجزم يكف فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به والميم علام الجمع أن حرف توكيد ونصب ونا المدغمة ضمير متصل فى محل نصب اسمها أنزلنا فعل وفاعل أنزل فعل ماض ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل وجملة أنزلنا من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر أن والمصدر المنسبك من أن وما بعدها فاعل يكف والتقدير أو لم يكفهم إنزالنا إليك الكتاب **(أَوْ)** حلت **(مَحَلَّ نَائِبِ الْفَاعِلِ)** لوجوب كون النائب مفردا واما نحو وإذ قيل لهم لا تفسدوا فالنائب ضمير مستتر فى قيل يعود على الفساد المفهوم من لا تفسدوا على أنه من باب الاسناد اللفظى أى قيل هذا القول فالجملة حينئذ فى حكم المفرد وكان النائب مفردا لا جملة وهذا هو المشهور على ألسنة المعربين **(نَحْوُ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ)** وإعرابه قل فعل فاعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت أوحى فعل ماض مغير الصيغة إلى جار ومجرور أن حرف توكيد ونصب والهاء اسمها استمع فعل ماض نفر وفاعل وجملة من الجن نعت لنفر وجملة استمع نفر فى محل رفع خبر ان والمصدر المنسبك من ان

وما بعدها نائب الفاعل والتقدير قل أوحى إلى استماع نفر من الجن (أَوْ) حلت (مَحَلّ الْمفْعُول) غير محكية بالقول فانه يجب فتحها لوجوب كون المفعول مفردا (نَحْوُ وَلاَ تَخَافُونَ أَنكُمْ أَشرَكْتُمْ بالله) وإعرابه الواو واو الحال لا نافية تخافون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة فاعل أن حرف توكيد ونصب والكاف ضمير متصل فى محل نصب اسمها والميم علامة الجمع أشركتم فعل وفاعل والميم علامة الجمع والجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبران والمصدر المنسبك من ان وما بعدها مفعول لتخافون وعلامة نصبه فتح آخره والتقدير ولا تخافون إشراككم بالله (أَوْ) حلت (مَحَلّ الْمبْتَدَا) لوجوب كون المبتدا مفردا ولهذا أوجبوا الفتح بين كونه فى الأصل نحو كان عندى أنك فاضل أو فى الحال (نَحْوُ وَمِنْ آياتِهِ أَنك تَرَى الأَرْض خَاشعة) أى من دلائل قدرته انك ترى الأرض خاشعة أى يابسة لا نبات فيها مستعار من الخشوع وهو التذلل فاذا انزلنا عليها الماء اهتزت أى تحركت وربت أى انتفخت وعلت والخطاب فى قوله انك لكل عاقل كما قاله القرطبى وإعرابه من حرف جر وآيات مجرور بمن والهاء ضمير متصل فى محل جر بالإضافة والجار والمجرور شبه جملة فى محل رفع خبر مقدم ان حرف توكيد ونصب والكاف اسمها ترى فعل مضارع وعلامة رفعه ضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت الأرض مفعول به خاشعة حال إذا جعلنا الرؤية بصرية وان جعلناها قلبية فخاشعة مفعول ثان وفى تفسير الخطيب انك ترى الرض أى بعضها لحاسة البصر وبعضها بعين البصيرة قياسا على ما أبصرت وهو يفيد ما قلناه من جواز الوجهين فى الإعراب والمصدر المنسبك من ان وما بعدها مبتدا مؤخر والتقدير ومن اياته رؤيتك الأرض خاشعة (أَوْ دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفُ الْجَرّ) لأن حرف الجر لا يدخل إلا على مفرد (نَحْوُ ذَلكَ بأَنّ اللهَ هُوَ الْحَقّ) وإعرابه ذلك اسم اشارة مبتدا الباء حرف جر وان حرف توكيد ونصب ولفظ الجلالة اسمها والحق خبرها وهو ضمير فصل لا محل له من الإعراب والمصدر المنسبك من ان وما بعدها مجرور بالباء والتقدير ذلك بحقه الله أى بثبوته ووجوبه وتفتح وجوبا أيضا إذا كانت مجرورة بالإضافة نحو

أنه لحق مثل ما انكم تنطقون فما صلة ومثل مضاف إلى انكم تنطقون والتقدير مثل نطقكم قاله الأزهرى او وقعت بعد لابد أو محالة نحو لا محالة أنك ذاهب أو لابد انك حالس أى لا محالة فى ذهابك ولابد من جلوسك فيكون من قبيل المجرور بالحرف أو وقعت معطوفة على شئ مما تقدم أو بدلا منه فالأول نحو اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وانى فضلتكم والثانى نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم (وَيَجُوزُ الآمْرَانِ) أى كسر همزة ان وفتحها والكسر أرجح وذلك فى المحل الصالح للمفرد والجملة وهو كثير من ذلك ما إذا وقعت (بَعْدَ فَاء الجَزَاء) أى الفاء المقترنة بالجواب (نَحْوُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوْءًا بِجَهَالَة إِلَى قَوْله فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيْمٌ) وإعرابه من اسم شرط جازم عمل فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وقوله فإنه الفاء رابطة لجواب الشرط وان قرأها ابن عامر وعاصم بالفتح على جعل ان مع معموليها مبتدأ أو خبر مبتدا محذوف والمعنى فالغفران والرحمة حاصلان أو فالحاصل الغفران والرحمة وقرأ غيرهما بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة والمعنى فهو غفور رحيم قال الدماميني وينبغى أن يكون ما يشبه الجواب مساويا له فى هذا الحكم فيجوز الوجهان بعد فإنه نحو و علموا انما غنمتم من شئ فإن لله خمسة قرئ بفتح الهمزة وكسرها فمن فتحها فإن وصلتها خبر لمحذوف ومن شئ حال أى واعلموا انما اغتنموه قليلا أو كثيرا فالحكم ان لله خمسة أو فلله خمسة (وَبَعْدَ إِذَا الْفُجَائِيَة) نسبة إلى الفجاءة بضم الفاء والمد والمراد بها الهجوم والبغتة والغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة اى البغتة وانما يجوز الوجهان بعدها إذا لم يكن معها لام الابتداء (نَحْوُ خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) وإعرابه خرجت فعل وفاعل الفاء عاطفة إذا فجائية أن حرف توكيد ونصب وزيد اسمها قائم خبرها فمن فتح ان فعلى تأويلها بمصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف أى فإذا قيامه حاصل والكسر هو الأصل أما إذا كان معها اللام فإنه يجب كسرها نحو خرجت فإذا أن الشمس لطالعة (وَإِذَا وَقَعت فِى مَوْضِع التَّعْلِيْلِ نَحْوُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيْمُ) وإعرابه ندعو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمه مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستقال لأنه فى محل نصب

مفعول به ان حرف توكيد ونصب والهاء اسمها والبر خبرها والرحيم نعته وهو ضمير فصل وان قراها نافع والكسائى بالفتح على تقدير لام العلة أى لأنه وقرأها باقى السبعة بالكسر على انا كنا من قبل ندعوه قيل لهم لم فعلتم ذلك فقالوا أنه البر الرحيم فهو تعليل جملى مثل وصل عليهم أن صلواتك سكن لهم ومثله (لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ) وإعرابه لبيك مصدر مثنى وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأن محمول على المثنى وليس بمثنى حقيقة لأن المراد به الكثير أى أجيبك إجابة بعد اجابة أو أنا مقيم على طاعتك اقامة بعد اقامة ان حرف توكيد ونصب الحمد اسمها والنعمة عاطف ومعطوف وجملة لك فى محل رفع خبران قال الزهرى يروى بكسر ان وفتحها الفتح على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل مستأنف والكسر ارجح لأن الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة وتكثير الجمل فى مقام التعظيم مطلوب والكسر ارجح لأن الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة وتكثير الجمل فى مقام التعظيم مطلوب والكسر اختيار أبى حنيفة والفتح اختيار الشافعى قاله فى الكشاف ويجوز الأمر أيذا إذا وقعت خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول وفاعل القولين واحد نحو قولى انى أحمد الله فالكسر على معنى قولى هذا اللفظ فلا يصدق على حمد بغير هذا اللفظ والفتح على معنى قولى حمد الله فيصدق على أى قول تضمن حمدا أو وقعت بعد فعل قسم لا لام بعده على الأصح كحلفت انك كريم فالكسر على الجواب والفتح على تقدير على جارة للمصدر المؤول من ان وما بعدها أو وقعت بعد ما يضاف للجملة جوازا لا وجوبا كآية بمعنى علامة وقول وما رادفه كحديث وخبر ولدن ولدى وريث وهو مصدر راث إذا بطأ وعومل معاملة اسم الزمان فى الإضافة إلى الجملة قال الشاعر خليلى رفقا ريث أقضى لبانة أو وقعت بعد لا جرم قال الرضى والغالب بعد لا جرم الفتح قال تعالى: ﴿...لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ...﴾ [النحل:٦٢] فلا اما رد للكلام السابق على ما هو مذهب الخليل واما زائدة كما فى لا أقسم لأن فى جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل وقال سيبويه معنى جرم حق فإن فاعله واستشهد بقوله:

ولقد طعنت أبى عيينة طعنة جرمت فزارة بعدها ان يغضبوا

برفع فزارة وان يغضبوا بدل اشتمال منها أى حق غضب فزارة بعدها وقال الفراء هى كلمة كانت فى الأصل بمعنى لابد ولا محالة والجرم القطع اى لا أقطع من هذا فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتاكيد الذى فيها فلذلك يجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم لآتينك ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك قائم فمن فتح نظر إلى أصل لا جرم فيكون مثل لابد ان تفعل أى من ان تفعل ومن كسر فلمعنى القسم العارض كلام الرضى وقال الدماميني لا جرم ان لهم النار عند سيبويه ان جرم فعل معناه حق ولا نافية رد على الكفرة وتحقيق خسرانهم وقيل فعل بمعنى نصب وعلى الأول فى موضع رفع وقيل لا جرم كلمتان ركبتا وصارتا بمعنى حقا وكثيرا ما يتتصر المفسرون على ذلك وقيل لا جرم معناه لابد فإن الواقعة بعدها فى موضع نصب بإسقاط حرف الجر أى فلا حرم على حرم معناه لابد فان الواقعة بعدها فى موضع نصب بإسقاط حرف الجر أى فلا جرم على هذا القول تنزلة لا رجل كما قاله العاصمى ومعناها لابد ومن بعدها مقدرة (وَتَدْخُلُ لاَمُ الأِبْتِدَاءِ) وتسمى اللام المرحلقة والمزحلقة بالقاف قال الأزهرى وغيره سميت لام الابتداء لأنها تدخل على المبتدا وسميت اللام المرحلقة لأن أصل زيدا لقائم لإن زيدا قائم فكرهوا اجتماع حرفى توكيد فحلقوا اللام لئلا يتقدم معمول عليه (بَعْدَ إِنَّ الْمَكْسُورَةِ) لتزداد الجملة بها تأكيدا ويخلص المضارع للحال إذا دخلت عليه نحو ان زيدا ليقوم (فَقَطْ) فلا تدخل بعد ان المفتوحة لأن وضع اللام المذكورة لتأكيد الجملة وان المفتوحة تصير الجملة معها فى تأويل مفرد فلو جامعتها اللام لزم خلاف وضعها ولا بعد ليت ولعل وكأن بإجماع ولا بعد لكن على الصحيح أما الثلاثة الأول فلا نهن يغيرن معنى الكلام الذى كانت اللام تدخل عليه واما لكن فان ما بعدها مطلوب لما قبلها وما بعد لام الابتداء منقطع عما قبلها وزال التشابه بينهما قال سيبويه وانما دخلت بعد ان لأنها شبيهة بالقسم فى التأكيد فلا تقول لعل زيدا لقائم وأجاز الكوفيون دخولها فى خبر لكن المشددة وأنشدوا وشط ولا أعرف قائلة:

ولم أسل مذبانت وشط مزارها ولكننى من حبها لعميد

قال ابن مالك ولا حجة لهم فى ذلك لا مكان كون اللام زائدة ولا تكون لام الابتداء كما زيدت فى خبر المبتدأ المجرد كقول الشاعر:

أم الحليس لعجوز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبة

وأجاز المبرد دخولها فى خبر أن المفتوحة وقرأ سعيد بن جبير ألا انهم ليأكلون الطعام بفتح الهمزة قال الرضى وقرئ فى الشواذ وان الله لسميع عليم بالفتح وتتخرج أيضا على زيادة اللام قال الزمخشرى ومما يروى من جراءة الحجاج على الله ان لسانه سبق به فى مقطع والعاديات إلى فتحة ان فاسقط اللام. قال هطيل قد اشتهر الحجاج بعظم الجراءة على الله وكان له من الاحتراس عن اللحن وشناعته ما ربما حمله على ما لا يفعله مسلم وقال ابن مالك فى التسهيل وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبرا لأن قال الدماميني فى شرحه كقول ام حبيبه رضى الله عنها انى كنت عن هذا لغنية كذا هو فى بعض نسخ البخارى واعتمده المصنف فى اثبات هذا الحكم على عادته فى الاستدلال بالآثار وسيجئ فيه كلام فى باب الفاعل ان شاء الله تعالى وقد صوب فى باب الفاعل صنيع ابن مالك فى استدلاله بالأحاديث النبوية على اثبات الأحكام النحوية قال لن اليقين ليس بمطلوب فى هذا الباب فالظن فى ذلك كاف ويغلب على الظن ان ذلك المنقول المحتج به لم يبدل لأن الأصل عدم التبديل إلى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى (عَلَى) واحد من (أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ) الأول (عَلَى خَبَرِهَا بِشَرْطِ كَوْنِهِ مُؤَخَّرًا) عن الاسم فلو قدم نحو ان لدينا أنكالا لم تدخله اللام لئلا يتوالى حرفا توكيد (مُثْبَتًا) فلو كان مع تأخره منفيا نحو ان زيدا لم يقم لم تدخل عليه لئلا يجمع بين متماثلين فى نحو لم ولن ولا ولما وحمل الباقى عليه وشذ قول الشاعر:

وأعلم أن تسليما وتركا للا متشابهان ولا سواء

ولا فرق بين كون الخبر ظرفا نحو ان زيدا لعندك أو جارا ومجرورا نحو وانك لعلى خلق عظيم أو جملة اسمية نحو ان زيدا لابوه قائم أو فعلية مصدره بمضارع نحو ان ربك ليحكم بينهم أو بماض غير متصرف نحو ان زيدا لعسى أن يقوم أو بماض متصرف مقرون بقد نحو ان زيدا لقد سما أو اسما مفردا (نَحْوُ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ) وإعرابه ان حرف توكيد ونصب رب اسمها والكاف فى محل جر بالإضافة اللام لام الابتداء

سريع خبرها والعقاب مضاف إليه وباقيه ظاهر **(وَ)** الثانى **(عَلَى اسْمِهَا)** أى على اسم ان المكسورة **(بِشَرْطِ أَنْ يَتَأَخَّرَ)** أى الاسم اما **(عَنِ الْخَبَرِ)** الذى هو ظرف أو جار ومجرور **(نَحْوُ إِنَّ فِى ذَلِكَ لَعِبْرَةً)** وإعرابه ان حرف توكيد ونصب فى ذلك جار ومجرور فى محل رفع خبرها مقدم واللام لام الابتداء وعبرة اسمها مؤخر ونحو ان عندك لزيدا واما أن يتاخر عن معمول الخبر إذا كان المعمول ظرفا نحو ان عندك لزيدا مقيم أو جارا ومجرورا نحو ان فى الدار لزيدا جالس وما ذكر من جواز تقديم معمول خبر ان على اسمها إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا هو الذى اختاره ابن هشام وتبعه الفاكهى ومنعه ابن عنيل وحكى عن بعضهم أنه أجازه قال الفاكهى وانما اشترط ذلك أى تأخر الاسم إذا دخلت عليه اللام لئلا يجمع بين حرفى توكيد **(وَ)** الثالث **(عَلَى ضَمِيْرِ الْفَصْلِ)** وهو لفظ بصيغة الضمير المرفوع المنفصل يقع بين المبتدأ والخبر أو بين أصلها ذلك وأجاز الأخفش والمدينون وقوعه بين الحال وصاحبها وقرن شذوذا هؤلاء بناتى هى أظهر لكم بنصب أظهر وأجاز الفراء وقوعه فى أول الكلام وجعل منه قوله تعالى: ﴿ .وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ...﴾ [البقرة ٨٥] سمى بذلك لفصله الخبر عن احتماله الصفة وذلك فيما صلح لهما ثم تبع فيه ندحل فيما لا لبس فيه وأكثر الكوفيين تسمية عمادا لأنه يتعمد به فى معرفة الخبر من غيره ولأن الكلام يعتمد عليه أى يتقوى به وبعض الكوفيين يسميه دعامة بضم الدال لأنه يدعم الكلام أى يقويه ويشترط فيه كونه بصفة المرفوع فيمتنع كنت اياد الفاضل بصيغة الضمير المنصوب وكونه مطابقا لما قبله افرادا وتذكيرا وتكلما وفروعها فيمتنع كان زيد هى القائمة جاريته خلافا للكسائى ويشترط فيما قبله كونه مبتدا فى الأصل وكونه معرفة خلافا لجماعة أجازوا كونه نكرة نحو ليس رجلا هو القائم وفيما بعده كونه خبر امبتدا ولو فى الأصل وكونه اسما معرفة أو كالمعرفة فى عدد قول أل كاسم التفضيل فى نحو محمود عند الله هو خيرا ان تزن ان أقل منك مالا وأحاز جماعة كونه مضارعا وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ هُوَ يَبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ [البروج ١٣] والسهيلى كونه ماضيا وبعض الكوفيين وقوعه بين نكرتين مطلقا وأهل المدينة والجزاولى وقوعه بين نكرتين قريبتين من المعرفة كما ظننت أحدا هو خيرا منك ومن

فوائد ضمير الفصل الإعلام من أول الأمر بان ما بعده خبر لا تابع والاختصاص أى الحصر كذا قاله السهيلى وجمع والتأكيد فى يقال زيد نفسه هو الفاضل (نَحْوُ إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ) وإعرابه ان حرف توكيد ونصب هذا الهاء للتنبيه وذا اسم اشارة فى محل نصب اسمها واللام لام الابتداء هو ضمير فصل لا محل له من الإعراب والقصص خبر ان والحق نعت للقصص وما ذكرته من أن ضمير الفصل لا موضع له من الإعراب هو الأصح فهو بمثابة كاف الخطاب ومن النحويين من يقول بانه بدل ومنهم من يقول بأنه تاكيد لما قبله ولا يلزم اختلافه المتبوع إذ ذاك فى التأكيد بالظاهر وأما التأكيد بالضمير فلا يشترط فيه ذلك فإنك تقول مررت بك أنت ومررت به هو ومررت بنا نحن ذلك بتأكيد المجرور بالمرفوع فكذا ان زيدا هو المنطلق وظننت زيدا هو الفاضل وبعض العرب يجعله مبتدا وما بعده خبره والمجموع خبر عن المبتد الأول وقرئ فى غير السبعة ولكن كانوا هم الظالمون وان ترن أنا أقل منك مالا برفع أقل ولا يخفى أنه قد يحتمل بعض هذه الأعاريب فى بعض المواضع دون بعض فيحتمل فى نحو كنت أنت الرقيب ان كنا نحن الغالبين تجدوه عند الله هو خيرا ان ترن أنا أقل الفصل والتأكيد والبدل دون الابتداء لانتصاب ما بعده وفى وانا لنحن الصافون وانا لنحن المسبحون الفصل والابتداء دون التأكيد والبدل لدخول اللام وفى نحو ان كان هذا هو الحق من عندك بالنصب الفصل والبدل دون الابتداء لانتصاب ما بعده ودون التأكيد لأن الظاهر لا يؤكد بالمضمر ولا العكس وفى نحو زيد هو العالم وان عمرا هو القائم الفصل والابتداء والبدل دون التأكيد لأن الضمير لا يؤكد الظاهر وفى أنت أنت الفاضل انك أنت علام الغيوب الفصل والتأكيد والبدل والابتداء وقس على هذا تصب ان شاء الله تعالى (وَ) الرابع مما يدخل عليه لام الابتداء (عَلَى مَعْمُولِ الْخَبَرِ بِشَرْطِ تَقَدُّمِهِ عَلَى الْخَبَرِ نَحْوُ إِنَّ زَيْدًا لَعَمْرًا ضَارِبٌ) وإعرابه أن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر زيدا اسمها واللام الابتداء عمرا مفعول مقدم لضارب وضارب خبر ان وهو اسم فاعل وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو فلو تأخر عن الخبر لم يجز دخولها عليه نحو ان زيدا جالس لفى الدار ولا ان زيدا آكل لطعامك لئلا تتأخر عن جزأى الكلام إذ حقها التقديم لكونها للابتداء لكن لكراهة الجمع بينها وبين ان لكونهما متفقين فى معنى التأكيد أخروها عنها ويشترط أن لا

يكون المعمول المتقدم حالا فلا يجوز ان زيدا لراكبا يأتيك وأن لا يكون الخبر مما لا يصلح لدخول اللام عليه كالفعل الماضي فلا يجوز أن عمرا لخالد لضرب ولا أن زيدا لطعامك أكل حلافا للأخفش (وَتَتَّصِلُ مَا) الحرفية (الزَّائِدَةُ) وتسمى ما الكافة لكفها ما اتصلت به عن العمل ولو عبر المصنف بالكافة بدل الزائدة لكا أولى لن من يجوز عمل هذه الحروف عند اتصالها بها يسميها في حال اعمالها زائدة وعند الغائها يسميها كافة (بِهَذِهِ الأَحْرُفِ) أي الستة المتقدمة (فَيُبْطِلُ عَمَلَهَا) فلا تنصب الاسم ولا ترفع الخبر لأن بدخول ما هذه زال اختصاص الأحرف المذكورة بالجمل الأسمية وتهيأت للدخول على الجمل الفعلية ولذا تسمى ما هذه أيضا المهيئة لأنها هيأت هذه الحروف للدخول على الأفعال وهي لا تدخل عليها فلما دخلت عليها خرجت عن شبه الفعل الذي هو شيء آخره على الفتح واتصال الضمائر بها كاتصال بالفعل ولذلك ابتدئ بعدها الكلام وصح نحو الجملتين بعدها الأسمية والفعلية كما سيمثل به المصنف (نَحْوُ إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ) هذا مثال لإهمال ان المكسورة ودخولها على الجملة الأسمية وإعرابه ان حرف توكيد ونصب بطل عملها ما كافة الله إله خبر واحد بعت وتفيد ان مع ما إذا كانت زائدة فان قولك انما زيدا عالم بنصب زيد لا يفيد الحصر (وَ) نحو (قُلْ إِنَّمَا يُوْحَى إِلَيَّ) هذا مثال لدخول إن المكسورة بعد اعمالها على الجملة الفعلية وإعرابه قل فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت أن حرف توكيد ونصب وما كافة يوحى فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف وإلى جار ومجرور متعلق بيوحى وناب الفاعل المصدر المنسبك من قوله انما إلهكم إله واحد والتقدير قل انما يوحى إلى وحدانية الإله أي لا تعدده فالحصر منسي واستفيد من هذا أن ما الكافة إذا دخلت على ان المفتوحة لا تخرجها عن المصدرية نبه عليه أبو البقاء وغيره (وَ) نحو (أَنَّمَا) بفتح الهمزة (إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ) هذا مثال لإهمال ان المفتوحة ودخولها على الجملة الأسمية وإعرابه ان حرف توكيد ونصب وما كافة وإله مبتدأ والكاف مضاف إليه والميم علامة الجمع وإله خبر المبتدأ وواحد صفة ومثال دخولها على الجملة الفعلية أحسبتم إنما خلقناكم عبثا (وَ) نحو (كَأَنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ) هذا مثال لإهمال كأن ودخولها على الجملة

الأسمية وإعرابه كأن حرف تشبيه ونصب وما كافة زيد قائم مبتدأ وخبره ومثال دخولها على الجملة الفعلية كانما يساقون إلى الموت (وَ) نحو (لَكِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ) هذا مثال لإهمال لكن ودخولها على الجملة الاسمية وإعرابه لكن حرف استدراك ونصب ما كافة زيد قائم مبتدأ وخبره ومثال دخولها على الجملة الفعلية قول الشاعر:

ولكنمـا أسـعى لمجـد موثـل وقـد يـدرك المجـد الموثـل أمثـالى

(وَ) نحو (لَعَلَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ) هذا مثال لإهمال لعل ودخولها على الجملة الأسمية ومثال دخولها على الجملة الفعلية قول الشاعر:

اعـد نظـرا يـا عبـد قيـس لعلمـا أضاءت لـك النـار الحمـار المقيـدا

(الا ليت) فانها مستثناه من قوله وتتصل ما الزائدة بهذه الأحرف فيبطل عملها (فَيَجُوزُ فِيهَا الإِعْمَالُ) عند دخول ما الزائدة عليها لأنها مع دخولها عليها باقية على اختصاصتها بالأسماء فلا يقع بعدها الفعل خلافا لابن أبى الربيع (وَ) يجوز فيها (الإِهْمَالُ) الحاقا لها باخواتها (نَحْوُ لَيْتَمَا زَيْدًا قَائِمٌ بِنَصْبِ زَيْدٍ) على انه اسم ليت وما زائدة لا كافة وقائم خبرها(وَرَفْعِهِ) على انما كافة وزيد مبتدا وقائم خبره وقد روى بنصب الحمام ورفعه قول النابغة فى الزرقاء:

واحكم كحكم فتاة الحى إذ نظرت إلـى حمـام شـراع وارد الثمـد

يحفـه جانبـا نيـق وتتبعـه مثل الزجاجة لم تكحل من الرمد

قالت ألا ليتما هـذا الحمـام لنـا إلـى حمامتنـا ونصفـه فقـد

فحسبوه فالقـوة كمـا حسبت تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد

فكملـت مائـة فيهـا حمامتهـا وأسرعت حسبه فى ذلك العـدد

ومن النحاة من جوزا اعمال البقية قياسا على ليت لن الأعمال لم يسمع الا فيها قال بعض شراح الألفية ولا يصح القياس فى شئ من ذلك لبقاء اختصاص ليت دون بالاسم غيرها والكلام كله فيما إذا اتصلت بهن ما الزائدة أما اتصلت بهذه الأحرف ما

الموصلة فانها لا تبطل عملها كقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ...﴾ [المؤمنون:٥٥]

وقوله تعالى: ﴿...إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ ...﴾ [طه:٦٩] ومن ذلك قول الشاعر :

فـوالله مـا فـارقتكم قاليـا لكـم ولكـن مـا يقضـى فسـوف يكـون

أى ولكن الذى يقضى ومثل الموصلة ما المصدرية نحو أعجبنى انما فعلت حسن أى أن فعلك حسن ففعل اسم ان وحسن خبرها وفاعل أعجبنى المصدر المنسبك من ان وما بعدها والتقدير أعجبنى حسن فعلك (وَتُخَفَّفُ إِنَّ الْمَكْسُورَةُ) البصرة لثقلها بالتشديد مع كثرة استعمالها (فَيَكْثُرُ إِهْمَالُهَا) أى فلا تعمل عمل ان المشدودة لزوال اختصاصها بالأسماء ويصير ما بعدها مرفوعين على أنهما مبتدأ وخبره (نَحْوُ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) أى كاتب يحفظ عليه ما يعمله أو ملائكة يحفظون من أمر الله وفى الحديث وكل بالمؤمن من الملائكة مائة وستون ملكا يذبون عنه كما يذب عن قصعة العسل الذباب ولو وكل العبد إلى نفسه لاختطفته الشياطين أو المراد بالحافظ الله سبحانه وتعالى وعدى حافظ بعلى لتضمنه معنى القيام وإعرابه ان مخففة من الثقيلة بطل عملها كل مبتدأ ونفس مضاف إليه واللام فارقة بين المخففة والنافية وما صلة عليها جار ومجرور خبر مقدم وحافظ مبتدأ مؤخر وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول والرابط الضمير فى عليها ويجوز أن يكون حافظ خبر نفس وعليها متعلق به وقرأ عاصم وغيره بتشديد لما على انها ايجابية تعنى إلا وان نافية والتقدير ما كل نفس غلا عليها حافظ يحفظها او يحفظ عليها ما تعمله (وَيَقِلّ إِعْمَالُهَا) وحار استصحابا للحكم الأصلى فيها (نَحْوُ وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) وإعرابه ان مخففة من الثقيلة تعمل ان الثقيلة تنصب الاسم وترفع الخبر كلا اسمها واللام فى لما لام الابتداء وما اسم موصول بمعنى الذين فى محل رفع خبر ان وليوفينهم اللام داخله فى جواب قسم مقدر يوفين فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به رب فاعل وعلامة رفعه ضم آخره والكاف فى محل جر بالإضافة وأعمال مفعول به ثان ليوفى وجملة القسم وجوابه صلة الموصول لا محل لها من الإعراب كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ...﴾ [النساء:٧٢] فمن موصولة اسم أن وجملة ليبطئن

صلة الموصول وهو جملة قسمية وقيل ما نكره موصوفة بمعنى حلق فى محل رفع خبر ان وجملة القسم وجوابه قامت مقامخ الصفة والتقدير وان كلا خلق أو جمع موفى عمله (فِى قِراءَةِ مَنْ خَفَّفَ إِنْ وَلَمَّا فِى الآيَتَيْنِ) أى هذه والتى قبلها والذى قرأ بالتخفيف فيهما هو ابن كثير ونافع وقرأ ابن عامر وحمزة وعاصم بتشديد لما فى الآيتين وتخفيف أن فلما ايجابية بمعنى الا وأن نافية وكلا فى الثانية منصوب بإضمار أرى (وَتَلْزَمُ) أى تجب (اللاَّمُ) أى لام الابتدا(فِى خَبَرِهَا) أى فى خبر أن المكسورة إذا خففت ولكن انما تجب (إِذَا أُهْمِلَتْ) ان ولم يظهر المعنى لأنها لما أهملت صارت صورتها صورة أن النافية فإذا قلت ان زيد منطلق وقام زيد فلأجل هذا الالتباس يجب الاتيان باللام فإذا جئت باللام تعين حينئذ أن تكون ان هى المخففة وان المعنى على الاثبات ولأجل هذا سميت هذه اللام فارقة لأنها فرقت بين النفى والإثبات قال الدمامنى فإن قلت ما هذه اللام قلت هى لام الابتدا أفادت مع افادتها لتوكيد النسبة وتخليص المضارع للحال إذا دخلت عليه نحو ان زيد ليقوم الفرق بين ان المخففة وان النافية كما مر وذهب الفارسى وتلميذه ابن جنى وجماعة إلى أنها لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق وتظهر فائدة الخلاف فى نحو قد علمنا ان كنت لمؤمنا فعلى قول الجماعة تكسر ان لأن لام الابتداء تعلق وأما على قول الفارسى وموافقيه فتفتح إذ لا موجب للتعليق أما إذا أعلمت ان المخففة نحو ان زيدا منطلق بتخفيف ان ونصب زيدا أو اهملت وظهر المعنى لوجود قرينة رافعة لاحتمال النفى لم تلزم اللام لحصول الفرق بالعمل والقرينة الدالة على أن القصد من الكلام الاثبات لا النفى كقول الشاعر:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام الكمعادن

فان مخففة بطل عملها ومالك مبتدأ وجملة كان مع اسمها وخبرها خبرة وهذا هو مذهب ابن مالك وهو الصحيح وأما ابن الحاجب فانه يوجب اللام بعدها مطلقا أهملت أو أعملت وهى فى الأول للفرق وفى الثانى رد للباب على سنن واحد (وَإِذَا خُفِّفَتْ أَنْ) المفتوحة الهمزة (بَقِىَ إِعْمَالُهَا) وجوبا لتحقق مقتضاها وهو افادة معناها فى الجمل السمية لأنها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة وقد سمع اهمال المكسورة المخففة ولم يسمع اهمال المفتوحة المخففة فأوجبوا إعمالها (وَلَكِنْ يَجِبُ) فى الأعم الغلب (أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا ضَمِيْر

الشَّأْنِ) لأن المكسورة المخففة ثبت أعمالها في الظاهر دون المفتوحة فقدروا عملها في المضمر لئلا يحط الأقوى عن الأضعف وقدروه ضمير شأن لتكونه داخله على جملة اسمية فتجرى على السنن السابق وما ذكره المصنف من انه يجب أن يكون ضمير شان هو مذهب الجمهور وذهب سيبويه إلى أنه لا يجب كون اسمها ضمير شان فجوز في قوله تعالى: ﴿ وَنَادَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾[الصافات ١٠٤] قد صدقت الرؤيا أن تكون مخففة واسمها ضمير المخاطب أي انك يا إبراهيم وفي التصريح للأزهري يجب في اسمها كونه مضمرا لا مظهرا سواء كان للشان ام لا (تَنْبِيهٌ) ضمير الشان هو ضمير مفرد غائب غير مجرور وضع لغرض التعظيم والإجلال ويكون متصلا ومنفصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل كقوله تعالى وانه لما قام عبد الله ونحو هو زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان المفتوحة إذا خففت فانه لازم وهو يخالف قياس غيره من بقية الضمائر ودلك انه لا يعود على متأخر عنه وحوبا لفظا ورتبه ولا يكون مرجعه الا جملة مفيدة ولا يخبر عنه الا بجملة وهي مرجعه ولا يتقدم عليه شئ من خبره أصلا ولا يتبع بتابع البتة ولا يعمل فيه الا الابتداء أو ناسخة ماعدا علم وأخواتها على ما استشاد أبو حيان ويلزم الافراد فإذا أنث قيل له ضمير القصة أو القضية أو الحكاية أو الحضة نحو فانها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور وان ذكر قيل ضمير الامر او الخبر أو الحديث أو الشان نحو قل هو الله أحد والصحيح أنه يسمى ضمير الشان مذكرا كان أو مؤنثا بلا فرق (مَحْذُوفًا) لا مذكورا لأن المفتوحة قد أثرت في المعنى التغيير من الجملة إلى المفرد فأوجبوا تغيرها في اللفظ لأجل أن يطابق اللفظ المعنى قاله الفاكهي قال ابن هشام فاما قوله:

بانك ربيع وغيث مريع وانك هناك تكون الثمال

فضرورة (وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُهَا جُمْلَةً) اسمية او فعلية لتكون الجملة مفسرة لضمير الشان ثم الجملة الواقعة خبرا ان كانت اسمية نحو وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العلمين أو فعليه مدوأة بفعل جامد نحو وأن ليس للإنسان الا ما سعى أو بفعل متصرف متضمن للدعاء نحو والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة من خفف ان وكسر الضاد لم يحتج إلى فاصل بين والجملة فان فصل خبر وان كان الجملة فعليه متصرفة غير متضمنه للدعاء وجب فصلها من أن بنفي نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة أو قد نحو ويعلم أن قد

صدقتنا أو لو نحو أن لو بشاء أصبناهم أو حرف تنفيس (نَحْوُ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) وإعرابه علم فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وعلم تنصب مفعولين وان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان محذوف تقديره انه والسين حرف تنفيس يكون فعل مضارع وعلامة رفعه ضم آخره متصرف من كان الناقصة ومرضى اسمها مؤخر وجملة منكم خبرها مقدم والمصدر المنسبك من أن وما بعدها سد مسد مفعولي علم والتقدير علم كون مرضى منكم ويجوزك أن تكون كان هنا تامة بمعنى حصل أو وجد والتقدير علم ان سيحصل أن سيوجد منكم مرضى (وَإِذَا خُفِّفَتْ كَأَنْ بَقِيَ إِعْمَالُهَا) وجوبا استحابا للأصل وجوز الزمخشري وابن الحاجب الغاءها (وَيَجُوزُ) كون خبرها مفردا وكونه جملة ولا يلزم كون اسمها ضمير الشان بل يجوز كونه ظاهرا ويجوز(حَذْفُ اسْمِهَا) وهو الأكثر كقوله تعالى : ﴿... كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ ...﴾ [يونس.٢٤] وذكره في اللفظ ولكنه قليل (كَقَوْلِهِ كَأَن ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ) هو من الطويل وهو للارقم بن على البشكرى وقيل لغيرة وصدره ويوما توافينا بوجه مقسم. (اللُّغَة) توافينا بضم المثناة من الموافاة وهي الاتيان والمقابلة بالاحسان والمقسم المحسن وكذلك القسيم وتعطو أى تمديدها إلى أغصان الشجرة فتمليها وتأكل منها والوارق اسم فاعل من ورق الشجر مثل أوراق أى صار ذا ورق ويروى إلى ناضر بالضاد المعجمة من النضرة وهي الحسن والرونق والسلم ورق شجر عظيم وله شوك (الإعراب) الواو عاطفة على ما قبلها ويوما ظرف زمان مفعول متاعلق بتوافينا ويروى ويوم بالجر على أن الواو واو رب توافى فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمه مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الأخر بالياء وفاعله مستتر فيه جوازه تقديره هي ونا ضمير متصل في محل نصب مفعول به بوجه جار ومجرور ومقسم نعت كان مخففة من الثقيلة تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع الخبر ظبية يروى بالنصب على انه اسم كأن ولذا استشهد به المصنف وجملة تعطو في محل نصب صفة والخبر محذوف والتقدير كان ظبية عاطية هذه المرأة فيكون من عكس التشبيه لأنه شبه الظبية للمبالغة أو كأن مكانها ظبية فيكون مكانها ظرفا في محل خبر مقدم وظبية اسمها مؤخر وهو على حقيقة التشبيه ويروى برفع الظبية على ان اسم كأن ضمير محذوف أى كأنها ظبية

وحملة تعطو صفة لظبية ايضا ولا يجوز أن تكون جملة تعطو خبرا لكان خلافا لمن وهم فيه ويروى بجرها على ان الكاف حرف جر وان زائدة أى كظبية وتعطو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمه مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هى والجملة فى محل جر صفة أيضا لظبية وإلى وراق متعلق بتعطو والسلم مضاف إليه والمعنى كما فى الإسعاف ويوما توافينا مع وجه حسن وكأن المحبوبة هذه ظبية تتناول اطراف الشجر وترعاها حتى تميل إلى المعانقة والشاهد فى كأن المخففة حيث دكر اسمها ولم يحذف ثم اعلم ان خبر كأن هذه ان كان مفردا أو جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل والا وجب الفصل بلم أو قد **(وَإِذَا خُفِّفَتْ لَكِنَّ وَجَبَ إِهْمَالُهَا)** لزوال اختصاصها بالأسماء ولأنها أضعف من كأن فى مشابهة الفعل وإذا خففت جاز دخول الواو العاطفة عليها للفرق بينها وبين لكن العاطفة فان هذه لا يجوز دخول الواو عليها.

(فصل) فى الكلام على لا العاملة عمل ان وتسمى لا التبرئة ولا النافية للجنس ولا المحمولة على ان قيل والأولى التعبير بذلك لأن العاملة عمل ليس قد تكون نافية للجنس وقد يجاب عنه بان النافية للجنس فى اصطلاحهم لا تطلق الا على التبرئة والاصطلاح يعتبر فى مقام التخاطب فالتعبير به لا اعتراض عليه **(وَأَمَّا لاَ الَّتِى لِنَفْىِ الْجِنْسِ فَهِىَ الَّتِى يُرَادُ بِهَا نَفْىُ جَمِيْعِ الْجِنْسِ عَلَى سَبِيْلِ التَّنْصِيْص)** بحيث لا يبقى فرد من أفراده فخرج بها العاملة عمل ليس وتسمى لا النافية الحجازية لأنها وان نفت الجنس غالبا لكن على التنصيص بل على سبيل الاحتمال والظهور وخرج لا الباعية فإنها تختص بالمضارع وتجزمه والزائدة فلا تعمل شيئا لعدم اختصاصها بالأسماء نحو ما منعك أن لا تسجد بدليل سقوطها فى آية ص وشذ اعمالها كقول الشاعر :

لو لم يكن غطفان لا ذنوب لها اذ اللام ذو وأحسابها عمرا

أى لو لم يكن لها ذنوب وجملة ما ذكره النحويون من أقسام لا النافية ستة الأول نافية للجنس وهى المذكورة فى هذا الباب الثانى حجازية وهى المذكورة فى باب الحروف المشبهة بليس الثالث العاطفة كاعط زيدا لا أخاه وستأتى فى باب العطف الرابع الواقعة

حرف جواب مناقضا لنعم ويكثر حذف الجمل بعدها كسائر حروف الجواب يقال جاء زيد فتقول لا والأصل لا لم يجيء الخامس المعترضة بين الجار والمجرور في نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شئ وتسمى من حيث أن العامل تخطاها زائدة وان اختل المعنى بإسقاطها والكوفي يراها اسما بمعنى غير مضاف لما بعده و المعترضة بين الواو و معطوفها نحو ما جاء زيد ولا أخوه و يسمونها زائدة أيضا وليست برائدة البتة اذ لو قيل ما جاء زيد وأخوه احتمل نفي مجيئهما مطلقا في كل حال ونفي مجيئهما في حال اجتماعهما فقط ومع هذا لا يصير الكلام نصا في المعنى الأول بخلاف قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ...﴾ [فاطر:٢٢] و لا اختصم زيد ولا أخوه فانها فيهما زائدة لمجرد التأكيد لان الاستواء والخصومة ونحوهما من الأمور النسبية التي لا تتصور إلا من اثنين فأكثر القسم السادس الواقعة في غير ذلك فان تلاها مستقبل في المعنى كقول الشاعر والله لا عذبتهم بعد ما سقر أو مضارع نحو لا يقوم زيد لم يجب تكرارها وان تلاها فعل ماض لفظا ومعنى أو جملة اسمية صدرها نكرة لم تعمل فيها لا أو معرفة وجب تكرارها على الأصح نحو صدق ولا صلى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار ويجب تكرارها أيضا إن دخلت على خبر مطلقا نحو زيد لا شاعر ولا كاتب وبكر لا عندك ولا في الدار او على نعت أو حال مفردين نحو من شجرة زيتونه لا شرقية ولا غربية وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا ولا الثانية في جميع ذلك زائدة (وَتَعْمَلُ عَمَلَ إِنَّ) لمناسبتها لها في افادة المبالغة في النفي كما أن ان المبالغة في الإثبات فيكون من باب حمل النظير على النظير والنقيض على النقيض (فَتَنْصِبَ الاسْمَ) الذي هو المبتدأ لفظا أو محلا (وَتَرْفَعَ الْخَبَرِ) الذي كان خبر المبتدأ ويسمى خبرها على الأصح وقال سيبويه والجمهور ان كان اسمها معربا رفعت الخبر ايضا او مبنيا نحو لا حول ولا قوة فهي واسمها حينئذ مبتدأ والخبر له لأنها لما ضعفت بالتركيب لم تعمل الا في اسمها فقط وكان القياس أن لا تعمل أصلا لأنها مشتركة بين الاسم والفعل والأصل في كل حرف مشترك أن لا يعمل شيئا لكنهم أخرجوها عن الأصل وأعملوها (بِشَرْطِ) اجتماع أمور أربعة (أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا نَكِرَتَيْنِ) أما تنكير الاسم فلأجل ان تدل بوقوعه في سياق النفي على العموم وأما تنكير الخبر فلاجل أن

لا يخبر بالمعرفة عن النكرة فلو دخلت على معرفة وجب إهمالها وكذا تكرارها كما مر نحو لا زيد في الدار ولا عمرو وأما مجئ اسمها معرفة في لا هيثم للمطى ولا أمية في البلاد ولا كسرى بعد اليوم ولا قيصر بعده وقول عمر رضي الله عنه قضية ولا أبا حسن لها يعني عليا رضي الله عنها فمؤول بنكرة على حذف مضاف لا يتعرف أي لا مثل هيثم ولا مثل أمية ولا مثل كسرى ولا مثل قيصر وهذه قضية لا مثل أبي حسن لها لأن مثل لتوغله في الابهام لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة ثم حذف وأقيم المضاف إليه مقامه وأما مجئ خبرها معرفة في نحو لا رجل أبت ولا موضع صدقة أنت فأنت فيهما ليس خبرا للا وإنما هو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو والجملة خبر لا (وَأَنْ يَكُونَ اسْمُهَا مُتَّصِلا بِهَا) خلافا للرماني أجاز أعمالها مع الفصل وان يكون مقدما على خبرها لضعفها في العمل لن عملها على خلاف القياس فان تقدم خبرها على اسمها وجب الغاؤها ومن شروط عملها أن لا يدخل عليها جار فيجب الجر في نحو جئت بلا زاد وسمع أعمالها حينئذ في اسمها المفرد كحنت بلا زاد ببنائه على الفتح (فَإِنْ كَانَ اسْمُهَا مُضَافًا) إلى نكرة كالمثال الذي سيذكره المصنف أو إلى معرفة وهو لا يتعرف نحو لا مثالك أحد (أَوْ مُشَبَّهًا بِالْمُضَافِ) في تعلقه بشئ هو من تمام معناه ويقال له الطويل والمطول والممطول (فَهُوَ مُعْرَبٌ) لن الإضافة ترجح جانب تسمية فيصير الاسم بنا إلى ما يستحقه في الأصل وهو الإعراب (منصوب) لفظا أو تقديرا كسائر الأسماء المعربة المنصوبة (نَحْوُ لاَ صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ) هذا مثال الاسم المضاف وإعرابه لا نافية للجنس تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع الخبر صاحب اسمها منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره وعلم مضاف إليه ممقوت خبرها وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره ممقوت اسم مفعول من المقت وهو البغض ومن أمثلة الاسم المضاف عند الجمهور قولهم لا أبا لك ولا أخا لك ولا يدي له لأن الأصل لا أباك ولا أخاك ولا يديه فزيدت اللام بين المتضايفين لإعادة الاختصاص ولا متعلق لها فهي معارف مؤولة بالنكرات (وَلاَ طَالِعًا جَبَلا حَاضِرُ) هذا مثال الاسم المشبه بالمضاف وإعرابه لا نافية للجنس تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع الخبر طالعا اسمها منصوب بها وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وطالع اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو حملا

مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره حاضر خبرها مرفوع بها وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره (وَالْمُشَبَّهُ) بالمضاف هو ما اتصل به شئ يتم به معنى المشبه بالمضاف وذلك كالمثال المذكور فإن جبلا تعلق بطالعا بحيث لا يتم معنى طالعا بدونه كما أن المضاف يتعلق بالمضاف غليه بحيث لا ينم معناه بدونه والشئ المتصل قد يكون منصوبا بالمشبه كهذا المثال وقد يكون مرفوعا نحو لا حسنا وجيه مذموم وقد يكون مجرورا نحو لا خيرا من زيد عندنا وجملة من زيد نعت وخبر لا الظرف بعده وأجاز البغداديون بناء المشبه بالمضاف ان عمل فى ظرف أو شبهه وخرج عليه لا مانع لما أعطيت و لا معطى لما منعت وخرجه بعض المحققين كالفاكهى و ابن عنقاء على ان مانع اسمها وانه مفرد والجار والمجرور خبره (وَإِنْ كَانَ اسْمُهَا مُفْرَدًا بُنِى) فلا ينون وبناؤه (عَلَى مَا يُنْصَبُ به) المفرد من فتحة أوكسرة أو ياء ليكون البناء على ما يستحقه المنفى قبل البناء (لَوْ كَانَ مُعْرَبًا) وهل له محل من الاعراب أولا الظاهر ان له محلا على قول من يجعلها عاملة فى الخبر ومحله حينئذ النصب بها كما قاله ابن عنقاء وغيره (وَنَعْنِى) أى معاشر النجاة (بِالْمُفْرَد هُنَا) أى فى باب لا النافية للجنس (وَفِى بَابِ النِّدَاءِ) كما سيأتى ان شاء الله تعالى (مَا لَيْسَ مُضَافًا وَلا شَبِيْهًا بِالْمُضَاف وَإِنْ كَانَ مُثَنى أَوْ مَجْمُوْعًا) فانه فى هذا الباب يعبر عنه بالمفرد وخرج بما ذكره المفرد فى باب الإعراب فانه كما مر ما ليس مثنى ولا مجموعا وفى باب العلم ما ليس مركبا وفى باب المبتدا والخبر ما ليس جملة ولا شبه جملة كالظرف والمجرور (فَإِن كَانَ مُفْرَدًا) أى موجودا لفظا ومعنى نحو لا رجل فى الدار أو لفظا فقط نحو لا قوم لنا (أو جمع تكسير) لمذكر نحو لا رجال أو مؤنث نحو لا هنود (بُنِىَ عَلَى الْفَتْح) الظاهر أو المقدر وانما بنوه لتضمنه معنى الحرف لأن قولك لا رجل فى الدار متضمن معنى من والتقدير لا من رجل فى الدار لأن من تؤكد النفى فوجب تقديرها ليكون قولك لا رجل بالفتح أبلغ فى إفادة النفى من قولك لا رجل فى الدار بالتنوين و الرفع و ليس رجل فى الدار وبنوه على حركة تنبيها على عروض ذلك فيه وانما خص بالفتح طلبا للتخفيف (نَحْوُ لا رَجُلَ حَاضِرٌ) و إعرابه لا نافية للجنس تعمل عمل ان تنصب الاسم وترفع الخبر رجل اسمها مبنى معها على الفتح حاضر خبرها مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره (وَلا رِجَالَ حَاضِرُونَ) وإعرابه لا نافية للجنس تعمل عمل ان

تنصب الاسم و ترفع الخبر رجال اسمها حاضرون خبرها وهو مرفوع و علامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم **(وَإِنْ كَانَ مُثَنّى أَوْ جَمْعَ مُذَكّرٍ سَالِمًا)** أو ملحقا بهما **(بُنِيَ عَلَى الْيَاء)** نيابة عن الفتحة **(نَحْوُ لا رَجُلَيْنِ فِي الدّارِ)** هذا مثال المثنى وإعرابه لا نافية للجنس ورجلين اسمهما مبنى **على** ما ينصب به لو كان معربا وهو الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى وجملة في الدار في محل رفع خبرها **(ولا قائمين في السوق)** هذا مثال الجمع وإعرابه كإعراب الأول الا انك تقول لأنه جمع مذكر سالم (وَإِنْ كَانَ) اسمها **(جَمْعَ مُؤنث سَالِماً بُنِيَ عَلَى الْكَسْرِ)** بلا تنوين استصحابا للأصل وكان القياس وجوب الكسر وقد قال ابن جنى لم يجز أصحابنا يعنى نحاة البصرة الفتح إلى شئ قاسه أبو عثمان يعنى المازنى والصواب الكسر بغير تنوين **(نَحْوُ لاَ مُسْلِمَاتَ حَاضِرَاتٌ)** وإعرابه لا نافية للجنس مسلمات اسمها مبنى على ما ينصب به لو كان معربا وهو الكسر حاضرات خبرها وعلامة رفعه ضم آخره**(وَقَدْ يُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ)** نظرا إلى الأصل في بناء المركبات قال ابن هشام في المغنى وهو أرجح والتزمه ابن عصفور وقال الفاكهى وانتصر عنقاء وبناؤه على الفتح أولى للفرق بين حركته معربا وحركته مبنيا وقد روى بالوجهين **قول الشاعر:**

ان الشباب الذى مجد عواقبه فيه تلذ ولا لذات للشيب

(وَإِذا تُكَرِّرتْ لاَ) النافية للجنس مع مفرد نكرة **(نَحْوُ لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوّةَ)** أى لا تحول لى عن معصية الله ولا قوة لى على طاعة الله إلا بالله العلى العظيم كما فى رواية وفى رواية أخرى العزيز الحكيم بدل العلى العظيم وهذه الكلمة لها شأن عظيم والأشتغال بها سبب لجلب الخير ودفع الضير وقد ورد أنها كنز الجنة **(جَازَ فِي النّكرَةِ الأُولَى الْفَتْحُ وَالرّفْعُ فَإِنْ فَتَحْتَهَا)** أى النكرة الأولى **(جَازَ فِي)** النكرة **(الثّانِيَة ثَلاثَة أَوْجُهَ الْفَتْحُ)**على أعمال لا الثانية كالأولى وتقدر لكل خبر فالكلام حينئذ جملتان كل جملة على حيالها أو الثانية معطوفة على الأولى عطف مفرد والكلام حينئذ جملة وخبر لا محذوف والتقدير لا حول ولا قوة موجودان لنا إلى بالله أو عطف جملة أى لا حول ولا قوة إلى بالله فحذف من الأول استغناء عنه بالثانى **(وَالنّصْبُ)** على جعل لا زائدة لتأكيد النفى وعطف ما بعدها على محل اسم لا قبلها فان محله نصب بلا والبناء عارض أو على لفظه وإن كان مبنيا لمشابهة حركته

الإعراب بل قال كثيرون فى المفرد المبنى على الفتح أنه منصوب لفظا ومحلا غير أنه حذف تنوينه للتخفيف وفى هذه الحالة يكون الكلام جملة واحدة لأن الثانى معطوف على الأول عطف مفرد على مفرد وهذا الوجه هو أضعف الوجوه الخمسة **(وَالرَّفْعُ)** على تقدير لا زائدة وعطف ما بعدها على محل لا الأولى مع اسمها لأن محلهما رفع بالابتداء فهو جملة ان كان العطف قبل استكمال الخبر وجملتان ان كان بعد استكماله أو باعمال الثانية عمل ليس أو بالغائها فيما بعدها حينئذ يكون مبتدأ وعلى الوجيهين الأخرين فالكلمتان جملتان **(وَإِنْ رَفَعْتَ النَّكِرَةَ الأُولَى)** بالابتداء والغيت لا لتكرارها أو على اعمالها عمل ليس **(جَازَ)** لك **(فِى النَّكِرَةِ الثَّانِيَة وَجْهَانِ الرَّفْعُ)** باعمال لا الأولى عمل ليس وتقدير لا الثانية زائدة وعطف ما بعدها على قبلها والكلام حينئذ جملة واحدة ويجوز أن تقدر لا الثانية حجازية عاملة عمل ليس أو ملغاة وما بعدها مبتدأ والكلام حينئذ جملتان **(وَالْفَتْح)** باعمال لا الأولى عمل ليس واعمال لا الثانية عمل ان وتكون جملة لا مع اسمها وخبرها عطفا على الجملة قبلها فالكلام جملتان وعند رفع النكرة الأولى يمتنع النصب فى النكرة الثانية لعدم نصب المعطوف عليه لفظا ومحلا **(وَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى اسْم لا وَلَمْ تُكَرِّرْ لاَ)** النافية للجنس مع المعطوف **(وَجَبَ فَتْحُ النَّكِرَة الأُولَى)** لأن المجوز لا همالها هو تكرارها وقد انتفى فوجب المصير إلى الأصل وهو البناء **(وَجَازَ فِى النَّكِرَة الثَّانِيَة الرَّفْعُ)** بالعطف على محل لا الولى مع اسمها لأن محلها رفه بالابتداء **(وَالنَّصْبُ)** بالعطف على محل اسم لا أو على لفظه على ما مر **(نحو لا حول)** بالبناء على الفتح **(وقوة)** بالرفع عطف على محل لا مع اسمها **(وقوة)** بالنصب عطفا على محل اسم ويمتنع الفتح على الأفصح لعدم تكرار لا قال ابن عنقاء والأصح ان فتحه لغة ضعيفة فإن كان المعطوف معرفة نحو لا غلام لك ولا العباس تعين رفع المعطوف لأن لا العاية لو باشرت المعرفة لم يجز فيها غلا الرفع فهى إذا كانت تابعة أولى بان تكون مرفوعة **(وَإِذَا نُعِتَ اسْمُ لاَ)** المبنى معها على الفتح **(بِنَعْت مُفْرَد)** احترز به عن النعت المضاف نحو لا رجل حسن الوجه فليس فيه إلا الإعراب كما سيد كره **(وَلَمْ يَفْصِل بَيْنَ النَّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ فَاصِلٌ)** بان كان متصلا به فإن فصل بينهما نعت آخر نحو لا رجل ظريفا عاقلا فالنعت الأول تجوز فيه الأوجه الثلاثة الآتية والنعت

الثانى ليس فيه الإعراب (نَحْوُ لاَ رَجُلَ ظَرِيْفٌ جَالِسٌ) هذا مثال ما جمع الشروط والظريف من الظرف بالتحريك وفى القاموس والظرف انما هو فى اللسان أو هو حسن الوجه والهيئة أو يكون فى الوجه واللسان أو البراعة وذكاء القلب أو الحذف ولا يوصف به الا الفتيان الازوال والفتيات الزولات لا الشيوخ ولا السادة (جَازَ فِى النَّعْتِ) ثلاثة اوجه (الفَتْحُ) على تقدير أن الصفة والموصوف ركبا تركيب خمسة عشر ثم أدخلت لا عليهما بعد أن صارا كأسم واحد فتقول لا رجل ظريف جالس بفتح رجل وظريف بغير تنوين وإعرابه لا نافية للجنس تعمل عمل ان تنصب الاسم ترفع الخبر رجل ظريف اسمها مبنى معها على الفتح جالس خبر فالنعت وان انفصل عن لا النافية بالاسم المبنى الا أنه متصل بها فى المعنى لأن النفى فى الحقيقة داخل عليه إذا المقصود فى مثل لا رجل ظريف نفى الظرافة عن الرجل لا نفى الرجل قاله الدمامينى (وَالنَّصْبُ) على أنه نعت لمحل اسم لا فإن محله نصب بلا النافية ويجوز أن يكون نعتا لاسم لا على لفظه وان كان مبنيا لأن حركة نحو لا رجل عارضة فى هذا الموضوع فأشبهت لعروضها حركة الإعراب فلذلك جاء النعت عليها فتقول لا رجل ظريفا جالس وإعرابه لا نافية للجنس ورجل اسمها مبنى معها على الفتح ظريفا بالنصب منونا نعت لمحل اسم لا بعد دخول لا عليه جالس خبرها (وَالرَّفْعُ) على أنه نعت لمحل لا مع اسمها لأن محلهما رفع بالابتداء ليصيروتهما بالتركيب كشئ واحد فتقول لا رحل ظريف جالس وإعرابه لا نافية للجنس رجل اسمها مبنى معها على الفتح ظريف نعت لمحل لا مع اسمها لأن محلهما رفع بالابتداء جالس خبرها وكالنعت فى الوجوه الثلاثة المذكورة عطف البيان والتوكيد اللفظى المتصل وكذا البدل ان كان نكرة وان كان معرفة فالرفع كالنسق المعرفة (فَإِنْ فَصَلَ بَيْنَ النَّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ) الذى هو اسم لا (فَاصِلٌ) مابع من التركيب (أَوْ كَانَ النَّعْتُ) الذى نعت به اسم لا (غَيْرَ مُفْرَدٍ) بان كان مضافا أو شبيها به او كان النعت مفردا ولكن المنعوت غيرمفرد (جَازَ) فى النعت وجهان (الرَّفْعُ) اتباعا لمحل لا مع اسمها (وَالنَّصْبُ) اتباعا لمحل اسم لا أو للفظه على ما مر (فَقَطْ) أى دون الفتح فلا يجوز فيه لتعذره لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء ويجعلونها كشئ واحد (نَحْوُ لاَ رَجُلَ جَالِسُ ظَرِيْفٌ) بالرفع (وَظَرِيْفًا) بالنصب وهذا مثال النعت المفعول (وَ) نحو (لاَ رَجُلَ)

بالبناء على الفتح (طَالِعًا) بالنصب(وَطَالِعُ) بالرفع (جَبَلاً) مفعول لطالع (حَاضِرٌ) بالرفع خبر لا وهذا مثال للنعت بغير المفرد (وَإِذَا جُهِلَ خَبَرُ لاَ) بأن لم يعلم بعد حذفه (وَجَبَ ذِكْرُهُ) عند جميع العرب فلا يجوز حذفه عند أحد لأنه يلزم على حذفه حينئذ عدم الفائدة من الكلام والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه (كَمَا مَثَّلْنَا) من نحو لا صاحب علم ممقوت ولا طالعا جبلا حاضر (وَكَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ) فيما رواه البخارى رحمه الله (لاَ أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ) وإعرابه لا نافية للجنس تعمل على أن أحد اسمها مبنى معها على الفتح أغير خبرها مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره وجملة الجار والمجرور فى قوله من الله صفة لأغير أى لا أحد من الناس أو من جميع الخلق يعتريه من الغيرة عند مشاهدة ما يغضبه أغير من الله تعالى عند انتهاك محارمه فأغير افعل التفضيل من الغيرة وهى فى اللغة تغير يحصل من الحمية والأنفة وهو محال على الله لأنه منزه عن كل تغير ونقص فتعين تأويله عند المنزهين على أن المراد بالغيرة فى حقه تعالى شدة المنع والحماية فهو من مجاز الملازمة ومعناه قول ابن فورك معنى الحديث لا أحد أكثر زجرا عن الفواحش من الله تعالى(وَإِذَا عُلِمَ) خبر لا بأن دلت عليه قرينة او أرشد إليه سياق الكلام (فَالأَكْثَرُ حَذْفُهُ) جوازا استغناء عن ذكره بالعلم به (نَحْوُ) قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ ...﴾ [سبأ:٥١] هذا يقوله الله مخبرا عن حال الكفار فى الآخرة لأن المعنى ولو ترى يا محمد إذ فزعوا عند البعث لرأيت أمرا عظيما فلا فوت لهم منا أى لا يفوتوننا ولا يقدرون على الفرار من بأسنا وأخذوا من مكان قريب وهو القبور التى كانوا بها وإعرابه لا نافية للجنس وفوت اسمها مبنى معها على الفتح وخبرها محذوف للعلم به تقديره (أَيْ لَهُمْ) ولو ذكر لجاز الابنى تميم فأنهم يوجبون حذفه عند العلم به (وَ)من أمثلة حذف الخبر المعلوم قوله تعالى: ﴿ قَالُوا لَا ضَيْرَ ...﴾ [الشعراء:٥٠] وإعرابه لا نافية للجنس وضير اسمها وخبرها محذوف والتقدير (أَيْ عَلَيْنَا) وهذا قاله السحرة بعد ايمانهم محيين به فرعون حين قال لهم لأصلبنكم أجمعين فقالوا له لا ضير أى لا ضرر علينا فى ذلك انا إلى ربنا أى بعد موتنا بأى وجه كان منقلبون أى راجعون فى الأخرة فيجازينا بالغفران والنعيم الأبدى المقيم

(وَلاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ) وإعرابه لا نافية للجنس وحول اسمها ولا قوة كذلك وخبرها محذوف تقديره (أَىْ لَنَا) فجملة الجار والمجرور فى محل رفع خبر للا الأولى ولا الثانية مع اسمها معطوفة على الأولى عطف مفرد على مفرد فتكون لا فى حكم الزائدة ويجوز أن تكون لا الثانية عاملة كالأولى ويقدر لكل منهما خبر فيكون التقدير لا حول لنا ولا قوة لنا ويكوون عطف الثانية على الأولى من عطف جملة على جملة ثم ما قاله المصنف من كون الخبر المحذوف تقديره لنا غير متعين فقد قال جماعة منهم الخبيصى فى لا حول ولا قوة إلا بالله لا فى كل منهما نافية ولا قوة معطوف على حول عطف جملة على جملة أى لا حول إلا بالله ولا قوة إى بالله فحذف من الأول استغناء بالثانى واختلفوا فى إعرابه كلمة لا إله إلا الله قال أبو حيان أكثر ما يحذف خبر لا مع إلا نحو إله الله أى لا إله لنا أو فى الوجود أو نحو ذلك إلا الله وقال غيره إله اسم لا وخبرها محذوف والتقدير لا إله موجود أو فى الوجود إلا الله واسم الله الجليل مرفوع على أنه بدل من اسم لا حملا على محله البعيد الذى هو الرفع بالابتداء أو من الضمير العائد إلى اسم لا المستتر فى الخبر المحذوف وعلى التقديرين هو بدل بعض من كل قيل بدل الجزئى من الكلى فلا حاجة إلى ضمير فيه للربط والأولى كونه بدلا من الضمير المستتر فى الخبر المقدر لأنه الأقرب فالابدال منه أولى ويجوز رفع اسم كونه بدلا من الضمير المستتر فى الخبر المقدر لأنه الأقرب فالابدال منه أولى ويجوز رفع اسم الله على أنه خبر للا التبرئة قال ناظر الجيش القول بالخبرية فى الاسم المعظم قد قال به جماعة ويظهر أنه أرجح من القول بالبدلية وما قاله غير صحيح لما يلزم عليه من كونه خبر لا معرفة وهى تعمل فى المعارف بل لا تعمل إلا فى النكرات المنفية واسم الله الجليل معرفة موجبة وقد أطال الملا إبراهيم بن حسن الكردى الكلام فى إعراب هذه الكلمة الشريفة فى مؤلف له سماه انباه الا نباه بإعراب كلمة لا إله إلا الله ومثلها فى التركيب والإعراب لا عيش الا عيش الآخرة لا شافى الا أنت وسكت المصنف عن حذف الاسم وقد صرح ابن الحاجب وغيره بجواز حذفه تخفيفا إذا دلت عليه قرينة نحو لا عليك أى لا بأس عليك ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لأصحابه حين سألوه عن العزل عن السبايا لا عليكم أن لا تفعلوا تقديره لا بأس عليكم فى أن تفعلوا أى فى فعلكم فلا فيه زائدة (وَإِنْ دَخَلَتْ لاَ

عَلَى مَعْرِفَةٍ أَوْ) على نكرة ولكن (فَصَلَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ اسْمِهَا فَاصِلُ وَجَبَ) فى الصورتين (إِهْمَالُهَا) أما فى الأول فلانها لا تعمل فى المعرف لأنها انما وضعت على النكرة واما فى الثانى فلزيادة ضعفها فى العمل لما حصل من الفصل بينها وبين اسمها الذى حقها ان تركب معه (وَوَجَبَ رَفْعُ مَا بَعْدَهَا عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدأٌ وَخَبَرُ) وتنويه حيث قبل التنوين (وَوَجَبَ) أيضا فى حالتى التعريف والفصل (تكْرَارُهَا) أى تكرار لا بأن يذكر معرفة أخرى أو نكرة أخرى معطوفة على الأولى بان يكرر اللفظ بعينه أما وجوب التكرير فى المعرفة فلكونه كالغوص كما فى التنكير من معنى نفى الآحاد لما فى التكرير من إفادة التعديد ووجوبه فى النكرة ليكون مطابقا لمال هو جواب له من قول السائل أفى الدار رجل أم امراة (نَحْوُ لاَ زَيْدُ فِى الدَّارِ وَلاَ عَمْرُو) هذا مثال لتكريرها مع المعرفة وإعرابه لا نافية للجنس بطل عملها زيد مبتدأ وجملة فى الدار فى محل رفع خبر والواو حرف عطف ولا نافية للجنس بطل عملها وعمرو معطوف على الضمير المستتر فى متعلق الجار والمجرور الذى هو كائن أو مستقر وسوغ ذلك فى رأى الجمهور فصلة بلا وقيل مبتدأ حذف خبره والكلام على هذا جملتان وعليه ابن السراج والفارسى وقيل معطوف على المبتدأ وإفراده الخبر لأنه للأول فقط ودخل الثانى فى معناه والكلام جملة واحدة وعليه سيبويه وقوم وهذا الخلاف جار فيما يشبه المثال وريد قائم وأخوك واختلف فى نحو والله ورسوله أحق أن يرضوه وزيد وعمرو قائم هل حذف خبر الأول لدلالة الثانى عليه وعليه ابن عصفور أو عكسه وعليه ابن السراج أو تخير بين الوجهين وعليه الفارسى أو الخبر للأول ودخل الثانى فى معناه وعليه سيبويه وأصحابه وهذا حيث لا قرينة والا عمل بها نحو زيد وهند قائمة فالخبر فى هذا المثال للثانى بدليل تاء التأنيث وفى نحو زيد وهند قائم الخبر للأول لأنه مذكر (وَلا فِى الدَّارِ رَجُلُ وَلا امْرَأَةُ) مثال لتكرارها مع النكرة وإعرابه كإعراب المثال الذى قبله وقد سبق الجواب عما جاء اسمها فيه معرفة كقوله صلى الله عليه وسلم إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وكقول أبى سفيان قبل اسلامه ان لنا العزى ولا عزى لكم وقولهم لا بصرة لكم وقول الشاعر. لا هيثم الليلة للمطى وأنه على تقدير مثل مضاف على المعرفة أى ولا مثل كسرى ولا مثل عزى ولا مثل بصرة ولا مثل هيثم الليلة للمطى يحدوها وهو اسم لحاد مشهور وأما ولا سيما زيد فهى

بمعنى مثل اسم لا وإذا كانت ما زائدة فهى لا تتعرف بالإضافة إلى زيد لأن مثل التى بمعناها لا تعرف بالإضافة لتوغلها فى الابهام وبقية الكلام عليها يأتى فى الاستثناء ان شاء الله تعالى.

(فَصْلٌ) فى الكلام على النوع الثالث من النواسخ وهو أفعال القلوب وما الحق بها مما يصح جعل مفعوليه بعد حذفه مبتدأ وخبرا **(وَأَمَّا ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا)** العاملة عملها **(فَإِنَّهَا تَدْخُلُ بَعْدَ اسْتِيْفَاءِ)** أى أخذ **(فَاعِلِهَا عَلَى الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر)** لبيان أن النسبة الواقعة بينهما ناشئة من العلم أوا لظن فانك إذا قلت زيد قائم احتمل أن يكون الحكم منك عن علم وأن يكون عن ظن فإذا قلت علمت زيدا قائما علم أنه عن علم أو ظننت زيدا قائما علم أنه عن ظن وكذا سائر أخواتهما **(فتنصبهما)** ظن وأخواتها **(عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولاَنِ لَهَا)** قال هطيل هذه الأفعال كلها اشتركت فى أنها موضوعة لحكم الذهن على متعلق بشى على صفة فلذلك اقتضت مفعولين وهذا النوع ليس من المرفوعات وإنما ذكر تتميما لأقسام النواسخ لحكم المبتدأ والخبر**(وَهِيَ)** أى أفعال هذا الباب **(نَوْعَانِ)** فقط بإدخال رأى الحلمية كما سيأتى وقد أفاد ابن هشام وغيره ان ما يتعدى لاثنين أنواع الأول ما يتعدى إليهما بنفسه تارة ولا يتعدى اليهما تارة أخرى كنقص وزاد نقصت زيدا دينارا وزدت زيدا ونقص المال وزاد المال الثانى ما يتعدى إليهما دائما ولكنه يصل إلى المفعول الثانى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر كما مر واستغفر وزوج وسمى ودعا إذا كان بمعنى سمى وكال ووزن يقال أمرت زيدا الخير وبالخير واستغفرت الله ذنبا ومن ذنب وزوجت زيدا هندا وبهند وسميت الولد محمدا وبمحمد ودعوت الرجل زيدا وبزيد وكلت طعاما ولزيد طعاما ووزنت زيدا درهما ولزيد درهما فزيد فيها هو المفعول الثانى لا الأول لذا نص المعربون على أن المحذوف فى قوله تعالى : ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين:٣]هو المفعول الأول وأن أصل التركيب وإذا كالوا الطعام لهم ثم توسع بحذف الجار الثالث ما يتعدى لاثنين وأولهما فاعل فى المعنى كأعطى وكسا يقال أعطيت زيدا درهما وكسوت زيدا ثوبا فالأول فيهما آخذ ولا لبس فهو فاعل فى المعنى وهذا النوع سماعى لا يقاس عليه وأفعاله كثيرة وقد جمعها بعضهم إلى شيئين قال أرجو أن أضبطها فى رسالة مفردة الراع ما يتعدى لاثنين وهما منه ... فى

الأصل وهو النوعان المذكوران فى كلام المصنف فى هذا الباب (أَحَدَهُمَا) أى النوعين (أَفْعَالُ الْقُلُوبِ) سميت بذلك لأن معانيها من العلم والظن ونحوهما قائمة بالقلب ومتعلقة به من حيث انها صادرة عنه لا عن الجوارح والأعضاء الظاهرة وتسمى أفعال الشك واليقين لأن منها ما يفيد الشك ومنها ما يفيد اليقين والعلم والمراد بالشك مطلق التردد الشامل للظن وليس كل فعل زيد فى كذا وتفكر فيه وما يتعدى لواحد وهو عرف وفهم وما يتعدى لاثنين واليه الإشارة بقوله(وَهِيَ) أربعة عشرة فعلا (ظَنَنْتُ) وهى تفيد فى الغالب رجحان للوقوع كالمثال الذى ذكره المصنف وقد ترد لليقين نحو يظنون أنهم ملاقو ربهم (وَحَسِبْتَ) وهى للرجحان غالبا وقد تستعمل لليقين كقوله حسبت التقى والجود خير تجارة البيت الآتى فى كلام المصنف (وَخِلْتُ) ماضى يخال لا ماضى يخول بمعنى يكبر وهى للرجحان وقد تستعمل لليقين قليلا كما قال ابن مالك كقوله :

ما خلتنى زلت فيكم ضمنا أشكو اليكم حموة الألم

(وَرَأَيْتُ) والغالب استعمالها لليقين وقد ترد للرجحان وقد اجتمعا فى ا لآية التى مثل بها المصنف (وَعَلِمْتُ) وهى لليقين غالبا فاعلم أنه لا إله إلا الله وقد ترد للرجحان كالآية التى مثل بها المصنف (وَزَعَمْتُ) بفتح العين وهى للرجحان فقط والأكثر وقوعها على أن بالتخفيف وأن بالتشديد وصلتهما فيسد ان مسد مفعوليها كما قال سيبويه والجمهور وقال الأخفش أن المفعول الثانى محذوف قال السيرافى والزعم قول يقترن به اعتقاد صح أو لم يصح وبمعناه قول غيره الزعم الثانى محذوف قال السيرافى والزعم قول يقترن به اعتقاد صح او لم يصح وبمعناه قول غير الزعم قول يطلق على الحق والباطل وأكثر ما يقال فيما شك فيه ولم يستعمل فى القرآن الا للباطل وقد استعمل فى غيره للصحيح كقول هرقل لأبى سفيان زعمت وكقول أبى طالب فى مدح النبى ﷺ :

ودعوتنى وزعمت أنك ناصحى ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

قال السبكى ولكن إذا تأملته وجدته يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا فهو كقول لم يقم الدليل على صحته وان كان صحيحاً فى نفس الأمر (وَجَعَلْتُ) بمعنى اعتقدت وظننت وهى تفيد الرجحان فى الخبر كزعم (وَحَجَوْتُ) بفتح الحاء أوله ثم جيم مفتوحة

أيضا ثم واو ساكنة بمعنى ظننت واعتقدت (وَعَدَدْتُ) بمعنى ظننت فأنها من أفعال هذا الباب على ما ذهب إليه الكوفيون وابن أبى ربيع واختاره ابن مالك فان كانت بمعنى حسبته بالفتح أحسبه بالضم أى عددته تعدت إلى مفعول واحد فقط (وَهَبْ) بسكون الباء بصيغة الأمر ولا تستعمل فى غيرها وهى للرجحان بمعنى أحسب والغالب تعديها إلى صريح المفعولين ووقوعها على ان وصلتها قليل وليس بلحن لقول بعض العرب هب أن أبانا كانا حمارا وفى الصحاح وهبنى فعلت دلك أى أحسبنى ولا يقال هب انى ويوجد فيما وقفت عليه من نسخ هذا الكتاب بلفظ ووجبت وهو غلط فان وهب ستأتى فى أفعال التصيير (وَوَجَدْتُ) وهى تفيد فى الخبر اليقين كقوله تعالى: ﴿...وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَـٰسِقِينَ﴾ [الأعراف:١٠٢] مصدرها الوجدان كما قال الأخفش قال السيرفى مصدرها الوجود فان كانت بمعنى الإصابة كقول المتنبى:

والظلم من شيم النفوس فإن تجد ذا عفـــة فلعلـــة لا يظلـــم

تعدت إلى مفعول واحد أو بمعنى الاستغناء لم تتعد نحو وجد زيد من الوجد الاستغناء أو بمعنى حزن أو حقد بفتح القاف وقد تكسر تعدت بعلى كحزنت على زيد وحقدت عليه وفى فتح البارى ما نصه ومادة وجد متحدة الماضى والمضارع مختلفة المصادر بحسب اختلاف المعانى يقال فى الغضب موجدة وفى المطلوب وجودا وفى الضالة وجدانا وفى الحب وجدا بالفتح وفى المال وجدا بالضم وفى الغنى جدة بكسر الجيم وتخفيف الدال المفتوحة على الأشهر فى جميع ذلك وقالوا أيضا فى المكتوب وجادة وهى مولدة. (وَأَلْفَيْتُ) بمعنى وجدت التى تتعدى إلى اثنين أما التى بمعنى أصاب نحو صغ مالى ثم القيته فتتعدى إلى واحد (وَدَرَيْتُ) بمعنى علمت وأكثر ما تستعمل معداة بالباء لواحد فإذا دخلت عليهما همزة النقل تعدت إلى واحد بنفسها وإلى ثان بالباء كقوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ...﴾ [يونس ١٦] (وَتَعْلَمْ) بصيغة الأمر ولذا قال المصنف (بمَعْنَى أعْلم) وفى التسهيل وشرحه للدمامينى وتعلم بمعنى اعلم غير متصرف فلا يستعمل منه غير صيغة الأمر وهذا الذى ذهب إليه إلا علم والصحيح انها تتصرف حكى ابن

السكيت تعلمت ان فلانا خارج وفى شرح الشذور للمامى وهى متصرفة بلا خلاف والغالب فيها وقوعها على أن وصلتها وقوله بلا خلاف مردود فمن الخلاف فيها مشهور ثم شرع المصنف فى ذكر مثل الأفعال التى ذكرها مقدما للأول على الترتيب الذى ذكره فقال **(نَحْوُ ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا)** وإعرابه ظننت فعل وفاعل ظن فعل ماض تنصب مفعولين والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل زيدا مفعول أول لظننت مفعول ثان **(وَحَسِبْتُ زَيْدًا عَالِمًا)** وإعرابه حسبت فعل وفاعل حسب فعل ماض من أخوات ظن تنصب مفعولين والتاء فاعل زيدا مفعولها الأول وعالما مفعولها الثانى **وَقَوْلِ الشَّاعِر:**

(حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَة رَبَاحًا إذا ما المرء أصبح ثَاقِلا)

قاله لبيد بن ربيعة العامرى وهو من قصيدة من الطويل **(اللغة)** حسب بمعنى تيقنت لا بمعنى صرت ذا حسب والتقى مصدر اتقى اذا اجتنب النواهى وامتثل الأوامر والجود والكرم والتجارة تقليب المال لغرض الربح والمراد بها هنا المكتسب وخيرهنا للتفضيل فلذا استوى فيه المذكر والمؤنث والأفراد وضداه والرباح بفتح الراء والربح بكسرها واحد وفى القاموس ربح فى تجارته كعلم استشف والربح بالكسر والتحريك وكسحاب اسم ما ربحه والمرء مثلث الميم الانسان أو الرجل ولا يجمع من لفظه وسمع مرؤن قاله فى القاموس و الثاقل من ثقل كفرح فهو ثقيل وثاقل اشتد مرضه وقد أثقله المرض والنوم واللؤم فهو مستثقل قاله فى القاموس وفى العينى ثاقلا أراد ميتا لان الا بدان تخف بالأرواح فإذا مات الانسان يصير ثاقلا كالجماد **(الإعراب)** حسبت فعل وفاعل حسب فعل ماض بمعنى تيقنت من أخوات ظن تنصب مفعولين والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل التقى مفعولها الأول وهو منصوب وعلامة نصبه فتحه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور والجود معطوف على التقى وخير مفعول ثان وهو مضاف وتجارة مضاف إليه رباحا تمييز كما قاله الأزهرى وقال العينى رباحا تمييز أى من حيث الربح والفائدة اذ ظرف لما استقبل من الزمان وما زائدة المرء مبتدأ أصبح فعل ماض ناقص واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ والمعنى تيقنت التقى والجود خير تجارة ربحا إذ أصبح المرء ميتا والشاهد فى حسبت حيث جاءت عاملة عمل ظن تنصب مفعولين **(وَخِلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا)**

وإعرابه خلت فعل وفاعل خال فعل ماض من أخوات ظن والتاء فاعل وعمرا مفعولها الأول وشاخصا بمعنى مسافرا مفعول ثان وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۝ وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج:٧] وإعرابه أن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والهاء ضمير متصل في محل نصب اسمها يرون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون متصرف من رأى بمعنى ظن تنصب مفعولين والواو فاعل والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول أول وبعيدا مفعول ثان ونرى فعل مضارع وعلامة رفعه ضمه مقدرة على الألف منع ظهورها التعذر لأنه مضارع معتل الآخر بالألف متصرف من رأى بمعنى تيقن من أخوات ظن تنصب مفعولين وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعولها الأول قريبا مفعول ثان وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿...فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ...﴾ [الممتحنة:١٠] وإعرابه الفاء بإعتبار ما قبلها أن حرف شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه علم فعل ماض في محل جزم فعل الشرط من أخوات ظن تنصب مفعولين والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل والميم والواو علامة الجمع والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول أول والنون علامة جمع الإناث مؤمنات مفعول ثان وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم (وَنَحْوُ زَعَمْتُ زَيْدًا صَدِيقًا) وإعرابه زعمت فعل وفاعل زعم فعل ماض من أخوات ظن والتاء فاعل زيدا مفعولها وصديقا مفعولها الثاني وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

(زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا)

قاله أبو أمية الحنفي واسمه أوس وهو من قصيدة من الخفيف (اللغة) وعمتني من الزعم وهو القول بان الشئ على صفة قولا غير مستند إلى وثوق والشيخ من استبانت فيه السن أو من خمسين إلى أواخر عمره قاله في القاموس ودب دبا ودبيبا مشى على هينة قاله في القاموس وقوله يدب بكسر الدال كما ضبطه بذلك ابن علان في شرح الرياض الإعراب زعم فعل ماض من أخوات ظن تنصب مفعولين والتاء علامة التأنيث والنون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول أول شيخا مفعول ثان الواو حرف عطف لست فعل وفاعل ليس فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء ضمير في محل

رفع اسمها بشيخ جار ومجرور خبر ليس فى محل نصب وهو مجرور بحرف الجر الزائد فحركة النصب فيه مقدرة والمانع من ظهورها حركة المناسبة لحرف زائد توكيد وما كافة ان تقول انما أداة حصر الشيخ مبتدأ من أسم موصول بمعنى الذى فى محل رفع خبر يدب فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو دبيبا مفعول مطلق وعلامة نصبه فتح آخره والمعنى ظاهر والشاهد فى قوله زعمتنى حيث جاء بمعنى الظن ولذا نصب مفعولين وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ...﴾ [الزُّخرُف:١٩] وإعرابه الواو حرف عطف وجعلوا فعل وفاعل جعل فعل ماض بمعنى اعتقد تعمل عمل ظن تنصب مفعولين والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل الملائكة مفعولها الأول وإناثا مفعولها الثانى والذين اسم موصول فى محل نصب نعت للملائكة وهم ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ عند ظرف مكان مفعول فيه وهو مضاف والرحمن مضاف إليه والظرف شبه جملة فى محل رفع خبر وجملة المبتدأ والخبر صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد هم (تنبيه) تمثيل المصنف بالآية بمعنى صير واعترضه أبو حيان فقال أنه غير صحيح لأنهم لم يصير وهم إناثاً ذكر بعض النحويين أنها هنا بمعنى سمى وأجاب عنه الشمنى أنه ليس المراد التصيير بالفعل بل المراد التصيير بالقول وقد نص الزمخشرى على ذلك وقَوْلِ الشَّاعِرِ :

(قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ)

قاله تميم بن أبى مقبل وقيل أبو سنبل الأعرابى وهو من البسيط (اللغة) حجوت فلانا بمعنى ظننته والثقة المؤتمن وألم بى الشئ يلم الماما اذا انزل والملمات النوازل جمع ملمة (الإعراب) قد حرف تحقيق كنت فعل وفاعل كان فعل ماض ناقص والتاء ضمير متصل فى محل رفع اسمها احجو فعل مضارع مرفوع وعلامى رفعه ضمه مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره انا وجملة الفعل الفاعل فى محل نصب خبر كان أبا مفعول أول وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف وعمرو مضاف إليه أخا مفعول ثان وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وثقة مضاف إليه ولا يصح أن

ينون أخا على أنه مفعول ثان وعلامة نصبه فتح آخره وثقة نعت له بمعنى موثوق به أو ذا ثقة ولأن المصدر لا ينعت به الا بالسماع نحو هذا الرجل عدل أو رضاحتى حرف غاية بمعنى إلى ألم فعل ماض والتاء علامة التأنيث بنا جار ومجرور فى محل نصب على المفعولين متعلق بالم ويوما ظرف زمان وعلامة نصبه فتح آخره ملمات فاعل الم نزلت فى النوازل العظام فلم يكن ظننته والشاهد فى أحجو حيث جاء بمعنى اظن فلذلك نصب مفعولين ولم يذكر احد من النحاة أن حجا يحجو يتعدى إلى مفعولين غير ابن مالك :

(وَقَوْلِ الآخَرِ فَلاَ تَعْدُد الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِى الْغَنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُك فِى الْعُدْمِ)

قاله النعمان بن بشير الانصارى رضى الله عنهما وهو من قصيدة من الطويل **(اللغة)** المولى هنا بمعنى الصاحب والحليف والغنى بالكسر والقصر غنى المال أما بالكسر والمد فهو الصوت المطرب وبالفتح والقصر النفع والعدم بضم العين وسكون الدال الفقر **(الإعراب)** الفاء عاطفة لا ناهية تعدد فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت متصرف من عد من أخوات ظن تنصب مفعولين المولى مفعول أول وهو منصوب وعلامة نصبه فتحه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر اسم مقصور شريك مفعول ثان وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف والكاف مضاف إليه فى الغنى جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدرة مع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور متعلق بشريك لأنه فعيل بمعنى مشارك اسم فاعل ولكنما الواو حرف عطف لكن حرف استدراك ونصب وما كافة المولى مبتدأ وعلامة رفعه ضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور شريك خبر والكاف فى محل جر بالإضافة وفى العدم متعلق بشريك والمعنى فلا تظن صاحبك وحليفك شريكك فى المال ولكنه شريكك فى الفقر والحاجة والشاهد فى تعدد حيث جاء بمعنى الظن فلذلك نصب مفعولين **وَقَوْلِهِ** :

(فَقُلْتُ أَجِرْنِى أَبَا مَالِكٍ وَإِلاَّ فَهَبْنِى امْرَأً هَالِكَا)

قاله ابن همام السلولى وهو من المتقارب ويروى بدل قوله ابا مالك بلفظ ابا حالد **(اللغة)** اجرنى بفتح الهمزة وكسر الجيم من أجاره إذا امنه والهالك الميت **(الإعراب)** الفاء

حرف عطف قلت فعل وفاعل أحر أمر والنون للوقاية والياء ضمير متصل فى محل مفعول به ابا منادى مضاف حذف منه حرف النداء تقديره يا ابا وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف ومالك مضاف إليه وإلا الواو حرف عطف أن حرف شرط جازم وفعل الشرط محذوف لأن أصله وان لا تفعل فأدغمت أن فى لا النافية وحذف فعل الشرط والفاء رابطة لجواب الشرط هب فعل أمر متصل فى محل نصب مفعولها الأول امراً مفعول ثان هالكا نعت له والمعنى قلت يا ابا مالك أجرنى وأغثنى وان لم تجرنى فظننى من الهالكين والشاهد فى هب حيث جاء بمعنى ظن فلذلك نصب مفعولين وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿...تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا ...﴾ [المزمل:٢٠] وإعرابه تجدوه جواب الشرط المتقدم فى قوله تعالى: ﴿...وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ ...﴾ [البقرة:١١٠] وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل عند ظرف مكان مفعول فيه متعلق بتجدوه وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه فصل لا محل له من الإعراب خيرا مفعول ثان وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ﴾ [الصافات:٦٩] وإعرابه إن حرف توكيد ونصب والهاء ضمير متصل فى محل نصب اسمها ألفو فعل وفاعل ألفى فعل ماض ينصب مفعولين والواو ضمير متصل فى محل نصب اسمها ألفو فعل وفاعل ألفى فعل ماض ينصب مفعولين والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل آباء مفعول أول وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالإضافة والميم علامة الجمع ضالين مفعول ثان وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم (وَدَرَيْتُ) بفتح الدال مبنيا للفاعل (زَيْدًا قَائِمًا) وإعرابه درى فعل ماض بمعنى علم من أخوات ظن والتاء فاعل وزيدا مفعول أول وقائما مفعول ثان وَقَوْل الشَّاعر :

(دَرَيْتَ الوَفِيَّ العَهْدَ يَا عُرْو فَاغْتَبِطْ ... فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيْدُ)

هو من الطويل (اللُّغة) درت مبنى للمجهول من درى اذا علم وله استعمالان أحدهما بالباء نحو ولا أدراكم به ويتعدى إلى الضمير بالهمزة وأندرها أن يتعدى إلى اثنين بنفسه كما فى البيت قاله العينى والوفى بمعنى الوافى يقال وفى فلان بالعهد وفاء ضد غدر

والعهد الميثاق وعرو مرخم عروة واغتبط أمر من الاغتباط والغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه بخلاف الحسد وحميد بمعنى محمود (الإعراب) دريت فعل ونائب الفاعل ذرى فعل ماض مغير الصيغة من أخوات ظن تنصب والتاء ضمير متصل فى محل رفع نائب الفاعل وهى المفعول الأول لدرى والوفى مفعولها الثانى وهو صفة مشبهة تعمل عمل الفعل ترفع الفاعل وتنصب المفعول والعهد بالرفع فاعل ويجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به وجره بالإضافة وفاعل الصفة وتنصب المفعول والعهد بالرفع فاعل ويجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به وجره بالإضافة وفاعل الصفة المشبهه حينئذ ضمير مستتر جوازا تقديره هو قال العينى وأرجحها النصب وأضعفها الرفع والمراد بالرجحان والضعف من جهة المعنى كما يفيده كثيرهم فى باب الصفة المشبهة يا عرو يا حرف نداء عرو منادى مرخم مبنى على الضم على لغة من لا ينتظر وعلى الفتح على لغة من ينتظر والفاء فصيحة ويقال فيها داخله فى جواب شرط مقدر اذ التقدير اذا دريت الوفى العهد فاغتبط فان الفاء حرف تعليل ان حرف توكيد ونصب اغتباطا اسمها بالوفاء جار ومجرور نعت لإغتباطا متعلق بواجب الحذف تقديره كائنا حميد خبران وقال العينى بالوفاء متعلق بالخبلا اعنى حميد أى بوفاء العهد والمعنى يا عروة قد علمت حال من يفى بالعهد فتمن أنت مثل ذلك لأن الغبطة بمثل ذلك محمودة والشاهد فى قوله درى حيث حائت علم فلذلك نصبت مفعولين وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

(تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ فَهْوَ عَدُوُّهَا فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِى التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ)

قاله زياد بن يسار وهو من الطويل (اللغة) تعلم أمر بمعنى أعلم والشفاء بكسر الشين المعجمة والمد الدواء والبرء والقهر الغلبة والعدو ضد الصديق واللطف ضد العنف والتحليل كالاحتيال الحذق وجودة النظر والمكر الخديعة (الإعراب) تعلم فعل أمر مبنى على السكون يعمل عمل ظن ينصب مفعولين وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وما بعدها ظاهر والمعنى اعلم شفاء النفس قهر العدو وذلك بان تبالغ فى خديعته والاحتيال فى دمغه بالممكن والشاهد فى تعلم بمعنى اعلم حيث نصب مفعولين (وَإِذَا كَانَ ظَنٌّ بِمَعْنَى أَنَهَمْ وَرَأَى بِمَعْنَى أَبْصَرَ وَعَلِمَ بِمَعْنَى عَرَفَ) وحجا بمعنى قصد ووجد بمعنى حزن أو حقد

وزعم بمعنى كفل أو بمعنى قال وتأتى هذه الأفعال وبقية أفعال الباب لمعان أخر غير قلبية وحينئذ (لَمْ تَتَعَدَّ إِلاَّ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ) لأن تعديها إلى مفعولين انما كان بالنظر لاقتضائها للجزأين المبتدأ والخبر فإذا كانت قد وضعت لمعنى آخر لا تقتضى الا أمرا واحدا وجب ان لا تتعدى الا إلى واحد لان التعدى أمر معنوى فتعدد متعلقة وأفراده انما هو بحسب المعنى (نَحْوُ ظَنَنْتُ زَيْدًا بِمَعْنَى اتَّهَمْتُهُ) لأن الاتهام لا يقتضى واحدا ومعنى الاتهام أن تجعل شخصا موضع الظن السئ تقول ظننت زيدا اى ظننت به أنه فعل سيئا وكذا اتهمته ان تجعل شخصا موضع ظن بمعنى اتهم قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير:٢٤] بالظاء المشالة فى قراءة الأكثر أى بمتهم وقرأها نافع بضنين بالضاد الساقطة أى بخيل (وَرَأَيْتُ زَيْدًا بِمَعْنَى أَبْصَرْتُهُ) وذلك لأن الإبصار إنما يقتضى واحدا واختلفوا فى رأى الحلمية فالحقهاء الأكثرون برأى العلمية فى التعدى لأثنين من جهة أن كلا منهما إدراك بالباطن كقول الشاعر:

أراهم رفقتى حتى إذا ما تجافى الليل والمخزل المخزالا

فهم مفعول أول ورفقتى بضم الراء وكسرها مفعول ثان ومصدرها الرؤيا ولا تختص الرؤيا بمصدر الحليمة بل تقع مصدر للبصرية كقوله تعالى: ﴿...وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ...﴾ [الإسراء:٦٠] قال ابن عباس هى رؤيا عين والأكثر فى مصدر البصرية الرؤية (وَعَلِمْتُ الْمَسْئَلَةَ بِمَعْنَى عَرَفْتُهَا) ومنه قوله تعالى: ﴿... أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا...﴾ [النحل:٧٨] وذلك لان لفظ المعرفة وضع للتعلق بالشئ نفسه فمعنى قولك علمت زيدا عرفته فى نفسه ومعنى علمت زيدا قائما عرفته بإعتبار كونه على صفة قاله ابن الحاجب فى شرح المفصل وخالفه الرضى فقال لا يتوهم ابن بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قاله بعضهم فإن معنى علمت أن ريدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد الا أن عرف لا تنصب جزأى الأسمية كما نصبهما علم لفرق معنوى بل هو موكول إلى اختيار العرب فإنهم قد يخصون أحد المتساويين فى المعنى بحكم لفظى دون الآخر قال العاصمى قال بعضهم وهذا بناء على أن العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض أهل

الأصول والميزان ولبعضهم قول آخر وهو أن العلم يتعلق بالكليات والمركبات والمعرفة تتعلق بالجزيئات والبسائط فى شرح المطالع ومن هنا تسمع النحويين يقولون علم تتعدى إلى مفعولين وعرف تتعدى على واحد فتأمله(النَّوْعُ الثانِى) من الأفعال الناصبة للمبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها (أَفْعَالُ التَّصْيِيْر) سميت بذلك لدلالتها على تحويل الشئ من حالة إلى حالة أخرى وفى كون مفعولى هذه الأفعال مبتدأ وخبرا فى الأصل كما يفيده كلام ابن مالك وابن هشام والرضى وغيرهم بحث لان مفعوليها متغايران مفهوما وخارجا فلا يصح ادعاء كونهما مبتدأ وخبرا لوجوب اتحاد المبتدأ والخبر فى الخارج وإن اختلفا فى المفهوم ويتبين ذلك أنك تقول صيرت الغنى فقيرا والمعدوم موجودا وصدق الأول على الثانى فى المثالين ممتنع وأجاب بعض المحققين عن هذا بأنه لا نزاع فى أن الأفعال الناقصة من دواخل المبتدأ والخبر ولا نزاع فى صحة قولهم صار الغنى فقيرا والمعدوم موجودا مع جريان ذكر فيه فما كان جوابا عن هذا فهو جواب عن ذاك فتأمل (نَحْوُ جَعَلَ) ومنه قوله تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ ... ﴾ [النحل:٦٢] وقوله تعالى: ﴿...وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ ...﴾ [المائدة:٦٠] فالمجرور فيهما ثان ما بعده مفعول أول وقس به ما أشبه وإنما لم يقدر المجرور مفعولا أول لأن المفعول الأول فى محل المبتدأ والمفعول الثانى فى محل الخبر والمبتدأ لا يكون جارا ومجرورا (وَرَدَّ) كقول الشاعر:

قد شعور هن السود بيضا ورد وجوهن البيض سودا

(وَاتَّخَذَ) ويقال فيه تخذ نحو لتخذت عليه أجرا وفى قراءة لاتخذت (وَصَيَّرَ) ومثلها أصار وهما منقولان من صار إحدى أخوات كان نقل الأول بالتضعيف والثانى بالهمزة كقول الشاعر:

ولعبت طيرهم أبابيل(١) فصيروا مثل كعصف مأكول

(وَوَهَبَ) غير متصرف فلا يستعمل الا بصيغة الماضى كالمثال الآتى وإتيان المصنف بنحو فى أولها للاشارة إلى عدم انحصارها فيما ذكر فقد عد بعضهم منها ترك نحو قوله

تعالى: ﴿...وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة:١٧] قال في المعنى ان فسر ترك بصير فالظرف مفعول ٧ ولا يبصرون مفعول ثان تكرر كما يتكرر الخبر والظرف مفعول ثان والجملة بعده حال وقال بن عنقاء زاد بعضهم في أفعال التصيير ضرب مع المثل نحو ضربت هذا الكلام مثلا وفي نحو ضربت الفضة خاتما والطين خزفا وبعضهم خلق وجزم به السيوطي في شرح النقاية نحو وخلق الانسان ضعيفا في الارتشاف لا أعلم نحو يا ذهب على أن خلق تتعدى إلى اثنين فلا يكون من هذا الباب قال جمع متأخرون وقد يضمن المتعدى لواحد معنى صير وتجعل من أفعاله فتقول حفرت وسط الدار بئرا وبنيت الدار مسجدا وقطعت الثوب قميصا وصنعته عمامة أي صيرت في كلها قال عنقاء وهو قوي وقد أشار المصنف رحمه الله تعالى إلى أمثلة ما ذكره من أفعال التصيير على الترتيب بقوله تعالى: ﴿...فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان:٢٣] وإعرابه الفاء باعتبار ما قبلها جعل فعل ماض من أفعال التصيير تنصب مفعولين ونا ضمير متصل في محل رفع فاعل والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول أول هباء مفعول ثان منثورا نعت وَقَالَ تَعَالَى: ﴿...يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا ...﴾ [البقرة:١٠٩] وإعرابه يردون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لانه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل متصرف من أفعال التصيير تنصب مفعولين والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول أول والميم علامة الجمع وكفارا مفعولها الثاني وجملة من بعد إيمانكم في محل نصب على الحال من الواو في يردون متعلق بواجب الحذف وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿...وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء:١٢٥] وإعرابه الواو حرف عطف اتخذ فعل ماض من أفعال التصيير تنصب مفعولين الله فاعل إبراهيم مفعول أول خليلا مفعول ثان(وَنَحْوُ صَيَّرْتُ الطِّينَ خَزَفًا) وإعرابه ظاهر وفي القاموس الخزف محركة الجر ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون فخارا (وَقَالُوا) أي في الدعاء (وَهَبَنِي اللهُ فِدَاءَكَ) أي صيرني فداءك أقيك السوء وبنفسي وفي القاموس فداه يفديه فداء وفداء ويفتح والفداء ككساء وكعلى والى فأفاد كلامه أن قوله فداءك بالمد والقصر (تنبيه) بعض أفعال التصيير قد تأتي لمعان أخر غير

التصيير كاتخذ بمعنى خلق أو صنع فتنصب مفعولا واحدا فقط كقوله تعالى وقالوا اتخذ الله ولدا وقيل انها فى الآية بمعنى صير وأن المفعول الثانى محذوف أى اتخذ الله بعض الموجودات ولدا تعالى عن ذلك علوا كبيرا (وَاعْلَمْ أَنَّ لأَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ ثَلاثَةَ أَحْكَامٍ) تختص بها أربعة الثلاثة المذكورة والرابع أنه يجوز فى الأفعال القلبية المتصرفة ورأى الحلمية والبصرية أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدين أى بان يكون مرجع الضميرين شيئا واحداً مثل علمتنى منطلقا وعلمتك منطلقا وعلمتك منطلقا وقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ۝﴾ [العلق:٧] أى أن رأى نفسه وقوله تعالى: ﴿...إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ...﴾ [يوسف:٣٦] انى أرانى أحمل فوق رأسى خبزا وقوله تعالى: ﴿...رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف:٤] وقول عائشة رضى الله عنها لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا من طعام إلا الأسودان قال الزمخشرى وغيره وأجرت العرب عدمت وفقدت مجرى أفعال هذا الباب لأنهما ضد وحدث فحملت على ضدها ولا بعد فى حمل الشئ على ضده وذلك كقول الشاعر:

ندمت على ما كان منى فقدتنى ... كما يندم المغبون حين يبيع

وقول الآخر:

خذى حذرا يا جارتى فإننى ... رأيت العود قد كا يصلح

لقد كان لى عن ضرتين عدمتنى ... وعما ألاقى منهما متزحزح

بخلاف سائر الأفعال فلا يقال ضربتنى بل يعدل فيه الى لفظ نفس مضاف إلى ذلك الضمير فتقول ضربت نفسى والفرق بين الأفعال القلبية وغيرها أن علم الشخص بنفسه أكثر فسأغ فيها ذلك بخلاف غيرها لتعلق فعل الفاعل فيها بغيره إذا قل ما يضرب الشخص نفسه (الأَوَّلُ الإِعْمَالُ) وهو نصبها للجزأين (وَهُوَ الأَصْلُ وَهُوَ وَاقِعٌ فِى الْجَمِيعِ) أى فى جميع أفعال هذا الباب الجامد منها والمتصرف القلبى والتصييرى ويختص الحكمان الاتيان كالحكم الذى زدته بالقلبى المتصرف وقد يعرض الحكم الاخير أعنى التعليق لكل فعل يدل على الشك أو يتضمن معنى العلم وان كان قاصرا كما ستأتى الإشارة إليه إن شاء

الله تعالى (الثَّانِي الإِلغاءُ وَهُوَ إِبْطَالُ الْعَمَلِ لَفْظًا وَمَحَلاً) فيبقى مدخولها على إعرابه قبل دخولها وتبقى هي على معناها في إفادة الظن أو العلم (وَذَلِكَ لِضُعْفِ الْعَامِلِ) القلبي المتصرف عن العمل(بِتَوَسُطِهِ) بين المبتدأ والخبر و تأخره عنهما (نَحْوُ زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ) هذا مثال لتأخره وإعرابه زيد مبتدأ وقائم خبره وظننت فعل وفاعل (وزيد قائم ظننت" وهذا مثال لتأخره وإعرابه زيد مبتدأ وقائم خبره وظننت فعل وفاعل والفعل الملغى وفاعله حينئذ بمنزلة الظرف إذ معناه زيد قائم في ظني ولا محل للملغى أصلاً قاله ابن عنقاء (وهو) أي الإلغاء (جَائِزٌ لاَ وَاجِبٌ) لأن سببه لا يقتضي ذلك ولا ممتنع لأنه أمر اختياري راجع نحو لزيد إلى المتكلم وجعل أبو حيان لجواز الإلغاء شرطين الأول أن لا تدخل لام الابتداء على الاسم نحو لزيد ظننت قائم ولزيد قائم ظننت فإنه حينئذ لا يجوز إلا الإلغاء ولا يجوز الإعمال الثاني ان لا ينفي نحو زيدا منطلقا لم أظن وزيدا لم أظن منطلقا فإنه لا يجوز فيه إلا الإعمال ولا يجوز الإلغاء لأنه يتعين بناء الكلام على الظن المنفي (وَإِلْغَاءُ) العامل (الْمُتَأَخِّرِ) عن المفعولين (أَقْوَى مِنْ إِعْمَالِهِ) بلا خلاف لضعفه بالتأخر (وَالْمُتَوَسِّطُ) أي العامل المتوسط بين المفعولين نحو زيد ظننت عالم (بِالْعَكْسِ) أي فإعماله أقوى من إلغائه لأنه عامل لفظي فهو أقوى من الابتداء لأنه عامل معنوي وهذا ما جزم به ابن هشام في التوضيح والشذور وهو الأصح وقيل هما في التوسط سواء وجزم به في شرح القطر وصححه المرادي (وَلاَ يَجُوْزُ إِلْغَاءُ الْعَامِلِ الْمُتَقَدِّمِ) على مفعوليه لأن المقتضي للعمل إذا تقدم كان أقوى منه إذا تأخر(نَحْوُ ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا) فلا يجوز أن يقال ظننت زيد قائم برفعها (خِلاَفًا لِلْكُوفِيِّيْنَ) والأخفش في إجازة الإلغاء مع تقدم العامل مستدلين بنحو قول الشاعر :

كذاك أدبت حتى صار من خلقي ... أني رأيت ملاك الشيمة الأدب

وقول كعب بن زهير :

أرجو وآمل أن تدنو مودتها ... وما أخال لدينا منك تنويل

وأجيب بأن ذلك على تقدير ضمير الشأن بعد الفعل وهو الأقرب الأصح كما قال الدماميني وغيره فهو مفعول أول والجملة مفعول ثان أو على تقدير لام الإبتداء المعلقة عن العمل كما قال سيبويه أو من الإلغاء على قبح كما قاله الخبيصي وابن مالك وقضية كلام

المصنف وجوب الأعمال عند تقدم العامل وان تقدم على الفعل شئ كمتى وهو رأى لبعضهم والجمهور على أنه متى تقدم على الفعل اللملغى السابق على المعمولين بثنيها فالالغاء جائز وإن كان أضعف من الأعمال (الثَّالِثُ) من أحكام أفعال هذا الباب (التَّعْلِيْقُ) للعامل القلبى المتصرف وألحق به فى التعليق على الأصح لكن مع الاستفهام خاصة أبصر نحو فستبصر ويبصرون وتفكر كقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ... ﴾ [الأعراف ١٨٤] وسأل نحو يسألون أيان يوم الدين وزاد ابن خروف نظر نحو فلينظر أيها أزكى طعاماً ووافقه ابن مالك وابن عصفور بل قال ابن مالك ما قارب المذكورات مما له تعلق بفعل القلب يجوز تعليقه (وَهُوَ إِبْطَالُ الْعَمَلِ) وجوبا كما سيأتى (لَفْظًا) فلا يظهر النصب فى مفعوليها بل يكونان مرفوعين لفظا على أنهما مبتدأ وخبر (لاَ مَحَلاً) أى فلا يبطل العمل مع التعليق فى المحل بل تكون الجملة المعلق عنها العامل فى محل نصب بإسقاط حرف جر أن تعدى بالحرف نحو أولم يتفكروا ويسألون أيان يوم الدين لأنه يقال فكرت فيه وسألت عنه وفى موضع المفعول به أن تعدى العامل إلى واحد نحو عرفت من أبوك وسادة مسد مفعوليه أن تعدى إلى اثنين كالأمثلة الآتية فى كلام المصنف وبدل اشتمال من التوسط بينه وبينها أن تعدى إلى واحد نحو عرفت زيدا أبو من هو فإن قدرته بدل كل جاز ولكن على حذف مضاف أى عرفت أمره وفى موضع التالى أن تعدى لاثنين ووجد الأول نحو علمت زيدا أبو من هو بناء على أن ذلك يسمى تعليقا وفيه خلاف سأذكره على قول المتن فالتعليق راجع إلى آخره ويجوز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب كقول الشاعر :

وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا ولا موجعات حتى تولت

روى بنصب موجعات بالكسر عطفا على محل ما البكا لأن العامل إنما ألغى لفظا لا محلا فلهذا سمى تعليقا أحد من المرأة المعلقة وهى التى أساء زوجها عشرتها فلا هى مزوجة ولا مطلقة قال العاصمى وإنما يعطف على محل الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة فتقول علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره ولا تقول علمت لزيد قائم وعمرا لأن مطلوب هذه الأفعال انما هو مضمون الجملة فإذا كان فى الكلام مفرد يؤدى معنى الجملة صح أن يتعلق به والا فلا قاله فى التصريح (لِمَجِيْءِ مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلاَمِ بَعْدَهُ) أى بعد

العامل (وَهُوَ) أى الذى صدر الكلام (لاَمُ الأبتِدَاءِ) فإن لها صدر الكلام إلا فى باب أن لأنها فيه مؤخرة من تقديم ولذا تسمى المزحلقة بالقاف والفاء كما مر (نَحْوُ ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ) وإعرابه ظننت فعل وفاعل اللام لام الابتداء لزيد مبتدأ قائم خبره والجملة فى محل نصب سادة مسد مفعولى ظن وإنما لم يظهر النصب فى ا لجزأين لأن لام الإبتداء لصدارتها لا يتخطاها العامل فمن حيث اللفظ روعى ما له الصدر ومن حيث المعنى روعى العامل فكأنه باق على عمله لأن معنى ظننت لزيد قائم ظننت قيام زيدا وهذا هو معنى ظننت زيدا قائما (تنبيه) ألحق جماعة منهم ابن مالك وابن هشام فى القطر والتوضيح لام القسم بلام الابتداء فى إيجاب تعليق العامل نحو علمت والله ليقومن زيد وَمَا النَّافِيَةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿...لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰؤُلَاءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء:٦٥] وإعرابه اللام داخلة فى جواب قسم مقدر قد حرف تحقيق علمت فعل وفاعل ما نافية هؤلاء للتنبيه أولاء اسم غشارة فى محل رفع مبتدأ ينطقون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ وجملة المبتدا فى محل نصب سادة مسد مفعولى علمت(وَلاَ النَّافِيَةُ نَحْوُ عَلِمْتُ لاَ زَيْدٌ قَائِمٌ وَلاَ عَمْرٌو) وإعرابه ظاهر وجملة لا زيد قائم من المبتدأ والخبر فى محل نصب سادة مفعولى علمت (وَإِنْ النَّافِيَةُ نَحْوُ عَلِمْتُ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ) فإن نافية وزيد مبتدأ وقائم خبره والجملة فى محل نصب وقضية صنيع المصنف أن ما وأن ولا النافيات يعلق بها العامل مطلقا من غير تقييد يكون كل منها واقعا فى جواب القسم وهذا هو الذى عليه الجمهور كما قال ابن عنقاء وشرط ابن هشام فى لا وان يكون فى جواب القسم ولا مقدرا كقوله تعالى: ﴿...وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء:٥٢] وعلمت لا رجل قائم وقد علل الرضى كون كل من حروف النفى الثلاثة معلقا للعامل بقوله أما ما وان فللزوم وقوعها فى صدر الجمل وأما لا النافية الداخلة على الجملة الأسمية فغنها لا التبرئة المشابهة لأن المكسورة اللازم دخولها على الجملة (وَهَمْزَةُ الإِسْتِفْهَامِ نَحْوُ عَلِمْتُ أَزَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرٌو) وإعرابه علمت فعل وفاعل والهمزة للاستفهام زيد مبتدأ قائم خبره أم حرف عطف عمرو معطوف على ماقبله واستشكل تعليق العامل بالاستفهام فى نحو هذا المثال من حيث ان العلم بالشئ

ينافي ما يقتضيه الاستفهام من الجهل به وأجاب عنه ابن هشام في المغني بأنه على تقدير مضاف أي جواب أزيد عندك أم عمرو والتحقيق ما قال بعضهم ان متعلق العلم هنا هو النسبة ومتعلق الجهل طرفها والعلم بالنسبة يجامع الجهل بطرفها ضرورة فلا حاجة إلى تقدير بل التحقيق ان متعلق العلم هو النسبة إلى أحدهما مبهما ومتعلق الجهل النسبة إليه معينا وشتان ما بينهما **(وَكَوْنُ أَحَدِ الْمَفْعُوْلَيْنِ)** الأول أو الثاني **(اسْمَ اسْتِفْهَامٍ نَحْوُ عَلِمْتُ أَيُّهُمْ أَبُوكَ)** وإعرابه علمت فعل وفاعل علم فعل ماض والتاء فاعل أي اسم استفهام مبتدأ وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف والهاء مضاف إليه والميم علامة الجمع أبوك خبره وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب سادة مسد مفعولي علم ومثل ذلك ما إذا كان اسم الاستفهام فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون فأي منصوب على المصدرية والناصب له ما بعده أي ينقلبون أي انقلاب ولا يصح أن يكون منصوبا بما قبله لأن لاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله ومن المعلقات للعامل كم وكأين الخبريتان نحو ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرن ولعل نحو وأن أدري لعله فتنة لكم وكأن بتشديد النون كعلمت كأن زيدا أسد ورب كعلمت رب مولود بلا أب وليت حيث تركب معها كلام صحيح ونون المكسورة المشددة على رأي سيبويه لكنهم إنما تعلق جوازا لا وجوبا على الصحيح والجمهور يقدرون بعدها لام الابتداء وأدوات الشرط لها الصدر فيجب معها التعليق نحو علمت لولا زيد لم تجئ وحسبت من يكرمني أكرمه معلمت إذا جاء زيد أبوه وكل حرف يلتقي به القسم فله الصدر فيكون من المعلقات **(فَالتَّعْلِيْقُ)** للعامل **(وَاجِبٌ إِذَا وَجَدَ شَيْءٌ مِنْ هٰذِهِ الْمُعَلِّقَاتِ)** المتقدمة خلاف الالغاء فعنه جائز وقد تبين مما قدمناه ان الفرق بين الالغاء والتعليق من جهة ان العامل الملغى لا عمل له لفظا لا في اللفظ ولا في المحل وأن العامل المعلق له عمل في المحل لا في اللفظ وقضية كلامه أن التعليق واجب مطلقا واستثنى بعضهم صورة يجوز فيها التعليق ولا يجب وهي ما إذا كان الاستفهام في المفعول الثاني نحو علمت زيدا من هو فمن النصب في ذلك جائز بل هو الأجود ولهذا جزم الزمخشري تبعا تسمية مثل هذا تعليقا فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿...لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا...﴾ [الملك.٢] ان هذا لا يسمى تعليقا وانما التعليق أن يقع بعد الفعل ما يسد المفعولين معا

(وَلاَ يَدْخُلُ التَّعْلِيقُ وَلاَ الإِلْغَاءُ فِي شَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِ التَّصْيِيرِ) لأنهما انما جاآ فى أفعال القلوب لضعفها من حيث أنه لم يظهر تأثيرها المعنوى اذ هى أفعال باطنة بخلاف أفعال التصيير فإنه يظهر أمرها فى الأغلب وكذلك الجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول فإنه لا يجئ فيها (وَلاَ فِي قَلْبِي جَامِدُ) لعدم تصرفه (وَهُوَ اثْنَانَ هَبْ وَتَعَلَّمْ) بمعنى اعلم (فَإِنَّهُمَا مُلاَزِمَانِ صِيغَةَ الأَمْرِ) فلا يأتى منهما غيرهما (وَمَا عَدَاَ هُمَا مِنْ أَفْعَالِ الْبَابِ) قلبية وتصييرية (يَتَصَرَّفُ) بالباء التحتية أوله (يَأْتِي مِنْهُ الْمُضَارِعُ وَالأَمْرُ وَغَيْرُهُمَا) من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول (إِلاَّ وَهَبَ مِن أَفْعَالِ التَّصْيِيرِ فَإِنَّهُ مُلاَزِمُ لِصِيغَةِ الْمَاضِي) فلا يأتى منه مضارع ولا غيره واحترز بقوله من أفعال التصيير عن وهب بمعنى أعطى وملك فانه يأتى منه المضارع نحو يهب والمصدر نحو هبة واسم الفاعل نح موهوب(وَ) يثبت (لِتَصَارِيفِهِنَّ) التى هى المضارع وما بعده (مَا) ثبت (لَهُنَّ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنَ الأَحْكَامِ) فإن كان الفعال قلبيا ثبت لتصرفاته الأعمال والإلغاء والتعليق وإن من أفعال التصيير ثبت لتصرفاته العمل فقط (وَتَقَدَّمَتْ بَعْضُ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ) أى بعض أمثلة تصاريف هذه الأفعال فمما تقدم بعض امثلة المضارع ومثال أعمال المصدر نحو أعجبنى ظنك زيدا قائما واسم الفاعل نحو أنا ظان زيدا عالما ومثال الإلغاء نحو زيد ظنى قائم وزيد قائم أنا ظان والتعليق نحو أنا ظان ما زيد قائم وأعجبنى ظنك ما زيد قائم (وَيَجُوزُ حَذْفُ الْمَفْعُولَيْنِ) وكذا حذف أحدهما فى باب أعطى وكسا مما تغاير مفعولاه ولو لم يدل على ذلك دليل تقول اعطيت درهما ولا تذكر من أعطيته وذلك لأنه لا ربط بين مفعوليها بخلاف أفعال القلوب فإنه يجوز فيها حذف المفعولين بالإجماع (أَوْ) حذف (أَحَدِهِمَا) الأول أو الثانى مع بقاء الآخر كما هو رأى الجمهور لكنه قليل ولذا منعه ابن ملكون ولكن انما يجوز حذف المفعولين أو أحدهما (لِدَلِيلٍ) يدل على المحذوف فيكون الحذف حينئذ اختصارا أما لغير دليل ويقال له الحذف اقتصار بالقاف بدل بدل الخاء فلا يجوز حذف مفعولى أفعال القلوب ولا حذف أحدهما مع بقاء الآخر فلا تقول حسبت زيدا ولا تذكر منطلقا مثلا وتسكت لفقد ما عقدت عليه حديثك وذلك لأن المفعولين فى المعنى مبتدأ وخبر وكما لا يصح قطع المبتدأ عن الخبر ولا الخبر عن المبتدأ فكذلك هذان المفعولان ولأنهما بمنزلة اسم واحد لأن مضمونهما معا هو المفعول به فى

الحقيقة فلو حذت أحدهما كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة (نَحْوُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِيْنَ كُنْتُمْ تَزْعُمُوْنَ) هذا حذف المفعولين لدليل وإعرابه ايى اسم استفهام فى محل رفع مبتدأ شركائى خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمه مقدره على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لن الياء لا يناسبها الا كسر ما قبلها وهو مضاف وياء النفس مضاف إليه الذين اسم موصول فى محل رفع صفة كنتم كان واسمها وجملة تزعمون فى محل نصب خبر كان ومفعولا تزعمون حذفا لدليل والتقدير كما قال المصنف (أَيْ تَزْعُمُوْنَهُمْ شُرَكَاءَ)هكذا فى نسخ هذا المتن بحذف ياء النفس وهكذا رايته فى التصريح على التوضيح قال فى المغنى والأولى أن يجعل التقدير أنهم شركاء لان الغالب فى زعم أن لا تدخل على صريح المفعولين ولنها لم تستعمل فى القرآن إلا داخله على ان وصلتها (وَإِذَا قِيْلَ لَكَ مَنْ ظَنَنْتَهُ) بفتح التاء للخطاب (قَائِمًا فَتَقُوْل) فى جوابه (ظَنَنْتُ زَيْدًا) هذا مثال حذف أحد المفعولين وهو المفعول الثانى لدليل فزيدا مفعول أول والمفعول الثانى محذوف تقديره كما قال المصنف (أَيْ ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا) فحذف قائما لدلالة السؤال عليه ومثال حذف المفعول الأول قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ...﴾ [آل عمران ١٨٠] فخيرا بالنصب مفعول ثان لتحسبن والمفعول الأول محذوف تقديره لا تحسبن بخلهم هو خيرا (وَعَدَّ صَاحِبُ الْجُرُوْمِيَّةِ) وقد مر ذكر اسمه وضبط الجرومية فى صدر الكتاب فليرجع إليه من هذه الأفعال (النَّاصِبَةِ لِلْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ سَمِعْتُ) إذا دخلت على ما لا يسمع كالأمثلة الآتية أما اذا دخلت على ما يسمع فربما انما تتعدى إلى واحد فقط بلا خلاف نحو سمعت القرآن وسمعت الحديث وسمعت الكلام (تَبْعًا لِلأَخْفَشِ) وهو سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه وهو المراد إذا أطلق والا فهو لقب لأحد عشر نحويا كما فى المزهر للسيوطى(وَمَنْ وَافَقَهُ) على ذلك كأبى على الفارسى (وَلَابُدَّ أَنْ يَكُوْنَ مَفْعُوْلُهَا الثَّانِى جُمْلَةً مِمَّا يُسْمَعُ) واشتراط ما ذكر منقول عن أبى حيان (نَحْوُ سَمِعْتُ زَيْدًا يَقُوْلُ كَذَا) فإن قوله يقول كذا مما يسمع بخلاف ما لو كان مفعولها الثانى مما لا يسمع نحو سمعت زيدا يخرج اذ الخروج لا يسمع وإعراب المثال سمعت فعل وفاعل سمع فعل ماض والتاء فاعل وزيدا مفعول اول يقول فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو كذا

جار ومجرور الكاف حرف جر وذا اسم اشارة فى محل جر بالكاف وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب مفعول ثان بناء على انها ملحقة بافعال القلوب **وَقَوْلِهِ تَعَالَى:** ﴿...سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ...﴾ [الأنبياء:٦٠] وإعرابه سمعنا فعل وفاعل فتى مفعول أول والفتحة فيه مقدرة على الألف لأنه اسم مقصور وجملة يذكرهم من الفعل المستتر جوازا والمفعول وهو الهاء فى محل نصب مفعول ثان لسمعنا وهذه الآية هى التى احتج بها الأخفش ومن تبعه ولا حجة لهم فيها كما ستعرفه **(وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ)** من النحاة **(أَنَّهَا فِعْلٌ مُتَعَدٍّ إِلَى)** مفعول **(وَاحِدٍ)** لأنها من أفعال الحواس وهى لا تعدى إلا إلى واحد **(فَإِنْ كَانَ)** أى ذلك الواحد الذى تعدت إليه **(مَعْرِفَةً كَالْمِثَالِ الأَوَّلِ فَالْجُمْلَةُ الَّتِى بَعْدَهَا)** وهى جملة تقول **(حَالٌ)** أى فى محل نصب على الحال من ذلك المفعول الواحد لأن الجمل بعد المعارف أحوال **(وَإِنْ كَانَ نَكِرَةً)** كما فى الآية التى احتج بها الأخفش **(فَالْجُمْلَةُ)** وهى جملة يذكرهم فى محل نصب على أنها **(صِفَةٌ)** لأن الجمل بعد النكرات صفات **(وَاللهُ أَعْلَمُ)** وما ذهب إليه الجمهور وهو الصحيح **(تتمة)** يحكى بالقول وفروعه من الماضى والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول الجملة الفعلية عند جميع العرب نحو قالوا سمعنا فتى والقائلين لاخوانهم هلم الينا وكذا الاسمية عند بعضهم نحو قولك الله ربنا اقرار بالربوبية فلا يعمل فى جزأيها شيئا كما يعمل الظن بل تكون الجملة فى محل نصب مفعول به وينصب به المفرد المؤدى معنى الجملة كالحديث والقصة والشعر والخطبة والكلام نحو قلت كلاما حقا أو شعرا حسنا والمفرد المراد به مجرد اللفظ نحو قلت كلمة أى هذا اللفظ وعلى هذا بنى الزجاجى قوله فى كتابه المسمى بالجمل وانما قلنا الكل والبعض وأجاز الزمخشرى فى يقال له غبراهيم أم يكون إبراهيم مفعول ما لم يسم فاعله ابن مالك رجح الزمخشرى هذا الإعراب على إعرابه منادى أو خبرا أى هذا إبراهيم لسلامته من دعوى الحذف اللازم على كل منهما وألحقت سليم القول فى العمل بظن مطلقا وغيرهم يخصه فإن شرط رجع إلى الحكاية وفى ذلك يقول ابن مالك فى الألفية:

وكـظن اجعـل تقـول ان ولـى ... مسـتفهما بـه ولم ينفصـل

بغير ظرف او كظرف أو عمل ... وان ببعض ذى فصلت يحتمل

وأجـرى القـول كظـن مطلقـا عنـد سـليم نحـو قـل ذا مشـفقا

ولا يلحق في الحكاية بالقول ما في معناه كالدعاء والنداء والأخبار ونحوها فإذا قلت دعوت زيدا عجل وناديته أقبل وأخبرته زيد قائم فليست جملة عجل وأقبل زيد قائم في محل نصب على أنها محكية بدعوت وناديت وأخبرت بل ينوى معها القول فتكون تلك الجمل محكية بقول محذوف أي دعوت زيدا قلت عجل وناديته قلت له أقبل واخبرته قلت له زيد قائم والكوفيون يجيزون الحكاية بما في معنى القول ولا يقدرون معه قولا قال ابن مالك والصحيح مذهب البصريين واعلم أنه قد تدخل همزة النقل على علم ذات المفعولين ورأى أختها فينصبان ثلاثة مفاعيل صار أولها الذي كان فاعلا وهو زيد في هذا المثال مفعولا اول فيجوز حذفه والاقتصار عليه وأما الثاني والثالث فحكمهما بعد النقل كحكمهما قبله من جواز الحذف اختصارا وعدمه اقتصار والتعليق والالغاء والحق بأعلم وأرى أبا ونبأ وخبر وأخبر وحدث وأدرى على الأصح ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾ [الحاقة.٣] لكنها علقت عن الآخيرين